

الشیخ محمد رضا المظفر

المنطق

مؤسسة مطبوعات إسماعيليان

إيران - بسم - تم سن ۱۳۲۲

المنظور

مجموعة المحاضرات التي أقيمت في كلية منتدَى النشر بالنجف الأشرف
ابتداءً من سنة ١٣٥٧ هـ

تأليف

الففور له المجتهد المجدد

شبكة كتب الشيعة

شيخ محمد رضا المظفر

مؤسس | جمعية منتدَى النشر
وكلية الفقه في النجف



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

طبقات الكتاب :

- الطبعة الاولى : مطبعة التفيض ، بغداد سنة ١٣٦٧ هـ
- الطبعة الثانية : مطبعة الزهراء ، بغداد سنة ١٣٧٧ هـ
- الطبعة الثالثة : مطبعة النعمان ، النجف سنة ١٣٨٨ هـ
- هذه الطبعة —

المنطق

مجموعة المحاضرات التي أقيمت في كلية منتدي الشر بالنجف الاشرف
ابتداء من سنة ١٣٥٧ هـ

تأليف

المفطور له المجتهد الجديد

الشيخ محمد رضا المظفر

الجزء الاول

التصورات

- ✽ نام کتاب: المنطق
- ✽ نویسندہ: مرحوم استاد شیخ محمد رضا مظفر
- ✽ ناشر: مؤسسہ مطبوعاتی اسماعیلیان — قم، تلفن: (۲۵۲۱۲)
- ✽ تیراژ: (۵۰۰۰) نسخہ
- ✽ نوبت چاپ: چہارم
- ✽ چاپ و صحافی: اسماعیلیان
- ✽ تاریخ التثارت: ہائیز (۱۳۶۶) ہ.ش

مقدمة الطبعة الثالثة

تلاحقت في الفترة الاخيرة علينا الطلبات من جهات مختلفة ومن بينها بعض دور النشر المعروفة في العراق وخارجه لاعادة طبع كتاب « المنطق » للمرة الثالثة بعد أن فقدت وندرت نسخ الطبعتين السابقتين منه .

واستجابة لهذه الطلبات التي جاءت مبعثا لحاجة ماسة وملحة الى الكتاب بعد أن اصبح محور الدراسة — لهذا العلم — في حلقات النجف الاشرف وغيرها من حلقات المراكز العلمية الدينية المعروفة في العراق ولبنان وايران ، وبعد أن اصبح كذلك محور الدراسة المنهجية لهذا العلم في بعض الكليات والمعاهد العالية الدينية وبخاصة كلية الفقه — مؤسسة المؤلف طاب مشواه — وكلية أصول الدين ببغداد .

أقول استجابة لذلك . . فقد عهدنا الى احدى دور النشر المعروفة في النجف وهي « دار النعمان » لاعادة طبع هذا الكتاب . . آملين بتوقيه تعالى — بعد هذه المعجالة — أن تصدر طبعة الكتاب القادمة بدراسة ضافية عن حياة عمنا المؤلف طيب الله ثراه . . من حيث نشأته ومسلكه ، ومن حيث جهوده المثمرة الرائدة في تطوير الدراسة الدينية في النجف وفي ارساء اول حركة منهجية علمية في هذا البلد المقدس . هذه الحركة التي تمتأت بانشاء كلية منتدى النشر سابقا وبكلية الفقه لاحقا ، وبوضع مخطط لبناء جامعة منهجية كبرى تضم مختلف صنوف المعرفة الاسلامية .

والله تعالى نسأل أن يكون في عوننا جميعا للعمل على تحقيق رسالة المؤلف في دعم وتصعيد الحركة الفكرية الدينية وفي تطويرها والسير بها الى الافضل .

محمود المظفر

عضو جمعية منتدى النشر

٤ / ٦ / ١٣٨٨ هـ

الإهداء

الى : -

اعزائنا الذين وهبنا لهم زهرة حياتنا
ومن ينتظرهم الغد قدوة صالحة
الى الشباب الديني المتحفز

الى طلابنا :

اهدي هذا السفر ، لانه لكم ، وهو من وحي حاجتكم والامل
ان تحققوا حسن الظن بكم ، على ما عاهدتم عليه مدرستكم من الجهاد ، لترفعوا
راية العلم والدين بالافلامكم ومقاولكم ، في عصر انغمس بالملادة ففسى الروح .
وانجرف بالعاطفة فاضاع الاخلاق !

اليكم - يا افلاذ القلوب - اهدي هذا الجهد المتواضع !

الملك خلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحاجة الى المنطق :

خلق الله الانسان مفطورا على النطق ، وجعل اللسان آلة ينطق بها ولكن
— مع ذلك — يحتاج الى ما يقوم نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طبق اللغة
التي يتعلمها ، من ناحية هيئات الالفاظ وموادها : فيحتاج — أولا — الى
المدرّب الذي يعوده على ممارستها ، و — ثانيا — الى قانون يرجع اليه يعصم
لسانه عن الخطأ . وذلك هو النحو والصرف .

وكذلك خلق الله الانسان مفطورا على التفكير بما منحه من قوة عاقلة
مفكرة ، لا كالعجماوات . ولكن — مع ذلك — نجده كثير الخطأ في أفكاره:
فيحسب ما ليس بعلة علة ، وما ليس بنتيجة لافكاره نتيجة ، وما ليس ببرهان
برهانا ، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة ... وهكذا .
فهو — اذن — بحاجة الى ما يصحح أفكاره ويرشده الى طريق الاستنتاج
الصحيح ، ويدربه على تنظيم أفكاره وتعديلها . وقد ذكروا أن (علم المنطق)
هو الاداة التي يستعين بها الانسان على المصمة من الخطأ ، وترشده الى
تصحيح أفكاره ، فكما ان النحو والصرف لا يعلمان الانسان النطق وانما
يعلمانه تصحيح النطق ، فكذلك علم المنطق لا يعلم الانسان التفكير ، بل
يرشده الى تصحيح التفكير .

اذن فحاجتنا الى المنطق هي تصحيح افكارنا • وما أعظمها من حاجة !

ولو قلتم : ان الناس يدرسون المنطق ويخطأون في تفكيرهم فلا نفع فيه ، قلنا لكم : ان الناس يدرسون علمي النحو والصرف ، فيخطأون في نطقهم ، وليس ذلك الا لان الدارس للعلم لا يحصل على ملكة العلم ، او لا يراعي قواعد عند الحاجة ، او يخطأ في تطبيقها ، فيشذ عن الصواب •

تعريف علم المنطق :

ولذلك عرفوا علم المنطق بأنه (آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر) • فانظر الى كلمة (مراعاتها) ، واعرف السرف فيها كما قدمناه ، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر ، كما انه ليس كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان ، بل لابد من مراعاة القواعد • ملاحظتها عند الحاجة ، ليعصم ذهنه أو لسانه •

المنطق آلة :

وانظر الى كلمة (آلة) في التعريف وتأمل معناها ، فتعرف ان المنطق انما هو من قسم العلوم الآلية التي تستخدم لحصول غاية ، هي غير معرفة نفس مسائل العلم ، فهو يتكفل ببيان الطرق العامة الصحيحة التي يتوصل بها الفكر الى الحقائق المجهولة ، كما يبحث (علم الجبر) عن طرق حل المعادلات التي بها يتوصل الرياضي الى المجهولات الحسابية •

وبيان أوضح : علم المنطق يعلّمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى ينتقل ذهنك الى الافكار الصحيحة في جميع العلوم ، فيعلّمك على أية هيئة وترتيب فكري تنتقل من الصور الحاضرة في ذهنك الى الامور الغائبة عنك

— ولذا سموا هذا العلم (الميزان) و (المقياس) من الوزن والقياس ، ووسموه بأنه (خادم العلوم) حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به ، يرتكز حل مسائله وقضاياها عليه .

فلابد لطالب هذا العلم من استعمال التمرينات لهذه الاداة واجراء عملياتها في أثناء الدراسة ، شأن العلوم الرياضية والطبيعية .

العلم (*)

تمهيد :

قلنا : ان الله تعالى خلق الانسان مفطورا على التفكير مستعدا لتحصيل المعارف بما أعطى من قوة عاقلة مفكرة يمتاز بها عن العجاوات . ولا بأس ببيان موطن هذا الامتياز من اقسام العلم الذي نبحت عنه ، مقدمة تعريفنا لنعلم ولبيان علاقة المنطق به ، فنقول :

١ - اذا ولد الانسان يولد وهو خالي النفس من كل فكرة وعلم فعلى، سوى هذا الاستعداد الفطري . فاذا نشأ وأصبح ينظر ويسمع ويذوق ويشم

(*) المبحث عنه هنا هو العلم المبرر عنه في لسان الفلاسفة بالعلم «الحصولي» . اما العلم « الحضورى » - كعلم النفس بذاتها وبصفاتھا القائمة بذاتها وبأفعالها واحكامها واحاديثها النفسية ، وكعلم الله تعالى بنفسه وبمخلوقاته - فلا تدخل فيه الابحاث الآتية في الكتاب ، لانه ليس حصوله للعالم بارتسام صورة المعلوم في نفسه ، بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجى العيني للعالم ، فان الواحد منا يجد من نفسه انه يعلم بنفسه وشئونها ويدركها حق الإدراك ، ولكن لا بالتقائش صورها ، وانما الشئ الموجود هو حاضر لذاته دائما بنفس وجوده ، وكذا المخلوقات حاضرة لخالقها بنفس وجودها . فيكون الفرق بين الحصولي والحضورى :

١ - ان الحصولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم

والحضورى هو حضور نفس المعلوم لدى العالم

٢ - ان المعلوم بالحصولي وجوده العلمى غير وجوده العيني

وان المعلوم بالعالم الحضورى وجوده العلمى عين وجوده العيني

٣ - ان الحصولي هو الذي ينقسم الى التصور والتصديق

والحضورى لا ينقسم الى التصور والتصديق

ويلمس ، نراه يحس بما حوله من الاشياء ويتأثر بها التأثر المناسب ، فتتفعل نفسه بها ، فنعرف أن نفسه التي كانت خالية أصبحت مشغولة بحالة جديدة نسميها (العلم) ، وهي العلم الحسى الذي هو ليس الا حس النفس بالاشياء التي تنالها الحواس الخمس : (الباصرة ، السامعة ، الشامة ، الذائقة ، الالامسة) . وهذا اول درجات العلم ، وهو رأس المال لجميع العلوم التي يحصل عليها الانسان ، ويشاركه فيه سائر الحيوانات التي لها جميع هذه انحواس أو بعضها .

٢ — ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه في صور المحسوسات المحفوظة عنده ، فينسب بعضها الى بعض : هذا أطول من ذاك ، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله ... ويؤلف بعضها من بعض تأليفا قد لا يكون له وجود في الخارج ، كتأليفه لصور الاشياء التي يسمع بها ولا يراها ، فيتخيل انبلدة التي لم يرها ، مؤلفة من الصور الذهنية المعروفة عنده من مشاهداته للبلدان . وهذا هو (العلم الخيالي) يحصل عليه الانسان بقوة (الخيال) . وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات .

٣ — ثم يتوسع في ادراكه الى أكثر من المحسوسات ، فيدرك المعاني الجزئية التي لامادة لها ولا مقدار : مثل حب أبويه له وعداوة مبغضيه ، وخوفه الخائف ، وحزن الثاكل ، وفرح المستبشر ... وهذا هو (العلم الوهمي) يحصل عليه الانسان كغيره من الحيوانات بقوة (الوهم) . وهي — هذه القوة — موضع افتراق الانسان عن الحيوان ، فيترك الحيوان وحده بدبر ادراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوة والحوال المحدود .

٤ — ثم يذهب — هو الانسان — في طريقه وحده متميزا عن الحيوان

بقوة العقل والفكر التي لاحد لها ولا نهاية ، فيدير بها دفة مدركاته الحسية والخيالية والوهمية ، ويميز الصحيح منها عن الفاسد ، وينتزع المعاني الكلية من الجزئيات التي أدركها فيتعللها ، ويقيس بعضها على بعض ، وينتقل من معلوم الى آخر ، ويستنتج ويحكم ، ويتصرف ما شئت له قدرته العقلية والفكرية . وهذا (العلم) الذي يحصل للانسان بهذه القوة هو العلم الاكل الذي كان به الانسان انسانا ، ولأجل نموه وتكامله وضعت العلوم وألفت الفنون ، وبه تفاوتت الطبقات واختلفت الناس . وعلم المنطق وضع من بين العلوم ، لأجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفا من تأثير الوهم والخيال عنها . ومن ذهابها في غير الصراط المستقيم لها .

تعريف العلم :

وقد تسأل على أي نحو تحصل للانسان هذه الادراكات ؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الادراكات بعض الشيء ، ولزيادة التوضيح نكلفك ان تنظر الى شيء أمامك ثم تطبق عينيك موجهها نفسك نحوه ، فستجد في نفسك كأنك لاتزال مفتوح العينين تنظر اليه ، وكذلك اذا سمعت دقات الساعة — مثلا — ثم سددت اذنك موجهها نفسك نحوها ، فستحس من نفسك كأنك لاتزال تسمعها ... وهكذا في كل حواسك . اذا جربت مثل هذه الامور ودققتها جيدا يسهل عليك أن تعرف أن الادراك أو العلم انما هو انطباع صور الاشياء في نفسك لا فرق بين مدركاتك في جميع مراتبها ، كما تنطبع صور الاشياء في المرأة . ولذلك عرفوا العلم بأنه :

« حضور صورة الشيء عند العقل » .

أو فقل انطباعها في العقل ، لافرق بين التمييزين في المقصود .

التصور والتصديق

إذا رسمت مثلثا تحدث في ذهنك صورة له . هي عليك بهذا المثلث .
ويسمى هذا العلم (بالتصور) . وهو تصور مجرد لا يستتبع جزما واعتقادا .
وإذا تنبعت الى زوايا المثلث تحدث لها أيضا صورة في ذهنك . وهي أيضا
من (التصور المجرد) . وإذا رسمت خطا أفقيا وفوقه خطا عموديا مقاطعا به
تحدث زاويتان قائمتان ، فتتقش صورة الخطين والزائيتين في ذهنك . وهي
من (التصور المجرد) أيضا .

وإذا أردت ان تقارن بين القائمتين ومجموع زوايا المثلث . فتسأل في
نفسك هل هما متساويان ؟ وتثك في تساويهما . تحدث عندك صورة لنسبة
التساوي بينهما وهي من (التصور المجرد) أيضا .

فاذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديدة مغايرة للحالات
السابقة . وهي ادراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس واذعانها
وتصديقها بالمطابقة . وهذه الحالة أي (صورة المطابقة للواقع التي تعقلتها
وأدركتها) هي التي تسمى (بالتصديق) ، لأنها ادراك يستلزم تصديق النفس
وإذعانها ، تسمية للشيء باسم لازمه الذي لا ينفك عنه .

اذن ، ادراك زوايا المثلث ، وادراك الزائيتين القائمتين ، وادراك نسبة
التساوي بينهما كلها (تصورات مجردة) لا يتبعها حكم وتصديق . أما ادراك
ان هذا التساوي صحيح واقع مطابق للحقيقة في نفس الامر فهو (تصديق) .
وكذلك اذا أدركت ان النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع ، فهذا
الادراك (تصديق) .

(تنبيه) - اذا لاحظت ما مضى يظهر لك ان التصور والادراك والعلم كلها ألفاظ لمعنى واحد ، وهو : حضور صور الاشياء عند العقل . فالتصديق أيضا تصور ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها . وانما لاجل التمييز بين التصور المجرد أي غير المستتبع للحكم ، وبين التصور المستتبع له ، سمي الاول (تصورا) لانه تصور محض ساذج مجرد فيستحق اطلاق لفظ (التصور) عليه مجردا من كل قيد ، وسمى الثاني (تصديقا) لانه يستتبع الحكم والتصديق ، كما قلنا تسمية للشيء باسم لازمه .

أما اذا قيل : (التصور المطلق) فانما يراد به ما يساوق العلم والادراك فيعم - كلا التصورين : التصور المجرد ، والتصور المستتبع للحكم (التصديق) (١) .

بماذا يتعلق التصديق والتصور ؟

ليس للتصديق الا مورد واحد يتعلق به ، وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والاذعان بمطابقتها للواقع او عدم مطابقتها . واما التصور فيتعلق بأحد اربعة أمور :

- ١ - (المفرد) من اسم ، وفعل « كلمة » ، وحرف « اداة » .
- ٢ - (النسبة في الخبر) عند الشك فيها أو توهمها ، حيث لا تصديق ،

(١) هذا البيان عن معنى التصديق هو خلاصة آراء المحققين من الفلاسفة واليه يرمي تعريف الشيخ الرئيس في الاشارات بانه تصور معه حكم ، وقد وضع المولى صدر المتألهين رسالة ضافية في تحقيقه ، سماها (رسالة التصور والتصديق) فلتهذب خيالات المشككين وأوهام المغالطين ادراج الرياح ... وقد جعلوا هذا الامر الواضح بسبب تشكيكهم من المسائل العويصة المستعصية على مبتدئين .

كتصورنا لنسبة السكنى الى المريخ — مثلا — عندما يقال : « المريخ مسكون » .

٣ — (النسبة في الانشاء) من أمر ونهى وتمن واستفهام ... الى آخر الامور الانشائية التي لا واقع لها وراء الكلام ، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام ، فلا تصديق ولا اذعان .

٤ — (المركب الناقص) . كالمضاف والمضاف اليه ، والشبيه بالمضاف ، والموصول وصلته ، والصفة والموصوف ، وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية ... الى آخر المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورهما تصديقا واذعانا : ففي قوله تعالى : « ان تعدوا نعمة الله لا تحصوها » . الشرط (تعدوا نعمة الله) معلوم تصوري والجزاء (لا تحصوها) معلوم تصوري أيضا . وانما كانا معلومين تصوريين لانهما وقعا كذلك جزاءا وشرطا في الجملة الشرطية والا ففي أنفسهما لولاها كل منهما معلوم تصديقي . وقوله (نعمة الله) معلوم تصوري مضاف . ومجموع الجملة معلوم تصديقي .

أقسام التصديق :

ينقسم التصديق الى قسمين : يقين وظن ، لان التصديق هو ترجيح أحد طرفي الخبر وهما الوقوع واللاوقوع سواء كان الطرف الآخر محتملا أو لا فان كان هذا الترجيح مع نفى احتمال الطرف الآخر بتأ فهو (اليقين) ، وان كان مع وجود الاحتمال ضعيفا فهو (الظن) .

وتوضيح ذلك : انك اذا عرضت على نفسك خبرا من الاخبار فأتت لاتخلو عن احدى حالات اربع : اما انك لاتجوز الا طرفا واحدا منه اما

وقوع الخبر أو عدم وقوعه ، واما أن تجوز الطرفين وتحتلها معا • والاول هو اليقين • والثاني وهو تجويز الطرفين له ثلاث صور : لانه لا يخلو اما ان يتساوى الطرفان في الاحتمال او يترجح احدهما على الآخر : فان تساوى الطرفان فهو المسمى (بالشك) وان ترجح أحدهما فان كان الراجح مضمون الخبر ووقوعه فهو (الظن) الذي هو من أقسام التصديق • وان كان الراجح الطرف الآخر فهو (الوهم) الذي هو من اقسام الجهل وهو عكس الظن • فتكون الحالات اربعا ، ولا خامسة لها :

١ — (اليقين) وهو ان تصدق بمضمون الخبر ولا تحتل كذبه أو تصدق بعدمه ولا تحتل صدقه : أي انك تصدق به على نحو الجزم وهو أعلى قسمي التصديق ^(١) •

٢ — (الظن) وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر ، وهو ادنى قسمي التصديق •

٣ — (الوهم) وهو أن تحتل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر •

٤ — (الشك) وهو أن يتساوى احتمال الوقوع واحتمال العدم • (تنبيه) — يعرف مما تقدم أمران : (الاول) ان الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من اقسام الجهل ، و (الثاني) أن الظن والوهم دائما يتعاكسان : فانك اذا توهمت مضمون الخبر فانت ظنن بعدمه ، واذا

(١) واليقين معنى آخر في اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لا عن تقليد وهو اخص من معناه المذكور في المتن لان المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد او لا .

كنت توهم عدمه فانك تظن بمضمونه ، فيكون الظن لاحد الطرفين توهما للطرف الآخر .

الجهل وأقسامه

ليس الجهل الا عدم العلم ممن له الاستعداد للعلم والتمكن منه ، فالجمادات والعجاوات لانسيها جاهلة ولا عالمة ، مثل العمى ، فانه عدم البصر فيمن شأنه ان يبصر ، فلا يسمى الحجر أعمى . وسيأتي أن مثل هذا يسمى (عدم ملكة) ومقابلته وهو العلم أو البصر يسمى (ملكة) ، فيقال ان العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها .

والجهل على قسمين كما ان العلم على قسمين لانه يقابل العلم فيبادله في موارد فتارة يبادل التصور أي يكون في مورده واخرى يبادل التصديق أي يكون في مورده ، فيصح بالمناسبة ان نسمى الاول (الجهل التصوري) والثاني (الجهل التصديقي) .

ثم انهم يقولون ان الجهل ينقسم الى قسمين : بسيط ومركب . وفي الحقيقة ان الجهل التصديقي خاصة هو الذي ينقسم اليهما ، ولهذا اقتضى أن نقسم الجهل الى تصوري وتصديقي ونسميهما بهذه التسمية أما الجهل التصوري فلا يكون الا بسيطا كما سيتضح . ولنبين القسمين فنقول :

١ — (الجهل البسيط) أن يجهل الانسان شيئا وهو ملتفت الى جهله فيعلم انه لايعلم ، كجهلنا بوجود السكان في المريخ ، فانا نجهل ذلك ونعلم بجهلنا فليس لنا الا جهل واحد .

٢ — (الجهل المركب) أن يجهل شيئا وهو غير ملتفت الى أنه جاهل به

بل يمتد انه من اهل العلم به ، فلا يعلم انه لا يعلم ، كأهل الاعتقادات الفاسدة الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق ، وهم جاهلون بها في الواقع .

ويسمون هذا مركبا لانه يتركب من جهلين : الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل . وهو أقبح وأهجن القسمين . ويختص هذا في مورد التصديق لانه لا يكون الا مع الاعتقاد .

ليس الجهل المركب من العلم :

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم فيجعله من أقسامه ، نظرا الى أنه يتضمن الاعتقاد والعزم وان خالف الواقع . ولكننا اذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم عن الصواب وانه أي هذا الزعم من الجهل المركب ، لان معنى (حضور صورة الشيء عند العقل) أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء أما اذا حضرت صورة غيره يزعم انها صورته فلم تحضر الشيء ، بل صورة شيء آخر زاعما انها هي . وهذا هو حال الجهل المركب، فلا يدخل تحت تعريف العلم . فمن يمتد أن الارض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبة الواقعية وهي أن الارض كروية ، وانما حضرت صورة نسبة أخرى يتخيل انها الواقع .

وفي الحقيقة ان الجهل المركب يتخيل صاحبه انه من العلم ، ولكنه ليس بعلم . وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابله ، والاعتقاد لا يغير الحقائق ، فالشبح من بعيد الذي يمتدده الناظر انسانا وهو ليس بانسان لا يصيره الاعتقاد انسانا على الحقيقة .

العلم ضروري ونظري

ينقسم العلم بكلا قسميه التصور والتصديق الى قسمين :

١ — (الضروري) ويسمى أيضا (البديهي) وهو ما لا يحتاج في حصوله الى كسب ونظر وفكر ، فيحصل بالاضطرار وبالبدهة التي هي المفاجأة والارتجال من دون توقف ، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم ومفهوم الشيء وكتصديقنا بأن الكل أعظم من الجزء وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعة وأن الواحد نصف الاثنين وهكذا ...

٢ — و (النظري) وهو ما يحتاج حصوله الى كسب ونظر وفكر ، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء ، وكتصديقنا بأن الارض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى أيضا (الكسبي) .

(توضيح القسمين) : ان بعض الامور يحصل العلم بها من دون انعام نظر وفكر فيكفي في حصوله أن تتوجه النفس الى الشيء بأحد اسباب التوجه الآتية من دون توسط عملية فكرية كما مثلنا ، وهذا هو الذي يسمى (بالضروري أو البديهي) سواء أكان تصورا أم تصديقا . وبعضها لا يعمل الانسان الى العلم بها بسهولة ، بل لابد من انعام النظر واجراء عمليات عقلية ومعادلات فكرية كالمعادلات الجبرية ، فيتوصل بالمعلومات عنده الى العلم بهذه الامور (المجهولات) ، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأسا من دون توسط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح ، لينتقل الذهن منها الى ما كان مجهولا عنده ، كما مثلنا . وهذا هو الذي يسمى (بالنظري)

أو الكسبي) سواء كان تصورا أو تصديقا •

توضيح في الضروري :

قلنا : ان العلم الضروري هو الذي لا يحتاج الى الفكر وانعام النظر •
وأشرنا الى انه لا بد من توجه النفس بأحد أسباب التوجه • وهذا ما يحتاج
انى بعض البيان :

فان الشيء قد يكون بديها ولكن يحمله الانسان ، لفقد سبب توجه
النفس ، فلا يجب أن يكون الانسان عالما بجميع البديهيات ، ولا يضر ذلك
ببداهة البديهي • ويمكن حصر اسباب التوجه في الامور التالية : —

١ — (الانتباه) • وهذا السبب مطرد في جميع البديهيات ، فالعاقل
فد يخفى عليه أوضح الواضحات •

٢ — (سلامة الذهن) — وهذا مطرد أيضا ، فان من كان سقيم الذهن
قد يشك في اظهر الامور او لا يفهمه • وقد ينشأ هذا السقم من نقصان طبيعي
او مرض عارض او تربية فاسدة •

٣ — (سلامة الحواس) ، وهذا خاص بالبديهيات المتوقفة على الحواس
الخنس وهي المحسوسات • فان الاعمى او ضعيف البصر يفقد كثيرا من
العلم بالمنظورات وكذا الاصم في المسوعات وفاقد الذائقة في المذوقات •
وهكذا •

٤ — (فقدان الشبهة) • والشبهة : أن يؤلف الذهن دليلا فاسدا
بناقض بديهية من البديهيات ويفعل عما فيه من المغالطة ، فيشك بتلك البديهية

أو يعتقد بعدمها • وهذا يحدث كثيرا في العلوم الفلسفية والجدليات • فان من البديهيات عند العقل ان الوجود والعدم تقيضان وان التقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه الشبهة في هذه البديهة ، فحسب ان الوجود والعدم لهما واسطة وسماها (الحال) ، فهما يرتفعان عندها • ولكن مستقيم التفكير اذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المغالطة يردها ويقول انها (شبهة في مقابل البديهة) •

هـ — (عملية غير عقلية) ، لكثير من البديهيات ، كالاستماع الى كثيرين بمتنع تواطؤهم على الكذب في المتواترات ، وكالتجربة في التجريبات ، وكسمى الانسان لمشاهدة بلاد او استماع صوت في المحسوسات ... وما الى ذلك • فاذا احتاج الانسان للعلم بشيء الى تجربة طويلة ، مثلا ، وعناء عملي ، فلا يجعله ذلك علما نظريا ما دام 'لا يحتاج الى الفكر والعملية العقلية •

تعريف النظر او الفكر :

نعرف مما سبق ان النظر — أو الفكر — المقصود منه « اجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضرة لاجل الوصول الى المطلوب » والمطلوب هو انعلم بالمجهول الغائب • وبتعبير آخر أدق ان الفكر هو :

« حركة العقل بين المعلوم والمجهول »

وتحليل ذلك : ان الانسان اذا واجه بعقله المشكل (المجهول) وعرف انه من أي أنواع المجهولات هو ، فزع عقله الى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل ، وعندئذ يبحث فيها ويتردد بينها بتوجيه النظر اليها ،

ويسمى الى تنظيمها في الذهن حتى يؤلف المعلومات التي تصلح لحل المشكل،
فاذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلفه لتحصيل غرضه تحرك عقله حينئذ منها
الى المطلوب ، أعنى معرفة المجهول وحل المشكل .

فتمر على العقل — اذن — بهذا التحليل خمسة ادوار :

١ — مواجهة المشكل (المجهول) .

٢ — معرفة نوع المشكل ، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه .

٣ — حركة العقل من المشكل الى المعلومات المخزونة عنده .

٤ — حركة العقل — ثانياً — بين المعلومات ، للفحص عنها وتأليف ما

يناسب المشكل ويصلح لحله .

٥ — حركة العقل — ثالثاً — من المعلوم الذي استطاع تأليفه مما عنده

الى المطلوب .

وهذه الادوار الثلاثة الاخيرة او الحركات الثلاث هي الفكر او النظر ،

وهذا معنى حركة العقل بين المعلوم والمجهول . وهذه الادوار الخمسة قد

نمر على الانسان في تفكيره وهو لا يشعر بها ، فان الفكر يجتازها غالباً بأسرع

من لمح البصر ، على انها لا يخلو منها انسان في أكثر تفكيراته ، ولذا قلنا

ان الانسان مفلطور على التفكير .

نعم من له قوة الحدس يستغنى عن الحركتين الاوليين ، وانما ينتقل

رأساً بحركة واحدة من المعلومات الى المجهول . وهذا معنى (الحدس) ،

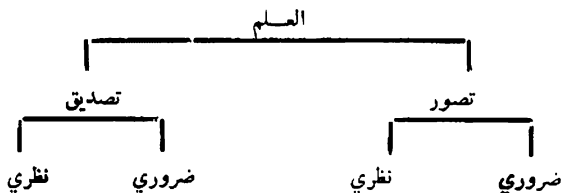
فلذلك يكون صاحب الحدس القوي أسرع تلقياً للمعارف والعلوم ، بل هو

من نوع الالهام وأول درجاته . ولذلك ايضا جعلوا القضايا (الحدسيات)

من أقسام البديهيات ، لانها تحصل بحركة واحدة مفاجئة من المعلوم الى

المجهول عند مواجهة المشكل ، من دون كسب وسعى فكري ، فلم يحتاج الى معرفة نوع المشكل ولا الى الرجوع الى المعلومات عنده وفحصها وتأليفها .
ولاجل هذا قالوا : ان قضية واحدة قد تكون بديهية عند شخص نظرية عند شخص آخر . وليس ذلك الا لان الاول عنده من قوة الحدس ما يستغنى به عن النظر والكسب ، أي ما يستغنى به عن الحركتين الاوليين ، دون الشخص الثاني فانه يحتاج الى هذه الحركات الثلاث لتحصيل المعلوم بعد معرفة نوع المشكل .

خلاصة تقسيم العلم :



تَمَرِّنَات

- ١ — لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق ؟
- ٢ — اذكر خمس قضايا بديهية من عندك مع بيان ما تحتاج اليه كن منها من أسباب توجه النفس الخمسة .
- ٣ — اذا علمت بأن في الغرفة شيئا ما ، وبعد الفحص عنه كثيرا وجدته فعلمت انه فارة مختفية ، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروري أم نظري ؟
- ٤ — هل اتفق ان حصلت لك شبهة في مقابل بديهية ؟ اذكرها .
- ٥ — ما الفرق بين الفكر والحدس ؟

ابحاث المنطق :

علم المنطق انما يحتاج اليه لتحصيل العلوم النظرية ، لانه هو مجموعة قوانين الفكر والبحث . أما الضروريات فهي حاصلة بنفسها ، بل هي رأس المال الاصلي لكاسب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده . فاذا اكتسب مقدارا من النظريات زاد رأس ماله بزيادة معلوماته . فيستطيع أن يكتسب معلومات اكثر ، لان ربح التاجر عادة يزيد كلما زادت ثروته المالية . وهكذا طالب العلم كلما اكتسب تزيد ثروته العلمية وتتسع تجارته ، فيتضاعف ربحه . بل تاجر العلم مضمون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال .

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده ، ليتوصل بها الى الربح بتحصيل المجهولات واضافتها الى ما عنده من معلومات : فيبحث تارة عن المعلوم التصوري ويسمى (المعرف) ، للتوصل به الى العلم بالمجهول التصوري ، ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقي ويسمى (الحجة) ليتوصل به الى العلم بالمجهول التصديقي .

والبحث عن الحجة بنحوين : تارة من ناحية هيئة تأليفها ، وأخرى من ناحية مادة قضاياها ، وهو بحث الصناعات الخمس . ولكل من البحث عن المعرفة والحجة مقدمات . فأبحاث المنطق نضعها في ستة ابواب :

الباب الاول - في مباحث الالفاظ

الباب الثاني - في مباحث الكلى

الجزء الاول

الباب الثالث - في المعرفة وتلحق به القسمة

الجزء الثاني	الباب الرابع — في القضايا واحكامها
	الباب الخامس — في الحجة وهيئة تأليفها
الجزء الثالث	الباب السادس — في الصناعات الخمس

كتاب في الأصول

مباحث الألفاظ



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

الحاجة الى مباحث الالفاظ :

لا شك ان المنطقي لا يتعلق غرضه الاصلي الا بنفس المعاني ، ولكنه لا يستغنى عن البحث عن أحوال الالفاظ توصلا الى المعاني ؛ لانه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الافكار بينهم لا يكون غالبا الا بتوسط لغة من اللغات . والالفاظ قد يقع فيها التغير والخلط فلا يتم التفاهم بها ، فاحتاج المنطقي الى أن يبحث عن أحوال اللفظ من جهة عامة ، من غير اختصاص بلغة من اللغات ، اتساما للتفاهم . ليزن كلامه وكلام غيره بقياس صحيح .

وقلنا : (من جهة عامة) ؛ لان المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة ، وان كان قد يحتاج الى البحث عما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قل : كالبحث عن دلالة لام التعريف — في لغة العرب — على الاستغراق ؛ وعن كان وأخواتها في انها من الادوات والحروف ، وعن أدوات العموم والسلب ... وما الى ذلك . ولكنه قد يستغنى عن ادخالها في المنطق اعتمادا على علوم اللغة .

هذه حاجته من اجل التفاهم مع غيره . وللسنطقي حاجة أخرى ^(١) الى مباحث الالفاظ من أجل نفسه ، هي أعظم واشد من حاجته الاولى ، بل لعلها هي السبب الحقيقي لادخال هذه الابحاث في المنطق .

(١) هذا البحث الى آخره ليس من منهاج دراستنا . ولكننا وضعناه للطلاب الذين يرغبون في التوسع ، حرصا على فائدتهم . هو بحث له قيمته العلمية ، لاسيما في مباحث أصول الفقه .

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمهيد نافع ، ثم نذكر وجه حاجة الانسان في نفسه الى معرفة مباحث الالفاظ نتيجة للتمهيد ، فنقول •

(التمهيد) — ان للاشياء اربعة وجودات : وجودان حقيقيان ووجودان اعتباريان جمليان :

الاول — (الوجود الخارجي) ، كوجودك ووجود الاشياء التي حولك ونحوها ، من أفراد الانسان والحيوان والشجر والحجر والشمس والقمر والنجوم ، الى غير ذلك من الوجودات الخارجية التي لاحصر لها •

الثاني — (الوجود الذهني) ، وهو علمنا بالاشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم • وقد قلنا سابقا : ان للانسان قوة تنطبع فيها صور الاشياء • وهذه القوة تسمى الذهن • والانطباع فيها يسمى الوجود الذهني الذي هو العلم •

وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان • لانهما ليسا بوضع واضح ولا باعتبار معتبر •

الثالث — (الوجود اللفظي) • بيانه : ان الانسان لما كان اجتماعيا بالطبع ومضطرا للتعامل والتفاهم مع باقي أفراد نوعه ، فانه محتاج الى نقل أفكاره الى الغير وفهم أفكار الغير • والطريقة الاولى للتفهم هي أن يحضر الاشياء الخارجية بنفسها ، ليحس بها الغير باحدى الحواس فيدركها • ولكن هذه الطريقة من التفهم تكلفه كثيرا من العناء ، على انها لاتنمى بتفهم أكثر الاشياء والمعاني ، أما لانها ليست من الموجودات الخارجية أو لانها لايمكن احضارها •

فألهم الله تعالى الانسان طريقة سهلة سريعة في التفهيم ، بأن منحه قوة على الكلام والنطق بتقاطيع الحروف ليؤلف منها الالفاظ . وبمرور الزمن دعت الانسان الحاجة — وهي أم الاختراع — الى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج الى التفاهم عنه لفظا خادما . ليحضر المعاني بالالفاظ بدلا من احضارها بنفسها .

ولاجل أن تثبت في ذهنك ايها الطالب هذه العبارة أكررها لك : (ليحضر المعاني بالالفاظ بدلا من احضارها بنفسها) . فتأملها جيدا ، واعرف ان هذا الاحضار انما يتمكن الانسان منه بسبب قوة ارتباط اللفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن . وهذا الارتباط القوي ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال . فاذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أي يصبحان عنده كشيء واحد ، فاذا أحضر المتكلم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع ، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجا نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له ، فان السامع في كلا الحالتين ينتقل ذهنه الى المعنى . ولذا قد ينتقل السامع الى المعنى ويففل عن اللفظ وخواصه كأنه لم يسمعه مع انه لم ينتقل اليه الا بتوسط سماع اللفظ .

وزبدة المخض ان هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى كشيء واحد . فاذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى . فلذا نقول : « وجود اللفظ وجود المعنى » . ولكنه وجود لفظي للمعنى ، أي ان الوجود حقيقة هو اللفظ لا غير ، وينسب وجوده الى المعنى مجازا ، بسبب هذا الارتباط الناشئ من الوضع . والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من

المعنى الى اللفظ وبالعكس : فان اسم المحبوب من أعذب الالفاظ عند المحب . وان كان في نفسه لفظا وحشيا ينثر منه السمع واللسان . واسم العدو من اسجج الالفاظ وان كان في نفسه لفظا مستلحا . وكلما زاد هذا الارتباط زاد الانتقال ، ولذا نرى اختلاف القبح في الالفاظ المعبر بها عن المعاني القبيحة ، نحو التعابير عن عورة الانسان ، فكثير الاستعمال أقبح من قليله . والكناية أقل قبحا . بل قد لا يكون فيها قبح كما كنى القرآن الكريم بالفروج .

وكذا رصانة التعبير وعذوبته يعطى جمالا في المعنى لانجده في التعبير الركيك الجاني ، فيضفي جمال اللفظ على المعنى جمالا وعذوبة .

٤ - (الوجود اللفظي) . شرحه : ان الالفاظ وحدها لا تكفي للقيام بحاجات الانسان كلها ، لانها تختص بالمشاهدين . أما الغائبون والذين سيوجدون ، فلا بد لهم من وسيلة أخرى لتفهمهم ، فالتجأ الانسان أن يصنع النقوش الخطية لاحضار ألفاظه الدالة على المعاني ، بدلا من النطق بها ، فكان الخط وجودا للفظ . وقد سبق أن قلنا : ان اللفظ وجود للمعنى ، فلذا نقول : « ان وجود الخط وجود للفظ ووجود للمعنى تبعاً » . ولكنه وجود كتمي للفظ والمعنى ، أي ان الموجود حقيقة هو الكتابة لاغير ، وينسب الوجود الى اللفظ والمعنى مجازا بسبب الوضع ، كما ينسب وجود اللفظ الى المعنى مجازا بسبب الوضع .

اذن الكتابة تحضر الالفاظ ، والالفاظ تحضر المعاني في الذهن . والمعاني الذهنية تدل على الموجودات الخارجية .

فاتضح ان الوجود اللفظي واللفظي (وجودان مجازيان اعتباريان

للمعنى) بسبب الوضع والاستعمال .

النتيجة :

لقد سمعت هذا البيان المطول — وغرضنا ان نفهم منه الرجود اللفظي ، وقد فهمنا ان اللفظ والمعنى لاجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد . فاذا أحضرت اللفظ بالنطق فكأننا أحضرت المعنى بنفسه .

ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الانسان بينه وبين نفسه ، ألا ترى نفسك عندما تحضر أي معنى كأن في ذهنك لا بد أن تحضر معه لفظه ايضا ، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنية من معنى الى معنى بتوسط احضارك لالفاظها في الذهن : فانا نجد أنه لا ينفك غالبا تفكيرنا في أي أمر كان عن تخيل الالفاظ وتصورها كأنما نتحدث الى نفوسنا وتناجيها بالالفاظ التي تخيلها ، فنرتب الالفاظ في اذهاننا ، وعلى طبقها نرتب المعاني وتفصيلاتها ، كما لو كنا نتكلم مع غيرنا .

قال الحكيم العظيم الشيخ الطوسي في شرح الاشارات : « الانتقالات الذهنية قد تكون بالفاظ ذهنية ، وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة — يشير الى علاقة اللفظ بالمعنى — في الازهاان »

فاذا أخطأ المفكر في الالفاظ الذهنية أو تغيرت عليه أحوالها يؤثر ذلك على أفكاره وانتقالاته الذهنية ، للسبب المتقدم .

فمن الضروري لترتيب الافكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن معرفة أحوال الالفاظ من وجهة عامة ، وكان لزاما على المنطقي أن يبحث عنها مقدمة لعلم المنطق واستعانة بها على تنظيم افكاره الصحيحة .

الدلالة

تعريف الدلالة :

إذا سمعت طريقة بابك ينتقل ذهنك — لاشك — الى أن شخصا على الباب يدعوك . وليس ذلك الا لأن هذه الطريقة كشفت عن وجود شخص يدعوك . وان شئت قلت : انها (دلت) على وجوده .

اذن ، طريقة الباب (دال) ، ووجود الشخص الداعي (مدلول) وهذه الصفة التي حصلت للطريقة (دلالة) .

وهكذا ، كل شيء اذا علمت بوجوده ، فينتقل ذهنك منه الى وجود شيء آخر — نسميه (دالا) ، والشئ الآخر (مدلولا) ، وهذه الصفة التي حصلت له (دلالة) .

فيتضح من ذلك ان الدلالة هي : « كوز الشيء بحالة اذا علمت بوجوده انتقل ذهنك الى وجود شيء آخر » .

اقسام الدلالة :

لاشك ان انتقال الذهن من شيء الى شيء لا يكون بلا سبب . وليس السبب الا رسوخ العلاقة بين الشئين في الذهن . وهذه العلاقة الذهنية أيضا لها سبب . وسببها العلم بالملازمة بين الشئين خارج الذهن . ولاختلاف هذه الملازمة من كونها ذاتية أو طبيعية او بوضع واضح وجعل جاعل قسموا الدلالة الى أقسام ثلاثة : عقلية وطبيعية ووضعية .

١ — (الدلالة العقلية) — وهي فيما اذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي ، كالأثر والمؤثر • فإذا علم الانسان — مثلاً — ان ضوء الصباح أثر لطلوع قرص الشمس ، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه الى طلوع الشمس قطعاً ، فيكون ضوء الصباح دالاً على الشمس دلالة عقلية • ومثله اذا سمعنا صوت متكلم من وراء جدار فعلمنا بوجود متكلم ما •

٢ — (الدلالة الطبيعية) : وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشئيين ملازمة طبيعية ، أعني التي يقتضيها طبع الانسان ، وقد يتخلف ويختلف باختلاف طباع الناس ، لا كالأثر بالنسبة الى المؤثر الذي لا يتخلف ولا يختلف •

وامثلة ذلك كثيرة ، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول : (آخ) عند الحس بالألم ، و (آه) عند التوجع ، و (اف) عند التأسف والتضجر • ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرق أصابعه او يتمطى عند الضجر والسأم ، او يعث بما يحمل من اشياء او بلحيته او بأنفه او يضع اصبعه بين أعلى اذنه وحاجبه عند التفكير ، او يتأهب عند النعاس ...

فإذا علم الانسان بهذه الملازمات فانه ينتقل ذهنه من أحد المتلازمين الى الآخر ، فعندما يسمع بكلمة (آخ) ينتقل ذهنه الى أن متكلمها يحس بالألم • واذا رأى شخصاً يعث بمسبحته يعلم بانه في حالة تفكير ... وهكذا •

٣ — (الدلالة الوضعية) : وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشئيين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود احدهما يكون دليلاً على وجود الثاني ، كالخطوط التي اصطلاح على أن تكون دليلاً على ثلثاها ، وكاشارات

الاخرس ،واشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسائية والهندسية ورموز
سائر العلوم الاخرى ، والالفاظ التي جعلت دليلا على مقاصد النفس .
فاذا علم الانسان بهذه الملازمة وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه الى
الشيء المدلول .

اقسام الدلالة الوضعية :

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم الى قسمين ^(١) :

أ — (الدلالة اللفظية) : اذا كان الدال الموضوع لفظا .

ب — (الدلالة غير اللفظية) : اذا كان الدال الموضوع غير لفظ ،
كالاشارات، والخطوط ، والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم ، واللوحات
المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق الى محل او
بلدة ... ونحو ذلك .

الدلالة اللفظية

تعريفها :

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو
العلاقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى . وتنشأ هذه العلاقة — كما

(١) انما قسمنا الوضعية فقط الى هذين القسمين ، لان العقلية والطبيعية
— وان كان الدال فيهما قد يكون لفظا — لائتمرة في تقسيمهما الى القسمين لعدم
اختصاص كل قسم بشيء دون الآخر . وليس كذلك الوضعية لانقسام اللفظية
منها الى اقسامها الثلاثة الاتية دون غير اللفظية . بل كل هذا التقسيم للدلالة
انما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية واقسامها .

عرفت — من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة • وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللفظية بأنها :

« هي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به » •

اقسامها :

المطابقة • التضمنية • الالتزامية

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة اوجه متباينة :

(الوجه الاول) — المطابقة : بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه : كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه . فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف • وكدلالة لفظ الانسان على تمام معناه : وهو الحيوان الناطق • وتسمى الدلالة حينئذ (المطابقة) أو (التطابقية) : لتطابق اللفظ والمعنى •

وهي الدلالة الاصلية في الالفاظ التي لاجلها مباشرة وضعت لمعانيها •

(الوجه الثاني) — التضمن : بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخِل ذلك الجزء في ضمنه : كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف • وكدلالة لفظ الانسان على الحيوان وحده أو الناطق وحده • • • فلو تمت الكتاب يفهم المشتري دخول الغلاف فيه • ولو أردت بعد ذلك أن تستثنى الغلاف لاحتج عليك بدلالة لفظ الكتاب على دخول الغلاف • وتسمى هذه الدلالة (التضمنية) • وهي فرع عن الدلالة المطابقة ، لان

الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل .

(الوجه الثالث) الالتزام : بأن يدل اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته ، كدلالة لفظ الدواة على القلم . فلو طلب منك أحد ان تأتيه بدواة لم ينص على القلم فجئته بالدواة وحدها لعاتبك على ذلك محتجا بأن طلب الدواة كاف في الدلالة على طلب القلم . وتسمى هذه الدلالة (الالتزامية) .

وهي فرع أيضا عن الدلالة المطابقة لان الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى .

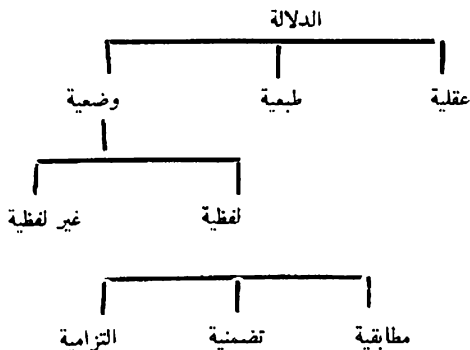
شرط الدلالة الالتزامية :

يشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازما ذهنيا ، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط من دون رسوخه في الذهن والا لما حصل انتقال الذهن .

ويشترط - أيضا - أن يكون التلازم واضحا بينا ، بمعنى ان الذهن اذا تصور معنى اللفظ ينتقل الى لازمه بدون حاجة الى توسط شيء آخر^(١) .

(١) سياي في مباحث الكلى ان اللازم ينقسم الى البين وغير البين . والبين الى بين بالمعنى الاخص وبين بالمعنى الاعم . والشرط في الدلالة الالتزامية في الحقيقة هو ان يكون اللازم بينا بالمعنى الاخص . ومعناه ما ذكرناه في المتن .

الخلاصة :



تَحَرُّنَاتُ

(١) بين أنواع الدلالة فيما يأتي :

- أ - دلالة عقرب الساعة على الوقت .
- ب - دلالة صوت السعال على ألم الصدر .
- ج - دلالة قيام الجالس على احترام القادم .
- د - دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفوته على الوجل .
- هـ - دلالة حركة رأس المسئول الى الاسفل على الرضا والى الاعلى على عدم الرضا .

(٢) اصنع جدولاً للدلالات الثلاث (العقلية واختيها) وضع في كل قسم ما يدخل فيه من الامثلة الآتية :

- أ - دلالة الصعود على السطح على وجود السلم .
- ب - دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها .
- ج - دلالة الانين على الشعور بالآلم .
- د - دلالة كثرة الكلام على الطيش وقائه على الرزاة .
- هـ - دلالة الخط على وجود الكاتب .
- و - دلالة سرعة النبض على الحمى .
- ز - دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة .
- ح - دلالة التبخر في المشي أو تصغير الخد على الكبرياء .
- ط - دلالة صفير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله .
- ي - دلالة غليان الماء على بلوغ الحرارة فيه درجة المائة .

(٣) عين أقسام الدلالة اللفظية من الامثلة الآتية : -

- أ - دلالة لفظ الكلمة على (القول المفرد) .
- ب - دلالة لفظ الكلمة على (القول) وحده أو (المفرد) وحده .
- ج - دلالة لفظ السقف على الجدار .
- د - دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها .
- هـ - دلالة لفظ السيارة على محركها .
- و - دلالة لفظ الدار على غرفها .
- ز - دلالة لفظ النخلة على الطريق إليها عند بيعها .

(٤) اذا اشترى شخص من آخر داراً وتنازعا في الطريق إليها فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلالة لفظ الدار ، فهذه الدلالة المدعاة من أي أقسام

الدلالة اللفظية تكون ؟

(٥) استأجر رجل عاملا يعمل الليل كله ، ولكن العامل ترك العمل عند الفجر ، فخاصمه المستأجر مدعيا دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر الى طلوع الشمس ، فمن أي اقسام الدلالة اللفظية ينبغي ان تكون هذه الدلالة المدعاة ؟

(٦) لماذا يقولون لا يدل لفظ (الاسد) على (بحر القم) دلالة التزامية ، كما يدل على الشجاعة ، مع أن البحر لازم للاسد كالشجاعة ؟



تقسيمات الالفاظ

للفظ المستعمل بما له من المعنى عدة تقسيمات عامة لا تختص بلغة دون أخرى ، وهي أهم مباحث الالفاظ بعد بحث الدلالة . ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات ، وهي ثلاثة ، لأن اللفظ المنسوب الى معناه تارة ينظر اليه في التقسيم بما هو لفظ واحد ، وأخرى بما هو متعدد ، وثالثة بما هو لفظ مطلقا سواء كان واحدا أو متعددا .

— ١ —

المختص . المشترك . المنقول . المرتجل . الحقيقة والمجاز

ان اللفظ الواحد الدال على معناه باحدى الدلالات الثلاث المتقدمة اذا نسب الى معناه ، فهو على أقسام خمسة ، لأن معناه اما أن يكون واحدا أيضا ويسمى (المختص) ، واما ان يكون متعددا . وما له معنى متعدد أربعة أنواع : مشترك ، ومنقول ، ومرتجل ، وحقيقة ومجاز ، فهذه خمسة أقسام :

١ — (المختص) : وهو اللفظ الذي ليس له الا معنى واحد فاخص به ، مثل حديد وحيوان .

٢ — (المشترك) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كلا على حدة ، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل (عين) الموضوع لحاسة النظر وينبوع الماء والذهب وغيرها ومثل

(الجوز) الموضوع للاسود والابيض • والمشارك كثير في اللغة العربية •

٣ — (المنقول) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشارك ولكن يفتقر عنه بان الوضع لاحدها مسبوق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين في الوضع اللاحق • مثل لفظ (الصلاة) الموضوع اولا للدعاء ثم نقل في الشرع الاسلامي لهذه الافعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبتها للمعنى الاول • ومثل لفظ (الحج) الموضوع اولا للقصد مطلقا ، ثم نقل لقصد مكة المكرمة بالافعال المخصوصة والوقت المعين ... وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون • ومنها لفظ السيارة والطائرة والهاتف والمذياع ونحوها من مصطلحات هذا العصر •

والمنقول ينسب الى ناقله فان كان العرف العام قيل له : منقول عربي كلفظ السيارة والطائرة • وان كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمناطق والنحاة والفلاسفة ونحوهم قيل له : منقول شرعي او منطقي او نحوي او فلسفي ... وهكذا •

٤ — (المرتجل) : وهو كالمنقول بلا فرق الا انه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين ، ومنه أكثر الاعلام الشخصية •

٥ — (الحقيقة والمجاز) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه ، ولكنه موضوع لاحد المعاني فقط ، واستعمل في غيره لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الاول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع في المعنى الثاني • فيسمى (حقيقة) في المعنى الاول ، و (مجازا) في الثاني ، ويقال للمعنى الاول معنى حقيقي ، وللثاني مجازي •

والمجاز دائما يحتاج الى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعين
المعنى المجازي من بين المعاني المجازية .

تنبيهان

١ — ان المشترك اللفظي والمجاز لا يصح استعمالهما في الحدود
والبراهين ، الا مع نصب القرينة على ارادة المعنى المقصود ، ومثلها المنقول
والمرتجل مالم يهجر المعنى الاول ، فاذا هجر كان ذلك وحده قرينة على
ارادة الثاني .

على أنه يحسن اجتناب المجاز في الاساليب العلمية حتى مع القرينة .
٢ — المنقول ينقسم الى (تعيني وتعيني) ، لان النقل تارة يكون من
ناقل معين باختياره وقصده ، كالكثير المنقولات في العلوم والفنون وهو
المنقول (التعيني) أي ان الوضع فيه بتعين معين . وأخرى لا يكون بنقل
ناقل معين باختياره ، وانما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه
الحقيقي لا بقصد الوضع له ، ثم يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم ، حتى
يتغلب المعنى المجازي على اللفظ في اذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه
السامع منهم بدون القرينة . فيحصل الارتباط الذهني بين نفس اللفظ
والمعنى ، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى . وهو (المنقول التعيني) .

— ٢ —

الترادف والتباين

إذا قسمنا لفظا الى لفظ أو الى الفاظ ، فلا تخرج تلك الالفاظ المتعددة عن أحد قسمين :

١ — اما أن تكون موضوعة لمعنى واحد ، فهي (المترادفة) ، اذا كان أحد الالفاظ ^(١) رديفا للآخر على معنى واحد . مثل : أسد وسبع وليث . هرة وقطة . انسان وبشر .

فالترادف : « اشتراك الالفاظ المتعددة في معنى واحد » .

٢ — واما أن يكون كل واحد منها موضوعا لمعنى مختص به ، فهي (المتباينة) ، مثل : كتاب . قلم . سماء . أرض . حيوان . جماد . سيف . صارم ...

فالتباين : « أن تكون معاني الالفاظ متكثرة بتكثر الالفاظ » . والمراد من التباين هنا غير التباين الذي سيأتي في النسب ، فان التباين هنا بين الالفاظ باعتبار تعدد معناها ، وان كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها ، فان السيف يباين الصارم ، لان المراد من الصارم خصوص القاطع من السيوف . فهما متباينان معنى وان كانا يلتقيان في الافراد ، اذ أن صارم

(١) هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعدا على نحو الجمع المنطقي . والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد . وفي اللغة العربية — كما هو معلوم — معناه أكثر من اثنين . فتنبه الى هذا الاستعمال .

سيف . وكذا الانسان والناطق ، متباينان معنى ، لان المفهوم من احدهما غير المفهوم من الآخر وان كانا يلتقيان في جميع افرادهما لان كل ناطق انسان وكل انسان ناطق .

قسمة الالفاظ المتباينة :

المثلان . المتخالفان . المتقابلان

تقدم ان الالفاظ المتباينة هي ما تكثرت معانيها بتكررها ، أي ان معانيها متغايرة . ولما كان التغاير بين المعاني يقع على أقسام ، فان الالفاظ بحسب معانيها أيضا تنسب لها تلك الاقسام . والتغاير على ثلاثة أنواع : التماثل ، والتخالف ، والتقابل .

لان المتغايرين اما أن يراعى فيهما اشتراكهما في حقيقة واحدة فهما (المثلان) واما ألا يراعى ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل في حقيقة واحدة أو لم يكونا . وعلى هذا التقدير الثاني أي تقدير عدم المراعاة ، فان كانا من المعاني التي لايمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد ، بأن كان بينهما تنافر وتماثل فهما (المتقابلان) ، والا فهما (المتخالفان) .

وهذا يحتاج الى شيء من التوضيح ، فنقول :

١ — (المثلان) هما المشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان ، أي لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها ، كمحمد وجعفر اسمين لشخصين مشتركين في الانسانية بما هما مشتركان فيها ، وكالانسان والفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانية . والا فمحمد وجعفر من حيث خصوصية ذاتيهما مع قطع النظر عما اشتركا فيه هما متخالفان كما سيأتي . وكذا الانسان والفرس هما متخالفان بما هما انسان وفرس .

والاشتراك والتماثل ان كان في حقيقة نوعية بأن يكونا فردين من نوع واحد كمحمد وجعفر يخص باسم المثليين او التماثلين ولا اسم آخر لهما . وان كان في الجنس كالانسان والفرس سميّا أيضا (متجانسين) وان كان في الكم أي في المقدار سميّا أيضا (متساويين) ، وان كان في الكيف اي في كيفيتهما وهيتهما سميّا أيضا (متشابهين) . والاسم العام للجميع هو (التماثل) .

والمثالان ابدا لا يجتمعان ببديهة العقل .

٢ — (المتخالفان) ، وهما المتغايران من حيث هما متغايران ، ولا مانع من اجتماعهما في محل واحد اذا كانا من الصفات ، مثل الانسان والفرس بما هما انسان و فرس ، لابسهما مشتركان في الحيوانية كما تقدم . وكذلك : الماء والهواء ، النار والتراب ، الشمس والقمر ، السماء والارض .

ومثل السواد والحلاوة ، الطول والرقّة ، الشجاعة والكرم ، البياض والحرارة . والتخالف قد يكون في الشخص مثل محمد وجعفر وان كانا مشتركين نوعا في الانسانية ، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك . وقد يكون في النوع مثل الانسان والفرس وان كانا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك . وقد يكون في الجنس ، وان كانا مشتركين في وصفهما العارض عليهما ، مثل القطن والثلج المشتركين في وصف الالبيض الا أنه لم يلحظ ذلك .

ومنه يظهر ان مثل محمد وجعفر يصدق عليهما انها متخالفان بالنظر الى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثالان بالنظر الى اشتراكهما وتماثلهما في النوع وهو الانسان . وكذا يقال عن الانسان والفرس هما

متخالفان من جهة تفايرهما في الانسانية والفروية ومثلان باعتبار اشتراكهما في الحيوانية . وهكذا في مثل القطن والثلج . الحيوان والنبات . الشجر والحجر .

ويظهر أيضا ان التخالف لا يختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعا ، فان الامثلة المذكورة قريبا لا يمكن فيها الاجتماع مع انها ليست من المتقابلات — كما سيأتي — ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح .
ثم ان التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضا فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح انها متخالفان .

٣ — (المتقابلان) هما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد . كالانسان والالانسان . وألعسى والبصير ، والابوة والبنوة ، والسواد والبياض .

فبقيد وحدة المحل دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القرطاس وسواد الحجر . وبقيد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الابوة والبنوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهتين اذ قد يكون شخص أبا لشخص وابنا لشخص آخر . وبقيد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في زمانين ، اذ قد يكون جسم باردا في زمان ونفسه حارا في زمان آخر .

اقسام التقابل

للتقابل أربعة أقسام :

١ — (تقابل النقيضين) أو السلب والايجاب ، مثل : انسان

ولا انسان ، سواد ولا سواد ، منير وغير منير .

والنقيضان : أمران وجودي وعدمي ، أي عدم لذلك الوجودي ، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهية العقل ، ولا واسطة بينهما .

٢ — (تقابل الملكة وعدمها) ، كالبصر والعمى ، والزواج والعزوبة ، فالبصر ملكة والعمى عدمها . والزواج ملكة والعزوبة عدمها .

ولا يصح أن يحل العمى الا في موضع يصح فيه البصر ، لان العمى ليس هو عدم البصر مطلقا ، بل عدم البصر الخاص ، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيرا . وكذا العزوبة لا يقال الا في موضع يصح فيه الزواج ، لاعدم الزواج مطلقا ، فهما ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان ، بل هما يرتفعان . وان كان يتنوع اجتماعهما ، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير ، ولا أعزب ولا متزوج ، لأن الحجر ليس من شأنه ان يكون بصيرا ، ولا من شأنه ان يكون متزوجا . اذن الملكة وعدمها : « أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تنصح فيه الملكة » .

٣ — (تقابل الضدين) ، كالحرارة والبرودة ، والسواد والبياض ، والفضيلة والرذيلة ، والتهور والجبن ، والخفة والثقل .

والضدان : « هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد ، ولا يتصور اجتماعهما فيه ، ولا يتوقف تمقل احدهما على تمقل الآخر » .

وفي كلمة (المتعاقبان على موضوع واحد) يفهم ان الضدين لا بد أن يكونا صفتين ، فالذاتان مثل انسان وفرس لا يسميان بالضدين . وكذا الحيوان والحجر ونحوهما . بل مثل هذه تدخل في المعاني المتخالفة ، كما

تقدم .

وبكلمة « لا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر » يخرج المتضايفان ، لانهما أمران وجوديان أيضا ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهة واحدة ، ولكن تعقل احدهما يتوقف على تعقل الآخر . وسيأتي .

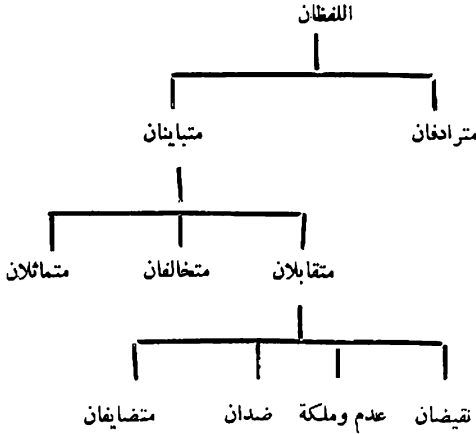
٤ — (تقابل المتضايفين) مثل : الاب والابن ، العوق والتحت ، المتقدم والمتأخر ، العلة والمعلول ، الخالق والمخلوق وانت اذا لاحظت هذه الامثلة تجد :

(أولا) انك اذا تعقلت أحد المتقابلين منها لابد أن تتعقل معه مقابله الآخر : فاذا تعقلت ان هذا أب او علة لابد ان تتعقل معه ان له ابنا أو معلولا . (ثانيا) أن شيئا واحدا لا يصح أن يكون موضوعا للمتضايفين من جهة واحدة ، فلا يصح أن يكون شخص ابا وابنا لشخص واحد ، نعم يكون أبا لشخص وابنا لشخص آخر . وكذا لا يصح أن يكون الشيء فوقا وتحتا لنفس ذلك الشيء في وقت واحد . وانما يكون فوقا لشيء هو تحت له ، وتحتا لشيء آخر هو فوقه ... وهكذا .

(ثالثا) ان المتقابلين في بعض هذه الامثلة المذكورة أولا ، يجوز أن يرتفعا ، فان واجب الوجود لا فوق ولا تحت ، والحجر لا أب ولا ابن . واذا اتفق في بعض الامثلة ان المتضايفين لا يرتفعان كالعلة والمعلول ، فليس ذلك لانهما متضايفان ، بل لامر يخصهما ، لان كل شيء موجود لا يخلو اما أن يكون علة او يكون معلولا .

وعلى هذا البيان يصح تعريف المتضايفين بأنهما : « الوجوديان اللذان يتعللان معا ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا » .

الخلاصة :



تَمَرِّنَات

١ — بين المترادفة والمتباينة من هذه الامثلة بعد التدقيق في كتب اللغة :

كتاب وسفر	مقول ولسان	خطيب ومصقع
فرس وصاهل	ليل ومساء	عين وناظر
شاعر وناظم	مصنع وسامع	جلوس وقعود
متكلم ولسن	كف ويد	قد وقطع

٢ — اذكر ثلاثة أمثلة لكل من المتخالفة والمتماثلة .

٣ — بين أنواع التقابل في الامثلة الآتية : —

الخير والشر . النور والظلمة . الحركة والسكون . الظلم والعدل
الملتحي والامرد . المتعل والحافي . الصباح والمساء . الدال والمدلول
التصور والتصديق . العلم والجهل . القيام والقعود . العالم والمعلوم

المفرد والمركب

ينقسم اللفظ مطلقا (غير معتبر فيه أن يكون واحدا أو متعددا) الى قسمين :

أ - (المفرد) ويقصد المنطقيون به :

(أولا) اللفظ الذي لا جزء له ، مثل الباء من قولك : كتبت بالقلم ،

و (ق) فعل أمر من وقى يقى .

(ثانيا) اللفظ الذي له جزء الا ان جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى

حين هو جزء له ، مثل : محمد . على . قرأ . عبد الله . عبد الحسين .

وهذان الاخيران اذا كانا اسمين لشخصين فأنت لاتقصد بجزء اللفظ (عبد)

و (الله) و (الحسين) معنى اصلا ، حينما تجعل مجموع الجزئين دالا على

ذات الشخص . وما مثل هذا الجزء الا كحرف (م) من محمد وحرف (ق)

من قرأ .

نعم في موضع آخر قد تقول (عبد الله) وتضئ بعبد معناه المضاف الى

الله تعالى كما تقول (محمد عبد الله ورسوله) . وحينئذ يكون نعتا لا اسما

ومركبا لا مفردا . أما لو قلت (محمد بن عبد الله) فعبد الله مفرد هو اسم

أب محمد .

أما النحويون فعندهم مثل (عبد الله) اذا كان اسما لشخص مركب

لا مفرد ، لان الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة

عند المناطقة . اذ النحوى ينظر الى الاعراب والبناء ، فما كان له اعراب أو بناء واحد فهو مفرد والا فمركب كعبد الله علما فان (عبد الله) له اعراب و (الله) له اعراب . أما المنطقي فانما ينظر المعنى فقط .

اذن المفرد عند المنطقي هو :

« اللفظ الذي ليس له جزء يدل ^(١) على جزء معناه حين هو جزء » .

ب — (المركب) ويسمى القول . وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل (الخمر مضر) ، فالجزءان : (الخمر) ، و (مضر) يدل كل منهما على جزء معنى المركب . ومنه (الغيبة جهد العاجز) فالمجموع مركب و (جهد العاجز) مركب أيضا . ومنه (شر الاخوان من تكلف له) فالمجموع مركب ، و (شر الاخوان) مركب أيضا ، و (من تكلف له) مركب أيضا ...

اقسام المركب

المركب : تام وناقص .

التام : خبر وانشاء .

١ — التام والثام :

١ — بعض المركبات للمتكلم أن يكتبي به في افادة السامع ، والسامع لا ينتظر منه اضافة لفظ آخر لاتمام فائدته . مثل الصبر شجاعة . قيمة كل

(١) ليتنبه الاساتذة اننا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم ، لانا نعتقد ان الدلالة لا تحصل بغير القصد . وتعريفنا للدلالة فيما مضى كقيل بالبرهان على ذلك . فمثل (الحيوان الناطق) لو جعل علما لاحد افراد الانسان لا يدل جزؤه على جزء معناه . وهو مثل (عبد الله) لا فرق بينهما .

أمرىء ما يحسنه • إذا علمت فاعمل — فهذا هو (المركب التام) • ويعرف بأنه : « ما يصح للمتكلم السكوت عليه » •

٢ — أما إذا قال : (قيمة كل أمرىء ...) وسكت ، أو قال : (إذا علمت ...) بغير جواب للشرط ، فإن السامع يبقى منتظرا ويجده ناقصا ، حتى يتم كلامه • فمثل هذا يسمى (المركب الناقص) • ويعرف بأنه : (مالا يصح السكوت عليه) •

ب — الخبر والانشاء •

كل مركب تام له نسبة قائمة بين اجزائه تسمى النسبة التامة أيضا ، وهذه النسبة :

١ — قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها ، مع غرض النظر عن اللفظ • وانما يكون لفظ المركب حاكيا وكاشفا عنها • مثلما اذا وقع حادث أو وقع فيما يأتي ، فاخبرت عنه ، كمطر السماء ، فقلت : مطرت السماء ، أو تمطر غدا • فهذا يسمى (الخبر) ويسمى أيضا (القضية) و (القول) • ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقا للنسبة الواقعة : فقد يطابقها فيكون صادقا ، وقد لا يطابقها فيكون كاذبا •

اذن الخبر هو : « المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب » ^(١) • والخبر هو الذي يهم المنطقي ان يبحث عنه ، وهو متعلق التصديق •

٢ — وقد لا تكون النسبة التامة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ ،

(١) ستاتي اضافة كلمة (لذاته) في تعريف الخبر والانشاء في بحث القضايا ، فراجع •

وانما اللفظ هو الذي يحقق النسبة ويوجد بها بقصد المتكلم ، وبعبارة أصرح ان المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب ، فليس وراء الكلام نسبة لها حقيقة ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى . ويسمى هذا المركب (الانشاء) . ومن امثله :

- ١ — (الامر) نحو : احفظ الدرس
- ٢ — (النهي) نحو : لاتجالس دعاة السوء
- ٣ — (الاستفهام) نحو : هل المريخ مسكون ؟
- ٤ — (النداء) نحو : يا محمد !
- ٥ — (التمني) نحو : لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين !
- ٦ — (التعجب) نحو : ما اعظم خطر الانسان !
- ٧ — (المقد) : كانشاء عقد البيع والاجارة والنكاح ونحوها نحو
بعت وآجرت وانكحت
- ٨ — (الايقاع) : كصيغة الطلاق والعتق والوقف ونحوها نحو
فلانة طالق . وعبيدي حر ...

وهذه المركبات كلها ليس لمعانيها حقائق ثابتة في انفسها — بغض النظر عن اللفظ — تحكى عنها فتطابقها او لا تطابقها ، وانما معانيها تنشأ وتوجد باللفظ ، فلا يصح وصفها بالصدق والكذب .

فلانشاء هو : « المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بصدق وكذب » .

أقسام المفرد

المفرد : كلمة • اسم • أداة •

١ - (الكلمة) وهي الفعل باصطلاح النحاة • مثل : كتب • يكتب • اكتب • فإذا لاحظنا هذه الأفعال أو الكلمات الثلاث نجدها :
(أولا) تشترك في مادة لفظية واحدة محفوظة في الجميع هي (الكاف فالتاء فالباء) • وتشترك أيضا في معنى واحد هو معنى الكتابة ، وهو معنى مستقل في نفسه •

و (ثانيا) تفرق في هيئاتها اللفظية ، فإن لكل منها هيئة تخصها • وتفرق أيضا في دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها ، وهي نسبة ذلك المعنى المستقل المشترك فيها الى فاعل ما غير معين في زمان معين من الأزمنة : فكتب تدل على نسبة الحدث (وهو المعنى المشترك) الى فاعل ما ، واقعة في زمان مضى • ويكتب على نسبة تجدد الوقوع في الحال او في الاستقبال الى فاعلها • واكتب على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما • ومن هذا البيان نستطيع ان نستنتج ان المادة التي تشترك فيها الكلمات الثلاث تدل على المعنى الذي تشترك فيه ، وان الهيئة التي تفرق فيها وتختلف تدل على المعنى الذي تفرق فيه ويختلف فيها •

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها : « اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل في نفسه وبهيئته على نسبة ذلك المعنى الى فاعل لابعينه نسبة تامة زمانية » •

وبقولنا : نسبة تامة تخرج الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ، فانها تدل بمادتها على المعنى المستقل وبهيئاتها على نسبة الى شيء لابعينه في زمان ما ، ولكن النسبة فيها ناقصة لا تامة .

٢ - (الاسم) : وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية . مثل : محمد . انسان . كاتب . سؤال . نعم قد يشتمل على هيئة تدل على نسبة ناقصة كاسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم ، لانها تدل على ذات لها هذه المادة .

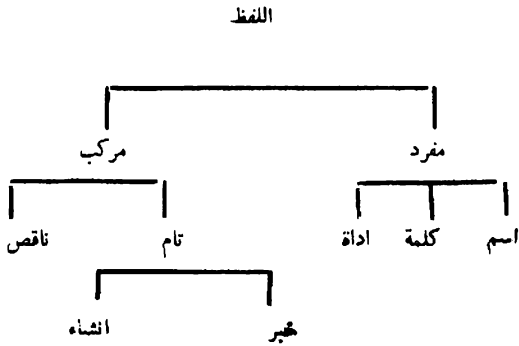
٣ - (الاداة) وهي الحرف باصطلاح النحاة . وهو يدل على نسبة بين طرفين . مثل : (في) الدالة على النسبة الظرفية . و (على) الدالة على النسبة الاستملائية . و (هل) الدالة على النسبة الاستفهامية . والنسبة دائما غير مستقلة في نفسها ، لانها لا تتحقق الا بطرفيها .

فالاداة تعرف بأنها : (اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه) .

(ملاحظة) — الافعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عرف المنطقيين — على التحقيق — تدخل في الادوات ، لانها لاتدل على معنى مستقل في نفسه لتجردها عن الدلالة على الحدث ، بل انما تدل على النسبة الزمانية فقط . فلذلك تحتاج الى جزء يدل على الحدث ، نحو (كان محمد قائما) فكلمة قائم هي التي تدل عليه .

وفي عرف النحاة معدودة من الافعال وبعض المناطقة يسميها (الكلمات الوجودية) .

الخلاصة :



تَمْرِنَات

١ — ميز الالفاظ المفردة والمركبة مسا يأتي :

مكة المكرمة	تأبط شرا	صدر در
جعفر الصادق	امرؤ القيس	منتدى النشر
ملك العراق	أبو طالب	التجف الاشرف
هنيئاً	ديك الجن	صبرا

٢ — ميز المركبات التامة والناقصة والخير والانشاء مسا يأتي :

الله أكبر	نجمة القطب	يا الله
صباح الخير	السلام عليكم	ماء الفرات
غير المغضوب عليهم	لا اله الا الله	زر غبا تردد حبا
سبحان ربي العظيم وبحمده	شاعر وناظم	

٣ — اذكر كم هي الانشاءات والابخار في سورة القدر .

٤ — ان اللفظ المحذوف دائما يعتبر كالموجود : فقولنا في العنوان :

(تمرينات) أتعده مفردا أم مركبا . ولو كان مركبا فماذا تظن : أهو ناقص

ام تام ؟

٥ — تأمل هل يسكن أن يقع تقابل التضاد بين (الادوات) ولماذا ؟



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الكتاب الثاني

مباحث الحكي



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الكلى والجزئى :

يدرك الانسان مفهوم الموجودات التي يحس بها ، مثل : محمد • هذا الكتاب • هذا القلم • هذه الوردة • بغداد • النجف ... واذا تأملها يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر . ولا يصدق الا على ذلك الموجود وحده • وهذا هو المفهوم (الجزئى) • ويصح تعريفه بأنه : « المفهوم الذي يتمتع صدقه على أكثر من واحد » •

ثم ان الانسان اذا رأى جزئيات متعددة ، وقاس بعضها الى بعض • فوجدها تشترك في صفة واحدة اتزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها • وهذا المفهوم الشامل أو (الصورة المنتزعة) هو المفهوم (الكلى) • ويصح تعريفه بأنه « المفهوم الذي لا يتمتع صدقه على أكثر من واحد » •

مثل مفهوم : انسان • حيوان • معدن • ابيض • تفاحة • حجر • عالم • جاهل • جالس في الدار • معترف بذنبه •

تكملة تعريف الجزئى والكلى :

لا يجب أن تكون أفراد الكلى موجودة فعلا : فقد يتصور العقل مفهوما كليا صالحا للانطباق على اكثر من واحد من دون ان ينتزعه من جزئيات موجودة بالفعل ، وانما يفرض له جزئيات يصح صدقه عليها ، بل قد يتمتع وجود حتى فرد واحد له مثل مفهوم « شريك الباري » ، ومفهوم « اجتماع النقيضين » • ولا يضر ذلك في كليته •

وقد لا يوجد له الا فرد واحد ويمتنع وجود غيره ، مثل مفهوم « واجب الوجود » ، لقيام البرهان على ذلك ، ولكن العقل لا يمنع من فرض أفراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم . ولو كان مفهوم « واجب الوجود » جزئياً ، لما كانت حاجة الى البرهان على التوحيد ، وكفى نفس تصور مفهومه لنفي وقوع الشركة فيه . وعليه فهذا الانحصار في فرد واحد انما جاء من قبل أمر خارج عن نفس المفهوم ، لا أن نفس المفهوم يمتنع صدقه على أفراد كثيرة .

اذن ، بمقتضى هذا البيان لا بد من اضافة قيد (ولو بالفرض) في تعريف الجزئي والكلي ، فالجزئي : « مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولو بالفرض » ، والكلي : « لا يمتنع ... ولو بالفرض » .

(تنبيه) مداليل الادوات كلها مفاهيم جزئية ، والكلمات أي (الافعال) بهياتها تدل على مفاهيم جزئية ، وبموادها على مفاهيم كلية . أما الاسماء فمداليلها تختلف ، فقد تكون كلية كاسماء الاجناس ، وقد تكون جزئية كاسماء الاعلام وأسماء الاشارة والضائر ونحوها .

الجزئي الاضافي :

الجزئي الذي تقدم البحث عنه يسمى (الجزئي الحقيقي) . وهننا اصطلاح آخر للجزئي يقال له (الجزئي الاضافي) ، لضافته الى ما فوقه ، ومع ذلك قد يكون كلياً اذا كان أضيق دائرة من كلي آخر أوسع منه .

توضيحه : انك تجد ان (الخط المستقيم) مفهوم كلي منتشر من عدة أفراد كثيرة ، وتجد أن (الخط المنحني) أيضاً مفهوم كلي منتشر من مجموعة

افراد اخرى فاذا ضمنا احدى المجموعتين الى الاخرى والفينا ما بينهما من الفروق ، نتزع مفهوما كليا اكثر سعة من المفهومين الاولين يصدق على جميع افرادهما ، وهو مفهوم (الخط) . فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبته الى المفهومين الصغيرين ، كنسبة كل منهما الى افراد نفسه ، فكما كان الفرد من الصغير بالاضافة الى الصغير نفسه جزئيا ، فالكلى الصغير أيضا بالاضافة الى الكلى الكبير كالجزئي من جهة النسبة ، فيسمى (جزئيا اضافيا) لا بالحقيقة ، لانه في نفسه كلى حقيقة .

وكذا الجزئي الحقيقي من جهة اضافته الى الكلى الذي فوقه يسمى (جزئيا اضافيا) .

وهكذا كل مفهوم بالاضافة الى مفهوم أوسع منه دائرة يسمى (جزئيا اضافيا) ، فزيد مثلا جزئي حقيقي في نفسه وجزئي اضافي بالقياس الى الحيوان ، وكذا الحيوان بالقياس الى الجسم النامي ، والجسم النامي بالقياس الى مطلق الجسم .

اذن يمكن تعريف الجزئي الاضافي بأنه (الاخص من شيء) او « المفهوم المضاف الى ما هو اوسع منه دائرة » .

المتواطىء والمشكك

ينقسم الكلى الى المتواطىء والمشكك ، لانه :

أولا — اذا لاحظت كليا مثل الانسان والحيوان والذهب والفضة ، وطبقته على أفراده ، فانك لاتجد تفاوتاً بين الافراد في نفس صدق المفهوم عليه : فزيد وعمر وخالد الى آخر افراد الانسان من ناحية الانسانية سواء ، من دون أن تكون انسانية أحدهم أولى من انسانية الآخر ولا اشد ولا اكثر ، ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية . واذا كانوا متفاوتين ففي نواح أخرى غير الانسانية ، كالتفاوت بالطول واللون والقوة والصحة والاخلاق وحسن التفكير ... وما الى ذلك .

وكذا أفراد الحيوان والذهب ، ونحوهما ، ومثل هذا الكلى المتوافقة أفراده في مفهومه يسمى (الكلى المتواطىء) أي المتوافقة افراده فيه ، والتواطوء : هو التوافق والتساوي .

ثانياً — اذا لاحظت كليا مثل مفهوم البياض والعدد والوجود ، وطبقته على أفراده ، تجد — على العكس من النوع السابق — تفاوتاً بين الافراد في صدق المفهوم عليها ، بالاشتداد أو الكثرة أو الاولوية أو التقدم . فنرى بياض الثلج اشد بياضاً من بياض القرطاس ، وكل منهما بياض . وعدد الالف أكثر من عدد المائة ، وكل منهما عدد . ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، ووجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر ، وكل منهما وجود .

وهكذا الكلى المتفاوتة أفراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلى المشكك) والتفاوت يسمى (تشكيكا) .

تَمَرِنَات

١ — عين الجزئي والكلى من مفاهيم الاسماء الموجودة في الايات التالية :

أ — ما كل ما يمتنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

ب — هذا الذي تعرف البطحاء وطلاته والبيت يعرفه والحل والحرم

ج — نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف

٢ — بين ما اذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدي

والارض من الجزئيات الحقيقية أو من الكليات ، واذكر السبب .

٣ — اذا قلت لصديقك (ناولني الكتاب) وكان في يده كتاب ما ، فما

المفهوم من الكتاب هنا جزئي أم كلّي ؟

٤ — اذا قلت لكاتبى : (بنى كتاب القاموس) ، فما دلل كلمة

القاموس ، جزئي أم كلّي ؟

٥ — اذا قال البائع : (بعتك حقة من هذه الصبرة من الطعام) فما

المنبيع جزئي أم كلّي ؟

٦ — عين المتواطىء والمشكك من الكليات التالية :

العالم • الكاتب • القلم • العدل • السواد • النبات • الماء • النور •

الحياة • القدرة • الجمال • المعدن •

٧ — اذكر خمسة امثلة للجزئي الاضافي ، واختر ثلاثة منها من التمرين

السابق

المفهوم والمصداق

(المفهوم) : نفس المعنى بما هو ، أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الاشياء .

و (المصداق) : ما ينطبق عليه المفهوم ، أو حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية (المفهوم) .

فالصورة الذهنية لمسمى (محمد) مفهوم جزئي ، والشخص الخارجي الحقيقي مصداقه . والصورة الذهنية لمعنى (الحيوان) مفهوم كلي ، وافراذه الموجودة وما يدخل تحته من الكليات كالانسان والفرس والطير مصاديقه . والصورة الذهنية لمعنى (العدم) مفهوم كلي ، وما ينطبق عليه وهو العدم الحقيقي مصداقه ... وهكذا .

(لفت نظر) : يعرف من المثال الاول ان المفهوم قد يكون جزئيا كما يكون كليا ، ويعرف من المثال الثاني أن المصداق يكون جزئيا حقيقيا واطافيا . ويعرف من الثالث أن المصداق لا يجب أن يكون من الامور الموجودة والحقائق العينية ، بل المصداق هو كل ما ينطبق عليه المفهوم وان كان أمرا عديما لانه تحقق له في الاعيان .

العنوان والمعنون

أو

دلالة المفهوم على مصداقه

إذا حكمت على شيء بحكم قد يكون نظرك في الحكم مقصورا على المفهوم وحده ، بأن يكون هو المقصود في الحكم ، كما تقول : (الانسان : حيوان فاطق) ، فيقال للانسان حينئذ الانسان بالحمل الاولى .

وقد يتعدى نظرك في الحكم الى أبعد من ذلك ، فتتظر الى ما وراء المفهوم ، بأن تلاحظ المفهوم لتجمله حاكيا عن مصداقه ودليلا عليه ، كما تقول : (الانسان ضاحك) أو (الانسان في خسر) ، فتشير بمفهوم الانسان الى اشخاص افراده وهي المقصودة في الحكم ، وليس ملاحظة المفهوم في الحكم وجمله موضوعا الا للتوصل الى الحكم على الافراد . فيسمى المفهوم حينئذ (عنوانا) والمصداق (معنونا) . ويقال لهذا الانسان : الانسان بالحمل الشايخ .

ولاجل التفرقة بين النظرين نلاحظ الامثلة الآتية :

١ - إذا قال النحاة : « الفعل لا يخبر عنه » . فقد يعترض عليهم في بادي الرأي ، فيقال لهم : هذا القول منكم اخبار عن الفعل ، فكيف تقولون لا يخبر عنه ؟

والجواب : ان الذي وقع في القضية مخبرا عنه ، وموضوعا في القضية هو مفهوم الفعل ، ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم ، بل جعل عنوانا

وحاكيا عن مصاديقه وآلة للاحتقتها ، والحكم في الحقيقة راجع للمصاديق نحو ضرب ويضرب . فالفعل الذي له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحس الشايع .

٢ — واذا قال المنطقي : « الجزئي يمتنع صدقه على كثيرين » ، فقد يمترض فيقال له : الجزئي يصدق على كثيرين ، لان هذا الكتاب جزئي ، ومحمد جزئي وعلي جزئي ، ومكة جزئي ، فكيف قلتم يمتنع صدقه على كثيرين ؟

والجواب : مفهوم الجزئي أي الجزئي بالحمل الاولي : كلى ؛ لاجزئي ؛ فيصدق على كثيرين ، ولكن مصداقه أي حقيقة الجزئي يمتنع صدقه على الكثير ، فهذا الحكم بالامتناع للجزئي بالحمل الشايع ، لا للجزئي بالحمل الاولي الذي هو كلى .

٣ — واذا قال الاصولي : « اللفظ المجمل : ما كان غير ظاهر المعنى » ، فقد يمترض في بادي الرأي فيقال له : اذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه ، والتعريف لا يكون الا لما كان ظاهرا معناه ؟

والجواب : مفهوم المجمل أي المجمل بالحمل الاولي مبين ظاهر المعنى لكن مصداقه أي المجمل بالحمل الشايع كاللفظ المشترك المجرد عن القرينة غير ظاهر المعنى . وهذا التعريف للمجمل بالحمل الشايع .

تَحْمِيَّاتُ

١ — لو قال القائل : « الحرف لا يخبر عنه » ، فاعترض عليه انه كنف
أخبرت عنه ؟ فبماذا تجيب ؟

٢ — لو اعترض على قول القائل : « العدم لا يخبر عنه » بأنه قد
أخبرت عنه الآن ، فما الجواب ؟

٣ — لو اعترض على المنطقي بانه كيف تقول : « ان الخبر كلام تام
يحتمل الصدق والكذب » وقولك (الخبر) جعلته موضوعا لهذا الخبر .
فهو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب .

٤ — لو قال لك صاحب علم التفسير : « المتشابه محكم » وقال
الاصولي (المجلد مبين) وقال المنطقي (الجزئي كلي) و (الكلي غير موجود
بالخارج) ، فبماذا تفسر كلامهم ليرتفع هذا التهاافت الظاهر .

٥ — لو قال القائل : « العلة والمعلول متضائفان . وكل متضائفين
يوجدان معا » . وهذا ينتج ان العلة والمعلول يوجدان معا . وهذه النتيجة
غلط باطل ، لان العلة بالضرورة متقدمة على المعلول ، فبأي بيان تكشف هذه
المغالطة .

ومثله لو قال : الالاب والابن متضائفان أو المتقدم والمتأخر متضائفان
وكل متضائفين يوجدان معا .

النسب الاربع

تقدم في الباب الاول اقسام الالفاظ الى مترادفة ومتباينة • والمقصود بالتباين هناك التباين بحسب المفهوم أي ان معانيها متغايرة • وهنا سنذكر أن من جملة النسب التباين والمقصود به التباين بحسب المصادق •

فما كنا نصلح عليه هناك بالمتباينة ، هنا نقسم النسبة بينها الى اربعة أقسام ، وقسم منها المتباينة ، لاختلاف الجهة المقصودة في البحثين ، فانا كنا نتكلم هناك عن تقسيم الالفاظ بالقياس الى تعدد المعنى واتحاده •

اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعاني باعتبار اجتماعها في المصادق وعدمه • ولا يتصور هذا البحث الا بين المعاني المتغايرة اي المعاني المتباينة بحسب المفهوم ، اذ لا يتصور فرض النسبة بين المفهوم ونفسه ، فنقول :

كل معنى اذا نسب الى معنى آخر يغايره ويباينه مفهوما فاما ان يشارك كل منهما الآخر في تمام افرادهما ، وهما المتساويان • واما أن يشارك كل منهما الآخر في بعض أفرادهما ، وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه ، واما أن يشارك أحدهما الآخر في جميع افرادهما دون العكس ، وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقا • واما ان لا يشارك احدهما الآخر أبدا ، وهما المتباينان • فالنسب بين المفاهيم أربع : التساوي ، والعموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه ، والتباين •

١ - (نسبة التساوي) : وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام افرادهما ، كالانسان والضاحك ، فان كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان •

ونقربهما الى الفهم بتشبيهما بالخطين المتساويين اللذين ينطبق احدهما على الآخر تمام الانطباق . ويمكن وضع نسبة التساوي على هذه الصورة : —

$$b = c$$

باعتبار أن هذه العلامة (=) علامة على التساوي ، كما هي في العلوم الرياضية ، وتقرأ يساوي . وطرفاها (ب ، ح) حرفان يرمز بهما الى المفهومين المتساويين .

٢ — (نسبة العموم والخصوص مطلقا) وتكون بين المفهومين اللذين يصدق احدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر ، وعلى غيره ، ويقال للاول : (الاعم مطلقا) ، والثاني (الاخص مطلقا) ، كالحیوان والانسان ، والمعدن والفضة ، فكل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان ، ولا عكس . فانه يصدق الحيوان بدون الانسان . وكذا الفضة والمعدن .

ونقربهما الى الفهم بتشبيهما بالخطين غير المتساويين . وانطبق الاكبر منهما على تمام الاصغر وزاد عليه . ويمكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية :

$$b < c$$

باعتبار ان هذه العلامة (<) تدل على أن ما قبلها أعم مطلقا مما بعدها وتقرأ (اعم مطلقا من) ، كما تقرأ في العلوم الرياضية (اكبر من) . ويصح ان نكتبها ونضعها على هذه الصورة :

$$b > c$$

وتقرأ (اخص مطلقا من) كما تقرأ في العلوم الرياضية (أصغر من) ، فتدل على ان ما قبلها اخص مطلقا مما بعدها .

٣ - (نسبة العموم والخصوص من وجه) : وتكون بين المفهومين اللذين يجتمعان في بعض مصاديقهما ، ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق تخصه ، كالطير والاسود ، فانهما يجتمعان في الغراب لانه طير واسود ، ويفترق الطير عن الاسود في الحمام مثلا والاسود عن الطير في الصوف الاسود مثلا . ويقال لكل منهما أهم من وجه وأخص من وجه .
ونقربهما الى الفهم بتشبيههما بالخطين المتقاطعين هكذا \times يلتقيان في نقطة مشتركة ويفترق كل منهما عن الآخر في نقاط تخصه . ويمكن وضع النسبة على الصورة الآتية :

$$b \times c$$

أي بين (ب ، ح) عموم وخصوص من وجه .
٤ - (نسبة التباين) وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع احدهما مع الآخر في فرد من الافراد أبدا . وامثله جميع المعاني المتقابلة التي تقدمت في بحث التقابل وكذا بعض المعاني المتخالفة مثل الحجر والحيوان . ونشبههما بالخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبدا مها امتدا . ويمكن وضع التباين على الصورة الآتية :

$$b // c$$

أي ان ب يباين ح .

النسب بين نقيضي الكلين

كل كلين بينهما احدى النسب الرابع لا بد أن يكون بين نقيضيهما أيضا نسبة من النسب كما سيأتي . ولتعيين النسبة يحتاج الى اقامة البرهان . وطريقة البرهان التي تبناها هنا تعرف (بطريقة الاستقصاء) او طريقة

الدوران والترديد ، وسيأتي ذكرها في مبحث (القياس الاستثنائي) • وهي أن تفرض جميع الحالات المتصورة للمسألة : ومتى ثبت فسادها جميعا عدا واحدة منها ، فإن هذه الواحدة هي التي تنحصر المسألة بها ، وتثبت صحتها . فلنذكر النسبة بين نقيضي كل كليين مع البرهان فنقول :

١ — (تقيضا المتساويين متساويان أيضا) أي انه اذا كان الانسان

يساوي الناطق فإن لا انسان يساوي لا ناطق • وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض أن $ب = ح$

والمسعى أن $لا ب = لا ح$

(البرهان) لو لم يكن $لا ب = لا ح$

لكان بينهما احدى النسب الباقية • وعلى جميع التقادير لابد أن يصدق

احدهما بدون الآخر في الجملة •

فلو صدق $لا ب$ بدون $لا ح$

لصدق $لا ب$ مع $ح$ لان النقيضين لا يرتفعان

ولازمه ألا يصدق $ب$ مع $ح$ لان التقيضين لا يجتمعان

وهذا خلاف المفروض وهو $ب = ح$

وعليه فلا يمكن أن يكون بين $لا ب$ ، $لا ح$ من النسب الاربع غير

التساوي ، فيجب أن يكون :

$لا ب = لا ح$ وهو المطلوب

٢ — (تقيضا الاعم والاخص مطلقا بينهما عموم وخصوص مطلقا) ،

ولكن على العكس ، أي ان تقيض الاعم أخص وتقيض الاخص اعم •

فاذا كان

$b < a$

كان

$a > b$

كالانسان والحيوان ، فان (لا انسان) أعم مطلقا من (لا حيوان) ، لان (لا انسان) يصدق على كل (لا حيوان) ولا عكس ، فان الفرس وانقرض والطير الى آخره يصدق عليها لا انسان وهي من الحيوانات : وللبهنة عنى ذلك نقول :

المفروض ان

$b < a$

والمضى ان

$a > b$

(البرهان) لو لم يكن

$a > b$

لكان بينهما احدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقا بأن يكون تقيض الاعم اعم مطلقا لا أخص

فلو كان

$a = b$

لكان

$b = a$ لان تقيضي المتساويين متساويان

وهو خلاف الفرض .

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن (لا ب) اعم مطلقا ، للزم على جميع الحالات الثلاث ان يصدق :

لا ح بدون لا ب

ويلزم حينئذ ان يصدق

لا ح مع ب لان التقيضين لا يرتفعان

ومعناه ان يصدق

ب بدون ح

أي يصدق الاخص بدون الاعم وهو خلاف الفرض

واذا بطلت الاحتمالات الاربعة تعين ان يكون :

لا ب > لا ح (وهو المطلوب)

٣ - (تقيضا الاعم والاخص من وجه متباينان تباينا جزئيا) : ومعنى « التباين الجزئي » : عدم الاجتماع في بعض الموارد ، مع غرض النظر عن الموارد الاخرى سواء كانا يجتمعان فيها او لا ، فيعم التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه . لان الاعم والاخص من وجه لا يجتمعان في بعض الموارد قطعا . وكذا يصح في المتباينين تباينا كليا أن يقال انهما لا يجتمعان في بعض الموارد .

فاذا قلنا : ان بين تقيضي الاعم والاخص من وجه تباينا جزئيا ، فالمقصود به انهما في بعض الامثلة قد يكونان متباينين تباينا كليا ، وفي البعض الآخر قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه . والاول مثل الحيوان والالانسان ، فان بينهما عموما وخصوصا من وجه ، لانهما يجتمعان في الفرس ويفترق الحيوان عن الالانسان في الانسان ويفترق الالانسان عن الحيوان في الحجر ، ولكن بين تقيضيها تباينا كليا فان الالحيوان يباين الانسان كليا . والثاني مثل الطير والاسود فان تقيضيها لا طير ولا أسود بينهما عموم وخصوص من وجه أيضا ، لانهما يجتمعان في القرطاس ويفترق لا طير في الثوب الاسود ويفترق لا اسود في الحمام الابيض .

والجامع بين العموم والخصوص من وجه وبين التباين الكلي هو التباين الجزئي . وللبرهنة على ذلك قول :

المفروض أن ب × ح

والمعنى أن لا ب يباين لا ح تباينا جزئيا .

(البرهان) : لو لم يكن لا ب يباين لا ح تباينا جزئيا

لكان بينهما احدى النسب الرابع بالخصوص .

(١) فلو كان $لا ب = لا ح$

للزّم ان يكون $ب = ح$ لان نقيضي المتساويين متساويان وهذا خلاف الفرض .

(٢) ولو كان $لا ب > لا ح$

لكان $ب < ح$ لان نقيض الاعم اخص وهذا أيضا خلاف الفرض .

(٣) ولو كان $لا ب \times لا ح$ فقط

لكان ذلك دائما مع انه قد يكون بينهما تباین كلی كما تقدم في مثال (لا حيوان وانسان) .

(٤) ولو كان $لا ب // لا ح$ فقط

لكان ذلك دائما أيضا مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم في مثال (لاطير ولا اسود) .

وعلى هذا تعين أن يكون (لا ب) يباين (لا ح) تباین جزئيا (وهو المطلوب) .

٤ - (نقيضا المتباينين متباينان تباین جزئيا) ايضا . والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغيير الا في المثال ، لانا نرى ان بينهما في بعض الامثلة تباین كلياً ، كالموجود والمعدوم ، ونقيضاهما اللاموجود واللامعدوم ، وفي البعض الآخر عموماً وخصوصاً من وجه ، كالانسان والحجر ، ونقيضاهما لا انسان ولا حجر ، وبينهما عموم وخصوص من وجه ، لانهما يجتمعان في الفرس مثلاً ويفترق كل منهما عن الآخر في عين الآخر ، فاللانسان يفترق عن الاحجر في الحجر واللاحجر عن اللانسان في الانسان .

الخلاصة :

<u>النسبة بين المفهومين</u>	<u>النسبة بين تقيضيهما</u>
١ — التساوي	التساوي
٣ — العموم والخصوص من وجه . .	التباين الجزئي
٢ — التباين الكلى	
٤ — العموم والخصوص مطلقا . . .	العموم والخصوص مطلقا بالعكس

تَمَرِّنَات

أ — بين ماذا بين الامثلة الآتية من النسب الاربع وماذا بين تقيضيها :

- ١ — الكاتب والقاريء
- ٢ — الشاعر والكاتب
- ٣ — الشجاع والكريم
- ٤ — السيف والصارم
- ٥ — المايع والماء
- ٦ — المشترك والمترادف
- ٧ — السواد والحلاوة
- ٨ — الاسود والحلو
- ٩ — النائم والجالس
- ١٠ — اللفظ والكلام

ب — اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين تقيضي الكليين

مباراة واضحة مع عدم استعمال الرموز والاشارات .

ج — اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الاربع .

الكليات الخمسة

- الكلى : ذاتي وعرضي
- الذاتي : نوع وجنس وفصل
- العرضي : خاصة وعرض عام
- قد يسأل سائل عن شخص انسان (من هو ؟)
- وقد يسأل عنه (ما هو ؟)

فهل تجد فرقا بين السؤالين ؟ - لاشك ان الاول سؤال عن مميزاته الشخصية . والجواب عنه : (ابن فلان) ، أو مؤلف كتاب كذا ، أو صاحب العمل الكذائي ، أو ذو الصفة الكذائية وامثال ذلك من الاجوبة المقصود بها تعيين المسئول عنه من بين الاشخاص امثاله . ويفلظ المجيب لو قال : (انسان) ، لانه لا يميزه عن امثاله من أفراد الانسان . ويصطلح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال بـ (الهوية الشخصية) مأخوذة من كلمة (هو) ، كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس .

اما السؤال الثاني ، فانما يسأل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الاشخاص الآخرين امثاله ، والمقصود بالسؤال تعيين تمام حقيقته بين الحقائق لاشخصه بين الاشخاص . ولا يصلح للجواب الا كمال حقيقته فتقول : (انسان) دون ابن فلان ونحوه . ويسمى الجواب عن هذا السؤال :

النوع

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريباً تعريفه .

● وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد (ما هي ؟) .

● وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد وهذه الفرس وهذا الاسد

(ما هي) .

فهل تجد فرقاً بين السؤالين ؟ — تأمل فيهما ، فستجد ان (الاول)

سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد . و (الثاني) سؤال

عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد .

والجواب عن الاول بكمال الحقيقة المشتركة بينهما ، فتقول : انسان .

وهو (النوع) المتقدم ذكره .

وعن الثاني أيضاً بكمال الحقيقة المشتركة بينهما ، فتقول : حيوان ويسمى :

الجنس

وهو ثاني الكليات الخمسة . وعليه يمكن تعريفهما بما يأتي :

١ — (النوع) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد

فقط في جواب ما هو .

٢ — (الجنس) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة

في جواب ما هو .

— وإذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة فلا بد ان تتكرر بالعدد قطعاً .

● وقد يسأل السائل عن الانسان والفرس والقرد (ما هي ؟)

● وقد يسأل السائل عن الانسان فقط (ما هو ؟)

لاحظ ان (الكليات) هي المسئول عنها هذه المرة ! فماذا ترى ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين ؟ - تقول : اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق ، فيجاب عنه بتمام الحقيقة المشتركة بينها . وهو الجنس ، فتقول في المثال : (حيوان) . ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضا جوابا عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعا له ، كما يقع جوابا عن السؤال بما هو عن الجزئيات المختلفة بالحقائق .

وأما الثاني . فهو سؤال بما هو عن كلى واحد . وحق الجواب الصحيح الكامل أن تقول في المثال : (حيوان ناطق) ، فيتكفل الجواب بتفصيل ماهية الكلى المسئول عنه وتحليلها الى تمام الحقيقة التي يشاركه فيها غيره والى الخصوصية التي بها يمتاز عن مشاركاته في تلك الحقيقة . ويسمى مجموع الجواب (الحد التام) كما سيأتي في محله . وتمام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الاول من الجواب هي (الجنس) وقد تقدم . والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي :

الفصل

وهو ثالث الكليات . ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهية ، ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها ، كما ان الجنس جزؤها المشترك الذي أيضا يكون جزءا للماهيات الاخرى .

ويبقى شيء ينبغي ذكره ، وهو أنا كيف نسأل ليقع الفصل وحده جوابا ؟ وبعبارة أوضح : ان الفصل وحده يقع في الجواب عن اي سؤال ؟

نقول : يقع الفصل جوابا عما اذا سألنا عن خصوصية الماهية التي بها تمتاز عن اغيرها ، بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين اغيرها .

فاذا رأينا شجرا من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبيعتنا

نسأل فنقول : (أي حيوان هو في ذاته) • ولو عرفنا انه جسم فقط لقلنا :
(أي جسم هو في ذاته) • وإن شئت قلت بدل في ذاته : في جوهره أو
حقيقته ، فإن المعنى واحد • والجواب عن الاول (ناطق) فقط وهو فصل
لإنسان أو (صاهل) وهو فصل الفرس • وعن الثاني (حساس) مثلاً وهو
فصل الحيوان •

اذن يصح أن نقول ان الفصل يقع في جواب (أي شيء) • وشيء
كناية عن الجنس الذي عرف قبل السؤال عن الفصل • وعليه يصح تعريف
الفصل بما يأتي :

« هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب أي شيء هو في ذاته »

تقسيمات

- (١) النوع : حقيقي وإضافي •
- (٢) الجنس : قريب وبعيد ومتوسط •
- (٣) النوع الإضافي : عال وسافل ومتوسط •
- (٤) الفصل : قريب وبعيد • مقوم ومقسم •

(١) لفظ النوع مشترك بين معنيين أحدهما (الحقيقي) • وهو أحد
الكليات الخمسة ، وقد تقدم • وثانيهما (الإضافي) • والمقصود به الكلي
الذي فوقه جنس • فهو نوع بالإضافة الى الجنس الذي فوقه سواء كان
نوعاً حقيقياً أو لم يكن ، كالإنسان بالإضافة الى جنسه وهو الحيوان •
وكالحيوان بالإضافة الى جنسه وهو الجسم النامي : وكالجسم النامي
بالإضافة الى الجسم المطلق ، وكالجسم المطلق بالإضافة الى الجوهر •
(٢) قد تألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض ، كالسلسلة

المتقدمة التي تبدىء بالانسان وتنتهي بالجواهر . فاذا ذهبت بها (متصاعدا) من الانسان ، فمبدؤها (النوع) وهو الانسان في المثال ، وبعده الجنس الادنى الذي هو مبدأ سلسلة الاجناس . ويسمى (الجنس القريب) ، لانه أقربها الى النوع . ويسمى أيضا (الجنس السافل) . وهو الحيوان في المثال .

ثم هذا الجنس فوقه جنس فوقه جنس أعلى ... حتى تنتهي الى الجنس الذي ليس فوقه جنس . ويسمى (الجنس البعيد) و (الجنس العالي) و (جنس الاجناس) وهو الجواهر في المثال . أما ما بين السافل والعالي فيسمى (الجنس المتوسط) . ويسمى (بعيدا) أيضا كالجسم المطلق والجسم النامي . فالجنس — على هذا — قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط .

(٣) واذا ذهبت في السلسلة متنازلا مبتدئا من جنس الاجناس الى ما دونه ، حتى تنتهي الى النوع الذي ليس تحته نوع . فما كان بعد جنس الاجناس يسمى (النوع العالي) ، وهو مبدأ سلسلة الانواع الاضافية ، وهو الجسم المطلق في المثال . واخيرها أي منتهى السلسلة يسمى (نوع الانواع) أو (النوع السافل) ، وهو الانسان في المثال . اما ما يقع بين العالي والسافل فهو (المتوسط) ، كالحيوان والجسم النامي . فالجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط .

اذن النوع الاضافي : عال ومتوسط وسافل .

(تنبيه) يتضح مما سبق ان كلا من المتوسطات لابد أن يكون نوعا لما فوقه وجنسا لما تحته . والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحدا اذا

تألفت سلسلة الكليات من أربعة ، وقد يكون أكثر اذا كانت السلسلة أكثر من أربعة .

فمثال الاول : (الماء) المدرج تحت (السائل) المدرج تحت (الجسم) المدرج تحت (الجوهر) . أو (البياض) المدرج تحت (اللون) المدرج تحت (الكيف المحسوس) المدرج تحت (الكيف) .

ومثال الثاني : سلسلة الانسان الى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات كما تقدم ، أو (متساوي الساقين) المدرج تحت (المثلث) المدرج تحت (الشكل المستقيم الاضلاع) المدرج تحت (الشكل المستوي) المدرج تحت (الشكل) . وهذه السلسلة مؤلفة من ستة كليات ، والانواع المتوسطة ثلاثة (المثلث ، والشكل المستقيم الاضلاع ، والشكل المستوي) . والاجناس المتوسطة ثلاثة أيضا (الشكل المستقيم الاضلاع ، والشكل المستوي ، والشكل) .

(٤) وكل نوع اضافي لابد له من فصل يكون جزءاً من ماهيته يقومها ويميزها عن الانواع الاخر التي في عرضه المشتركة معه في الجنس الذي فوقه ، كما يقسم الجنس الى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل واثنيهما ما عداه ، كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامي الى حيوان وغير حيوان فيقال : الجسم النامي حساس وغير حساس .

ولكن الفصل الذي يقوم نوعه المساوي له لابد أن يقوم أيضا ماتحته من الانواع . فالحساس المقوم للحيوان يقوم الانسان وغيره من أنواع الحيوان أيضا . لان الفصل المقوم للعالي لابد ان يكون جزءاً من العالي ، والعالي جزء من السافل ، وجزء الجزء جزء . فيكون الفصل المقوم للعالي

جزأ من السافل ، فيقومه .

والقاعدة العامة أن نقول : « مقوم العالي مقوم السافل » ، ولا عكس .
والفصل أيضا اذا لوحظ بالقياس الى نوعه المساوي له قيل له (الفصل
القريب) كالحساس بالقياس الى الحيوان ، والناطق بالقياس الى الانسان .
واذا لوحظ بالقياس الى النوع الذي تحت نوعه قيل له (الفصل البعيد) ،
كالحساس بالقياس الى الانسان .

والخلاصة : ان الفصل الواحد يسمى قريبا وبعيدا باعتبارين . ويسمى
مقوما ومقسما باعتبارين .

الذاتي والعرضي

للذاتي والعرضي اصطلاحات في المنطق تختلف معانيها . ولا يهمننا الآن
التعرض الا لاصطلاحهم في هذا الباب ، وهو الذي يسمونه بكتاب
(ايساغوجي) أي كتاب الكليات الخمسة ، حسب وضع مؤسس المنطق
الحكيم (ارسطو) . وكان علينا أن نتعرض لهذا الاصطلاح في أول بحث
الكليات الخمسة ، لولا انا اردنا ايضاح المعنى المقصود منه بتقديم شرح
الكليات الثلاثة المتقدمة ، فنقول :

١ - (الذاتي) : هو المحمول الذي تقوم ذات الموضوع به غير خارج
عنها . ونعني (بما تقوم ذات الموضوع به) ان ماهية الموضوع لا تتحقق
الا به فهو قوامها ، سواء كان هو نفس الماهية كالانسان المحمول على زيد
وعمره ، او كان جزأ منها كالحيوان المحمول على الانسان أو الناطق المحمول
عليه ، فان نفس الماهية أو جزأها يسمى (ذاتيا) .

وعليه ، فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل ، لان النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الافراد ، والجنس والفصل جزآن داخلان في ذاتها .

٢ — (العرضى) : هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع ، لاحقا ، بعد تقومه بجميع ذاتياته ، كالمضاحك اللاحق للانسان ، والماشي اللاحق للحيوان ، والمتحيز اللاحق للجسم .

وعندما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن في بحث باقي الكليات الخمسة ، وقد بقى منها اقسام العرضى ، فان العرضى ينقسم الى :

الخاصة والعرض العام

لان العرضى : أما ان يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لايعرض لغيره ، فهو (الخاصة) سواء كانت مساوية لموضوعها كالمضاحك بالنسبة الى الانسان ، او كانت مختصة ببعض افراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراد الانسان . وسواء كانت خاصة للنوع الحقيقي كالامثلة السابقة ، او للجنس المتوسط كالمتحيز خاصة الجسم ، والماشي خاصة الحيوان ، او لجنس الاجناس ، كالموجود لا في موضوع خاصة الجوهر .

وأما ان يعرض لغير موضوعه أيضا أي لا يختص به فهو (العرض العام) كالماشي بالقياس الى الانسان ، والطائر بالقياس الى الغراب ، والمتحيز بالقياس الى الحيوان ، او بالقياس الى الجسم النامي .

وعليه ، يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي :

(الخاصة) : الكلى الخارج المحمول الخاص بموضوعه .

(العرض العام) : الكلى الخارج المحمول على موضوعه وغيره .

تنبيهات وتوضيحات

- ١ - قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس الى موضوع وعرضا عاما بالقياس الى آخر ، كالماشي ، فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان . ومثله ، الموجود لا في موضوع ، والمتحيز ، وفحوها ، مما يعرض الاجناس .
- ٢ - وقد يكون الشيء الواحد عرضيا بالقياس الى موضوع ، وذاتيا بالقياس الى آخر ، كالملون ، فانه خاصة الجسم مع انه جنس للابيض والاسود ونحوهما . ومثله مفرق البصر ، فانه عرضي بالقياس الى الجسم مع انه فصل للابيض ، لان الابيض (ملون مفرق البصر) .
- ٣ - كل من الخاصة والفصل قد يكون مفردا وقد يكون مركبا . مثال المفرد منهما الضاحك والناطق . ومثال المركب من الخاصة قولنا للانسان : « منتصب القامة بادی البشره » . ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان : « حساس متحرك بالارادة » .

الصنف

- ٤ - تقدم ان الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه ، أي يقسم ذلك الجنس ، أو فقل (ينوع) الجنس . اما الخاصة فانها لا تقسم الكلى الذي تختص به قطعا ، الا انها تميزه عن غيره ، أي انها تقسم ما فوق ذلك الكلى . فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس ، وتزيد عليه بانها تقسم العرض العام أيضا ، كالموجود لا في موضوع الذي يقسم (الموجود) الى جوهر وغير جوهر .

وتزيد عليه أيضا بأنها تقسم كذلك النوع ، وذلك عندما تختص ببعض أفراد النوع كما تقدم ، كالشاعر المقسم للانسان . وهذا التقسيم للنوع يسمى في اصطلاح المنطقيين (تصنيفا) ، وكل قسم من النوع يسمى (صنفًا) . فالصنف : كل كلى اخص من النوع ويشترك مع باقي اصناف النوع في تمام حقيقتها ، ويمتاز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة .

والتصنيف كالتنوع ، الا ان التنوع للجنس باعتبار الفصول الداخلة في حقيقة الاقسام . والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجة عن حقيقة الاقسام كتصنيف الانسان الى شرقي وغربي ، والى عالم وجاهل ، والى ذكر واثى وكتصنيف الفرس الى أصيل وهجين ، وتصنيف النخل الى زهدي وبربن وعمراني . . . الى ما شاء الله من التقسيمات للانواع باعتبار أمور عارضة خارجة عن حقيقتها .

الحمل واتواعه

هـ - وصفنا كلا من الكليات الخمسة (بالمحمول) . وأشارنا الى ان الكلى المحمول ينقسم الى الذاتي والعرضى . وهذا امر يحتاج الى التوضيح والبيان .

لان سائلا قد يسأل فيقول : ان النوع قد يحمل على الجنس ، كما يقال مثلا : الحيوان انسان وفرس وجمل . . . الى آخره ، مع ان الانسان بالقياس الى الحيوان ليس ذاتيا له ، لانه ليس تمام الحقيقة ولا جزءها ، ولا عرضيا خارجا عنه . افهناك واسطة بين الذاتي والعرضى ام ماذا ؟

وقد يسأل - ثانيا - فيقول : ان الحد التام يحمل على النوع والجنس ،

كما يقال : الانسان حيوان ناطق • والحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة • وعليه فالحد التام كلى محمول ، وهو تمام حقيقة موضوعه ، مع انه ليس نوعا له ولا جنسا ، ولا فصلا ، فينبغي ان يجعل للذاتي قسما رابعا • بل لاينبغي تسميته بالذاتي لانه هو نفس الذات والشيء لاينسب الى نفسه ، ولا بالعرضي لانه ليس بخارج عن موضوعه ، فيجب ان يكون واسطة بين الذاتي والعرضي •

وقد يسأل - ثالثا - فيقول : ان المنطقيين يقولون ان الضحك خاصة الانسان والمشي عرض عام له مثلا ، مع ان الضحك والمشي لا يحملان على الانسان ، فلا يقال الانسان ضحك ، وقد ذكرتم ان الكليات كلها محمولات على موضوعاتها ، فما السر في ذلك ؟

ولكن هذا السائل اذا اتضح له المقصود من (الحمل) ينقطع لديه الكلام ، فان الحمل له ثلاثة تقسيمات • والمراد منه هنا بعض اقسامه في كن من التقسيمات فنقول :

١ - الحمل : طبعي ووضعي :

اعلم ان كل محمول فهو كلى حقيقي ، لان الجزئي الحقيقي بما هو جزئي لا يحمل على غيره • وكل كلى أعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع على ما هو أخص منه مفهوما ، كحمل الحيوان على الانسان ، والانسان على محمد ، بل وحمل الناطق على الانسان • ويسمى مثل هذا (حملا طبعيا) أي اقتضاه الطبع ولا يأباه •

واما العكس ، وهو حمل الاخص مفهوما على الاعم ، فليس هو حملا طبعيا ، بل بالوضع والجعل ، لانه يأباه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمى (حملا

وضميا) أو جعليا •

ومرادهم بالاعم بحسب المفهوم غير الاعم بحسب المصداق الذي تقدم الكلام عليه في النسب : فان الاعم قد يراد منه الاعم باعتبار وجوده في أفراد الاخص وغير افرادة كالحيوان بالقياس الى الانسان وهو المحدود في النسب . وقد يراد منه الاعم باعتبار المفهوم فقط . وان كان مساويا بحسب الوجود ، كالناطق بالقياس الى الانسان ، فان مفهومه انه شيء ما له النطق من غير التفات الى كون ذلك الشيء انسانا أو لم يكن ، وانما يستفاد كون الناطق انسانا دائما من خارج المفهوم •

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الانسان وكذلك الضاحك ، وان كانا بحسب الوجود مساويين له ... وهكذا جميع المشتقات لاتدل على خصوصية ما تقال عليه كالصاهل بالقياس الى الفرس والباغم للغزال والصادح للبلبل والماشي للحيوان •

واذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الاول ، لان المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لامطلقا •

٢ - الحمل : ذاتي اولى ، وشايع صناعي :

واعلم ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين ، لان معناه ان هذا ذاك • وهذا المعنى كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المغايرة بينهما ، ليكونا حسب الفرض شيئين • ولولاها لم يكن الاشياء واحد لاشيئان •

وعليه ، لا بد في الحمل من الاتحاد من جهة والتغاير من جهة أخرى ، كيما يصح الحمل • ولذا لا يصح الحمل بين المتباينين اذ لا اتحاد بينهما • ولا يصح حمل الشيء على نفسه ، اذ الشيء لا يفاير نفسه •

ثم ان هذا الاتحاد اما أن يكون في المفهوم ، فالمغايرة لا بد أن تكون اعتبارية . ويقصد بالحمل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بمينه نفس مفهوم المحمول وماهيته ، بعد ان يلحظا متغايرين بجهة من الجهات . مثل قولنا : (الانسان حيوان ناطق) ، فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد الا ان التغاير بينهما بالاجمال والتفصيل ، وهذا النوع من الحمل يسمى (حملا ذاتيا اوليا) .

واما ان يكون الاتحاد في الوجود والمصادق ، والمغايرة بحسب المفهوم . ويرجع الحمل حينئذ الى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه . مثل قولنا : (الانسان حيوان) ، فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان ، ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان . وهذا النوع من الحمل يسمى (الحمل الشايح الصناعي) أو (الحمل المتعارف) ، لانه هو الشايح في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم .

واذا اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضا ، لان المقصود من المحمول في باب الكليات هو المحمول بالحمل الشايح الصناعي . وحمل الحد التام من الحمل الذاتي الاولى .

٢ - الحمل : مواطاة واشتقاق :

اذا قلنا : الانسان ضاحك ، فمثل هذا الحمل يسمى (حمل مواطاة) أو (حمل هو هو) ومعناه ان ذات الموضوع نفس المحمول . واذا شئت فقل معناه : هذا ذاك . والمواطاة معناها الاتفاق . وجميع الكليات الخمسة يحسن بعضها على بعض وعلى أفرادها بهذا الحمل .

وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى (حمل اشتقاق) او حمل

(ذو هو) ، كحمل الضحك على الانسان ، فانه لا يصح أن تقول الانسان ضحك ، بل ضاحك أو ذو ضحك . وسمى حمل اشتقاق وذو هو ، لان هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك او يضاف اليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه ، فيقال للمشتق كالضاحك محمولا بالمواطاة ، وللمشتق منه كالضحك محمولا بالاشتقاق .

والمقصود بيانه ان المحمول بالاشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة ، فلا يصح أن يقال : الضحك خاصة للانسان ، ولا اللون خاصة للجسم ، ولا الحس فصل للحيوان ، بل الضاحك والملون هو الخاصة ، والحساس هو الفصل ... وهكذا . واذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير الذي قد يشوش افكار المبتدئين ، اذ ترى بعضهم يعبر بالضحك ويريد منه الضاحك . وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث .

نعم (اللون) بالقياس الى البياض كلى وهو جنس له ، لانك تحمله عليه حمل مواطاة ، فتقول : البياض لون . اما اللون والبياض بالقياس الى الجسم فليسا من الكليات المحمولة عليه .

العروض معناه الحمل

٦ — ثم لا يشتبه عليك الامر ، فتقول : انكم قلتم الكلى الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة والا فالعرض العام . والضحك لاشك يعرض على الانسان ومختص به . فلاذن يجب أن يكون خاصة . فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب ، فان المراد

منه هو الحمل حملا عرضيا لا ذاتيا . وعليه فالضحك لا يعرض على الانسان بهذا المعنى . واذا قيل يعرض على الانسان فبمعنى آخر للمعرض وهو الوجود فيه .

وعندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه، وهو قولهم الكلى الخارج عرض خاص وعرض عام، فيطلقون المرض على الكلى الخارج، ثم يقولون لمثل الضحك انه عرض . والمقصود بالعرض في التعبير الاول هو العرضى مقابل الذاتى : والمقصود بالعرض في الثانى هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا في موضوع .

ومثل اللون يسمى عرضا بالمعنى الثانى لانه موجود في موضوع . ولكن لا يصح أن يسمى عرضا بالمعنى الاول أبدا ، لانه بالقياس الى الجسم لا يحمل عليه حمل مواطاة والقياس الى ماتحته من الانواع كالسواد والبياض هو جنس لها كما تقدم ، فهو حينئذ ذاتى لا عرضى .

تقسيمات العرضي

العرضي : لازم ومفارق

- ١ - (اللازم) : ما يستتبع انفكاكه عقلا عن موضوعه ، كوصف (الفرد) للثلاثة و (الزوج) للربعة ، و (الحارة) للنار ...
- ٢ - (المفارق) : ما (لا) يستتبع انفكاكه عقلا عن موضوعه ، كأوصاف الانسان المشتقة من افعاله واحواله ، مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم ، وما الى ذلك ، وان كان لا ينفك أبدا : فانك ترى ان وصف العين (بالزرقاء)

لا ينفك عن وجود العين ، ولكنه مع ذلك يعد عرضيا مفارقا ، لانه لو امكنت حيلة لازالة الزرقه لما امتنع ذلك وتبقى العين عينا . وهذا لا يشبه اللازم ، فلو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقى الثلاثة ثلاثه ، ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار لبطل وجود النار . وهذا معنى امتناع الانفكاك عقلا .

اللازم : بين وغير بين .

البيتين : بين بالمعنى الاخص ، وبين بالمعنى الاعم .

١ — (البين بالمعنى الاخص) : ما يلزم من تصور ملزومه تصوره ، بلا حاجة الى توسط شيء آخر .

٢ — (البين بالمعنى الاعم) : ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة . مثل : الاثنان نصف الاربعة او ربع الثمانية ، فانك اذا تصورت الاثنين قد تغفل عن انها نصف الاربعة او ربع الثمانية ، ولكن اذا تصورت ايضا الثمانية مثلا ، وتصورت النسبة بينهما تجزم انها ربعها . وكذا اذا تصورت الاربعة والنسبة بينهما تجزم انها نصفها . . . وهكذا في نسبة الاعداد بعضها الى بعض . ومن هذا الباب لزوم وجوب المقدمة لوجوب ذي المقدمة ، فانك اذا تصورت وجوب الصلاة ، وتصورت الوضوء ، وتصورت النسبة بينه وبين الصلاة وهي توقف الصلاة الواجبة عليه ، حكمت بالملازمة بين وجوب الصلاة ووجوبه .

وانما كان هذا القسم من البين اعم ، لانه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وانتقال الذهن اليه وبين الا يكون كافيا ، بل لابد من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم بالملازمة . وانما يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم عندما يآلف الذهن الملازمة بين الشئين

على وجه يتداعى عنده المتلازمان فاذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر تبعاً له ، فتكون الملازمة حينئذ ذهنية .

٣ — (غير البتين) وهو ما يقابل البين مطلقاً ، بأن يكون التصديق الجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما . بل يحتاج اثبات الملازمة الى اقامة الدليل عليه . مثل الحكم بأن المثلث زواياه تساوي قائمتين ، فان الجزم بهذه الملازمة يتوقف على البرهان الهندسي ، ولا يكفي تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور النسبة للحكم بالتساوي .

والخلاصة : معنى البين مطلقاً ما كان لزومه بديهياً ، وغير البين ما كان لزومه نظرياً .

الغارق : دائم وسريع الزوال وبطيئه .

(الدائم) : كوصف الشمس بالمتحركة ، ووصف العين بالزرقاء .
(سريع الزوال) : كحمرة الخجل وصفرة الخوف . (بطيء الزوال) : كالشباب للانسان .

الكلبي المنطقي والطبيعي والعقلي

اذا قيل : (الانسان كلى) مثلاً ، فهنا ثلاثة أشياء : ذات الانسان بما هو انسان ، ومفهوم الكلبي بما هو كلى مع عدم الالتفات الى كونه انساناً أو غير انسان ، والانسان بوصف كونه كلياً . أو قلل الاثياء الثلاثة هي : ذات الموصوف مجرداً ، ومفهوم الوصف مجرداً ، والمجموع من الموصوف والوصف .

١ — فان لاحظ العقل (والعقل قادر على هذه التصرفات) نفس ذات

الموصوف بالكلى مع قطع النظر عن الوصف ، بأن يعتبر الانسان ، مثلا ، بما هو انسان من غير التفات الى انه كلى أو غير كلى ، وذلك عندما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق — فانه أي ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلى الطبيعي) • ويقصد به طبيعة الشيء بما هي •
والكلى الطبيعي موجود في الخارج بوجود أفرادها •

٢ — وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكلى وحده ، وهو أن يلاحظ مفهوم (ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين) مجردا عن كل مادة مثل انسان وحيوان وحجر وغيرها — فانه أي مفهوم الكلى بما هو عند هذه الملاحظة ، يسمى (الكلى المنطقي) •

والكلى المنطقي لا وجود له الا في العقل ، لانه ما ينتزعه ويفرضه العقل ، فهو من المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن •

٣ — وان لاحظ العقل المجموع من الوصف والموصوف ، بأن يلاحظ ذات الموصوف وحده مجردا ، بل بما هو موصوف بوصف الكلية ، كما يلاحظ الانسان بما هو كلى لا يمتنع صدقه على الكثير — فانه أي الموصوف بما هو موصوف بالكلى يسمى (الكلى العقلي) لانه لا وجود له الا في العقل ، لانصافه بوصف عقلي ، فان كل موجود في الخارج لابد أن يكون جزئيا حقيقيا •

ونشبه هذه الاعتبارات الثلاث لاجل توضيحها بما اذا قيل : (السطح فوق) ، فاذا لاحظت (ذات السطح) بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت الى انه فوق أو تحت ، فهو شبيه بالكلى الطبيعي • واذا لاحظت مفهوم (الفوق) وحده مجردا عن شيء

هو فوق : فهو شبيه بالكلبي المنطقي . وإذا لاحظت ذات السطح بوصف انه فوق ، فهو شبيه بالكلبي العقلي .

واعلم ان جميع الكليات الخمسة واقسامها ، بل الجزئي أيضا ، تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثة ، فيقال على قياس ما تقدم : نوع طبيعي ومنطقي وعقلي ، وجنس طبيعي ومنطقي وعقلي ... الى آخرها .

فالنوع الطبيعي مثل انسان بما هو انسان ، والنوع المنطقي هو مفهوم « تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد في جواب ما هو » ، والنوع العقلي هو مفهوم الانسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد ... وهكذا يقال في باقي الكليات وفي الجزئي أيضا .

تَمَرِنَات

- (١) اذا قيل : التمر لذيق الطعم مغذ من السكريات ومن أقسام ماكون الانسان بل مطلق المأكول ، وهو جسم جامد ، فيدخل في مطلق الجسم ، بل الجوهر — فالمطلوب ان ترتب سلسلة الاجناس في هذه الكليات متصاعدا وسلسلة الانواع متنازلا . بعد التمييز بين الذاتي والعرضي . واذكر بعد ذلك اقسام الانواع الاضافية من هذه الكليات واقسام العرضيات منها .
- (٢) واذا قيل : الخمر جسم مائع مسكر محرم شرعا سالب للعقل مضر بالصحة مهدم للقوى — فالمطلوب أن تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات واستخراج سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة .
- (٣) واذا قيل : الحديد جسم صلب من المعادن التي تتمدد بالطرق والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء — فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة مع حذف ما ليس من السلسلة .
- (٤) اذا قسمنا الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس الى أنواعه أو تقسيم النوع الى اصنافه ؟ اذكر ذلك مع بيان السبب .



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الباب الثالث

المعرف والملحق به القسم



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقدمة :

في مطلب ما واي وهل ولم

إذا اعترضتك لفظة من أية لغة كانت . فهنا خمس مراحل متوالية ،
لا بد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة ، في بعضها يطالب العلم التصوري ،
وفي بعضها الآخر العلم التصديقي .

(المرحلة الاولى) تطالب فيها تصور معنى اللفظ تصورا اجماليا ، فتسأل
عنه سؤالا لغويا صرفا ، إذا لم تكن تدري لاي معنى من المعاني قد وضع .
والجواب يقع بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى : كما إذا سألت عن معنى
لفظ (غضنفر) ، فيجاب : اسد . وعن معنى (سيّد) ، فيجاب : سيد
• • • وهكذا . ويسى مثل هذا الجواب (التعريف اللفظي) • وقواميس
اللغات هي المتمهدة بالتعاريف اللفظية •

وإذا تصورت معنى اللفظ اجمالا ، فزعت نفسك الى :

(المرحلة الثانية) : إذ تطالب تصور ماهية المعنى ، أي تطلب تفصيل
ما دل عليه الاسم اجمالا • لتمييزه عن غيره في الذهن تميزا تاما ، فتسأل
عنه بكلمة (ما) فتقول : (• • • • • ما هو ؟)

وهذه (ما) تسمى (الشارحة) ، لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ .
والجواب عنه يسمى (شرح الاسم) وبتعبير آخر (التعريف الاسمي) •
والاصل في الجواب أن يقع بجنس المعنى وفصله القريبين معا ، ويسمى (الحد
التام الاسمي) • ويصح ان يجاب بالفصل وحده او بالخاصة وحدها ، أو

بإحدهما منضمًا الى الجنس البعيد ، أو بالخاصة منضمة الى الجنس القريب .
وتسمى هذه الاجوبة تارة بالحد الناقص وأخرى بالرسم الناقص أو التام ،
ولكنها توصف جميعا بالاسمى . وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات .
ولو فرض ان المسئول اجاب خطأ بالجنس القريب وحده ، كما لو قال
(شجرة) في جواب (ما النخلة) - فان السائل لا يقنع بهذا الجواب ،
وتوجه نفسه الى السؤال عن مميزاتها عن غيرها ، فيقول : (أية شجرة هي
في ذاتها) أو (أية شجرة هي في خاصتها) ، فيقع الجواب عن الاول بالفصل
وحده فيقول : (مشرة التمر) ، وعن الثاني بالخاصة فيقول : (ذات السعف)
مثلا .

وهذا هو موقع السؤال بكلمة (أي) . وجوابها الفصل أو الخاصة .
- واذا حصل لك العلم بشرح المعنى تفرع نفسك الى :
(المرحلة الثالثة) : وهي طلب التصديق بوجود الشيء ، فتسأل عنه
ب (هل) وتسمى (هل البسيطة) ، فتقول : هل وجد كذا ، أو هل هو
موجود .

(ما) الحقيقية :

تنبيه - ان هاتين المرحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر ،
فقد تتقدم الثانية ، على حسب ما رتبناهما وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع ،
وقد تتقدم الثالثة ، وذلك عندما يكون السائل من أول الامر عالما بوجود
الشيء المسئول عنه ، او أنه على خلافه الطبع قدم السؤال عن وجوده
فأجيب .

وحينئذ اذا كان عالما بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما اجمله اللفظ الدال عليه ، ثم سأل عنه بـ (ما) ، فان ما هذه تسمى (الحقيقية) • والجواب عنها نفس الجواب عن (ما الشارحة) ، بلا فرق بينهما الا من جهة تقدم الشارحة على العلم بوجوده وتأخر الحقيقية عنه •

وانما سميت حقيقية ، لان السؤال بها عن الحقيقة الثابتة — والحقيقة باصطلاح المناطقة هي الماهية الموجودة — والجواب عنها يسمى (تعريفا حقيقيا) وهو نفسه الذي كان يسمى (تعريفا اسميا) قبل العلم بالوجود ، ولذا قالوا :

« الحدود قبل الهليات البسيطة حدود اسمية وهي بأعيانها بعد الهليات تنقلب حدودا حقيقية » •

— واذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع الى :

(المرحلة الرابعة) : وهي طلب التصديق بثبوت صفة او حال للشيء ، ويسأل عنه بـ (هل) أيضا ، ولكن تسمى هذه (هل المركبة) ، لانه يسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد فرض وجوده ، والبسيطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط ، فيقال للسؤال بالبسيطة مثلا : هل الله موجود • ولل سؤال بالمركبة بعد ذلك : هل الله الموجود مريد •

فاذا اجابك المسئول عن هل البسيطة أو المركبة تنزع نفسك الى :

(المرحلة الخامسة) : وهي طلب العلة : اما علة الحكم فقط أي البرهان على ما حكم به المسئول في الجواب عن هل او علة الحكم وعلة الوجود معا ، لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعا • ويسأل لاجل كل من الغرضين بكلمة (لِمَ) الاستفهامية ، فتقول لطلب علة الحكم مثلا : (لِمَ كان الله مريدا) • وتقول مثلا لطلب علة الحكم وعلة الوجود معا : (لِمَ كان

المغناطيس جاذبا للحديد ؟) ، كما لو كنت قد سألت : هل المغناطيس جاذب للحديد ؟ فأجاب المسئول بنعم ، فإن حقا ان تسأل ثانيا عن العلة فتقول (لم) .

تلخيص وتعقيب

ظهر مما تقدم أن :

(ما) لطلب تصور ماهية الشيء . وتنقسم الى الشارحة والحقيقية . ويشق منها مصدر صناعي ، فيقال : (مائية) . ومعناه الجواب عن ما . كما ان (ماهية) مصدر صناعي من (ما هو) . و (أي) لطلب تمييز الشيء عما يشاركه في الجنس تميزا ذاتيا أو عرضيا ، بعد العلم بجنسه .

و (هل) تنقسم الى « بسيطة » ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه ، و « مركبة » ويطلب بها التصديق بثبوت شيء لشيء أو عدمه . ويشق منها مصدر صناعي ، فيقال : (الهلية) البسيطة أو المركبة . و (لم) يطلب بها تارة علة التصديق فقط ، وأخرى علة التصديق والوجود معا . ويشق منها مصدر صناعي ، فيقال (لمية) بتشديد الميم والياء ، مثل (كمية) من (كم) الاستفهامية . فمعنى لمية الشيء : عليته .

فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب التي يسأل عنها بتلك الأدوات ، وهي المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم . وهناك مطالب أخرى يسأل

عنها بكيف واين ومتى وكم ومن • وهي مطالب جزئية أي انها ليست من
 أمهات المسائل بالقياس الى المطالب الاولى لعدم عموم فائدتها : فان ما لا كيفية
 له مثلا لا يسأل عنه بكيف : وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بأين ومتى •
 على انه يجوز ان يستغنى عنها غالبا بمطلب هل المركبة ، فبدلا عن ان تقول
 مثلا : (كيف لون ورق الكتاب ؟ واين هو ؟ ومتى طبع ؟ ..) تقول :
 (هل ورق الكتاب ابيض ؟ وهل هو في المكتبة ؟ وهل طبع هذا العام ؟ ..)
 وهكذا • ولذا وصفوا هذه المطالب بالتروع ، وتلك بالاصول •

التعريف

تمهيد :

كثيرا ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لاجل الاجمال في مفاهيم الالفاظ التي يستعملونها ، فيضطرب حبل التفاهم ، لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ ، فيذهب كل فرد منهم الى ما يحتاج في خاطره من المعنى . وقد لا تكون لاحدهم صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه ، فيقنع - لتساهله أو لقصور مداركه - بالصورة المطموسة المضطربة ، ويبنى عليها منطقة المزيف .

وقد يتبع الجدليون والساسة - عن عمد وحيلة - ألفاظا خلافة غير محدودة المعنى بحدود واضحة ، يستغلون جمالها وابهامها للتأثير على الجمهور ، وليتركوا كل واحد يفكر فيها بما شاءت له خواطره الخاطئة أو الصحيحة ، فيبقى معنى الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب . ولهذا تأثير سحري عجيب في الافكار .

ومن هذه الالفاظ كلمة (الحرية) التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية ، وحدثت الاقلابات الجبارة في الدولة العثمانية والفارسية ، والتأثير كله لاجمالها وجمالها السطحي الفاتن ، والا فلا يستطيع العلم أن يحدها بحد مقبول يتفق عليه .

ومثلها كلمة (الوطن) الخلافة التي استغلها ساسة الغرب لتمزيق بعض الدول الكبرى كالدولة العثمانية . وربما يتعذر على الباحث أن يعرف اثنين

كانا يتفقان على معنى واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمة في قاموس النهضة الحديثة : فما هي مميزات الوطن ؟ أهى اللغة أم لهجتها ؟ أم اللباس أم مساحة الأرض أم اسم القطر والبلد ؟ بل كل هذا غير مفهوم حتى الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والامم . ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه ، فلماذا لا تكون البلاد العربية أو البلاد الاسلامية كلها وطننا واحدا ؟

فمن الواجب على من أراد الاشتغال بالحقائق — لتلايرتطم هو والمستغل معه في المشاكل — أن يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح ، فيحفظ ما يدور في خلد من المعنى في آنية من الالفاظ وافية به لاتفيض عليها جوانبها ، لينقله الى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزوناً في ذهنه بالضبط . وعلى هذا الاساس المتين يبنى التفكير السليم . ولأجل أن يتغلب الانسان على قلمه ولسانه وتفكيره لابد له من معرفة اقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده ، يستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصورة الواضحة للاشياء اولاً ، وان ينقلها الى أفكاره غير صحيحة ثانياً ... فهذه حاجتنا لمباحث التعريف .

اقسام التعريف

التعريف : حد ورسم .

الحد والرسم : تام وناقص .

سبق ان ذكرنا (التعريف اللفظي) . ولا يهنا البحث عنه في هذا

العلم ، لانه لاينفع الا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه ، فلا يستحق اسم التعريف

الا من باب المجاز والتوسع • وانما غرض المنطقي من (التعريف) هو المعلوم
التصوري الموصل الى مجهول تصوري الواقع جوابا عن (ما) الشارحة أو
الحقيقية • ويقسم الى حد ورسم ، وكل منهما الى تام وناقص •

١ - الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المرف (بالفتح) ، ويقع بالجنس والفصل
الفرعيين لاشتغالهما على جميع ذاتيات المرف ، فاذا قيل : ما الانسان ؟

فيجوز أن تجيب - أولا - بأنه : (حيوان ناطق) • وهذا حد تام فيه
تفصيل ما أجمله اسم الانسان ، ويشتمل على جميع ذاتياته ، لان مفهوم
الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالارادة •
وكل هذه اجزاء وذاتيات للانسان •

ويجوز أن تجيب - ثانيا - بأنه : (جسم نام حساس متحرك بالارادة ،
ناطق) • وهذا حد تام أيضا للانسان عين الاول في المفهوم الا انه أكثر
تفصيلا ، لانك وضعت مكان كلمة (حيوان) حده التام • وهذا تطويل
وفضول لاحاجة اليه ، الا اذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل ، فيجب •

ويجوز أن تجيب - ثالثا - بأنه : (جوهر قابل للابعاد الثلاثة نام
حساس متحرك بالارادة ، ناطق) ، فتضع مكان كلمة (جسم) حده التام ،
فيكون المجموع حدا تاما للانسان أكثر تفصيلا من الجواب الثاني ، وأكثر
فضولا ، الا اذا كانت ماهية الجسم مجهولة أيضا للسائل ، فيجب •

وهكذا اذا كان الجوهر مجهولا تضع مكانه حده التام - ان وجد -

حتى ينتهي الأمر الى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء وقد ظهر من هذا البيان :

أولا — ان الجنس والفصل القريبين تنطوي فيهما جميع ذاتيات المعرفة لايشذ منها جزء أبدا ، ولذا سمي الحد بهما (تاما) •

وثانيا — ان لافرق في المفهوم بين الحدود التامة المطولة والمختصرة .
الا ان المطولة أكثر تفصيلا • فيكون التعريف بها واجبا تارة وفضولا أخرى •
وثالثا — ان الحد التام يساوي المحدود في المفهوم . كالمترادفين : فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائدته ، ويدل على ما يدل عليه الاسم اجبالا •
ورابعا — ان الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة •

٢ — الحد الناقص

هو التعريف ببعض ذاتيات المعرفة (بالفتح) ، ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب على الأقل • ولذا سمي (ناقصا) • وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب ، وأخرى بالفصل وحده •

مثال الاول — تقول لتحديد الانسان : (جسم نام ... ناطق) . فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة (حساس متحرك بالارادة) وهي فصل الحيوان : وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم نام ، وبين ناطق ، فلم يكمل فيه مفهوم الانسان •

ومثال الثاني — تقول لتحديد الانسان أيضا : (... ناطق) فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله • فهو أكثر نقصانا من الاول كما

ترى . . . وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً — ان الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم ، لانه يشتمل على بعض أجزاء مفهومه . ولكنه يساويه في المصداق .
 وثانياً — ان الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطابقة له ، كما كان الحد التام ، فلا يكون تصويره تصورا للمحدود بحقيقته ، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تميزا ذاتيا فحسب .
 وثالثاً — انه لا يدل على المحدود بالمطابقة ، بل بالالتزام ، لانه من باب دلالة الجزء المختص على الكل .

٢ — الرسم التام

وهو التعريف بالجنس والخاصة ، كتعريف الانسان بانه (حيوان ضاحك) فاشتمل على الذاتي والمرضي . ولذا سمّي (تاما) .

٤ — الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الانسان بانه (ضاحك) فاشتمل على المرضى فقط ، فكان (ناقصا) .
 وقيل : ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص ، فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط .
 ولا يخفى ان الرسم مطلقا كالحد الناقص لا يفيد الا تمييز المعرف (بالفتح) عن جميع ما عداه فحسب ، الا انه يميزه تميزا عرضيا . ولا يساويه الا في المصداق لا في المفهوم . ولا يدل عليه الا بالالتزام . كل هذا ظاهر مما قدمناه .

انارة

ان الاصل في التعريف هو الحد التام ، لان المقصود الاصيلي من التعريف أمران : (الاول) تصور المعرّف (بالفتح) بحقيقته لتتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة • و (الثاني) تمييزه في الذهن عن غيره تميزا تاما • ولا يؤدي هذان الامران الا بالحد التام • واذ يتعذر الامر الاول يكتفى بالثاني • ويتكفل به الحد الناقص والرسم بقسميه • والا قدم تمييزه تميزا ذاتيا ويؤدي ذلك بالحد الناقص فهو اولى من الرسم • والرسم التام اولى من الناقص •

الا ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الاشياء وفصولها من الامور المستحيلة أو المتعذرة • وكل ما يذكر من الفصول فانما هي خواص لازمة تكشف عن الفصول الحقيقية • فالتعاريف الموجودة بين أيدينا اكثرها او كلها رسوم تشبه الحدود •

فعلى من أراد التعريف أن يختار الخاصة اللازمة البينة بالمعنى الاخص، لانها ادل على حقيقة المعرف واشبه بالفصل • وهذا انفع الرسوم في تعريف الاشياء • وبعده في المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة البينة بالمعنى الاعم • أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فانها لاتفيد تعريف الشيء لكل أحد ، فاذا عرفنا المثلث بانه (شكل زواياه تساوي قائمتين) فانك لم تعرفه الا للهندسي المستغنى عنه •

التعريف بالمثال

و

الطريقة الاستقرائية

كثيرا ما نجد العلماء - لاسيما علماء الادب - يستعينون على تعريف الشيء بذكر احد أفرادهِ ومصاديقهِ مثالا له . وهذا ما نسميه (التعريف بالمثال) وهو أقرب الى عقول المبتدئين في فهم الاشياء وتمييزها .

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية ، لتفهم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في افكارهم .

وهي : ان يكثر المؤلف أو المدرس - قبل بيان التعريف أو القاعدة - من ذكر الامثلة والتمرينات ، ليستنبط الطالب بنفسه المفهوم الكلي أو القاعدة . وبعدئذ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليُطابق بين ما يستنبط هو، وبين ما يعطى له بالآخر من نتيجة .

والتعريف بالمثال ليس قسما خامسا للتعريف ، بل هو من التعريف بالخاصة ، لان المثال مما يختص بذلك المفهوم ، فيرجع الى (الرسم الناقص) . وعليه يجوز أن يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستنبط ، اذا كان المثال وافيا بخصوصيات المثل له .

التعريف بالتشبيه

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضا (التعريف بالتشبيه) • وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما ، على شرط أن يكون المشبه به معلوما عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه •

ومثاله تشبيه الوجود بالنور ، وجهة الشبه بينهما ان كلا منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره •

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيرا في المعقولات الصرفة ، عندما يراد تقريبها الى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات ، لان المحسوسات الى الالذهان أقرب ولتصورها آلف • وقد سبق منا تشبيه كل من النسب الاربع بأمر محسوس تقريبا لها ، فمن ذلك تشبيه المتباينين بالخطين المتوازيين لانهما لا يلتقيان أبدا • ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور ، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصوير المعنى) بالنظر الى المرأة بقصد النظر الى الصورة المنطبعة فيها •

شروط التعريف

الغرض من التعريف — على ما قدمنا — تفهيم مفهوم المعرّف (بالفتح) وتمييزه عما عداه • ولا يحصل هذا الغرض الا بشروط خمسة :

الاول — أن يكون المعرّف (بالكسر) مساويا للمعرّف (بالفتح) في الصدق ، أي يجب ان يكون المعرّف (بالكسر) مانعا جامعا • وان شئت

قلت : (مطردا منعكسا) •

ومعنى مانع أو مطرد انه لايشمل الا افراد المـعرف (بالفتح) ، فيمنع من دخول افراد غيره فيه • ومعنى جامع او منعكس انه يشمل جميع افراد المـعرف (بالفتح) لايشذ منها فرد واحد •
فعلى هذا لايجوز التعريف بالامور الآتية :

- ١ — بالاعم : لان الاعم لا يكون مانعا ، كتعريف الإنسان بانه حيوان يمشي على رجلين ، فان جملة من الحيوانات تمشي على رجلين •
- ٢ — بالاخص : لان الاخص لا يكون جامعا ، كتعريف الإنسان بانه حيوان متعلم ، فانه ليس كلما صدق عليه الانسان هو متعلم •
- ٣ — بالمباين : لان المتباينين لا يصح حمل احدهما على الآخر ، ولا يتصادقان أبدا •

الثاني — ان يكون المـعرف (بالكسر) أجلى مفهوما واعرف عند المخاطب من المـعرف (بالفتح) • والا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه ، فلا يجوز — على هذا — التعريف بالامرین الآتیین :

- ١ — بالمساوي في الظهور والخفاء ، كتعريف الفرد بانه عدد ينقص عن الزوج بواحد ، فان الزوج ليس اوضح من الفرد ولا اخفى ، بل هما متساويان في المعرفة • كتعريف أحد المتضايقين بالآخر ، وانت انما تتعلقهما معا ، كتعريف الاب بانه والد الابن • كتعريف الفوق بانه ليس بتحت ...
- ٢ — بالاخفى معرفة ، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود •

الثالث — الا يكون المـعرف (بالكسر) عين المـعرف (بالفتح) في المفهوم ، كتعريف الحركة بالاتقال والانسان بالبشر تعريفا حقيقيا غير لفظي،

بل يجب تفايرهما اما بالاجمال والتفصيل كما في الحد التام او بالمفهوم كما في التعريف بغيره .

ولو صح التعريف بعين المعرف لوجب أن يكون معلوما قبل أن يكون معلوما ، وللزم أن يتوقف الشيء على نفسه . وهذا محال . ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه .

الرابع — ان يكون خاليا من الدور . وصورة الدور في التعريف : أن يكون المعرف (بالكسر) مجهولا في نفسه ، ولا يعرف الا بالمعرف (بالفتح) . فبينما ان المقصود من التعريف هو تفهيم المعرف (بالفتح) بواسطة المرف (بالكسر) ، واذا بالمعرف (بالكسر) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المرف (بالفتح) ، فينقلب المرف (بالفتح) مرفا (بالكسر) . وهذا محال ، لانه يؤل الى أن يكون الشيء معلوما قبل أن يكون معلوما ، او الى أن يتوقف الشيء على نفسه .

والدور يقع قارة بمرتبة واحدة ويسمى (دورا مصرحا) ، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى (دورا مضرا) :

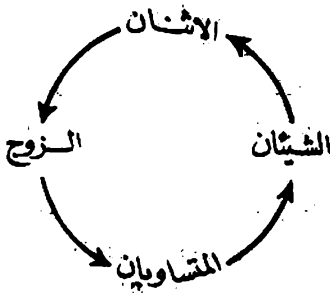
١ — (الدور المصرح) مثل : تعريف الشمس بانها (كوكب يطلع في النهار) . والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ يقال في تعريفه : (النهار : زمان تطلع فيه الشمس) . فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار ، ومعرفة النهار حسب الغرض متوقفة على معرفة الشمس . والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء ، فينتهي الامر بالاخير الى أن يكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس .

٢ — (الدور المضمر) مثل : تعريف الاثنين بانهما زوج اول . والزوج يعرف بانه منقسم بتساويين . والمتساويان يعرفان بانهما شيان احدهما

يطابق الآخر • والشيطان يعرفان بأنهما اثنان • فرجع الامر بالاخير الى تعريف الاثنين بالاثنين •

وهذا دور مضر في ثلاث مراتب ، لأن تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتى تنتهي الدورة الى نفس المعرفة (بالفتح) الاول • والوسائط في هذا المثال ثلاث : الزوج ، المتساويان ، الشيطان •

ويمكن وضع الدور في المثال
على صورة الدائرة المرسومة في هذا
الشكل :



— والسهام فيها تتجه دائما الى الشيطان
المعرفات (بالكسر) —

الخامس — أن تكون الالفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة
لا إبهام فيها ، فلا يصح استعمال الالفاظ الوحشية والفريية ، ولا الغامضة ،
ولا المشتركة والمجازات بدوي القرينة ، أما مع القرينة فلا بأس كما قدمنا
ذلك في بحث المشترك والمجاز • وإن كان يحسن — على كل حال — اجتناب
المجاز في التعاريف والاساليب العلمية •

القسمه (١٥)

تعريفها :

قسمه الشيء : تجزئته وتفرقه الى أمور متباينه . وهي من المعاني
البديهيه الفنيه عن التعريف ، وما ذكرناه فانما هو تعريف لفظي ليس الا
ويسمى الشيء (مقسما) ، وكل واحد من الامور التي اقسام اليها يسمى
(قسما) تارة بالقياس الى نفس المقسم ، و (قسيما) أخرى بالقياس الى
غيره من الاقسام . فاذا قسمنا العلم الى تصور وتصديق مثلا ، فالعلم مقسم
والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق . وهكذا التصديق قسم وقسيم .

فائدتها :

تأسست حياة الانسان كلها على القسمه ، وهي من الامور الفطرية التي
نشأت معه على الارض : فان اول شيء يصنعه تقسيم الاشياء الى سماوية
وارضية ، والموجودات الارضية الى حيوانات واشجار وانهار واحجار وجبال
ورمال وغيرها . وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن معنى ونوعا عن نوع ،
حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم . . . وما زال البشر على ذلك حتى
استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل اليها في التقسيم لفظا من

(*) القسمه من المباحث التي عني بها المناطقة في العصر الحديث ، وظن
ابها من المباحث التي تفتق عنها الفكر الغربي . غير ان فلاسفة الاسلام سبقوا
الى التنبيه عليها ، وقد ذكرها الشيخ الطوسي العظيم في منطق التجريد
لتحصيل الحدود واكتسابها ، وأوضحها العلامة الحلي في شرحه الجوهر
النضيد .

الالفاظ . ولولا القصة لما تكثرت عنده المعاني ولا الالفاظ .

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الانواع ، وتمييزها تميزا ذاتيا . ولا يزال العلم عند الانسان يكشف له كثيرا من الخطأ في تقسيماته وتنوعاته ، فيعدلها ، ويكشف له أنواعا لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية ، أو الامور التي يخترعها منها ويؤلفها ، أو مسائل العلوم والفنون . وسيأتي كيف نستعين بالقصة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها ، بل كل حد انما هو مؤسس من أول الامر على القصة . وهذا أهم فوائد القصة .

وتنفع القصة في تدوين العلوم والفنون ، لتجعلها أبوابا وفصولا ومسائل متميزة ، ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها ، بل العلم لا يكون علما ذا أبواب ومسائل واحكام الا بالقصة : فمدون علم النحو — مثلا — لابد أن يقسم الكلمة أولا ، ثم يقسم الاسم مثلا الى نكرة ومعركة ، والمعرفة الى اقسامها ، ويقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر ، وكذلك الحرف واقسام كل واحد منها ، ويذكر لكل قسم حكمه المختص به ... وهكذا في جميع العلوم .

والتاجر — أيضا — يلتجئ الى القصة في تسجيل دفتره وتصنيف أمواله ، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته . وكذلك باني البيت ، ومركب الادوات الدقيقة يستعين على اتقان عمله بالقصة . والناس من القديم قسموا الزمن الى قرون وسنين واشهر وايام وساعات ودقائق ليتنبهوا باوقاتهم ويعرفوا اعمارهم وقاريضهم .

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين ، ليدخل أي كتاب جديد يأتيه في بابه ، وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء . وبواسطة

القسمه استعان علماء التربية على توجيه طلاب العلوم ، فقسّموا المدارس الى ابتدائية وثانوية وعالية ، ثم كل مدرسة الى صفوف ، ليضموا لكل صف ومدرسة منهاجا يناسبه من التعليم .

وهكذا تدخل القسمه في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية ، ولا يستغنى عنها انسان . ومهمتنا منها هنا ان نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم .

اصول القسمه

١ - لابد من ثمره :

لا تحسن القسمه الا اذا كان للتقسيم ثمره نافعه في غرض المقسم ، بأن تختلف الاقسام في المميزات والاحكام المقصوده في موضع القسمه : فاذا قسم النحوي الفعل الى اقسامه الثلاثة فلان لكل قسم حكما يختص به . اما اذا اراد ان يقسم الفعل الماضي الى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، فلا يحسن منه ذلك ، لان الاقسام كلها لها حكم واحد في علم النحو هو البناء ، فيكون التقسيم عبثا ولفوا ، بخلاف مدوس علم الصرف فانه يصح له مثل هذا التقسيم لاتفاده به في غرضه من تصريف الكلمه .

ولذا لم تقسم نحن الدالتين العقلية والطبيعية في الباب الاول الى لفظية وغير لفظية ، لانه لاثرة ترجى من هذا التقسيم في فرضي المنطقي ، كما اشرنا الى ذلك هناك في التعليقه .

٢ - لابد من تباين الاقسام :

ولا تصح القسمه الا اذا كانت الاقسام متباينة غير متداخلة ، لا يصدق

احدها على ما صدق عليه الآخر ، ويشير الى هذا الاصل تعريف القسمة نفسه : فاذا قسمت المنسوب من الاسماء الى : مفعول ، وحال ، وتمييز ، وظرف ، فهذا التقسيم باطل ، لان الظرف من اقسام المفعول فلا يكون قسيما له . ومثل هذا ما يقولون عنه : « يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيما له » . وبطلانه من البديهيات .

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق الى علماء وجهلاء واغنياء وفقراء ومرضى واصحاء . ويقع مثل هذا التقسيم كثيرا لغير المنطقيين الغافلين ممن يرسل الكلام على عواهنه ولكنه لا ينطبق على هذا الاصل الذي قررناه ، لان الاغنياء والفقراء لابد أن يكونوا علماء أو جهلاء ، مرضى أو اصحاء ، فلا يصح ادخالهم مرة ثانية في قسم آخر . وفي المثال ثلاث قسمات جمعت في قسمة واحدة . والاصل في مثل هذا أن تقسم السكان اولا الى علماء وجهلاء ، ثم كل منهما الى اغنياء وفقراء ، فتحدث أربعة اقسام ، ثم كل من الاربعة الى مرضى واصحاء ، فتكون الاقسام ثمانية : علماء اغنياء مرضى ، علماء اغنياء اصحاء . . . الى آخره . فتفطئن لما يرد عليك من القسمة ، لئلا تقع في مثل هذه الغلطات .

ويتفرع على هذا الاصل امور :

١ - انه لا يجوز ان تجعل قسم الشيء قسيما له . كما تقدم - مثل ان

تجعل الظرف قسيما للمفعول .

٢ - ولا يجوز ان تجعل قسم الشيء قسيما منه ، مثل ان تجعل الحال

قسيما من المفعول .

٣ - ولا يجوز ان تقسم الشيء الى نفسه وغيره .

وقد زعم بعضهم أن تقسيم العلم الى التصور والتصديق من هذا الباب ،

لما رأى انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق ، ولم يتعطن الى معنى التصديق . مع انه تصور أيضا ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيمه خصوص التصور الساذج المقيد بعدم الحكم . كما شرعناه سابقا . اما المقسم لهما فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم .

٣ - أساس القسمة :

ويجب ان تؤسس القسمة على أساس واحد ، أي يجب ان يلاحظ في المقسم جهة واحدة ، وباعتبارها يكون التقسيم ، فاذا قسمنا كتب المكتبة فلا بد أن تؤسس تقسيمها اما على أساس العلوم والفنون او على اسماء المؤلفين او على اسماء الكتب . اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختل نظام الكتب ، مثل ما اذا خلطنا بين اسماء الكتب والمؤلفين ، فنلاحظ في حرف الالف مثلا تارة اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف ، بينما ان كتابه قد يدخل في حرف آخر .

والشيء الواحد قد يكون مقسما لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المتبرة أي (أساس القسمة) ، كما قسمنا اللفظ مرة الى مختص وغيره وأخرى الى مترادف ومتباين وثالثة الى مفرد ومركب ، وكما قسمنا الفصل الى قريب وبعيد مرة وإلى مقوم ومقسم أخرى ومثله كثير في العلوم وغيرها .

٤ - جامعة مانعة :

ويجب في القسمة أن يكون مجبوع الاقسام مساويا للمقسم فتكون جامعة مانعة : جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الاقسام أي حاصرة لها لا يشذ منها شيء ، مانعة عن دخول غير اقسامه فيه .

أنواع القسمة

للقسمة نوعان أساسيان :

١ - قسمة الكل الى اجزائه ، او (القسمة الطبيعية) .

كقسمة الانسان الى جزئه : الحيوان والناطق ، بحسب التحليل العقلي ، اذ يحلل العقل مفهوم الانسان الى مفهومين : مفهوم الجنس الذي يشترك معه به غيره ، ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به الانسان انسانا . وسيأتي معنى التحليل العقلي مفصلا . وتسمى الاجزاء حينئذ اجزاء عقلية . وكقسمة الماء الى عنصرين : الاكسجين والهيدروجين ، بحسب التحليل الطبيعي . ومن هذا الباب قسمة كل موجود الى عناصره الاولى البسيطة ، وتسمى الاجزاء طبيعية او عنصرية .

وكقسمة الحبر الى ماء ومادة ملونة مثلا ، والورق الى قطن وفورة ، والزجاج الى رمل وثاني اكسيد السيلكون . وذلك بحسب التحليل الصناعي ، في مقابل التركيب الصناعي . والاجزاء تسمى اجزاء صناعية .

وكقسمة المتر الى اجزائه بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء المتشابهة او كقسمة السرير الى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء غير المتشابهة . ومثله قسمة البيت الى الآجر والبص والخشب والحديد ، او الى الغرفة والسرداب والسطح والساحة ، وقسمة السيارة الى آلاتها المركبة منها ، والانسان الى لحم ودم وعظم وجلد واعصاب . . .

٢ - قسمة الكل الى جزئياته ، او (القسمة المنطقية) .

كقسمة الموجود الى مادة ومجرد عن المادة ، والمادة الى جماد ونبات وحيوان ، وكقسمة المفرد الى اسم وفعل وحرف ... وهكذا . وتمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية ان الاقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول : الاسم مفرد ، وهذا المفرد اسم . ولا يجوز انحمل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي ، فلا يجوز أن تقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت .

ولابد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في المقسم تشترك فيها الاقسام وبسببها يصح الحمل بين المقسم والاقسام ، كما لابد من فرض جهة افتراق في الاقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباين جهة القسم الآخر ، والا لما صحت القسمة وفرض الاقسام . وتلك الجهة الجامعة اما ان تكون مقومة للاقسام أي داخلة في حقيقتها بان كانت جنسا أو نوعا واما أن تكون خارجة عنها .

١ - اذا كانت الجهة الجامعة مقومة للاقسام ، فلها ثلاث صور :

أ - ان تكون جنسا ، وجهات الافتراق الفصول المقومة للاقسام ، كقسمة المفرد الى الاسم والفعل والحرف ... فيسمى التقسيم (تنويعا) والاقسام أنواعا .

ب - ان تكون جنسا أو نوعا ، وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم ، كقسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور ، فيسمى

التقسيم (تصنيفا) والاقسام اصنافا .

ج - ان تكون جنسا أو نوعا أو صنفًا . وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم . فيسمى التقسيم (تفريدا) والاقسام أفرادا . كقسمة الانسان الى زيد وعمر ومحمد وحسن ... الى آخرهم باعتبار الشخصيات لكل جزئي جزئي منه .

٢ - اذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الاقسام ، فهي كقسمة الابيض الى الثلج والقطن وغيرها . وكقسمة الكائن الفاسد الى معدن ونبات وحيوان ، وكقسمة العالم الى غنى وفقير أو الى شرقي وغربي ... وهكذا .

أساليب القسمة

لاجل أن تقسم الشيء ، قسمة صحيحة لابد من استيفاء جميع ما له من الاقسام . كما تقدم في الاصل الرابع ، بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو اجزائه . ولذلك أسلوبان :

١ - طريقة القسمة الثنائية :

وهي طريقة الترديد بين النفي والاثبات ، والنفي والاثبات (وهما النقيضان) لا يرتفعان أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسما واحدا ، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين ، وتكون حاصرة جامعة مانعة ، كتقسيمنا للحيوان الى ناطق وغير ناطق . وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الانسان لايشذ عنه نوع ، كتقسيمنا للطيور الى جارحة وغير جارحة ،

والانسان الى عربي وغير عربي ، والعالم الى فقيه وغير فقيه ... وهكذا .
ثم يمكن أن نستمر في القسمة فنقسم طرف النفي أو طرف الاثبات او كليهما الى طرفين اثبات ونفي ، ثم هذه الاطراف الاخيرة يجوز أن تجعلها أيضا مقسما فتقسمها أيضا بين الاثبات والنفي ... وهكذا تذهب الى ما شئت ان تقسم اذا كانت هناك ثمرة من التقسيم .

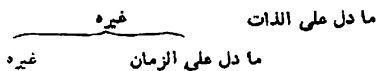
مثلا اذا اردت تقسيم الكلمة ، فتقول :

١ - الكلمة تنقسم الى : ما دل على الذات وغيره

٢ - طرف النفي (الغير) الى : ما دل على الزمان وغيره

فتحصل لنا ثلاثة اقسام : ما دل على الذات وهو (الاسم) ، وما دل على الزمان وهو (الفعل) ، وما لم يدل على الذات والزمان وهو (الحرف) .
والتعريف المألوف عند المؤلفين أن يقال : « الكلمة اما أن تدل على الذات أو لا ، والاول الاسم ، والثاني اما ان تدل على الزمان أو لا ، والاول الفعل ، والثاني انحراف » . ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :

الكلمة



(مثال ثان) اذا أردنا تقسيم الجوهر الى أنواعه فيمكن تقسيمه على

هذا النحو :

ينقسم :

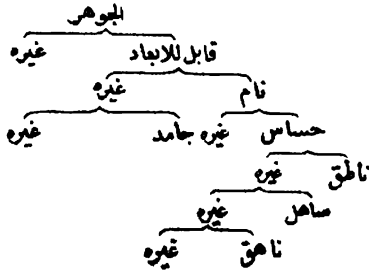
١ - الجوهر الى : ما يكون قابلا للابعاد وغيره

٢ - ثم طرف الاثبات (القابل) الى : نام وغيره

٣ - ثم طرف النفي (غير النامي) الى : جامد وغيره

٤ - ثم طرف الاثبات في التقسيم (٢) الى : حساس وغيره

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي اقسام الحساس الى جميع أنواع الحيوان . ولك أيضا ان تقسم الجامد وغير الحساس . وقد رأيت انا قسما تارة طرف الالبات وأخرى طرف النفي . ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :



وهذه القسمة الثنائية تنفع على الاكثر في الشيء الذي لا تنحصر اقسامه، وان كانت مطولة ، لانك تستطيع بها أن تحصر كل ما يمكن أن يفرض من الانواع أو الاصناف بكلمة (غيره) ، ففي المثال الاخير ترى (غير الناهق) يدخل فيه جميع ما للحيوان من الانواع غير الناطقة والصاهلة والناهقة ، فاستغامت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع .

وتنفع هذه القسمة أيضا فيما اذا اريد حصر الاقسام حصرا عقليا كما ينبغي ، وتنفع أيضا في تحصيل الحد والرسم . وسيأتي بيان ذلك .

٢ - طريقة القسمة التفصيلية :

وذلك بأن تقسم الشيء ابتداء الى جميع اقسامه المحصورة كما لو أردت أن تقسم الكلمة - بدلا من تقسيمها الثنائي المتقدم - الى : اسم وفعل وحرف ، او تقسم الكلى الى : نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام .
والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية :

١ - (العقلية) : وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر ، كقسمة الكلمة المتقدمة ، ولا تكون القسمة عقلية الا اذا بنيتها على أساس النفي والاثبات : (القسمة الثنائية) فلاجل اثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها الى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والاثبات ، ثم اذا كانت الاقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الاثبات الى النفي والاثبات ... وهكذا كلما كثرت الاقسام ، على ما تقدم في الثنائية .

٢ - (الاستقرائية) : وهي التي لا يمنع العقل من فرض قسم آخر لها ، وانما تذكر الاقسام الواقعة التي علمت بالاستقراء والتبع ، كتقسيم الاديان السماوية الى : اليهودية والنصرانية والاسلامية وكتقسيم مدرسة معينة الى : صف أول وثان وثالث ، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها ، مع امكان حدوث غيرها .

التعريف بالقسمة

ان القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم في نفسها ، خاصة به غالبا . ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالاقسام بمجموعها

مساوية للمقسم ، كما انها غالبا تكون اعرف منه . وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته الى أنواعه او اصنافه ، ويكون من باب تعريف الشيء بخاصته . وهو التعريف بالرسم الناقص ، كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب .

ولنضرب لك مثلا لذلك : أنا اذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي الى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الاجسام لا ينحل الى هذين الجزئين فقد حصل تمييز الماء تمييزا عرضيا عن غيره بهذه الخاصة ، فيكون ذلك نوعا من المعرفة للماء نطمئن اليها . وكذا لو عرفنا ان الورق ينحل الى القطن والنورة مثلا نكون قد عرفناه معرفة نطمئن اليها تمييزه عن غيره .. وهكذا في جميع أنواع القسمة .

كسب التعريف بالقسمة

أو

كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري

انت تعرف ان المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج الى كسب كمفهوم الوجود والشيء ، ومنه ما هو نظري يحتاج معرفته الى كسب ونظر .

ومعنى حاجتك فيه الى الكسب ان معناه غير واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز ، او تقل غير مفهوم لديك ولا معروف ، فيحتاج الى التعريف ، والذي يعرفه للذهن هو الحد والرسم . وليس الحد أو الرسم للنظري موضوعا في الطريق في تناول اليد ، والا فما فرضته نظريا مجهولا لم يكن

كذلك بل كان بديهيا معروفا . فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو الا الذي تجهل حده أو رسمه .

اذن ، المهم في الامر ان نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم . وكل ما تقدم من الابحاث في التعريف هي في الحقيقة ابحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما او اجزائهما . وهذا وحده غير كاف مالم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما ، فانه ليس الغنى هو الذي يعرف معنى النقود واجزاءها وكيف تتألف ، بل الغنى من يعرف طريقة كسبها فيكسبها . وليس المريض يشفى اذا عرف فقط معنى الدواء واجزاءه بل لابد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله .

وقد اغفل كثير من المنطقين هذه الناحية . وهي اهم شيء في الباب . بل هي الاساس ، وهي معنى التفكير الذي به تتوصل الى المجهولات . ومهمتنا في المنطق أن نعرف كيف تفكر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية . وسيأتي ان طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان . اما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطق ان الحد لا يكتسب بالبرهان . وكذا الرسم . والحق معهم لان البرهان مخصوص لاكتساب التصديق ، ولم يحن الوقت بعد لأبين للطلاب سر ذلك ، واذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم ؟ وطبعنا لابد أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل انسان في دخيلة نفسه يخطئ فيها أو يصيب . ولكننا نحتاج الى الدلالة عليها لتكون على بصيرة في صناعتها . وهذا هو هدف علم المنطق . وهذا ما نريد بيانه ، فنقول .

الطريق . نحصر بنوعين من القصة : القصة الطبيعية والتحليل العقلي

وتسمى طريقة التحليل العقلي ، والقسمة المنطقية الثنائية . ونحن أشرنا في غرضون كلامنا في التعريف والقسمة الى ذلك . وقد جاء وقت يباه فنقول :

طريقة التحليل العقلي

إذا توجهت تفكك نحو المجهول التصوري (المشكل) ، ولنفرضه (الماء) مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك — وهذا هو الدور الأول ^(١) — فأول ما يجب أن تعرف نوعه ، أي تعرف أنه داخل في أي جنس من الأجناس العالية أو ما دونها ، كأن تعرف أن الماء — مثلاً — من السوائل . وهذا هو (الدور الثاني) . وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر لمعرفة الحد أو الرسم . وسيوضح .

وإذا اجتزت الدور الثاني الذي لا بد منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت ، انتقلت إلى الطريقة التي تختارها للتفكير ولا بد أن تشمل فيها الأدوار الثلاثة الأخيرة أو الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر : الذاتية والدائرية والراجعة .

وإذا نحن اخترنا الآن (طريقة التحليل العقلي) أولاً ، فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث :

(١) تقدم في مبحث (تعريف الفكر) ص ٢٤ أن الأدوار التي تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة : اثنان منها مقسمة للفكر وثلاثة هي الفكر التي سميناهما بالحركات . وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الأدوار على تحصيل المجهول التصوري . وسيتأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقي . وهذا البحث بمجموعه وبيان الأدوار قد امتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة .

فانك عندما تجتاز الدور الثاني تنتقل الى الثالث وهو الحركة الذاهبة حركة العقل من المجهول الى المعلومات . ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك الى جميع الافراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلا تحته . وفي المثال تنظر الى افراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار ان كلها سوائل .

وهنا ننتقل الى الرابع ، وهو (الحركة الدائرية) أي حركة العقل بين المعلومات . وهو اشق الادوار وأهمها دائما في كل تفكير ، فان نجح الفكر فيه ، انتقل الى الدور الاخير الذي به حصول العلم ، والا بقي في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى . وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة ، هي أن يلاحظ الفكر مجاميع افراد الجنس الذي دخل تحته المشكل ، فيفرزها مجموعة مجموعة ، فلافراد المجهول مجموعة ، ولغيره من أنواع الجنس الاخرى كل واحد مجموعة من الافراد . وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل : الماء ، والزئبق ، واللبن ، والدهن ، الى آخرها . وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة ، ليعرف ما تمتاز به مجموعة أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الاخرى ، أو بحسب عوارضها الخاصة بها . ولا بد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها المائع عن غيره من السوائل ، في لونه وطعمه ، أو في وزنه وثقله ، أو في اجزائه الطبيعية . ولا يستغنى الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم . والبشر من القديم — كما قلنا في أول مبحث القسمة — اهتموا بفطرتهم في تقسيم الاشياء وتمييز الانواع بعضها عن بعض ، فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا . وكل ما نستطيعه من البحث في

هذا الشأن هو التعديل والتنقيح في هذه الثروة ، واكتشافه بعض الكنوز من الانواع التي لم يمتد اليها السابقون ، على مرور الزمن وتقدم المعارف .
فان استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور (الحركة الدائرية) بأن عرف ما يميز المجهول تمييزا ذاتيا أي عرف فصله ، أو عرف ما يميزه تمييزا عرضيا أي عرف خاصته ، فان معنى ذلك انه استطاع أن يحل معنى المجهول الى جنس وفصل ، أو جنس وخاصة ، تحليلا عقليا ، فيكمل عنده الحد التام أو الرسم التام بتأليفه مما انتهى اليه التحليل . كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة او انه له ثقل نوعي مخصوص أو انه قوام كل شيء حي .

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده ان عقله قد انتهى الى الدور الاخير ، وهو (الحركة الراجعة) أي حركة العقل من المعلوم الى المجهول . وعندها ينتهي التفكير بالوصول الى الغاية من تحصيل المجهول .

وبهذا اتضح معنى التحليل العقلي الذي وعدنا ان بيانه سابقا في القسمة الطبيعية ، وهو انما يكون باعتبار المشاركات والمتباينات ، أي انه بعد ملاحظة المشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعا بحسب ما فيها من المميزات المتباينة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد ، أو الجنس والخاصة مفردات الرسم ، فكنت بذلك حلت المفهوم المراد تعريفه الى مفرداته :

(تنبيه) : ان الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضاه فيما اذا كنت من اول الامر ، لما عرفت نوع المشكل ، عرفت جنسه القريب ، فلم تكن بحاجة الا للبحث عن مميزاته عن الانواع المشتركة معه في ذلك الجنس .
اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالي كأن عرفت ان الماء جوهري

لاغير ، فانك لاجل أن تكمل لك المعرفة ، لابد أن تفحص (اولا) لتعرف أن المشكل من أي الاجناس المتوسطة ، بتمييز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة ، حتى تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أي جسم .

ثم تفحص (ثانيا) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الاجناس القريبة هو . فتعرف انه سائل : ثم تفحص (ثالثا) بتلك العملية التحليلية لتمييزه عن السوائل الاخرى بثقله النوعي مثلا او بأنه قوام كل شيء حي . فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلا (جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول (سائل قوام كل شيء حي) مقتصرًا على الجنس القريب .

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجئ اليها الانسان اذا كانت الاجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول الا في الجنس العالي . ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تفنينا في أكثر المجهولات عن ارجاعها الى الاجناس العالية ، فلا نحتاج على الأكثر الا لتحليل واحد لنعرف به ما يستاز به المجهول عن غيره .

على أنه يجوز لك أن تستغني بمعرفة الجنس العالي أو المتوسط ، فلا تجري الا عملية واحدة للتحليل لتمييز المشكل عن جميع ما عداه مما يشترك معه في ذلك الجنس العالي أو المتوسط . غير أن هذه العملية لاتعطينا الا حدا ناقصا أو رسا ناقصا .

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

انك بعد الانتهاء من الدورين الاولين أي دور مواجهة المشكل ودور معرفة نوعه ، لك أن تمعد الى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة .
فان السابقة كانت النظرة فيها الى الافراد المشتركة في ذلك الجنس تم تمييزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول .

أما هذه فانك تحرك الى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثنائية الى اثبات ونفي : الاثبات بما يميز المجهول تمييزا ذاتيا أو عرضيا ، والنفي بما عداه . وذلك اذا كان المعروف الجنس القريب ، فنقول في مثال الماء الذي عرف انه سائل : (السائل اما عديم اللون واما غيره) ، فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها .

أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالي أو المتوسط فانك تأخذ اولا الجنس العالي مثلا ، فتقسمه بحسب المميزات الذاتية أو العرضية ، ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الاول الى أن يصل التقسيم الى الانواع السافلة — على النحو الذي مثلناه في القسمة الثنائية للجوهر — وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل .

تَعْرِيفَات

على التعريف والقصة

(١) اتقّد التعريفات الآتية ، وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان :

- أ - الطائر : حيوان يبيض و - اللبن : مادة سائلة مغذية
 - ب - الانسان : حيوان بشري ز - العدد : كثرة مجتمعة من آحاد
 - ج - العلم : نور يقذف في القلب ح - الماء : سائل مفيد
 - د - القدم : الذي خلفه شيء ط - الكوكب : جرم سماوي منبر
 - هـ - المربع : شكل رباعي قائم الزوايا ي - الوجود : الثابت العين
- (٢) من أي انواع التعريف تعريف العلم بانه (حصول صورة الشيء في العقل) ، وتعريف المركب بانه (ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء) • وبين ما اذا كان الجنس مذكورا فيها أم لا •

(٣) من أي انواع التعريف تعريف الكلمة بانها (قول مفرد) وتعريف الخبر بانه (قول يحتمل الصدق والكذب) •

(٤) عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات :

- أ - لفظ وضع لمعنى مفرد •
- ب - لفظ موضوع مفرد •
- ج - قول مفرد •
- د - مفرد •

فقارن بينها ، واذكر اولها واحسنها ، والخلل في احدها ان كان •

(٥) لو عرفنا الاب بانه (من له ولد) ، فهذا التعريف فاسد قطعاً ، ولكن هل تعرف من أية جهة فسادهُ ؟ وهل ترى يلزم منه الدور ؟ — واذا كان يلزم منه الدور أو لا يلزم فهل تستطيع ان تعلل ذلك ؟

(٦) اعترض بعض الاصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمفيد بأنه (ما دل على شايع في جنسه) ، فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكس ، فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال . وانت اذا حققت ان هذا التعريف ماذا يسمى سهل عليك الجواب ، فتفتثن !

(٧) جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بانه (صفة أو مجموع صفات كلية بها تميز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس واحد) . اتقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف .

(٨) ان التي نسميها بالكليات الخمسة كان ارسطو يسميها (المحمولات) ، وعنده ان المحمول لا بد أن يكون من أحد الخمسة ، فاعترضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات ، لانه لا يدخل فيه مثل (البشر هو الانسان) .

فالمطلوب ان تجيب عن هذا الاعتراض ، على ضوء ما درسته في بحث (الحمل وانواعه) . وبين صواب ما ذهب اليه ارسطو .

(٩) وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بانهما (اللفظان اللذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد) . اتقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف .

(١٠) كيف تفكر بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع .

(١١) استخراج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة والنوع أخرى •

(١٢) فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمة التفصيلية الآتية مع بيان الدليل على ذلك :

أ — قسمة فصول السنة الى ربيع وصيف وخريف وشتاء •
ب — قسمة اوقات اليوم الى فجر وصبح وضحي وظهر وعصر واصيل وعشاء وغتة •

ج — قسمة الفعل الى ماض ومضارع وأمر •

د — قسمة الاسم الى تكرة ومعرفة •

هـ — قسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور •

و — قسمة الحكم الى وجوب وحرمة واستحباب وكراهة واباحة •

ز — قسمة الصوم الى واجب ومستحب ومكروه ومجرم •

ح — قسمة الصلاة الى ثنائية وثلاثية ورباعية •

ط — قسمة الحج الى تمتع وقران وافراد •

ي — قسمة الخط الى مستقيم ومنحن ومنكسر •

ثم افنب ما يمكن من هذه القسمة الى قسمة ثنائية ، واستخرج منها بعض التعريفات لبعض الاقسام ، واختر خمسة على الاقل •

اتهى الجزء الاول

المنظوم

بقلم

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

الجزء الثاني

— التصديقات —



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

القضايا وأحكامها

بسم الله الرحمن الرحيم

وفيه فصلان :

الفصل الاول : القضايا

القضية :

تقدم في الباب الاول ان الخبر هو القضية . وعرفنا الخبر - أو القضية - بأنه (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب) .
وقولنا : المركب التام : هو (جنس قريب) يشمل نوعي التام : الخبر والانشاء . وباقي التعريف (خاصة) يخرج بها الانشاء . لان الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به . كما فصلناه هناك . فهذا التعريف تعريف بالرسم التام .

ولاجل ان يكون التعريف دقيقا تزيد عليه كلمة (لذاته) . فنقول القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته . وكذا ينبغي زيادة كلمة (لذاته) في تعريف الانشاء . ولهذا القيد فائدة ، فانه قد يتوهم غافل فيظن ان التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعا . ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جامعا .

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب . كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه . أو سأل الغني سؤال الفقير . أو تسنى اسان شيئا هو واجد له ، فان هؤلاء نرميهم بالكذب . وفي عين الوقت نقول لنستفهم الجاهل والسائل الفقير والمتمني الفاقد اليأس انهم صادقون .

ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الانشاء .
ولكننا اذا دققنا هذه الامثلة واشباهها يرتفع هذا الظن ، لانه نجد أن
الاستفهام الحقيقي لا يكون الا عن جهل ، والسؤال لا يكون الا عن حاجة ،
والتمني لا يكون الا عن فقدان أو يأس ، فهذه الانشاءات تدل بالدلالة
الالتزامية على الاخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس ، فيكون الخبر المدلول
عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب ، لا ذات الانشاء .
فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات ، ولكن
لأجل التصريح بذلك دفعا للالتباس ، نضيف كلمة (لذاته) ، لان هذه
الانشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب ، فليس هذا الوصف
لذاتها ، بل لأجل مداليلها الالتزامية .

اقسام القضية

القضية : حَلِيَّةٌ وَشَرطِيَّةٌ :

١ — (الحلية) مثل : الحديد معدن ، الربا محرم ، الصدق ممدوح ، الكاذب ليس بمؤمن ، البخيل لايسود .
وبتدقيق هذه الامثلة نجد : أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما ، ومعنى هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للاول : أو نفى الاتحاد والثبوت . وبالاختصار نقول : معناها ان (هذا ذاك) أو (هذا ليس ذاك) فيصح تعريفه الحلية بأنها :

ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه

٢ — (الشرطية) مثل :

• اذا اشرقت الشمس فالنهار موجود .

• وليس اذا كان الانسان ناسا كان آمينا .

ومثل : اللفظ أما ان يكون مفردا أو مركبا .

• وليس الانسان اما ان يكون كاتباً او شاعراً .

وعند ملاحظة هذه القضايا نجد : ان كل قضية منها لها طرفان ، وهما قضيتان بالاصل . ففي المثال الاول لولا (اذا) و (فاء الجزاء) لكان قولنا (اشرقت الشمس) خبراً بنفسه وكذا (النهار موجود) . وهكذا باقي الامثلة ، ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب احدهما الى الآخر جعلهما قضية واحدة وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منهما خبراً يصح السكوت عليه ، فانه لو قال (اذا اشرقت الشمس ...) وسكت فانه يعد مركباً ناقصاً ،

كما تقدم في بحث المركب .

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالأصل ، فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية ، لأن لا اتحاد بين القضايا ، بل هي اما نسبة الاتصال والتصاحب ، والتعليق ، أي تعليق الثاني على الاول أو نفى ذلك كالمثالين الاولين ، واما نسبة التعاند والاتصال والتباين أو نفى ذلك كالمثالين الآخرين .

ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور :

(الاول) : تعريف القضية الشرطية بأنها (ما حكم فيها بوجود نسبة

بين قضية واخرى او لا وجودها) .

الشرطية : متصلة ومنفصلة :

(الثاني) : ان الشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة ، لأن النسبة :

١ - ان كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احدهما على الاخرى

أو نفى ذلك ، كالمثالين الاولين ، فهي المسماة (بالمتصلة) .

٢ - وان كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفى ذلك ، كالمثالين

الآخرين فهي المسماة (بالمنفصلة) .

الموجبة والسالبة :

(الثالث) : ان القضية بجميع اقسامها سواء كانت حملية أو متصلة

أو منفصلة ، تنقسم الى : موجبة وسالبة ، لأن الحكم فيها :

١ - ان كان بنسبة الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي (موجبة) .

٢ - وان كان بسلب الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي (سالبة) .

وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية أو متصلة أو منفصلة،

لأنها سلب الحمل أو سلب الاتصال أو سلب الانفصال ، ولكن تشبيها لها

بالموجبة سميت باسمها .

ويسمى الايجاب والسلب (كيف القضية) ، لانه يسأل بـ (كيف)
الاستفهامية عن الثبوت وعدمه .

اجزاء القضية

قلنا : ان كل قضية لها طرفان ونسبة ، وعليه ففي كل قضية ثلاثة
اجزاء ، ففي العملية :

الطرف الاول : المحكوم عليه ، ويسمى (موضوعا) .

الطرف الثاني : المحكوم به ، ويسمى (محمولا) .

النسبة : والبدال عليها يسمى (رابطة)

وفي الشرطية :

الطرف الاول : يسمى (مقدما) .

والطرف الثاني : يسمى (تاليا) .

والبدال على النسبة : يسمى (رابطة) .

وليس من حق أطراف المنفصلة أن تسمى مقدما وتاليا ، لانهما غير متميزة
بالطبع كالمتصلة ، فان لك أن تجعل أيا شئت منها مقدما وتاليا ، ولا يتفاوت
المعنى فيها ، ولكن انما سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعا لها ،
كما سميت السالبة باسم الموجبة العملية او المتصلة او المنفصلة .

اقسام القضية باعتبار الموضوع

الحملية : شخصية ، وطبيعية ، ومهمة ، ومحصورة

المحصورة : كلية وجزئية

نبتدىء بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية ، ثم تتبعه بتقسيم الشرطية ،

فنقول :

تنقسم الحملية باعتبار الموضوع الى الاقسام الاربعة المذكورة في

العنوان لان الموضوع اما ان يكون جزئيا حقيقيا أو كليا :

أ - فان كان جزئيا سميت القضية (شخصية) و (مخصوصة) مثل :

محمد رسول الله • الشيخ المنيد مجدد القرن الرابع • بغداد عاصمة العراق •

أنت عالم • هو ليس بشاعر • هذا العصر لا يبشر بخير •

ب - وان كان كليا ، ففيه ثلاث حالات تسمى - في كل حالة - القضية

المشتملة عليه باسم مخصوص ، فانه :

١ - اما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما

هو كلى مع غض النظر عن أفرادهِ ، على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم

الى الافراد ، فالقضية تسمى (طبيعية) ، لان الحكم فيها على نفس الطبيعة

من حيث هي كلية : مثل : الانسان نوع • الناطق فصل • الحيوان جنس •

الضاحك خاصة ... وهكذا ، فانك ترى ان الحكم في هذه الامثلة لا يصح

ارجاعه الى أفراد الموضوع ، لان الفرد ليس نوعا ولا فصلا ولا جنسا

ولا خاصة •

٢ - واما أن يكون الحكم فيها على الكلى بملاحظة أفرادهِ ، بان يكون

الحكم في الحقيقة راجعا الى الافراد ، والكلى جعل عنوانا ومراة لها ، إلا أنه لم يبين فيه كمية الافراد ، لا جميعها ولا بعضها ، فالحقضية تسمى (مهملة) لاهمال بيان كمية افراد الموضوع ، مثل : الانسان في خسر . رئيس القوم خادمهم . ليس من العدل سرعة العذل . المؤمن لا يكتذب .
فانه ليس في هذه الامثلة دلالة على أن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام .

(تنبيه) قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهمل : « فان كان ادخال الالف والسلام يوجب تعميما وشركة وادخال التنوين يوجب تخصيصا ، فلا مهمل في لغة العرب ، وليطلب ذلك في لغة أخرى . وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها ... » . والحق وجود المهمل في لغة العرب اذا كانت اللام للحقيقة ، فيشار بها الى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها ، من دون دلالة على ارادة الجيع أو البعض . نعم اذا كانت للجنس فانها تفيد المصوم . ويفهم ذلك من قرائن الاحوال . وهذا أمر يرجع فيه الى كتب النحو وعلوم البلاغة .

٣ — واما أن يكون الحكم فيها على الكل بملاحظة أفراد . كالسابقة . ولكن كمية أفراد مبنية في القضية ، اما جميعا أو بعضا . فالحقضية تسمى (محصورة) وتسمى (مسورة) أيضا . وهي تنقسم بملاحظة كمية الافراد الى :

أ — (كلية) : اذا كان الحكم على جميع الافراد . مثل : كل امام معصوم . كل ماء طاهر . كل ربا محرم . لاشيء من الجهل بنافع . ما في الدار ديار .

ب — و (جزئية) : اذا كان الحكم على بعض الافراد : مثل : بعض

الناس يكذبون • قليل من عبادي الشكور • وما أكثر الناس ولو حرصت
بؤمنين • ليس كل انسان عالما • رب آكلة منعت أكالات •

لا اعتبار الا بالمحصورات

القضايا المتبصرة التي يبحث عنها المنطقي ، ويعتد بها ، هي المحصورات ،
دون غيرها من باقي الاقسام • وهذا ما يحتاج الى البيان :
أما (الشخصية) : فلان مسائل المنطق قوانين عامة ، فلا شأن لها في
القضايا الشخصية التي لا عموم فيها •

وأما (الطبيعية) ، فهي بحكم الشخصية ، لان الحكم فيها ليس فيه
تقنين قاعدة عامة ، وانما الحكم — كما قلنا — على نفس المفهوم بما هو من
غير أن يكون له اساس بأفراده • وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصي
لا عموم فيه ، فان الانسان في مثال (الانسان نوع) لا عموم فيه • لأن كلا
من أفراده ليس بنوع •

وأما (المهمة) ، فهي في قوة الجزئية ، وذلك لان الحكم فيها يجوز أن
يرجع الى جميع الافراد ويجوز أن يرجع الى بعضها دون البعض الآخر ، كما
تقول : (رئيس القوم خادمهم) ، فانه اذا لم يبين في هذه القضية كمية
الافراد ، فانك تحتل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه •
وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم ،
فقد يكون رئيس مستغنيا عن قومه اذ لا تكون قوته مستمدة منهم • وعلى
كلا التقديرين يصدق (بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم) ، لان الحكم اذا
كان في الواقع للكل ، فان البعض له هذا الحكم قطعاً أما البعض الآخر فهو
مسكوت عنه • واذا كان في الواقع للبعض ، فقد حكم على البعض •

اذن الجزئية صادقة على كلا التقديرين قطعاً . ولا نعنى بالجزئية الا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر الى البعض الباقي بنفي ولا اثبات . فانك اذا قلت (بعض الانسان حيوان) ، فهي صادقة ، لانها ساكنة عن البعض الآخر فلا تدل على أن الحكم لايعمه . ولا شك ان بعض الانسان حيوان وان كان البعض الباقي في الواقع أيضا حيوانا ولكنه مكوت عنه في القضية .

واذا كانت القضايا المعبرة هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية أو جزئية فاذا روعي مع (كم) القضية ^(١) كيفها ، ارتقت القضايا المعبرة الى أربعة أنواع : الموجبة الكلية . السالبة الكلية . الموجبة الجزئية . السالبة الجزئية .

السور والفاظه

يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع (سور القضية) تشبيها نه بسور البلد الذي يحدها ويحصرها . ولذا سميت هذه القضايا (محصورة) و (مسورة) . ولكل من المحصورات الارباع سور خاص بها :

١ — (سور الموجبة الكلية) : كل . جميع . عامة . كافة . لام الاستغراق ... الى غيرها من الالفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع .

٢ — (سور السالبة الكلية) : لاشئ . لا واحد . النكرة في سياق النفي ... الى غيرها من الالفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع .

(١) كلية القضية وجزئيتها يسمى (كم القضية) بتشديد الميم مأخوذ من كم الاستفهامية التي يسأل بها عن المقدار . والمصدر (كمية) بتشديد الميم .

- ٣ — (سور الموجبة الجزئية) : بمض • واحد • كثير • قليل • ربما •
فلما ... الى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع •
٤ — (سور السالبة الجزئية) : ليس بمض • بمض ... ليس • ليس
كل • ما كل ... أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد
الموضوع •

وطلبا للاختصار نرسم لسور كل قضية برمز خاص كما يلي :

(كل) : للموجبة الكلية

(لا) : للسالبة الكلية

(ع) : للموجبة الجزئية

(س) : للسالبة الجزئية

واذا رمزنا دائما للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (ح)
فتكون رموز المحصورات الأربع كما يلي :

كل	ب	ح	الموجبة الكلية
لا	ب	ح	السالبة الكلية
ع	ب	ح	الموجبة الجزئية
س	ب	ح	السالبة الجزئية

تقسيم الشرطية

الى شخصية ، ومهملة ، ومحصورة

لاحظنا أن الحلية تنقسم الى الاقسام الاربعة السابقة باعتبار موضوعها.
وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم ، ولكن لا باعتبار الموضوع ، اذ
لا موضوع لها ، بل باعتبار الاحوال والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد.

فتنقسم الشرطية بهذا الاعتبار الى ثلاثة أقسام فقط : شخصية ، مهملية ، محصورة . وليس من اقسامها الطبيعية التي لا تكون الا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في الذهن .

١ — (الشخصية) : وهي ما حكم فيها بالاتصال ، أو التنافي : أو نفيهما ، في زمن معين شخصي ، أو حال معين كذلك .

مثال المتصلة — ان جاء على غاضبا فلا أسلم عليه . اذا مطرت الساء اليوم فلا أخرج من الدار . ليس اذا كان المدرس حاضرا الآن فانه مشغون بالدرس .

مثال المنفصلة — اما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية . وأما ان يكون زيد وهو في البيت نائما أو مستيقظا . ليس اما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفا أو في الدرس .

٢ — (المهملية) : وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعهما في حال ما أو زمان ما ، من دون نظر الى عموم الاحوال والازمان أو خصوصهما . مثال المتصلة — اذا بلغ الماء كرا فلا ينفلج ببلاقة النجاسة . ليس اذا كان الانسان كاذبا كان محسودا .

مثال المنفصلة — القضية اما ان تكون موجبة أو سالبة . ليس اما أن يكون الشيء معدنا أو ذهباً .

٣ — (المحصورة) : وهي ما بين فيها كمية أحوال الحكم واوراقاته كلا أو بعضا وهي على قسمين كالحملية :

أ — (الكلية) : وهي اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الاحوال أو الاوقات .

مثال المتصلة — كلما كانت الامة حريصة على الفضيلة كانت سالكة

سبيل السعادة • ليس أبداً ، او ليس ألبتة اذا كان الانسان صبوراً على الشدائد كان غير موفق في أعماله •

مثال المنفصلة - دائماً اما أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو فرداً •
 ليس أبداً ، او ليس ألبتة اما أن يكون العدد الصحيح زوجاً او قابلاً للقسمة على اثنين •

ب - (الجزئية) : اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الاحوال والاقوات •

مثال المتصلة - قد يكون اذا كان الانسان عالماً كان سعيداً • وليس كلما كان الانسان حازماً كان ناجحاً في أعماله •

مثال المنفصلة - قد يكون اما أن يكون الانسان مستلقياً أو جالساً (وذلك عندما يكون في السيارة مثلاً اذ لا يمكنه الوقوف) • قد لا يكون اما أن يكون الانسان مستلقياً أو جالساً (وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصباً) •

السور في الشرطية

السور في الصلية يدل على كمية أفراد الموضوع • أما في الشرطية فدلالته على عموم الاحوال والازمان أو خصوصها • ولكل من المحصورات الاربع سور يختص بها كالحملية :

١ - (سور الموجبة الكلية) : كلما • مهما • متى • ونحوها ، في المتصلة • ودائماً ، في المنفصلة •

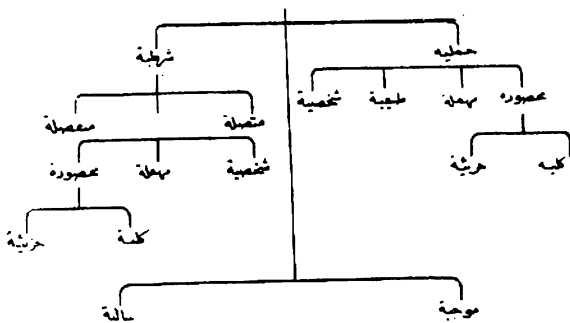
٢ - (سور السالبة الكلية) : ليس أبداً • ليس ألبتة • في المتصلة والمنفصلة •

٣ - (سور الموجبة الجزئية) : قد يكون ، فيهما •

٤ - (سور السالبة الجزئية) : قد لا يكون ، فيهما • وليس كلما ، في المتصلة خاصة •

الملازمة

القضية



تقسيمات العملية

تمهيد :

تقدم ان العملية تنقسم باعتبار الكيف الى موجبة وسالبة ، وباعتبار الموضوع الى شخصية وطبيعية ومهمة ومحصورة ، والمحصورة الى كلية وجزئية . وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم .
والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالعملية ، وهي :
تقسيمها (اولا) باعتبار وجود موضوعها في الموجبة . وتقسيمها (ثانيا) باعتبار تحصيل الموضوع والمحصول وعدولهما . وتقسيمها (ثالثا) باعتبار جهة النسبة . فهذه تقسيمات ثلاثة :

١ - الذهنية . الخارجية . الحقيقية

ان العملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء . ولا شك ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له ، أي ان الموضوع في العملية الموجبة يجب أن يفرض موجودا قبل فرض ثبوت المحصول له ، اذ لولا ان يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شيء ، كما يقولون في المثل (العرش ثم النقش) . فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل (سعيد قائم) غير موجود ، ومع ذلك يثبت له القيام .

وعلى العكس من ذلك السالبة فانها لا تستدعي وجود موضوعها ، لان المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء . ولذا قالوا (تصدق السالبة باتقاء الموضوع) . فيصدق نحو « اب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم ... » وهكذا ، لانه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الاشياء قطعا ،

فيقال لمثل هذه السالبة (سالبة باتتفاء الموضوع) •

والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لا بد من فرض وجود موضوعها في صدقها والا كانت كاذبة •

ولكن وجود موضوعها :

١ — تارة يكون في الذهن فقط فتسمى (ذهنية) مثل : كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثليين • كل جبل ياقوت ممكن الوجود • فان مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج ، ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن •

٢ — وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الافراد الموجودة المحققة منه في أحد الازمنة الثلاثة نحو : كل جندي في المعسكر مدرب على حمل السلاح • بعض الدور المائلة للانهدام في الباد هدمت • كل طالب في المدرسة مجاد • وتسمى القضية هذه (خارجية) •

٣ — وثالثة يكون وجوده في نفس الامر والواقع ، بمعنى ان الحكم على الافراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معا ، فكلما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم •

نحو : كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين • بعض المثلث قائم الزاوية • كل انسان قابل للتعليم العالي • كل ماء ظاهر •

فانك ترى في هذه الامثلة ان كل ما يفرض للموضوع من افراد (سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود) تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها • وتسمى القضية هذه (حقيقية) •

٢ — المدة والمحصلة

موضوع القضية الحملية أو محمولها قد يكون شيئا (محصلا) بالفتح،

أي يدل على شيء موجود، مثل : انسان • محمد • اسد • أو صفة وجودية
مثل : عالم • عادل • كريم • يتعلم •

وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئاً معدولاً أي داخلاً عليه حرف
السلب على وجه يكون جزءاً من الموضوع أو المحمول مثل : لا انسان •
لا عالم • لا كريم • غير بصير •

وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما ، تنقسم
الى قسمين : محصلة ومعدولة •

١ - (المحصلة) : ما كان موضوعها ومحمولها محصلاً سواء كانت
موجبة أو سالبة مثل : الهواء نقي • الهواء ليس قهياً • وتسمى أيضاً (محصلة
الطرفين) •

٢ - (المعدولة) : ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولاً ،
سواء كانت موجبة أو سالبة • وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحمول
أو معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما • ويقال
لمعدولة احد الطرفين : محصلة الطرف الآخر : الموضوع او المحمول •
مثال معدولة الطرفين : كل لا عالم هو غير صائب الرأي • كل غير
مجد ليس هو بغير مخفق في الحياة •

مثال معدولة المحمول أو محصلة الموضوع : الهواء هو غير فاسد •
الهواء ليس هو غير فاسد •

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحمول : غير العالم مستهان • غير
العالم ليس بسعيد •

تنبيه

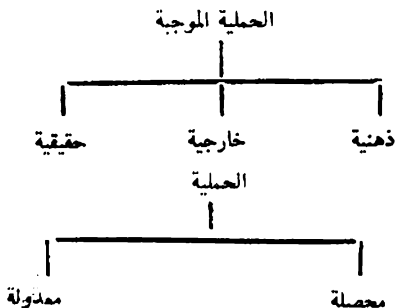
تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول :

١ - في المعنى : فإن المقصود بالسالبة سلب الحمل ، وبمعدولة المحمول حمل السلب ، أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل السلوب بما هو مسلوب على الموضوع •

٢ - في اللفظ : فإن السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل ، والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب •

وغالبا تستعمل (ليس) في السالبة و (لا) أو (غير) في المعدولة •

الخلاصة :



٣ - الموجهات

ملحة القفصية :

كل محمول اذا نسب الى موضوع ، فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الامر من احدى حالات ثلاث (بالقسمة العقلية) :

١ - (الوجوب) • ومعناه : ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه له ، على وجه يتمتع سلبه عنه ، كالزوج بالنسبة الى الاربعة ، فان الاربعة لذاتها يجب ان تتصف بانها زوج • وقولنا (لذات الموضوع) يخرج به ما كان لزومه لامر خارج عن ذات الموضوع ، مثل ثبوت الحركة للقمر ، فانها لازمة له ، ولكن لزومها لا لذاته ، بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالارض •

٢ - (الامتناع) • ومعناه : استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه ، كالاتحاد بالنسبة الى النقيضين ، فان النقيضين لذاتهما لا يجوز ان يجتمعا •

وقولنا : (لذات الموضوع) يخرج به ما كان امتناعه لامر خارج عن ذات الموضوع ، مثل سلب التفكير عن النائم ، فان التفكير يتمتع عن النائم • ولكن لا لذاته ، بل لانه فاقد للوعى •

(تنبيه) - يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم ، ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الايجاب ، والامتناع ضرورة السلب •

٣ - (الامكان) • ومعناه : أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع ،

ولا يمتنع ، فيجوز الایجاب والسلب معا ، أي ان الضرورتين ضرورة الایجاب وضرورة السلب مسلوبتان معا ، فيكون الامكان معنى عدما يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة ، ولذا يعبر عنه بقولهم (هو سلب الضرورة عن الطرفين معا) ، أي طرف الایجاب وطرف السلب للقضية •

ويقال له : (الامكان الخاص) أو (الامكان الحقيقي) في مقابل (الامكان العام) الذي هو أعم من الامكان الخاص •

الامكان العام :

والمقصود منه : ما يقابل إحدى الضرورتين ضرورة الایجاب أو السلب فهو أيضا معناه سلب الضرورة ، ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معا ، فإذا كان سلب (ضرورة الایجاب) فمعناه ان طرف السلب ممكن ، وإذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه ان طرف الایجاب ممكن •

فلو قيل : هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لا يمتنع أو فقل ان ضرورة السلب (وهي الامتناع) مسلوقة ، وإذا قيل : هذا الشيء ممكن العدم أي انه لا يجب ، أو فقل ان ضرورة الایجاب (وهي الوجوب) مسلوقة •

ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم : (هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل) أي مع السكوت عن الطرف الموافق ، فقد يكون مسلوب الضرورة وقد لا يكون • وهذا الامكان هو الشایع استعماله عند عامة الناس والمتداول في تمیيراتهم • وهو كما قلنا أعم من الامكان الخاص ، لأنه اذا كان امكانا للإیجاب فانه يشمل الوجوب والامكان الخاص ، وإذا كان امكانا للسلب فانه يشمل الامتناع والامكان الخاص •

مثال امكان الایجاب — قولهم (الله ممكن الوجود) ، و (الانسان

ممكن الوجود) ، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يتمتع ، أي ان الطرف المقابل وهو علمه ليس ضروريا ، ولو كان العدم ضروريا لكان الوجود متمتعا لا ممكنا . واما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم . فيحتمل ان يكون واجبا كما في المثال الاول ، ويحتمل ألا يكون واجبا كما في المثال الثاني ، بأن يكون ممكن العدم أيضا ، أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم ، فيكون ممكنا بالامكان الخاص ، فشمّل هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص .

مثال امكان السلب - قولهم : (شريك الباري ممكن العدم) ، و (الانسان ممكن العدم) ، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب ، أي ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريا ولو كان الوجود ضروريا لكان واجبا وكان عدمه متمتعا لا ممكنا . واما الطرف الموافق ، وهو العدم فغير معلوم ، فيحتمل ان يكون ضروريا كما في المثال الاول (وهو المتمتع) ، ويحتمل ألا يكون كذلك كما في الثاني : بأن يكون ممكن الوجود أيضا ، وهو الممكن (بالامكان الخاص) ، فشمّل هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص .

وعلى هذا فالامكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثلاث : الوجوب والامتناع والامكان ، فليس هو معنى يقابلها ، بل في الايجاب يصدق على الوجوب والامكان الخاص ، وفي السلب على الامتناع والامكان الخاص . وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احداها واقع القضية تسمى (مواد القضايا) وتسمى (عناصر المقود) و (أصول الكيفيات) . والامكان العام خارج عنها وهو محدود من الجهات على ما سيأتي .

جهة القضية

تقدم معنى مادة القضية التي لا تخرج عن احدى تلك الحالات الثلاث .
ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث ، وهو قولهم (جهة القضية)
والجهة غير المادة ، فان المقصود بها : ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة
بحسب ما تعطيه العبارة من القضية .

والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفية في النسبة : ان المادة هي تلك
النسبة الواقعية في نفس الامر التي هي اما الوجوب او الامتناع او الامكان
ولا يجب أن تفهم وتتصور في مقام توجه النظر الى القضية ، فقد تفهم وتبين
في العبارة وقد لا تفهم ولا تبين . واما الجهة فهي خصوص ما يفهم ويتصور
من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فاذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة
فالجهة مفقودة ، أي ان القضية لا جهة لها حينئذ ، وهي أي الجهة لا يجب
أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها .

فاذا قلت : (الانسان حيوان بالضرورة) ، فان المادة الواقعية هي
الضرورة ، والجهة فيها أيضا الضرورة فقد تطابقت في هذا المثال الجهة المادة
وبتعبير آخر ان المادة الواقعية قد فهمت وبيئت بنفسها في هذه القضية .

واما اذا قلت في المثال : (الانسان يمكن ان يكون حيوانا) ، فان المادة
في هذه القضية هي الضرورة لا يتبدل لان الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير
والادراك . ولكن الجهة هنا هي الامكان العام ، فانه هو المفهوم والمتصور
من القضية ، وهو لا يطابق المادة ، لانه في طرف الايجاب يتناول الوجوب
والامكان الخاص كما تقدم ، فيجوز ان تكون المادة واقعا هي الضرورة كما في

المثال ، ويجوز ان تكون هي الامكان الخاص ، كما لو كانت القضية هكذا :
(الانسان يمكن ان يكون كاتباً) .

وهكذا لو قلت (الانسان حيوان دائما) فان المادة هي الضرورة والجهة هي الدوام الذي يصدق مع الوجود والامكان الخاص ، لان الممكن بالامكان الخاص قد يكون دائم الثبوت كحركة القمر مثلا ، وكزققة العين ، فلم تطابق الجهة المادة هنا .

ثم ان القضية التي يبين فيها كيفية النسبة تسمى (موجهة) بصيغة اسم المفعول . وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلقة) أو (غير موجهة) وما يجب ان يعلم انا اذ قلنا ان الجهة لا يجب ان تطابق المادة ، فلا نعني انه يجوز ان تناقضها ، بل يجب ألا تناقضها ، فلو كانت مناقضة لها على وجه لا يجتمع معها ، كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلا وكانت الجهة دوام الثبوت أو أمكانه ، فان القضية تكون كاذبة .

فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها مناقضة لمادتها الواقعية .

أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة الى : بسيطة ومركبة .

و (المركبة) : ما انحلت الى قضيتين موجهتين بسيطتين ، احدهما موجبة والاخرى سالبة . ولذا سميت مركبة ، وسيأتي بيانها . اما البسيطة فخلافا ، وهي لا تنحل الى اكثر من قضية واحدة .

القسم البسيطة :

واهم البسائط ثمان وان كانت تبلغ اكثر من ذلك :

١ — (الضرورية الذاتية) • ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذاته الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا من دون قيد ولا شرط ، فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة ، والامتناع في السالبة نحو :

الانسان حيوان بالضرورة • الشجر ليس متنفسا بالضرورة •
وعندهم ضرورية تسمى (الضرورية الازلية) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفة بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع ، وهي تنعقد في وجود الله تعالى وصفاته ، مثل : (الله موجود بالضرورة الازلية) ، وكذا (الله حي عالم قادر بالضرورة الازلية) •

٢ — (المشروطة العامة) ، وهي من قسم الضرورية ، ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته ، نحو : الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة • أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك •

٣ — (الدائمة المطلقة) ، وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذاته الموضوع أو سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجودا ، سواء كان ضروريا له أو لا ، نحو : (كل فلك متحرك دائما • لازال الجبشي أسود) فانه لا يتمتع أن يزول سواد الجبشي وحركة الفلك ، ولكنه لم يقع •

٤ — (العرفية العامة) ، وهي من قسم الدائمة ، ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته ، فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية

اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع ، نحو : (كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتباً) ، فتتحرك الاصابع ليس دائما ما دام الذات ، ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتا لذات الكاتب .

٥ - (المطلقة العامة) وتسمى الفعلية ، وهي ما دلت على ان النسبة واقعة فعلا ، وخرجت من القوة الى الفعل ووجدت بعد ان لم تكن ، سواء كانت ضرورية او لا ، وسواء كانت دائمة او لا ، وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أو في غيره نحو : (كل انسان ماش بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل) .

وعليه فالمطلقة العامة اعم من جميع القضايا السابقة .

٦ - (الحينية المطلقة) ، وهي من قسم المطلقة ، فتدل على فعلية النسبة أيضا ، لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه ، نحو : (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر) ، فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه .

٧ - (الممكنة العامة) ، وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية ، فان كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب ، وان كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الايجاب .

ومعنى ذلك انها تدل على ان النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أو لا ، وسواء كانت واقعة أو لا ، وسواء كانت دائمة أو لا نحو (كل انسان كاتب بالامكان العام) أي ان الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل انسان فعدهما ليس ضروريا ، وان اتفق انها لا تقع لبعض الأشخاص .
وعليه فالممكنة العامة اعم من جميع القضايا السابقة .

٨ - (الحينية الممكنة) ، وهي من قسم الممكنة ولكن امكانها بلحاظ

اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه ، نحو : (كل ماش غير مضطرب
اليدين بالامكان العام حين هو ماش) .
والحينية الممكنة يؤتى بها عندما يتوهم المتوهم ان المحمول يمتنع ثبوته
للموضوع حين اتصافه بوصفه .

القسم المركبة :

قلنا فيما تقدم : ان المركبة ما انحلت الى قضيتين موجبة وسالبة
وتزيدها هنا توضيحا ، فنقول : ان المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة
صريحة هي الجزء الاول منها (سوا كانت موجبة أو سالبة ، وباعتبار هذا
الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة أو سالبة) ومن قضية أخرى تخالف
الجزء الاول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة ، وانما يشار
اليها ، بنحو كلمة (لا دائما) و (لا بالضرورة) .

وانما يلتجأ الى التركيب ، عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتل
وجهين الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام ، فيراد بيان أنها ليست
بضرورة او ليست بدائمة ، فيضاف الى القضية مثل كلمة لا بالضرورة أو
لا دائما .

مثل ما اذا قال القائل : (كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل) فيحتل
أن يكون ذلك ضروريا لاينفك عنه ويحتل الا يكون ضروريا ، فلأجل دفع
الاحتمال ولأجل التنقيص على انه ليس بضروري تقيد القضية بقولنا
(لا بالضرورة) .

كما يحتل أن يكون ذلك دائما ويحتل الا يكون ، ولأجل دفع
الاحتمال وبيان انه ليس بدائم تقيد القضية بقولنا (لا دائما) .
فالجزء الاول وهو (كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل) قضية موجبة

كلية مطلقة عامة . والجزء الثاني وهو (لا بالضرورة) يشار به الى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لان معنى (لا بالضرورة) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل ، فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلي ويعبر عن هذه القضية بقولهم : (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالامكان العام) .

وكذا لو كان الجزء الثاني هو (لا دائما) فانه يشار به الى قضية سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة ، لان معنى (لا دائما) ان تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصل دائما ، فيكون المؤدى (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالفعل) .

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست :

١ - (المشروطة الخاصة) وهي المشروطة العامة المقيدة بالادوام الذاتي . والمشروطة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام انوصف ثابتا له ، فيحتل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وان تجرد عن الوصف ويحتل ألا يكون . ولأجل دفع الاحتمال ويبان أنه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية بالادوام الذاتي ، فيشار به الى قضية مطلقة عامة .

فتتركب المشروطة الخاصة - على هذا - من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار اليها بكلمة (لا دائما) نحو (كل شجر نام بالضرورة ما دام شجرا لا دائما) أي لاشيء من الشجر بنام بالفعل . وانما سميت خاصة لانها أخص من المشروطة العامة .

٢ - (العرفية الخاصة) وهي العرفية العامة المقيدة بالادوام الذاتي . ومعناه ان المحمول وان كان دائما ما دام الوصف هو غير دائم ما دام الذات ،

فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات . ويشار باللادوام الى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو : (كل شجر نام دائما ما دام شجرا لا دائما) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل .

فتتركب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائما) . وانما سميت خاصة لانها أخص من العرفية العامة . إذ العرفية العامة تحتل الدوام ما دام الذات وعدمه . والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام ما دام الذات .

٣ - (الوجودية اللازمة) وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية ، لان المطلقة العامة يحتل فيها أن يكون المحمول ضروريا لذات الموضوع ويحتل عدمه ، ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تقيد بكلمة (لا بالضرورة) وسلب الضرورة معناه الامكان العام ، لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فاذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحا في القضية ولنفرسه حكما ايجابيا فمعناه ان الطرف المقابل وهو السلب موجه بالامكان العام .

وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) الى مسكنة عامة ، فاذا قلت : (كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة) فان (لا بالضرورة) اشارة الى قولك : لاشيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام .

فتتركب اذن الوجودية اللازمة من مطلقة عامة ومسكنة عامة ، وانما سميت وجودية لان المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجا ، وسميت لازورية لتقيدها باللاضرورية .

٤ - (الوجودية اللادائمة) ، وهي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي ، لان المطلقة العامة يحتل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات

الموضوع ويحتمل عدمه ، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيّد القضية بكلمة (لا دائما) ، فيشار بها الى مطلقة عامة كما تقدم ، فتتركّب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين ، وسميت وجودية للسبب المتقدم .

نحو (لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما) أي ان كل انسان متنفس بالفعل .

٥ — (الحينية اللادائمة) ، وهي الحينية المطلقة المقيدة بالادوام الذاتي ، لان الحينية المطلقة معناها ان المحمول فعلي الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه ، فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه ، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيّد (بالادوام الذاتي) الذي يشار به الى مطلقة عامة كما تقدم ، فتتركّب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة ، ومطلقة عامة . نحو (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائما) ، أي لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل .

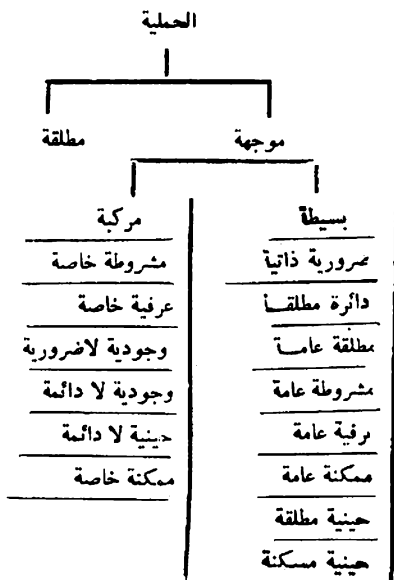
٦ — (الممكنة الخاصة) ، وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ، ومعناها ان الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريا كما كان الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضروريا أيضا ، فيرفع بقيد اللاضرورة احتمال الوجوب اذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع اذا كانت سالبة . ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الامكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين .

فتتركّب الممكنة الخاصة من ممتكتين عامتين ، وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية اذا كانت صادقة .

ويكفي لافادة ذلك تقييد القضية بالامكان الخاص اختصارا ، فنقول : (كل حيوان متحرك بالامكان الخاص) أي كل حيوان متحرك بالامكان

العام ، ولا شيء من الحيوان يتحرك بالامكان العام .
 والتعبير بالامكان الخاص بمنزلة ما لوقيتت الممكنة العامة باللاضرورة،
 كما لو قلت في المثال : (كل حيوان متحرك بالامكان العام لا بالضرورة) .

الخلاصة :



تَمَرِّنَات

- ١ - اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الاربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة .
- ٢ - اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة !
- ٣ - ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة : وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة .
- ٤ - لو انا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية هل يصح التركيب؟
- ٥ - هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورة الذاتية ؟ واذا صح ماذا ينبغي أن نسمى هذه القضية المركبة ؟
- ٦ - هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية ؟
- ٧ - اذكر مثالا واحداً من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها .

تقسيمات الشرطية الاخرى

تقدم ان الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها الى متصلة ومنفصلة ، وباعتبار الكيف الى موجبة وسالبة ، وباعتبار الاحوال والازمان الى شخصية ومهمة ومحصورة ، والمحصورة الى كلية وجزئية ، وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة الى اقسامها .

اللازمية والاتفاقية

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم والتالي الى لازمية واتفاقية :

١ - (اللزومية) وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزام احدهما للآخر ، بأن يكون احدهما علة للآخر ، او معلولين لعلة واحدة .

نحو (اذا سخن الماء فانه يتمدد) والمقدم علة للتالي ، ونحو (اذا تمدد الماء فانه ساخن) والتالي علة للمقدم ، بعكس الاول . ونحو (اذا غلا الماء فانه يتمدد) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة ، لان الغليان والتمدد معلولان للسخونة الى درجة معينة .

٢ - (الاتفاقية) وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلقه التي توجب الملازمة ، ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم ، كما نوافق ان محمدا الطالب لا يحضر الدرس الا بعد شروع المدرس ، فتؤول هذه القضية الشرطية (كلما جاء محمد فان المدرس قد سبق شروعه في الدرس) . وليس هنا اية علاقة بين مجيء محمد وسبق شروع المدرس .

وانما ذلك بحض الصفة المتكررة .

ومن لم يتنور بنور العلم والمعرفة كثيرا ما يقع في الغلط فيظن في كثير من الاتفاقيات انها قضايا لزومية لمجرد تكرار المصادفة .

أقسام المنفصلة

للمنفصلة تقسيمان :

١ - العنادية والاتفاقية :

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين ، كالمتصلة فتنقسم الى :
١ - (العنادية) وهي التي بين طرفيها تناف وعناد حقيقي ، بأن تكون ذات النسبة في كل منهما ، تنافي وتعاقد ذات النسبة في الآخر ، نحو (العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا) .

٢ - (الاتفاقية) وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقيا ذاتيا ، وانما يتفق أن يتحقق احدهما بدون الآخر لامر خارج عن ذاتهما ، نحو : (اما أن يكون الجالس في الدار محمدا أو باقرا) اذا اتفق ان علم ان غيرهما لم يكن . ونحو : (هذا الكتاب اما أن يكون في علم المنطق واما أن يكون مملوكا لخالد) اذا اتفق ان خالدا لا يملك كتابا في علم المنطق واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم .

ب - الحقيقية ومادة الجمع ومادة الخلو :

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان ذلك ، فتنقسم الى :

١ - (حقيقية) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقا وكذبا في

الايجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب ، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الايجاب ويجتمعان ويرتفعان في السلب .

مثال الايجاب — العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا ، فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان .

مثال السلب — ليس الحيوان اما أن يكون ناطقا واما أن يكون قابلا للتعليم ، فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الانسان ويرتفعان في غيره . وتستعمل الحقيقية في القسمة الحاصرة : الثنائية وغيرها . واستعملانها أكثر من ان يحصى .

٢ — (مانعة جمع) ، وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا ، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الايجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب .

مثال الايجاب — اما أن يكون الجسم أبيض أو اسود . فلايبيض والاسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الاحمر .

مثال السلب — ليس اما أن يكون الجسم غير أبيض او غير اسود فان غير الابيض وغير الاسود يجتمعان في الاحمر ، ولا يرتفعان في الجسم الواحد بان لا يكون غير أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض واسود . وهذا محال .

وتستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم امكان الاجتماع بين شيئين ، كمن يتوهم ان الامام يجوز أن يكون عاصيا لله ، فيقال له : (ان الشخص اما أن يكون اماما أو عاصيا لله) ومعناه ان الامة والعصيان لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بان يكون شخص واحد ليس اماما وعاصيا .

هذا في الموجبة وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استعالة اجتماع شيئين ، كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد ، فيقال له (ليس اما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو امامة) ومعناه ان النبوة والامامة لامانع من اجتماعهما في بيت واحد .

٣ - (مانعة خلو) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا صدقا ، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الايجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب :

مثال الايجاب - الجسم اما أن يكون غير أبيض او غير أسود ، اي انه لا يخلو من احدهما وان اجتمعا . ونحو (اما أن يكون الجسم في الماء أو لا يفرق) فانه يمكن اجتماعهما بأن يكون في الماء ولا يفرق ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويفرق .

مثال السلب - ليس اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون اسود . ومعناه ان الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان .

وتستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم امكان أن يخلو الواقع من الطرفين ، كمن يتوهم أنه يمكن ان يخلو الشيء من أن يكون علة ومعلولا ، فيقال له : (كل شيء لا يخلو اما أن يكون علة أو معلولا) ، وان جاز ان يكون شيء واحد علة ومعلولا معا : علة لشيء ومعلولا لشيء آخر .

وأما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم ان الواقع لا يخلو من الطرفين ، كما يتوهم انحصار أقسام الناس في عاقل لا دين له ، ودين لا عقل له ، فيقال له : (ليس الانسان اما أن يكون عاقلا لا دين له أو دين لا عقل له) بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينا معا .

تنبيه

قد يغفل المبتدئ عن بعض القضايا ، فلا يسهل عليه إلحاقها بقسمها من أنواع القضايا ، لاسيما في التعبيرات الدارجة في ألسنة المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق . وهذه الغفلة قد توقعه في الغلط عند الاستدلال أو لا يهتدي الى وجه الاستدلال في كلام غيره . وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات .

لذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هذا الباب نرجو ان يستعين بها المبتدئ .

١ - تأليف الشرطيات

قلنا : ان الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالاصل . والمنفصلة بالخصوص قد تتألف من ثلاثة أطراف فأكثر . فالطرفان أو الأطراف التي هي قضايا بالاصل قد تكون من الحمليات أو من المتصلات أو من المنفصلات ، أو من المختلفات بأن تتألف المتصلة مثلا من حمليّة ومتصلة . وترتقي أقسام تأليف الشرطيات الى وجوه كثيرة لافائدة في احصائها . وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه ، ولا يغفل عنه ، فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة ومنفصلة ، فيظن انها أكثر من قضية . وللتوضيح نذكر بعض الوجوه وأمثلتها :

فمثلا قد تتألف المتصلة من حمليّة ومتصلة نحو : (ان كان العلم سببا للسعادة فان كان الانسان عالما كان سعيدا) ، فان المقدم في هذه القضية حمليّة والتالي متصلة وهو ان كان الانسان عالما كان سعيدا .

وقد تتألف المتصلة من حلية ومنفصلة نحو : (اذا كان اللفظ مفردا فأما ان يكون اسما او فعلا او حرفا) فالمقدم حلية والتالي منفصلة ذات ثلاثة أطراف .

وقد تتألف المنفصلة من حلية ومتصلة نحو (اما أن لا تكون حيلولة الارض ميبا لخسوف القمر او اذا حالت الارض بين القمر والشمس كان القمر منخفا) .

وهكذا قد تتألف المتصلة أو المنفصلة من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة ويطول ذكر امثلتها .

ثم ان الشرطية التي تكون طرفا في شرطية أيضا تأليفها يكون من الحليات او الشرطيات او المختلفات وهكذا فتنبه لذلك .

٢ - المنحرفات

ومن الموهومات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي ، فيشتبه حالها بأنها من أي نوع ، ومثل هذه تسمى (منحرفة) .

وهذا الانحراف قد يكون في ا لحلية ، كما لو اقترن سورها بالمحمول ، مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع ، كقولهم : الانسان بمض الحيوان ، أو الانسان ليس كل الحيوان . وحق الاستعمال فيهما أن يقال : بمض الحيوان انسان . وليس كل حيوان انسانا .

وقد يكون الانحراف في الشرطية ، كما لو خلت عن ادوات الاتصال والماند ، فتكون بصورة حلية وهي في قوة الشرطية ، نحو (لا تكون

الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا) فهي اما في قوة المتصلة وهي قولنا : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما في قوة المنفصلة وهي قولنا : اما أن لا تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجودا . ونحو (ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة) وهي أيضا في قوة المتصلة او المنفصلة المتقدمتين . ونحو (لا يجتمع المال الا من شح أو حرام) فانها في قوة المتصلة وهي قولنا : اما ان يجتمع المال من شح أو من حرام ، أو في قوة المتصلة وهي قولنا : أن اجتمع المال فاجتماعه اما من شح أو من حرام . وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالاصل . وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم ، فانها كثيرا ما تكون منحرفة عن أصلها فيففل عنها . وليستعمل فطنته في ارجاعها الى أصلها .

مطبوعات

١ — كيف ترد هذه القضية الى أصلها (ليس للانسان الا ما سمى) ؟
الجواب : ان هذه قضية فيها حصر فهي تنحل الى حملتين موجبة وسالبة ، فهي منحرفة . والحمليتان هما : كل انسان له نتيجة سعيه . وليس للانسان ما لم يسع اليه .

٢ — من أي القضايا قوله : (ازرى بنفسه من استشعر الطمع) ؟
الجواب : انها قضية منحرفة عن متصلة وهي في قوة قولنا : كلما استشعر المرء الطمع ازرى بنفسه .

٣ — كيف ترد هذه القضية الى أصلها : (ما خاب من تمسك بك) .
الجواب : انها منحرفة عن حملية موجبة كلية وهي : كل من تمسك بك لا يخيب .

تَمَرِيَّات

١ - لو قال القائل : (كلما كان الحيوان مجترا كان مشقوق الظلف)
أو قال : (كلما كان الانسان قصيرا كان ذكيا) فماذا نمد هاتين القضيتين من
اللزوميات أو من الاتفاقيات ؟

٢ - بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة الى أصلها •

أ - اذا ازدحم الجواب خفى الصواب •

ب - اذا كثرت المقدرة قلت الشهوة •

ج - من فال استظال •

د - رضى بالذل من كشف عن ضره •

هـ - انما يخشى الله من عباده العلماء •

٣ - قولهم (الدهر يومان يوم لك ويوم عليك) من أي أنواع

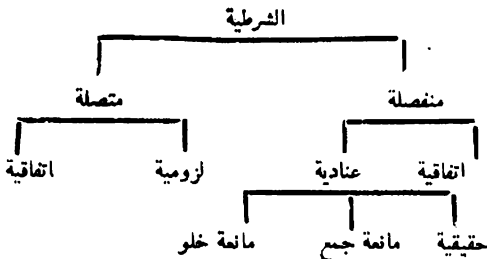
القضايا • واذا كانت منحرفة فارجعها الى أصلها وبين نوعها •

٤ - من أي القضايا قول علي عليه السلام (لا تخلو الارض من قائم

لله بحجة اما ظاهرا مشهورا أو خائفا مغمورا) • واذا كانت منحرفة فارجعها

الى أصلها وبين نوعها •

الخلاصة :



الفصل الثاني

في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد :

كثيرا ما يعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرة ، بل قد يتمتع عليه ذلك احيانا ، فيلتجئ الى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها : فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة ، أو بالعكس . وذلك اذا كان هناك تلازم بين صدق احدهما وكذب الاخرى . وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الاولى العلم بكذب الثانية . وذلك اذا كان صدق الاولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها .

فلا بد للمنطقي قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إلمامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها ، حتى يستطيع ان يبرهن على مطلوبه أحيانا من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة : فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها او كذبها الى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها .

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها . ونسمى (احكام القضايا) . ونحن نشرع - ان شاء الله تعالى - في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم :

التناقض

الحاجة الى هذا البحث والتعريف به :

قلنا في التمهيد : ان كثيرا ما تمس الحاجة الى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة . ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضية المطلوبة او بالعكس ، عندما يكون صدق احدهما يلزم كذب الاخرى . والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان ، فاذا أردت مثلا أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة) ، مع فرض انك لاتمكن على ذلك مباشرة ، فيكفي ان تبرهن على كذب نقيضها وهو (الروح ليست موجودة) فاذا علمت كذب هذا النقيض الابد أن تعلم صدق الاولى ، لان النقيضين لا يكذبان معا . واذا برهنت على صدق النقيض الابد ان تعلم كذب الاولى لان النقيضين لا يصدقان معا .

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائص المفردات ، كالانسان واللانسان ، التي يكفى فيها الاختلاف بالإيجاب والسلب . ولكن الامر ليس بهذه السهولة اذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معا ، مثل : بعض الحيوان انسان ، وبعض الحيوان ليس بانسان . ويجوز أن تكونا كاذبتين معا ، مثل : كل حيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان . وعليه ، لاغنى للباحث عن الرجوع الى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية .

تعريف التناقض :

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل . ولنضع هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا ، فنقول (تناقض القضايا : اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة) . ولا بد من قيد (لذاته) في التعريف ، لانه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب ، ولكن لا لذات الاختلاف ، بل لامر آخر ، مثل : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الانسان بحيوان ، فانه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت احدى الكليتين وكذبت الاخرى . أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، كما تقدم .

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان ، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول ، كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية .

شروط التناقض

لا بد لتحقيق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية ، واختلافهما في أمور ثلاثة :

الوحدات الثمان :

تسمى الامور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها (الوحدات الثمان) وهي ما يأتي :

١ — (الموضوع) ، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع ، الجهل

ليس بنافع .

٢ - (المحمول) ، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع ، العلم

ليس بضر .

٣ - (الزمان) ، فلا تناقض بين « الشمس مشرقة » أي في النهار وبين

« الشمس ليست بمشرقة » أي في الليل .

٤ - (المكان) ، فلا تناقض بين « الارض مخصصة » أي في الريف

وبين « الارض ليست بمخصصة » أي في البادية .

٥ - (القوة والفعل) أي لا بد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل .

فلا تناقض بين « محمد ميت » أي بالقوة وبين « محمد ليس بميت » أي

بالفعل .

٦ - (الكل والجزء) ، فلا تناقض بين « العراق مخصب » أي بعضه

وبين « العراق ليس بمخصب » أي كله .

٧ - (الشرط) ، فلا تناقض بين « الطالب ناجح آخر السنة » أي ان

اجتهد وبين « الطالب غير ناجح » أي اذا لم يجتهد .

٨ - (الاضافة) فلا تناقض بين « الاربعة نصف » أي بالاضافة الى

الثمانية ، وبين « الاربعة ليست بنصف » أي بالاضافة الى العشرة .

تنبيه

هذه الوحدات الثمان هي المشهورة بين المناطق . وبعضهم يضيف اليها

(وحدة الحمل) من ناحية كونه حملا اوليا أو حملا شايما . وهذا الشرط

لازم ، فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل ، فلو كان الحمل في

احدهما اوليا وفي الاخرى شايما ، فانه يجوز أن يصدقا معا ، مثل قولهم

(الجزئي جزئي) أي بالحمل الاولى (الجزئي ليس بجزئي) أي بالحمل الشايع ، لأن مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلى ، فإنه يصدق على كثيرين .

الاختلاف

قلنا : لابد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة . وهي (الكم والكيف والجهة) .

الاختلاف بالكم والكيف :

أما الاختلاف بالكم والكيف ، فسنراه ان احدهما اذا كانت موجبة كانت الاخرى سالبة ، واذا كانت كلية كانت الثانية جزئية . وعليه .

الموجبة الكلية	• •	نقيض	• •	السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية	• •	نقيض	• •	السالبة الكلية

لانهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذبا معا . ولو كانتا كليتين لجاز ان يكذبا معا . كما لو كان الموضوع أعم : على ما مثلنا سابقا . ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معا ، كما لو كان الموضوع أيضا أعم .

نحو : بعض المعدن حديد . وبعض المعدن ليس بحديد .

الاختلاف بالجهة :

أما الاختلاف بالجهة ، فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالايجاب والسلب ، لأن نقيض كل شيء رفعه : فكما يرفع الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب ، فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها .

ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من إحدى الجهات

المعروفة ، فيكون لها نقيض صريح ، مثل رفع الممكنة العامة بالضرورة وبالعكس ، لأن الامكان هو سلب الضرورة .

وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف ، فلا بد أن نلتبس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها ، فنطلق عليها اسمها فلا يكون نقيضا صريحا ، بل لازم النقيض .

مثلا (الدائمة) تناقضها (المطلقة العامة) ولكن لا بالتناقض الصريح ، بل احدهما لازمة لنقيض الاخرى ، فاذا قلت : « الارض متحركة دائما » ، فنقيضها الصريح سلب الدوام ، ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة ، فنلتبس له جهة لازمة ، فنقول : لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الارض حاصل في زمن من الازمنة أي « ان الارض ليست متحركة بالفعل » . وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقيض الدائمة .

واذا قلت : « كل انسان كاتب بالفعل » ، فنقيضها الصريح ان الانسان لم تثبت له الكتابة كذلك ، أي بالفعل . ولازم ذلك دوام السلب أي « ان بعض الانسان ليس بكاتب دائما » وهذه دائمة وهي لازمة لنقيض المطلقة العامة .

ولا حاجة الى ذكر تفصيل نقائص الموجهات ، فلتطلب من المطولات ان ارادها الطالب ، على انه في غنى عنها وننصحها ألا يتعب نفسه بتحصيلها فانها قليلة الجدوى .

من ملحقات التناقض :

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقدم لن التناقض في المحصورات الأربع يقع بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية ، وبين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية ، أي بين المختلفتين في الكم والكيف . ويبقى أن تلاحظ النسبة بين البواقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط . ومعرفة هذه النسب تنفع أيضا في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي .

وعليه نقول : المحصورتان أن اختلفتا كما وكيفا فهما المتناقضتان وقد تقدم التناقض . وإن اختلفتا في احدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام .

١ — (المتداخلتان) وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجبتين أو السالبتين . وسيتا متداخلتين لدخول احدهما في الأخرى لأن الجزئية داخلة في الكلية .

ومعنى ذلك : أن الكلية إذا صدقت صدقت الجزئية المتحدة معها في الكيف ، ولا عكس .

ولازم ذلك أن الجزئية إذا كذبت كذبت الكلية المتحدة معها في الكيف ، ولا عكس .

مثلا (كل ذهب معدن) فانها صادقة ولا بد أن تصدق معها (بعض الذهب معدن) قطعا .

ومثل (بعض الذهب اسود) فانها كاذبة ولا بد أن تكذب معها (كل ذهب اسود) .

٢ - (المتضادتان) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم ، وكاتتا كليتين • وسميتا متضادتين لانهما كالضدين يمتنع صدقهما معا ويجوز أن يكذبا معا •

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احدهما لابد أن تكذب الاخرى ، ولا عكس ، أي لو كذبت احدهما لا يجب أن تصدق الاخرى •
فمثلا اذا صدق (كل ذهب معدن) يجب أن يكذب (لا شيء من الذهب بمعدن) •

ولكن اذا كذب (كل معدن ذهب) لا يجب أن يصدق (لا شيء من المعدن بذهب) ، بل هذه كاذبة في المثال •

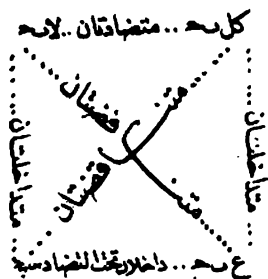
٣ - (الداخلتان تحت التضاد) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم ، وكاتتا جزئيتين • وانما سميتا داخلتين تحت التضاد ، لانهما داخلتان تحت الكليتين كل منهما تحت الكلية المتفقة معها في الكيف ، من جهة ، ولانهما على عكس الضدين في الصدق والكذب ، أي انها يمتنع اجتماعهما على الكذب ، ويجوز أن يصدقا معا •

ومعنى ذلك : انه اذا كذبت احدهما لابد أن تصدق الاخرى ، ولا عكس ، أي انه لو صدقت احدهما لا يجب أن تكذب الاخرى •
فمثلا اذا كذب (بعض الذهب اسود) فانه يجب أن يصدق (بعض الذهب ليس باسود) •

ولكن اذا صدق (بعض المعدن ذهب) لا يجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب) ، بل هذه صادقة في المثال •

وقد جرت عادة المنطقين من القديم أن يضموا لتناسب المحصورات

جميعا لأجل توضيحها لوحا على النحو الآتى :



العكوس

سبق في أول هذا الفصل ان قلنا : ان الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه الى أن يبرهن على قضية اخرى لها علاقة مع مطلوبه يستنبط من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق . وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية و (عكسها المستوي) وبينها وبين (عكس نقيضها) .
فنحن الآن نبحث عن القسمين :

العكس المستوي

أما العكس المستوي فهو : « تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق » . أي ان القضية المحكوم بصدقها تحول الى قضية تتبع الاولى في الصدق وفي الايجاب والسلب ، بتبديل طرفي الاولى بأن يجعل موضوع الاولى محمولا في الثانية والمحمول موضوعا ، أو المقدم تاليا والتالي مقدما . وتسمى الاولى (الاصل) والثانية (العكس المستوي) . فكلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان : اصطلاح في نفس التبديل ، واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل .

ومعنى ان العكس تابع للاصل في الصدق : أن الاصل اذا كان صادقا وجب صدق العكس . ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب ، فقد يكذب الاصل والعكس صادق . ولازم ذلك ان الاصل لا يتبع عكسه في الصدق ، ولكن يتبعه في الكذب فاذا كذب العكس كذب الاصل ، لانه لو صدق الاصل

يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه .

فهنا قاعدتان تنفعان في الاستدلال :

١ - إذا صدق الأصل صدق عكسه .

٢ - إذا كذب العكس كذب أصله .

وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الأولى ، كما علمت .

شروط العكس

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثة : تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق . أما الكم فلا يشترط بقاءه ، وانما الواجب بقاء الصلوق وهو قد يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد يقتضي عدمه في البعض الآخر .

والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها بقاء الكم أو عدم بقاءه .

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقياً ، ولكن لم يبق الصدق ، فلا يسمى ذلك عكساً ، بل يسمى (انقلاباً) .

الوجبتان تنعكسان موجبة جزئية :

أي ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ، والموجبة الجزئية تنعكس كنفسها . فإذا قلت :

ع ب ح

فنعكسها

كل ح ب

ع ح ب	فكسها	و ع ح ب
كل ب ح	الى	ولا ينمكسان
		البرهان :

(١) في الكلية : أن المحمول فيها اما أن يكون أعم من الموضوع أو مساويا له . وعلى التقديرين تصدق الجزئية قطعا لأن الموضوع في التقديرين يصدق على بعض افراد المحمول ، فإذا قلت :

بعض السائل ماء	يصدق	كل ماء سائل
بعض الناطق انسان	يصدق	وكل انسان ناطق
ولكن لا تصدق الكلية على كل تقدير ، لأن الموضوع في التقدير الاول لا يصدق على جميع أفراد المحمول ، لأنه أخص من المحمول ، فإذا قلت :		
(كل سائل ماء) فالتضية كاذبة وهو المطلوب .		

(٢) وفي الجزئية : اما أن يكون المحمول أعم مطلقا من الموضوع أو أخص مطلقا ، أو أعم من وجه ، أو مساويا . وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الاول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية ، لأنه اذا كان المحمول أعم مطلقا أو من وجه ، فإن الموضوع لا يصدق على جميع أفراد المحمول انما يصدق لو كان أخص أو مساويا . أما عكسه الى الموجبة الجزئية فانه يصدق على كل تقدير ، فإذا قلت :

بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
وبعض الماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وبعض الطير أبيض	يصدق	بعض الابيض طير
وبعض الانسان ناطق	يصدق	بعض الناطق انسان

السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية :

فيبقى الكم والكيف معا ، فإذا صدق قولنا :

لاشيء من الحيوان بشجر

لاشيء من الشجر بحيوان

والبرهان واضح ، لان السالبة الكلية لاتصدق الا مع تباين الموضوع والمحمول تباينا كلياً . والمتباينان لايجتمعان أبداً ، فيصح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر ، سواء جعلت هذا موضوعاً أو ذاك موضوعاً .
وللتدريب على اقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الامر بالصورة الآتية :

المفروض	لا ب ح	قضية صادقة
المدعي	لا ح ب	صادقة أيضاً
البرهان :		

لو لم تصدق	لا ح ب	
لصدق نقيضها	ع ح ب	
ولصدق	ع ب	(العكس المستوى للنقيض)

واذا لاحظنا هذا العكس المستوي (ع ب ح) ونسبناه الى الاصل (لا ب ح) وجدناه نقيضاً له ، فلو كان (ع ب ح) صادقا وجب أن يكون (لا ب ح) كاذباً ، مع ان المفروض صدقه .

فوجب ان تكون لا ح ب صادقة وهو المطلوب

تعقيب :

بهذا البرهان تعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوى عند الاستدلال ،
لأننا لا بد أن نرجع في هذا البرهان الى الوراثة فنقول :
المفروض ان لا ب ح صادقة

فتكذب	ع ح	تقيضها
وهذا التقيض عكس	ع ح	فيكذب أيضا
لانه اذا كذب العكس كذب الاصل		(القاعدة الثانية)
واذا كذب هذا الاصل اعنى	ع ح	
صدق تقيضه	لا ح	وهو المطلوب
فاستمدت (تارة) من صدق الاصل كذب تقيضه ، و (أخرى) من كذب العكس كذب أصله ، و (ثالثة) من كذب الاصل صدق تقيضه .		
وسير عليك مثل هذا الاستدلال كثيرا ، فدقق فيه جيدا ، وعليك باتقانه .		

السالبة الجزئية لا عكس لها :

أي لا تنعكس أبدا لا الى كلية ولا الى جزئية ، لانه يجوز أن يكون موضوعها اعم من محمولها مثل (بعض الحيوان ليس بانسان) . والاخص لا يجوز سلب الاعم عنه بحال من الاحوال لا كلياً ولا جزئياً ، لانه كلما صدق الاخص صدق الاعم معه ، فكيف يصح سلب الاعم عنه ، فلا يصدق قولنا (لاشيء من الانسان بحيوان) ولا قولنا (بعض الإنسان ليس بحيوان) .

المنفصلة لا عكس لها :

أشرنا في صدر البحث الى ان العكس المستوي يعم العملية والشرطية ، ولكن عند التأمل نجد أن المنفصلة لائثرة لعكسها ، لانها اقصى ما تدل عليه تدل على التنافي بين المقدم والتالي . ولا ترتيب طبيعي بينهما ، فالت بالخير في جعل ايها مقدما والثاني تاليا من دون أن يحصل فرق في الين ، فسواء

لن قلت : العدد اما زوج أو فرد ، أو قلت : العدد اما فرد أو زوج ، فان مؤداهما واحد .

فلذا قالوا : المنفصلة لاعتكس لها . أي لاثبتة فيه .

نعم لو حولتها الى حلية فان احكام الحلية تشملها ، كما لو قلت في المثال مثلا : العدد ينقسم الى زوج وفرد فانها تنعكس الى قولنا : ما ينقسم الى زوج وفرد عدد .

عكس النقيض

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصدقها على صدقه • وله طريقتان •

١ - طريقة القداء ، ويسمى (عكس النقيض الموافق) لتوافقه مع أصله في الكيف ، وهو « تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها قبيض موضوع الاصل ، مع بقاء الصدق والكيف » • وبالاختصار هو : « تبديل قبيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف » ، فالقضية : كل كاتب انسان ، تحول بعكس النقيض الموافق الى : كل (لا انسان) هو (لا كاتب)

٢ - طريقة المتأخرين ، ويسمى (عكس النقيض المخالف) ، لتخالفه مع أصله في الكيف ، وهو « تحويل القضية الى أخرى موضوعها قبيض محمول الاصل ومحمولها عين موضوع الاصل ، مع بقاء الصدق دون الكيف » •

فالقضية : كل كاتب انسان ، تحول بعكس النقيض المخالف الى : لا شيء من (اللانسان) بكاتب

قاعدة عكس النقيض

من جهة الكم

حكم السوالب هنا حكم الموجيات في العكس المستوي ، وحكم الموجيات حكم السوالب هناك ، أي ان :

١ - السالبة الكلية تنعكس جزئية : سالبة في الموافق وموجبة في المخالف .

٢ - السالبة الجزئية تنعكس جزئية أيضا : سالبة في الموافق وموجبة في المخالف .

٣ - الموجبة الكلية تنعكس كلية : موجبة في الموافق سالبة في المخالف .

٤ - الموجبة الجزئية لاتنعكس اصلا بعكس النقيض .

البرهان

ولا بد من اقامة البرهان على كل واحد من تلك الاحكام السابقة ، وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفادة من النقيض والعكس في الاستدلال . وقد استعملنا الاسلوب المتبع في الهندسة النظرية لإقامة البرهان . فمن ألف أسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك . وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوي فوضعا (١) .

ويجب أن يعلم انا نرمر للنقيض بحرف عليه فتحة للاختصار وللتوضيح : في كل ما سيأتي ، على هذا النحو :

(١) وأتباع هذا الأسلوب من البرهان من مختصات هذا الكتاب .

ب	نقيض الموضوع
ح	نقيض المحمول

برهان عكس السالبة الكلية :

فلاجل اثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض هيم برهانين :
برهانا على عكسها بالموافق وبرهانا على عكسها بالمخالف ، فنقول :
(أولا) المدعى انها تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا
تنعكس سالبة كلية ، فهنا مطلوبان ، أي انه اذا صدقت •

لا ب ح

صدقت	س ح ب	(المطلوب الاول)
ولا تصدق	لا ح ب	(المطلوب الثاني)

البرهان :

ان من المعلوم :

١ - ان السالبة الكلية لاتصدق الا اذا كان بين طرفيها تباين كلي •
وهذا بديهي •

٢ - ان النسبة بين قضيي المتباينين هي التباين الجزئي ، وقد تقدم
البرهان على ذلك في بحث النسيب في الجزء الاول •

٣ - ان مرجع التباين الجزئي الى سالتين جزئيتين ، كما ان مرجع
التباين الكلي الى ساليتين كليتين • وهذا بديهي أيضا •
وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه :

اذا صدق	لا ب ح	(أي يكون بين الطرفين تباين كلي)
صدقت	س ب ح	السالبة الجزئية بين النقيضين

وصدقت أيضا س ح ب^١ السالبة الجزئية بين النقيضين
(المطلوب الاول) وهو

ثم يفهم من المقدمة الثانية ان التباين الكلى لا يتحقق دائما بين قضيي المتباينين ، اذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه .

أي ان السالبة الكلية بين قضيي المتباينين لاتصدق دائما .
أو فقل لاتصدق دائما لا ح ب^١ (المطلوب الثاني)

(ثانيا) المدعى ان السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية بعكس النفيض
المخالف ولا تنعكس موجبة كلية ، فهنا مطلوبان ؛ أي انه اذا صدقت :

لا ب ح

صدقت ع ح ب^١ (المطلوب الاول)
ولا تصدق كل ح ب^١ (المطلوب الثاني)

البرهان :

لما كان بين ب ، ح تباين كلى كما تقدم فمعناه ان احدهما يصدق مع
نقيض الآخر .

أي ان ب يصلق مع ح^١

واذا تصادق ب و ح^١

صدق على الاقل ع ح ب^١ (المطلوب الاول)

ثم انه تقدم ان قضيي المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه ، فيصدق على هذا التقدير :

ح مع ب^١

ولا يصدق حينئذ ح مع ب^١ والا لاجتمع النقيضان ب ، ب^١

فلا يصدق كل ح ب^١ (المطلوب الثاني)

برهان عكس السالبة الجزئية :

ولأجل اثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضا نقيم برهانين للموافق والمخالف ، فنقول :

(أولا) المدعى ان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ، ولا تنعكس كلية ، فهنا مطلوبان ، أي انه اذا صدقت :

	س ب ح	
صدقت	س ح ب	(المطلوب الاول)
ولا تصدق	لا ح ب	(المطلوب الثاني)

البرهان :

من المعلوم ان السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض :

- ١ - ان يكون بين طرفيها عموم من وجه • وحينئذ يكون بين نقيضيهما تباين جزئي ، كما تقدم في بحث النسب •
- ٢ - ان يكون بينهما تباين كلي ، وبين نقيضيهما أيضا تباين جزئي كما تقدم •

- ٣ - ان يكون الموضوع أعم مطلقا من المحمول ، فيكون نقيض المحمول أعم مطلقا من نقيض الموضوع •

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية :

(المطلوب الاول)	س ح ب
-------------------	-------

أما للتباين الجزئي بينهما أو لان نقيض ح أعم مطلقا من نقيض ب •
ثم على بعض التقادير يكون بين نقيضي الطرفين عموم وخصوص من

وجه أو مطلقا ، فلا تصدق السالبة الكلية :

لا حـ ب (المطلوب الثاني)

(ثانيا) المدعى ان السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بمكس النقيض

المخالف ، ولا تنعكس كلية ، فهنا مطلوبان ، أي اذا صدقت :

س ب حـ

صدقت ع حـ ب (المطلوب الاول)

ولا تصدق كل حـ ب (المطلوب الثاني)

البرهان :

تقدم ان على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول في السالبة الجزئية اما أن يكون بين نقيضيهما تباين جزئي أو ان نقيض المحمول أعم مطلقا ، فيلزم على التقديرين أن يصدق :

بعض حـ بدون بـ

فيصدق بعض حـ مع بـ

لان النقيضين (وهما بـ ، ب) لا يرتفعان

أي يصدق ع حـ ب (المطلوب الاول)

ثم ان نقيضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه ،

وقد تصدق ع حـ بـ

ويمكن تحويلها الى س حـ ب صادقة

لان الاولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة

المحمول اذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول اذا

اتفقا في الكم ، واذا صدق الاخص صدق الاعم قطعا ، فاذا كانت :

س حـ ب صادقة

كذب نقيضها كل حـ ب (المطلوب الثاني)

برهان عكس الموجبة الكلية :

ولاجل اثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض ، نقيم أيضا برهانين
لنموافق والمخالف فنقول :

(اولا) المدعى انها تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق ، أي
انه اذا صدقت :

(المفروض)	كل ب هـ	
(المطلوب)	كل هـ ب	صدقت

البرهان :

	كل هـ ب	لو لم تصدق
تقيضها	س هـ ب	لصدقت
عكس تقيضها الموافق	س ب هـ	فتصدق
تقيض العكس المذكور	كل ب هـ	فتكذب

وهذا خلف • أي خلاف الفرض ، لان هذا (تقيض العكس المذكور)
هو نفس الاصل المفروض صدقه •

فوجب ان تصدق كل هـ ب (وهو المطلوب)
(ثانيا) المدعى ان الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية بعكس النقيض
المخالف ، أي انه اذا صدقت :

(المفروض)	كل ب هـ	
(المطلوب)	لا هـ ب	صدقت

البرهان :

لا هـ ب	لو لم تصدق
---------	------------

لصدقت ع ح ب
فتصدق ع ب ح
وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول ، فتحول الى سالبة جزئية محصنه المحمول ، وقد تقدم ، فيحدث أن :

س ب ح
فتكذب كل ح ب
نقيضها عكسها المستوي
وهذا خلف ، لانه الاصل المفروض صدقه
فوجب ان تصلق لا ح ب (وهو المطلوب)

الموجبة الجزئية لاتنعكس

يكفيها للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض الموافق والمخالف مطلقا أن نبرهن على عدم انعكاسها الى الجزئية . وبطريق أولى يعلم عدم انعكاسها الى الكلية ، لانه تقدم ان الجزئية داخله في الكلية ، فاذا كذبت الجزئية كذبت الكلية . وعليه فنقول :

(اولا) المدعى ان الموجبة الجزئية لاتنعكس الى موجبة جزئية بعكس النقيض الموافق .

ع ب ح فاذا صدقت
ع ح ب لا يلزم ان تصلق

البرهان :

من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجه ، فيكون حينئذ بين قضييها نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه ، فيصدق على تقدير التباين الكلي :

لا حـ بـ

فيكذب قضيضها عـ حـ بـ (وهو المطلوب)

(ثانيا) المدعى ان الموجبة الجزئية لاتعكس الى السالبة الجزئية بعكس النقيض المخالف .

فاذا صدقت عـ بـ حـ

لا يلزم ان تصدق سـ حـ بـ

ابرهان :

قد تقدم على تقدير التباين الكلى بين قضيض الطرفين في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية :

لا حـ بـ

فتصدق كل حـ بـ لان سلب السلب ايجاب

فيكذب قضيضها سـ حـ بـ (وهو المطلوب)

ولاجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض تدبر هذا المثال وهو (بعض الانسان حيوان) : فان هذه القضية لاتعكس بعكس النقيض الموافق الى (بعض اللاحويان انسان) ولا الى (كل لاحيوان انسان) لانهما كاذبتان ، لانه لاشيء من اللاحويان بانسان .

ولا تعكس بالمخالف الى (ليس بكل لاحيوان لا انسان) ولا الى (لاشيء من اللاحويان بلا انسان) ، لانهما كاذبتان أيضا ، لان كل لاحيوان هو لا انسان .

تَحْرِيَاتُ

- ١ — اذا كانت هذه القضية (كل عاقل لا تبطره النعمة) صادقة .
 فبين حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها ، مع بيان السبب :
 أ — بعض العقلاء لا تبطره النعمة .
 ب — ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة .
 ج — جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء .
 د — لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمة .
 هـ — كل من تبطره النعمة غير عاقل .
 و — لا شخص ممن تبطره النعمة بعاقل .
 ز — بعض من لا تبطره النعمة عاقل .
- ٢ — اذا كانت هذه القضية (بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة)
 كاذبة ، فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية .
- ٣ — استدل ^(١) فخر المحققين في شرحه (الايضاح) على أن الماء
 يتنجس بالتغير التقديري بالنجاسة فقال : « ان الماء مقهور بالنجاسة عند
 التغير التقديري ، لانه كلما لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير
 المخالفة . وينعكس بمكس النقيض الى قولنا : كلما تغير الماء على تقدير
 المخالفة بالنجاسة كان مقهورا » .
 فبين أي عكس نقيض هذا . وكيف استخراجه . ولاحظ ان القضية
 المستعملة هنا شرطية متصلة .

(١) نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك في مبحث الماء . ثم اورد عليه

من ملحقات العكوس :

النقض

من المباحث التي لا تقل شأنا عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها ، مباحث (النقض) ، فلا بأس بالتعرض لها الحاقا لها بالعكوس ، فنقول : —

النقض : هو تحويل القضية الى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على مضمعهما • وهو على ثلاثة أنواع :

١ — أن يجعل تقيض موضوع الاولى موضوعا للثانية ونفس محمولها محمولاً ، ويسمى هذا التحويل (نقض الموضوع) ، والقضية المحولة (منقوضة الموضوع) •

٢ — أن يجعل نفس موضوع الاولى موضوعا للثانية وتقيض محمولها محمولاً ، ويسمى التحويل (نقض المحمول) والقضية المحولة (منقوضة المحمول) •

٣ — أن يجعل تقيض الموضوع موضوعا وتقيض المحمول محمولاً . ويسمى التحويل (النقض التام) • والقضية المحولة (منقوضة الطرفين) . ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الانواع • ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول لانه الباب للباقي كما ستعرف السر في ذلك :

قاعدة نقض المحمول

علينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقة — على تقدير صدق أصلها — ان نفير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقيضه . مع بقاء الموضوع على حاله ، وبقاء الكم . ولا بد من اقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات ، فنقول :

١ — (الموجبة الكلية) منقوضة محمولها سالبة كلية نحو كل انسان حيوان فتحول بنقض محمولها الى : « لاشي » من الانسان بلا حيوان .
وللبرهان على ذلك نقول :

اذا صدقت	كل ب ح	(المفروض)
صدقت	لا ب ح	(المطلوب)

البرهان :

اذا صدقت	كل ب ح	
صدقت	لا ب ح	عكس نقيضها المخالف

وينعكس بالعكس المستوى الى لا ب ح وهو المطلوب

٢ — (الموجبة الجزئية) منقوضة محمولها سالبة جزئية : نحو بعض الحيوان انسان ، فتحول بنقض محمولها الى : « ليس كل حيوان لانسان » .
اي أنه اذا صدقت :

اذا صدقت	ع ب ح	(المفروض)
صدقت	س ب ح	(المطلوب)

البرهان :

لو لم تصدق س ب ح

لصدق تقيضها كل ب ح'
 فتصدق لا ب ح'
 فيكذب تقيضها ع ب ح'
 ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض .
 فيجب ان يصدق س ب ح' (وهو المطلوب)
 ٣ — (السالبة الكلية) منقوضة محمولها موجبة كلية ، نحو لا شيء
 من الماء بجامد فتتحول بنقض محمولها الى : « كل ماء غير جامد » .
 أي انه اذا صدقت : —

المفروض لا ب ح'
 صدقت كل ب ح' (المطلوب)
 البرهان :

لو لم تصدق كل ب ح'
 لصدق تقيضها س ب ح'
 فتصدق ع ب ح'
 فيكذب تقيضها لا ب ح'
 ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض .
 فيجب ان يصدق كل ب ح' (وهو المطلوب)
 ٤ — (السالبة الجزئية) منقوضة محمولها موجبة جزئية ، نحو ليس
 كل معدن ذهباً ، فتتحول بنقض محمولها الى : « بعض المعدن غير ذهب » .
 أي انه اذا صدقت : —

المفروض س ب ح'
 صدقت ع ب ح' (المطلوب)

البرهان :

(الاصل)	س ب ح	إذا صدقت
(عكس النقيض المخالف)	ع ح ب	صدقت
وهو المطلوب	ع ب ح	وينعكس بالعكس المستوى الى

تنبيهان

طريقة تحويل الاصل :

(التنبيه الاول) الطريق التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسالبة الجزئية طريق جديدة في البرهان ، ينبغي أن نسميها الآن (طريقة تحويل الاصل) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه ^(١) كالطريق السابقة التي سميناه : (طريقة البرهان على كذب النقيض) .

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الاصل) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الاصل ، ثم على المحول من الاصل ، تباعا ، حتى اتهمنا الى المطلوب : فقد رأيت في الموجبة الكلية أننا حولنا الاصل الى عكس النقيض المخالف ، فيصدق على تقدير صدق أصله ، ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوي ، فخرج لنا نفس المطلوب اعني (منقوضة المحمول) ، فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق عكس نقيض الاصل (التحويل الاول) الصادق على تقدير صدق الاصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الاصل ، وهذا هو المقصود اثباته فتوصلنا الى المطلوب بأخصر طريق .

(١) وهو قياس المساواة لان منقوضة المحمول لازمة لعكس نقيض الاصل لانها عكسه المستوى وعكس النقيض لازم للاصل ، ولازم اللازم لازم .

وستتبع هذه الطريق السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام ، ويمكن اجراءها أيضا في البرهان على عكوس النقيض باستخدام منقوضة المحمول . وعلى الطالب أن يستعمل العنق وينتبه الى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل الى مطلوبه .

تحويل معدولة المحمول :

(التنبيه الثاني) وقد استعملنا في عكس النقيض وقض المحمول لمريقتين من التحويل الملازم للاصل في الصدق ، وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول ، ولكن لبدايتهما استدللنا بهما قبل ان يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسما بنقض المحمول ، وهما : —

أ — (تحويل الموجبة المعدولة الى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم) ، لان مؤداهما واحد ، وانما الفرق ان السلب محمول في الموجبة والحمل مسلوب في السالبة .

ب — تحويل السالبة المعدولة الى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم ، لان سلب السلب ايجاب . وهذا بديهي واضح .

تَحْمِيَّاتٌ

- ١ — برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريقة البرهان على كذب النقيض .
- ٢ — برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة البرهان على كذب النقيض .
- ٣ — برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل ، بأخذ عكس النقيض الموافق اولاً ، ثم استمر الى أن تستخرج منقوضة المحمول .
- ٤ — جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل .
- ٥ — برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الاصل ، وانظر ماذا ستكون النتيجة ، وبين ما تجده .
- ٦ — برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات ، عدا الموجبة الجزئية ، بطريقة تحويل الاصل ، واستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوى فقط .
- ٧ — جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة ، وانظر اذك ستقف فلا تستطيع الوصول الى النتيجة ، فبين أسباب الوقوف .

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

لاستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا وبمحمولها نقيضه فنجعله محمولا ، مع تغيير الكم دون الكيف .

ولاستخراج (منقوضة الموضوع) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا ونبقى المحمول على حاله ، مع تغيير الكم والكيف معا .

ولا ينقض بهذين النقيضين الا الكليتان . ولا بد من البرهان لكل من المحصورات :

١ - (الموجبة الكلية) نقضها التام موجبة جزئية ، ونقض موضوعها سالبة جزئية ، نحو كل فضة معدن ، فنقضها التام : (بعض الالافضة هو لا معدن) ونقض موضوعها : (بعض الالافضة ليس هو معدنا) .
وللبرهان على ذلك قول :

المقروض صدق	كل ب ح
والمدعى صدق	ع ب ح
و صدق	س ب ح

البرهان :

اذا صدق	كل ب ح
صدق	كل ح ب
فيصدق عكسه المستوى	ع ب ح

عكس النقيض الموافق

(وهو المطلوب الاول)

وتنقض محمول هذا الاخير فيحدث $س ب^ـ ح$ (وهو المطلوب الثاني)
 ٢ — (السالبة الكلية) نقضها التام سالبة جزئية ، وتنقض موضوعها
 موجبة جزئية نحو : لاشيء من الحديد بذهب ، فنقضها التام : (بعض
 اللاحديد ليس بلا ذهب) ، وتنقض موضوعها : (بعض اللاحديد ذهب) .
 وللبرهان على ذلك تقول :

المفروض	صدق	لا ب ح
والمسمى	صدق	س ب^ـ ح^ـ
و	صدق	ع ب^ـ ح
انبرهان :		

اذا صدق
 صدق
 لا ب ح
 لا ب ح
 العكس المستوي
 فيصدق عكس نقيضه الموافق
 س ب^ـ ح^ـ (وهو المطلوب الاول)
 وتنقض محمول هذا الاخير فيحدث
 ع ب^ـ ح (وهو المطلوب الثاني)
 ٣ ، ٤ — (الجزئيتان) ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع .
 وللبرهنة على ذلك يكفي البرهان على عدم تقضهما الى الجزئية ، فيعلم بطريق
 اولى عدم تقضهما الى الكلية ، كما قدمنا في عدم انعكاس الموجبة الجزئية
 بعكس النقيض ، فتقول :

(في الموجبة الجزئية) :

المفروض	صدق	ع ب ح
المسمى لانصدق دائما		ع ب^ـ ح^ـ (المطلوب الاول)
ولا تصدق دائما		س ب^ـ ح (المطلوب الثاني)

البرهان :

تقدم في عكس النقيض في الموجبة الجزئية ان في بعض تقاديرها تكون النسبة بين نقيضي طرفيها التباين الكلى ، فتصدق حينئذ السالبة الكلية :

لا بـ حـ

فيكذب تقيضها عـ بـ حـ (وهو المطلوب الاول)
وتصدق أيضا منقوضة محمول هذه السالبة الكلية

كل بـ حـ

فيكذب تقيضها سـ بـ حـ (وهو المطلوب الثاني)

(وفي السالبة الجزئية) :

المفروض صدق سـ بـ حـ
والمدعى لاتصدق دائما سـ بـ حـ (المطلوب الاول)
و لاتصدق دائما عـ بـ حـ (المطلوب الثاني)

البرهان :

في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان ، ولما كان :

(أولا) تقيض الاعم اخص من تقيض الاخص مطلقا ، فتصدق اذن الموجبة الكلية :

كل بـ حـ

فيكذب تقيضها سـ بـ حـ (وهو المطلوب الاول)
و (ثانيا) تقيض الاعم يباين عين الاخص تباينا كليا ، فتصدق اذن

السالبة الكلية

لا بـ حـ

فيكذب تقيضها عـ بـ حـ (وهو المطلوب الثاني)

لوح نسب المحصورات

س ب ح	لا ب ح	ع ب ح	كل ب ح	الأصل
كل ب ح	ع ب ح	لا ب ح	س ب ح	النقيض
-	لا ب ح	ع ب ح	ع ب ح	العكس المستوي
س ب ح	س ب ح		كل ب ح	عكس النقيض الموافق
ع ب ح	ع ب ح		لا ب ح	عكس النقيض المخالف
ع ب ح	كل ب ح	س ب ح	لا ب ح	نقض المحمول
	س ب ح		ع ب ح	نقض الطرفين
	ع ب ح		س ب ح	نقض الموضوع

البديهية المنطقية

أو

الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من احكام القضايا (النقيض والمكوس والنقض) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة الى القضية المحولة عن الاصل ، أي النقيض والمكس والنقض ، لانه يستدل في النقض من صدق احدى القضيتين على كذب الاخرى وبالعكس ، ويستدل في الباقي من صدق الاصل على صدق ما حول اليه عكسا أو نقضا ، أو من كذب المكس والنقض على كذب الاصل .

وسميناه مباشرا لان انتقال الذهن الى المطلوب ، أعني كذب القضية أو صدقها ، انما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط ، بلا توسط قضية أخرى .

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر . وبقي نوع آخر منه بديهي لا يحتاج الى أكثر من بيانه . وقد يسمى (البديهية المنطقية) فنقول :

من البديهيات في العلوم الرياضية انه اذا أضفت شيئا واحدا الى كل من الشئتين المتساويين فان نسبة التساوي لا تتغير ، فلو كان :

$$ب = ا$$

وأضفت الى كل منهما عددا معينا مثل عدد (٤) لكان :

$$ب + ٤ = ا + ٤$$

وكذلك اذا طرحت من كل منهما عددا معينا أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد ϵ فان نسبة التساوي لا تتغير ، فيكون :

$$b - \epsilon = a - \epsilon$$

$$b \times \epsilon = a \times \epsilon \quad \text{و}$$

$$b \div \epsilon = a \div \epsilon \quad \text{و}$$

وكذا لا تتغير النسبة لو كان b أكبر من a أو أصغر منه فانه يكون

$$b + \epsilon \text{ أكبر من } a + \epsilon \quad \text{او اصغر منه}$$

$$\text{و } b - \epsilon \text{ أكبر من } a - \epsilon \quad \text{أو اصغر منه وهكذا}$$

ونظير ذلك نقول في القضية ، فانه لو صح أن تزيد كلمة على موضوع انقضية ونفس الكلمة على محمولها ، فان نسبة القضية لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق .

فاذا صدق : كل انسان حيوان واضفت كلمة (رأس) الى طرفيهما

صدق : كل (رأس) انسان (رأس) حيوان .

أو اضفت كلمة (يجب) مثلا

صدق : كل (من يجب) انسانا (يجب) حيوانا

واذا صدق : لاشيء من الحيوان بحجر

صدق : لاشيء من الحيوان (مستلقيا) بحجر (مستلقيا)

واذا صدق : بعض المعدن ليس بذهب

صدق : بعض (قطعة) المعدن ليس (بقطعة) ذهب

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة الى قضية أخرى صادقة ،

بزيادة كلمة تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معا ، بغير تغيير في كم

القضية وكيفها ، سواء كانت الكلمة مضافة أو حالا أو وصفا أو فعلا أو اي

شيء آخر من هذا القبيل .



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الْبَابُ الْخَامِسُ

الْحُجَّةُ وَقَصِّهَ نَالِيفَهَا

اق

مُنَاجَاةُ الْإِسْتِذْلَالِ



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تصدير :

ان اسمى هدف للمنطقي وأقصى مقصد له (مباحث الحجة) . أي مباحث المعلوم التصديقي الذي يستخدم للتوصل الى معرفة المجهول التصديقي . أما ما تقدم من الابواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرفة ، لان المعرفة انما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول .

و (الحجة) عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها الى مطلوب يستحصل بها وانما سميت (حجة) لانه يحتج بها على الخصم لاثبات المطلوب ، وتسمى (دليلا) لانها تدل على المطلوب ، وتهيئها وتأليفها لاجل الدلالة يسمى (استدلالا) .

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شيء : ان القضايا ليست كلها يجب أن تطلب بحجة ، والا لما اتهمنا الى العلم بقضية أبدا ، بل لابد من الانتهاء الى قضايا بديهية ليس من شأنها ان تكون مطلوبة ، وانما هي المبادئ للمطالب ، وهي رأس المال للمتجر العلمي .

طرق الاستدلال - او القسام الحجة

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان ؟ ومن ذا الذي لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في السحاب ؟ ومن ذا الذي

لايستنبط أن النوم يجيم القوى ، وأن الحجر يتل بوضعه في الماء ، وأن السكينة تقطع الاجسام الطرية ؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لانه يشبه في بعض صفاته كريما نعرفه ، أو نحكم على قلم بأنه حسن لانه يشبه قلما جربناه ... وهكذا الى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تمر علينا كل يوم .

وفي الحقيقة ان هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور ترجع كلها الى أنواع الحجة المعروفة التي نحن بصدد بيانها ، ولكن على الأكثر لا يشعر المستنبط انه سلك أحد تلك الانواع وان كان من علماء المنطق . وقد تعجب لو قيل لك أن تسعة وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يملكون .

ولما كان الانسان - مع ذلك - يقع في كثير من الخطأ في أحكامه ، او يتعذر عليه تحصيل مطلوبه ، لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج .

والطرق العلمية للاستدلال - عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم البحث عنه - هي ثلاثة أنواع رئيسة :

- ١ - (القياس) ، وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال الى مطلوبه . وهو الصلة في الطرق .
- ٢ - (التمثيل) ، وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشئيين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما .
- ٣ - (الاستقراء) ، وهو ان يدرس الذهن عدة جزئيات ، فيستنبط منها حكما عاما .

١ - القياس

تعريفه :

عرفوا القياس بأنه : « قول مؤلف من قضايا متى سلئت لزوم عنه لذاته قول آخر » .

الشرح :-

١ - (القول) : جنس . ومعناه المركب التام الخبري ، فيعم القضية الواحدة والاكثر .

٢ - (مؤلف من قضايا ... الى آخره) : فصل . والقضايا جمع منطقي أي ما يشمل الاثنين ، ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر ، لانه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى .

٣ - (متى سلئت) : من التسليم . وفيه اشارة الى ان القياس لا يشترط فيه أن تكون قضاياها سلسلة فعلا ، بل شرط كونه قياسا أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياها قول آخر ، كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو قضاها ، فانه على تقدير صدقها تصدق عكوسها وقوضها . واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط ، دون الكذب ، كما تقدم في العكس المستوى ، لجواز كونه لازما أعم . ومنه يعرف : أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها ، نعم كذبه يستلزم كذبها .

٤ - (لزوم عنه) : يخرج به الاستقراء والتشيل ، لانهما وان تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم لجواز تخلفه عنهما لانهما

أكثر ما يفيدان الظن ، إلا بعض الاستقراء • وسيأتي •
 ٥ — (لذاته) : يخرج به قياس المساواة • كما سيأتي في محله ، فإن
 قياس المساواة إنما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه ، لا لذاته •
 مثل :

ب — يساوي ح • و ح يساوي د • • ينتج ب يساوي د
 ولكن لا لذاته ، بل لصديق المقدمة الخارجية وهي : مساوي المساوي
 مساو • ولذا لا ينتج مثل قولنا : ب نصف ج • و ج نصف د ، لأن نصف
 النصف ليس نصفًا ، بل ربعًا •

الاصطلاحات العامة في القياس :

- لا بد — أولا — من بيان المصطلحات العامة ، عدا المصطلحات الخاصة
 بكل نوع التي سيرد ذكرها في مناسباتها • وهي : —
 ١ — (صورة القياس) • ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا •
 ٢ — (المقدمة) • وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس • والمقدمات
 تسمى أيضا (مواد القياس) •
 ٣ — (المطلوب) • وهو : القول اللازم من القياس • ويسمى (مطلوبا)
 عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات •
 ٤ — (النتيجة) • وهي المطلوب عينه ، ولكن يسمى بها بعد تحصيله
 من القياس •
 ٥ — (الحدود) • وهي : الاجزاء الذاتية للمقدمة • ونعني بالاجزاء
 الذاتية الاجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية فاذا فككنا وحللنا الحمالية —

مثلا الى اجزائها لايبقى منها الا الموضوع والمحمول ، دون النسبة ، لان النسبة انما تقوم بالطرفين للربط بينهما ، فاذا افرد كل منهما عن الآخر فممناه ذهاب النسبة بينهما . واما السور والجهة فهما من شئون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها . وكذلك اذا حللنا الشرطية الى اجزائها لايبقى منها الا المقدم والتالي .

فال موضوع والمحمول أو المقدم والتالي هي الاجزاء الذاتية للمقدمات : وهي (الحدود) فيها .

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال ، فنقول :

(١) شارب الخمر : فاسق .

(٢) وكل فاسق : ترد شهادته .

(٣) . . . شارب الخمر : ترد شهادته .

فبواسطة نسبة كلمة (فاسق) الى شارب الخمر في القضية رقم (١) .

ونسبة رد الشهادة الى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استنبطنا النسبة

بين رد الشهادة والشارب في القضية رقم (٣) .

فكل واحدة من القضيتين (١) و (٢) : مقدمة

وشارب الخمر ، وفاسق ، وترد شهادته : حدود

والقضية رقم (٣) : مطلوب ونتيجة

والتأليف بين المقدمتين : صورة القياس

ولا يخفى انا استعملنا هذه العلامة (. . .) النقط الثلاث ، ووضعتها

قبل النتيجة . وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال الى المطلوب

وتقرأ (اذن) . ونستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار

وللتوضيح .

أقسام القياس

بحسب مادته وهيئته

قلنا ان المقدمات تسمى (مواد القياس) ، وهيئة التأليف بينها تسمى (صورة القياس) ، فالبحث عن القياس من نحوين :

(١) من جهة (مادته) ، بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة ، بأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية أو من المسلمات أو المشهورات أو الوهميات أو المخيلات أو غيرها مما سيأتي في بابه . ويسمى البحث فيها (الصناعات الخمس) الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي ، فانه ينقسم القياس بالنظر الى ذلك الى : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمخالطة .

(٢) من جهة (صورته) ، بسبب اختلافها ، مع قطع النظر عن شأن المادة . وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة . وهو ينقسم من هذه الجهة الى قسمين اقتراني واستثنائي ، باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدماته وعلمه .

(فالاول) وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها ، يسمى (استثنائيا) ، لاشتماله على كلمة الاستثناء ، نحو :

(١) ان كان محمد عالما ، فواجب احترامه .

(٢) لكنه عالم .

(٣) . . . فمحمد واجب احترامه .

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة رقم (١) .

ونحو :

(١) لو كان فلان عادلا ، فهو لا يعصى الله .

(٢) ولكنه قد عصى الله .

(٣) . . ما كان فلان عادلا .

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقيضها في المقدمة رقم (١) .

(والثاني) وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها ، يسمى

(اقترانيا) ، كالمثال المتقدم في أول البحث ، فان النتيجة وهي « شارب الخمر

ترد شهادته » غير مذكورة بهيئتها صريحا في المقدمتين ولا نقيضها مذكور ،

وانما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود اجزائها الذاتية في المقدمتين ، أعني

الحدين ، وهما (شارب الخمر ، وترد شهادته) ؛ فان كل واحد منهما مذكور

في مقدمة مستقلة .



ثم الاقتراني قد يتألف من حليلات فقط ، فيسمى (حليا) .

وقد يتألف من شرطيات فقط ، أو شرطية وحملية ، فيسمى (شرطيا) مثاله :

(١) كلما كان الماء جاريا ، كان معتصما .

(٢) وكلما كان معتصما ، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة .

(٣) . . كلما كان الماء جاريا ، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة .

فمقدمته شرطيتان متصلتان .

مثال ثان : (١) الاسم كلمة .

(٢) والكلمة اما مبنية أو معربة .

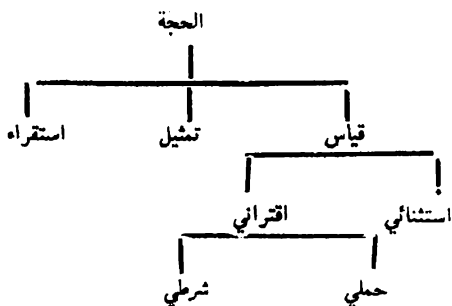
(٣) . . الاسم اما مبنى أو معرب .

فالمقدمة رقم (١) حلية ، والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة .

— ونحن نبعث أولا عن الاقترانيات الحلية ، ثم الشرطية ، ثم

الاستثنائي

خلاصة التقسيم :



الاقتراضي الحملی

حدوده :

يجب ان يشتمل القياس الاقتراضي على مقدمتين لينتجا المطلوب • ويجب أيضا أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة : حد متكرر مشترك بينهما ، وحد يختص بالاولى ، وحد بالثانية • والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين ، ويحذف في النتيجة التي تألف من هذين الحدين اذ يكون احدهما موضوعا لها والآخر محمولا ، فهو كالشمعة تفنى نفسها لتضيء لغيرها •

ولنعد الى المثال المتقدم في المصطلحات العامة ، لتطبيق الحدود عليه : فنقول :

- أ - (فاسق) : هو المتكرر المشترك الذي أعطى الربط بين :
 - ب - (شارب الخمر) ، وهو الحد المختص بالمقدمة الاولى ، وبين :
 - ج - (ترد شهادته) ، وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية •
- تنتج المقدمتان : (شارب الخمر ترد شهادته) ، بحذف الحد المشترك • وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص ^(١) •

أ - (الحد الاوسط) أو (الوسط) وهو الحد المشترك ، لتوسطه بين رفيقيه في نسبة احدهما الى الآخر • ويسمى أيضا (الحجة) لانه يحتج به على النسبة بين الحدين • ويسمى أيضا (الواسطة في الاثبات) ، لان به

(١) هذه المصطلحات الآتية تشمل الاقتراضي بقسميه الحملی والشرطي •

وكذا القواعد العامة الآتية •

- يتوسط في اثبات الحكم بين الحدين • ونرمز له بحرف (م) •
- ب — (الحد الاصغر) ، وهو الحد الذي يكون موضوعا في النتيجة •
وتسمى المقدمة المشتعلة عليه (صغرى) ، سواء كان هو موضوعا فيها أم
محمولا • ونرمز له بحرف (ب) •
- ج — (الحد الاكبر) ، وهو الذي يكون محمولا في النتيجة • وتسمى
المقدمة المشتعلة عليه (كبرى) ، سواء كان هو محمولا فيها أو موضوعا •
ونرمز له بحرف (ح) • والحدان معا يسميان (طرفين) •
فاذا قلنا :

كل ب م	
كل م ح	و
كل ب ح	بنتج ••
بحذف المتكرر (م)	

القواعد العامة للاقتراني :

- للقياس الاقتراني — سواء كان حمليا أو شرطيا — قواعد عامة اساسية
يجب توفرها فيه ، ليكون منتجا ، وهي :
- ١ — تكرار الحد الاوسط •
- أي يجب أن يكون مذكورا بنفسه في الصغرى والكبرى من غير
اختلاف ، والا لما كان حدا اوسط متكررا ، ولما وجد الارتباط بين الطرفين •
وهذا بديهي •

- مثلا اذا قيل : (الحائط فيه فارة • وكل فارة لها اذنان) •
فانه لا ينتج • (الحائط له اذنان) •
لان الحد الذي يتخيل انه حد اوسط هنا لم يتكرر ، فان المحمول في

الصغرى (فيه فارة) والموضوع في الكبرى (فارة) فقط • ولأجل أن يكون منتجاً قائماً أن يقول في الكبرى (وكل ما فيه فارة له اذنان) ولكنها كاذبة ، وأما أن نعتبر المتكرر كلمة (فارة) فقط ، فتكون النتيجة هكذا (الحائط فيه ما له اذنان) ، وهي صادقة •

مثال ثان — اذا قيل : (الذهب عین • وكل عین تدمع) •

فانه لا ينتج : (الذهب يدمع) •

لان لفظ (عین) مشترك لفظي ، والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى ، فلم يتكرر الحد الاوسط ، ولم يتكرر الا اللفظ فقط •

٢ — ايجاب احدى المقدمتين :

فلا اتناج من سالتين ، لان الوسط في السالتين لا يساعدنا على ايجاد الصلة والربط بين الاصغر والاكبر ، نظرا الى أن الشيء الواحد قد يكون مباينا لامرين وهما لاتباين بينهما ، كالفرس المباين للانسان والناطق ، وقد يكون مباينا لامرين هما متباينان في اتفهما كالفرس المباين للانسان والطائر . والانسان والطائر أيضا متباينان •

وعليه ، فلا نعرف حال الحدين لمجرد مباينتهما للمتكرر انهما متلاقيان خارج الوسط أم متباينان ، فلا ينتج الايجاب ولا السلب • فاذا قلنا :

لا شيء من الانسان بفرس • لا شيء من الفرس بناطق

فانه لا ينتج السلب : (لا شيء من الانسان بناطق) ، لان الطرفين متلاقيان • ولو ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا :

لا شيء من الفرس بطائر

فانه لا ينتج الايجاب : (كل انسان طائر) ، لان الطرفين متباينان •

ويجري هذا الكلام في كل سالتين •

٣ - كلية احدى المقدمتين :

فلا اتاج من مقدمتين جزئيتين ، لان الوسط فيهما لايساعدنا أيضا على إيجاد الصلة بين الاصغر والاكبر ، لأن الجزئية لاتدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة ، فلا يعلم في الجزئيتين ان البعض من الوسط الذي يتلاقى به مع الاصغر هو نفس البعض الذي يتلاقى به مع الاكبر ، أم غيره . وكلاهما جائز . ومعنى ذلك انا لانعرف حال الطرفين الاصغروالاكبر أم متلاقيان أم متباينان ، فلا ينتج الايجاب ولا السلب ، كما نقول مثلا :

أولا - بعض الإنسان حيوان . وبعض الحيوان فرس .

فانه لاينتج الإيجاب : (بعض الانسان فرس) . واذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض الحيوان ناطق .

فانه لاينتج السلب : (بعض الانسان ليس بناطق) .

ثانيا - بعض الانسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق .

فانه لاينتج السلب : (بعض الانسان ليس بناطق) . واذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض الحيوان ليس بفرس

فانه لاينتج الإيجاب : (بعض الانسان فرس) . وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعا أو محمولاً أو مختلفاً .

٤ - النتيجة تتبع أحس المقدمتين :

يعني اذا كانت احدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لان السلب أحس من الإيجاب . واذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لان الجزئية أحس من الكلية . وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين مما فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما .

هـ - لا اتاج من سالة صفرى وجزئية كبرى :

ولا بد أن تفرض الصفرى كلية والا لاختل الشرط الثالث • ولا بد أن

تفرض الكبرى موجبة والا لاختل الشرط الثاني •

فاذا تألف القياس من سالة كلية صفرى وجزئية موجبة كبرى ، فانه

لا يعلم ان الاصفر والاكبر متلاقيان أو متباينان خارج الوسط ، لأن السالة

الكلية تدل على تباين طرفيها أي الاصفر مع الاوسط هنا • والجزئية الموجبة

تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الاوسط والاكبر هنا ، فيحوز ان يكون

الاكبر خارج الأوسط مباينا للاصفر كما كان الاوسط مباينا له ويجوز أن

يكون ملاقيا له فمثلا اذا قلنا :

لاشيء من الغراب بانسان ، وبعض الانسان اسود

فانه لاينتج السلب : (بعض الغراب ليس بأسود) ولو ابدلنا بالمقدمة

الثانية قولنا :

بعض الانسان ابيض

فانه لاينتج الإيجاب : (بعض الغراب أبيض) •

وانت هنا في المثال بالخيار في وضع الاوسط موضوعا في المقدمتين أو

محمولا أو مختلفا ، فان الامر لا يختلف والمقم تجده كما هو في الجميع •

الاشكال الاربعة

قلنا : ان القياس الاقتراني لا بد له من ثلاثة حدود : اوسط واصغر واكبر . ونضيف عليه هنا ، فنقول :

ان وضع الاوسط مع طرفيه في المقدمتين يختلف ، ففي الحمل قد يكون موضوعا فيهما او محمولا فيهما ، او موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى ، أو بالعكس . فهذه اربع صور . وكل واحدة من هذه الصور تسمى (شكلا) . وكذا في الشرطي يكون تاليا ومقدما .

فالشكل في اصطلاحهم — على هذا — هو « القياس الاقتراني باعتبار كيفية وضع الاوسط من الطرفين » . ولنتكلم عن كل واحد من الاشكال الاربعة في الحمل ، ثم تتبعه بالاقتراني الشرطي .

الشكل الاول

وهو ما كان الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى . أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط ، بين وضع احدهما مع الآخر في النتيجة : فكما يكون الاصغر موضوعا في النتيجة يكون موضوعا في الصغرى ، وكما يكون الاكبر محمولا في النتيجة يكون محمولا في الكبرى . ولهذا التفسير فائدة نريد أن نتوصل اليها . فانه لاجل ان الاصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى ، وان الاكبر وضعه في النتيجة عين وضعه في الكبرى ، كان هذا الشكل على مقتضى الطبع ، ويثبت الاتجاج بنفسه لايحتاج الى دليل وحجة ، بخلاف البواقي . ولذا جعلوه أول الاشكال . وبه يستدل على باقيا .

شروطه :

لهذا الشكل شرطان :

١ - (ايجاب الصغرى) ، اذ لو كانت سالبة ، فلا يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط في الكبرى ايلاقى الاصغر في خارج الاوسط أم لا ، فيحتمل الأمران ، فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما تقول مثلاً :
لاشيء من الحجر نبات وكل نبات نام
فانه لاينتج الإيجاب : (كل حجر نام) • ولو ابدلنا بالصغرى قولنا :
(لاشيء من الانسان نبات) •

فانه لاينتج السلب : (لاشيء من الانسان بنام) • أما اذا كانت الصغرى موجبة فان ما يقع على الاوسط في الكبرى لابد ان يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغرى •

٢ - (كلية الكبرى) ، لانه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير ما حكم به على الاصغر • فلا يتعدى الحكم من الأكبر الى الاصغر بتوسط الاوسط • وفي الحقيقة ان هذا الشرط راجع الى (القاعدة الاولى) ، لان الاوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر؛ كما تقول مثلاً :

كل ماء سائل وبعض السائل يلتهب بالنار

فانه لاينتج (بعض الماء يلتهب بالنار) ، لان المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء ، وهي غير الحصة من السائل الذي يلتهب بالنار ، وهو النفط مثلاً • فلم يتكرر الاوسط في

المعنى ، وان تكرر لفظا .

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف ، أما من ناحية الجهة فقد قيل انه يشترط فيه (فعلية الصغرى) . ولكننا أخذنا على أنفسنا ألا نبحث عن الموجهات ، لان ابحاثها المطولة تضيع علينا كثيرا مما يجب أن نعلمه . وليس فيها كبير فائدة لنا .

ضروبه :

كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحداً من المحصورات الاربع ، فاذا اقترنت الصور الاربع في الصغرى مع الاربع في الكبرى : خرجت عندنا ست عشرة صورة للاقتران تحدث من ضرب أربعة في أربعة . وذلك في جميع الاشكال الاربعة .

والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة اسماء : (ضرب) و (اقتران) و (قرينة) .

وهذه الاقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها منتج ، فيسمى (قياسا) . وبعضها غير منتج ، فيسمى (عقيما) . وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الاول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط . أما البواقى فكلها عقيمة ، لان الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب ، وهي حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في الاربع من الكبرى ، والشرط الثاني تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى في الموجبتين من الصغرى ، فالباقى أربعة فقط .

وكل هذه الاربعة بينة الاتجاج ، ينتج كل واحد منها واحداً من المحصورات

الاربع ، فالمحصورات كلها تستخرج من أضرب هذا الشكل . ولذا سمي (كاملا) و (فاضلا) . وقد رتبوا ضروبه على حسب ترتب المحصورات في نتائجه : فالاول ما ينتج الموجبة الكلية ، ثم ما ينتج السالبة الكلية ، ثم ما ينتج الموجبة الجزئية ، ثم ما ينتج السالبة الجزئية .

(الاول) من موجبتين كلتين ، ينتج موجبة كلية .

كل م	كل م	كل خير مسكر
و كل م ح	مثاله	وكل مسكر حرام
•• كل م ح		•• كل خير حرام

(الثاني) من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة كلية .

كل م	كل م	كل خير مسكر
ولا م ح	مثاله	ولا شيء من المسكر بنافع
•• لا ب ح		•• لا شيء من الضر بنافع

(الثالث) من موجبة جزئية وموجبة كلية : ينتج موجبة جزئية .

ع م	ع م	بعض السائلين فقراء
وكل م ح	مثاله	وكل فقير يستحق الصدقة
•• ع ح		•• بعض السائلين يستحق الصدقة

(الرابع) من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية .

ع م	ع م	بعض السائلين اغنياء
ولا م ح	مثاله	ولا غني يستحق الصدقة
•• س ح		•• بعض السائلين لا يستحق الصدقة

الشكل الثاني

وهو ما كان الوسط فيه محمولا في المقدمتين معا ، فيكون الاصغر فيه موضوعا في الصغرى والنتيجة ، ولكن الاكبر يختلف وضعه فانه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة • ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع ، غير يتن الاتاج يحتاج الى الدليل على قياسيته • ولأجل أن الاصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعا فيهما كالشكل الاول ؛ كان أقرب الى مقتضى الطبع من باقي الاشكال الاخرى ، لان الموضوع أقرب الى الذهن •

شروطه :

للكل الثاني شرطان أيضا : اختلاف المقدمتين في الكيف وكنية الكبرى •

(الاول) الاختلاف في الكيف ، فاذا كانت احدهما موجبة كانت الاخرى سالبة ، لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف ، لأن الطرفين الاصغر والاكبر قد يكونان متباينين ، ومع ذلك يشتركان في أن يحمل عليهما شيء واحد أو يشتركان في أن يسلب عليهما شيء آخر ، ثم قد يكونان متلاقين ويشتركان أيضا في أن يحمل عليهما أو يسلب عليهما شيء واحد فلا ينتج الايجاب ولا السلب •

مثال ذلك :

الانسان والفرس متباينان ويشتركان في حمل الحيوان عليهما وساب
الحجر عنهما ، فنقول :

• أ — كل انسان حيوان • وكل فرس حيوان

ب — لاشيء من الانسان بحجر • ولا شيء من الفرس بحجر
والحق في النتيجة فيهما السلب • ثم الانسان والناطق أيضا يشتركان
في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما ، فتبدل في المثالين بالفرس الناطق ،
فيكون الحق في النتيجة فيهما الايجاب •

أما اذا اختلف الحكماء في الصفرى والكبرى على وجه لا يصح
جمعهما على شيء واحد ، وجب أن يكون المحكوم عليه في احدهما غير
المحكوم عليه في الاخرى • فيتباين الطرفان الاصفر والاكبر ، وتكون النسبة
بينهما نسبة السلب ، فلذا تكون النتيجة في الشكل الثاني سالبة دائما : تتبع
أحسن المقسمتين •

(الشرط الثاني) كلية الكبرى : لانه لو كانت جزئية مع الاختلاف في
الكيف لم يعلم حال الاصفر والاكبر متلاقيان أم متنافيان ، لان الكبرى
الجزئية مع الصفرى الكلية اذا اختلفتا في الكيف لاتدلان إلا على المناقاة بين
الاصفر وبعض الاكبر المذكور في الكبرى • ولا تدلان على المناقاة بين
الاصفر والبعض الآخر من الاكبر الذي لم يذكر ، كما لاتدلان على الملاقة ،
فيحصل الاختلاف •

مثال ذلك :

كل مجتر ذو ظلف وبعض الحيوان ليس بذئ ظلف

فانه لا ينتج السلب : (بعض المجتر ليس بحيوان) • ولو أبدلنا بالاكبر كلمة طائر ، فانه لا ينتج الايجاب : (بعض المجتر طائر) •
ضروره :

بحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضروب المنتجة منه أربعة فقط ، لان الشرط الاول تسقط به ثمانية ، حاصل ضرب السالبين من الصغرى في السالبين من الكبرى فهذه أربعة ، وحاصل ضرب الموجبتين في الموجبتين ، فهذه أربعة اخرى • والشرط الثاني تسقط به أربعة ، وهي السالبتان في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبرى ، والموجبتان في الصغرى مع السالبة الجزئية في الكبرى •
فالباقى أربعة ضروب منتجة ، كلها يبرهن عليها بتوسط الشكل الاول كما سترى :

(الضرب الاول) من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة كلية

مثاله : كل مجتر ذو ظلف

ولا شيء من الطائر بذى ظلف

•• لا شيء من المجتر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوى ، ثم ضم العكس الى نفس الصغرى ، فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الاول ، وينتج نفس النتيجة المطلوبة ، فيقال باستعمال الرموز :

المفروض كل م • ولا م

المدعى انه ينتج •• لا م

(البرهان) : نعكس الكبرى بالعكس المستوى الى (لا م •) ونضمها

الى الصغرى فيحدث :

كل ب م • و لا م ح (الضرب الثاني من الشكل الاول)
ينتج • • لا ب ح (وهو المطلوب)

(الثاني) من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية

مثاله : لاشيء من الممكنات بدائم

وكل حق دائم

• • لاشيء من الممكنات بحق

يبرهن عليه بعكس الصغرى ، ثم يجعلها كبرى وكبرى الاصل صغرى لها ، ثم بعكس النتيجة ، فيقال :

المفروض لا ب م • كل ح م
المدعى • • لا ب ح

البرهان :

اذا صدقت

لا ب م

صدقت لا م ب (العكس المنطوق)

فنضم هذا العكس الى كبرى الاصل بجعله كبرى لها فيكون :

كل ح م • و لا م ب (الضرب الثاني من الاول)
• • لا ب ح

وتعكس الى لا ب ح (وهو المطلوب)

(الثالث) من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية

مثاله : بعض المعدن ذهب

ولا شيء من الفضة بذهب

• • بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بما يبرهن به على الضرب الاول ، فيقال :

المفروض	ع ب م	و لا ح م
المدعى	••	س ب ح
البرهان : اذا صدقت	لا ح م	(الكبرى)
صدقت	لا م ح	(العكس المستوى)
وبضمه الى الصغرى يحدث :		

ع ب م	•	و لا م ح	(الضرب الرابع من الاول)
••	س ب ح		(وهو المطلوب)

(الرابع) من سالبة جزئية وموجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية

مثاله : بعض الجسم ليس بمعن

وكل ذهب معدن

•• بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه (بطريقة العكس) ^(١) التي ذكرناها في الضروب الثلاثة،

لاذ الصغرى سالبة جزئية لاتنكس • وعكس الكبرى جزئية ، لا يلتزم منها ومن الصغرى قياس ، لانه لاقياس من جزئيتين • فنفرع حينئذ للبرهان عليه الى طريقة أخرى تسمى (طريقة الخلف) ، فيقال :

المفروض	س ب م	• وكل ح م
المدعى	••	س ب ح

انبرهان :

لو لم تصدق	س ب ح	(النتيجة)
------------	-------	-------------

(١) سيأتي في تنبيهات الشكل الثالث ان هذه الطريقة تسمى (طريقة

الرد) لانه بالعكس يرد القياس الى الشكل الاول البديهي لينتج المطلوب .

لصدق نقيضها كل ب ح

فنجمل هذا النقيض صفري لكبرى الاصل ، فيتألف قياس من الضرب الاول من الشكل الاول :

كل ب ح • و كل ح م

• • كل ب م

س ب م فيكذب نقيض هذه النتيجة

وهو عين الصفري المفروض صدقها

وهذا خلاف الفرض

فوجب صدق س ب ح (وهو المطلوب)

تمتين

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الاولى بطريقة الخلف التي برهنا بها على الضرب الرابع •

الشكل الثالث

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا ، فيكون الاكبر محمولا في الكبرى والنتيجة معا ، ولكن الاصغر يختلف وضعه فانه محمول في الصفري موضوع في النتيجة • ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع ، وأبعد من الشكل الثاني ، لان الاختلاف كان في موضوع النتيجة . الذي هو أقرب الى الذهن • وكان الاختلاف في الثاني في محمولها • ولأجل ان الاكبر فيه متعده الوضع في الكبرى والنتيجة كالشكل الاول كان أقرب من الرابع •

شروطه :

لهذا الشكل شرطان أيضا : ايجاب الصفري ، وكلية احدى المقدمتين .
أما (الاول) فلانه لو كانت الصفري سالبة ، فلا نعلم حال الاكبر
المحمول على الاوسط بالسلب أو الايجاب ، أياقي الاصفر الخارج عن
الاوسط أو يفارقه .

لانه لو كانت الكبرى موجبة فان الاوسط يباين الاصفر ويلاقي الاكبر . وشيء
واحد قد يلاقي ويباين شيئين متلاقين أو شيئين متباينين ، كالناطق يلاقي
الحيوان ويباين الفرس وهما متلاقيان ويلاقي الحيوان ويباين الشجر وهما
متباينان .

ولو كانت الكبرى سالبة أيضا ، فان الاوسط يباين الاصفر والاكبر
معا . والشيء الواحد قد يباين شيئين متلاقين وقد يباين شيئين متباينين ،
كالذهب المبين للفرس والحيوان وهما متلاقيان ويباين الشجر والحيوان
وهما متباينان . فاذا قيل :

أ — لاشيء من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان

فانه لا ينتج السلب . ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج

الإيجاب .

ب — لاشيء من الذهب بفرس لاشيء من الذهب بحيوان

فانه لا ينتج السلب . ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج

الإيجاب .

وأما (الثاني) وهو كلية احدى المقدمتين ، فلانه قد تقدم في القاعدة

الثالثة من القواعد العامة للقياس انه لا ينتج من جزئيتين . وليس هنا ما يقتضي

اعتبار كلية خصوص احدى المقدمتين .

ضروبه :

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة فقط ، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الاول .
والشرط الثاني يسقط به ضربان : الجزئيتان الموجبتان ، والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة ، فالباقي ستة يحتاج كل منها الى برهان . وقائدها جميعا جزئية .

(الضرب الاول) من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية .

مثاله : كل ذهب معدن

وكل ذهب غالي الثمن

∴ بعض المعدن غالي الثمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ، ثم ضمها الى كبرى الاصل ، فيكون من

ثالث الشكل الاول ، لينتج المطلوب .

المفروض	كل م ب	و كل م ح
---------	--------	----------

الملحق	∴	ع ب ح
--------	---	-------

انبرهان :

اذا صدقت	كل م ب
----------	--------

صدق	ع ب م	(العكس المستوى)
-----	-------	-------------------

فنضم العكس الى كبرى الاصل ليكون

ع ب م	و كل م ح	(ثالث الاول)
-------	----------	----------------

∴	ع ب ح	(المطلوب)
---	-------	-------------

ولا ينتج كلية لجواز أن يكون ب أعم من ح ولو من وجه ، كالمثال .

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ، ينتج سالبة جزئية •

مثاله : كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضة

•• بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول ، فنقول :

المفروض كل م ب ولا م ح

المدعى •• س ب ح

البرهان : نعكس الصغرى فتكون (ع ب م) فنضمها الى الكبرى فيحصل :

ع ب م ولا م ح (رابع الاول)

•• س ب ح (المطلوب)

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ، ينتج موجبة جزئية •

مثاله : بعض الطائر أبيض

وكل طائر حيوان

•• بعض الابيض حيوان

البرهان : بعكس الصغرى كالاول ، فنقول :

المفروض ع م ب • وكل م ح

المدعى •• ع ب ح

البرهان : نعكس الصغرى الى (ع ب م) ، ونضمها الى الكبرى فيحصل :

ع ب م • وكل م ح (ثالث الاول)

•• ع ب ح (المطلوب)

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية

مثاله : كل طائر حيوان

بعض الطائر أبيض

•• بعض الحيوان أبيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى ، ثم جعلها صغرى وصغرى الاصل كبرى
نها ، ثم بعكس النتيجة ، فنقول :

المفروض	كل م ب	•	وع م ح
المسعى	••		ع ب ح

البرهان : نعكس الكبرى الى (ع ح م) ونجعلها صغرى لصغرى الاصل
فيحدث :

ع م ح	•	كل م ب
••		ع ح ب

وينعكس بالعكس المستوى الى ع ح ب (المطلوب)

(الخامس) من موجبة كلية وسالبة جزئية : ينتج سالبة جزئية

مثاله : كل حيوان حساس

وبعض الحيوان ليس بانسان

•• بعض الحساس ليس بانسان

ولا يبرهن عليه بطريق العكس ، لان السالبة الجزئية لا تنعكس ؛
والموجبة الكلية تنعكس الى جزئية ولا قياس بين جزئيتين • فلذلك يبرهن
عليه بالخلف ؛ فنقول :

المفروض	كل م ب	•	وس م ج
المسعى	••		س ب ح
البرهان : لو لم تصدق			س ب ح
لصدق تقيضها			كل ب ح

نحمله كبرى لصغرى الاصل فيحدث :

(الاول من الاول) كل م ب • و كل ب ح

•• كل م ح

س م ح وهو عين الكبرى الصادقة

فيكذب تقيضها

(هذا خلف) فيجب ان يصلح س ب ح (المطلوب)

(السادس) من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية

مثاله : بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذهب بحديد

•• بعض المعدن ليس بحديد

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ، ثم ضمه الى كبرى الاصل ليكون من

رابع الشكل الاول ، لينتج المطلوب • :

المفروض ع م ب • و لا م ح

•• المدعى س ب ح

البرهان : نعكس الصغرى الى (ع ب م) ، فنضمه الى الكبرى ليحدث :

(رابع الاول) ع ب م • و لا م ح

(المطلوب) س ب ح

تنتيهات

طريقة الخلف :

١ - ان كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامة البرهان عليه بطريقة

الخلف ، كضروب الثاني •

و (الخلف) : استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب تقيض المطلوب ، ليستدل به على صدق المطلوب • وهو في الاشكال خاصة يؤخذ تقيض النتيجة المطلوب اثباتها ، فيقال لو لم تصدق لصدق تقيضا • واذا فرض صدق التقيض يضم الى احدى المقدمتين المفروض صدقها ، ليتألف من التقيض وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الاول ، فينتج ما يناقض المقدمة الاخرى الصادقة بالفرض • هذا خلف • فلا بد أن تكذب هذه النتيجة • وكذبها لا بد أن ينشأ من كذب تقيض المطلوب ، فيثبت صدق المطلوب • وقد تقدمت امثله •

وعلى الطالب أن يجري استعماله في جميع الضروب شحذا لذهنه : وليلاحظ أية مقدمة يجب أن يختارها من القياس المفروض ، ليلتئم من النفيض ومن المقدمة الضرب المنتج •

دليل الافتراض :

٢ — وقد يستدل بدليل (الافتراض) على انتاج بعض الضروب الذي تكون احدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثاني • ولا بأس بشرحه تنويرا لافكار الطلاب ، وان كانوا في غنى عنه بدليل العكس والخلف • وله مراحل ثلاث :

الاولى — (الفرض) ، وهو أن نفرض اسما خاصا للبعض الذي هو مورد الحكم في القضية الجزئية ، فنفرضه حرف (د) ، لان في قولنا مثلا : (بعض الحيوان ليس بانسان) لا بد أن يقصد في البعض شيء معين يصح سلب الانسان عنه ، مثل فرس وقرود وطائر ونحوها ، فنصطلح على هذا الشيء المعين ونسميه (د) ، ففي مثل القضية : (بعض م ب) يكون (د) عبارة أخرى عن قولنا (بعض م) •

الثانية — (استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض) ، فانه بعد الفرض المذكور نستطيع أن نحصل على قضيتين صادقتين قطعاً :

- ١ — قضية موجبة كلية ، موضوعها الاسم المفروض (د) ومحمولها موضوع القضية الجزئية ، ففي المثال المتقدم تكون (كل د م) صادقة ، لان (د) بعض م حسب الفرض ، والاعم يحمل على جميع أفراد الاخص قطعاً .
- ٢ — قضية كلية : موجبة أو سالبة تبعاً لكيف الجزئية ، موضوعها الاسم المفروض (د) ، ومحمولها محمول الجزئية ، ففي المثال تكون (كل د ب) صادقة ، لان (د) هو البعض الذي هو كله (ب) . واذا كانت الجزئية سالبة مثل (س م ب) تكون (لا د ب) صادقة ، لان (د) هو البعض المطلوب عنه (ب) .

الثالثة — (تأليف الاقتراعات المنتجة للمطلوب) ، لانا بعد استخراج تلك القضيتين تزيد ثروة معلوماتنا ، فنستعملهما في تأليف اقتراعات نافعة منهما ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما ، لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها .

ولنجرب هذا الدليل ، بعد أن فهمنا مراحلها ، في الاستدلال على القرب الخامس من الشكل الثالث ، فنقول :

المفروض	كل م ب	•	و س م ح	(الخامس من الثالث)
المسمى	••		س ب ح	

البرهان : بالاقتراض .

نفرض بعض م (في السالبة الجزئية س م ح) الذي هو ليس ح ، انه (د) ، فنستخرج القضيتين الصادقتين :

(١) كل د م

(٢) لا د ح

ثم نأخذ القضية رقم (١) ، ونجعلها صفري لصغرى الاصل ، فيحدث :
كل د م . و كل م ب (اول الشكل الاول)
كل د ب .

ثم هذه النتيجة نجعلها صفري للقضية رقم (٢) ، فيحدث :
كل د ب . ولا د ح (ثاني الشكل الثالث)
س ب ح (وهو المطلوب)

ولنجربه — ثانياً — في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني ،
فنقول : —

المفروض س ب م . و كل ح م
المدعى . س ب ح
البرهان : بالافتراض .

نفرض (بعض ب) الذي هو ليس م انه (د) وذلك في السالبة الجزئية
(س ب م) ، فنستخرج القضيتين الصادقتين :

(١) كل د ب

(٢) لا د م

ثم نأخذ القضية رقم (٢) ونجعلها صفري لكبرى الاصل ، فيحدث :
لا د م . و كل ح م (ثاني الشكل الثاني)
لا د ح .

ثم نمكس القضية رقم (١) الى : ع ب د

ونضم هذا المكس الى النتيجة الاخيرة ونجعله صفري فيحدث :

ع ب د . ولا د ح (رابع الشكل الاول)
س ب ح (وهو المطلوب)

فرايت انا استعملنا - في الائناء - العكس المستوي للقضية رقم (١) ،
 لانه لولاه لما استطعنا أن نؤلف قياسا إلا من الشكل الثالث الذي هو متأخر
 عن الثاني . وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على الضرب
 الثالث من الثاني .

وعلى الطالب أن يستعمل دليل الافتراض في غير ما ذكرنا من الضروب
 التي تكون احدى مقدماتها جزئية ، لزيادة التمرين .

الرد :

٣ - ومن البراهين على اتاج الاشكال الثلاثة عدا الاول (الرد) ،
 وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول : اما بتبديل المقدمتين في الشكل
 الرابع ، واما بتحويل احدى المقدمتين الى عكسها المستوي ، ففي الشكل
 الثاني عكس الكبرى في بعض ضروبه القابلة للعكس ، وفي الثالث عكس
 الصغرى في بعض ضروبه القابلة للعكس ، كما سبق . وفي بعض ضروبها
 قد نحتاج الى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض اذا لم تمكن من
 العكس المستوي ، حتى توصل الى الشكل الاول المنتج نفس النتيجة
 المطلوبة .

وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكليات لفرض
 التمرين .

الشكل الرابع

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
 عكس الاول ، فيكون وضع الاصغر والاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في

المقدمتين • ومن هنا كان هذا الشكل أبعد الجميع عن مقتضى الطبع عامض
الاتاج عن الذهن • ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا
بالثلاثة الاولى •

شروطه :

يشترط في اتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كل شكل النى
تقدم ذكرها في القواعد العامة •

وهي : ألا يتألف من سالبين ، ولا من جزئيتين ، ولا من سالبة صغرى
وجزئية كبرى • ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به :

١ — ألا تكون احدى مقدماته سالبة جزئية •

٢ — كلية الصغرى اذا كانت المقدمتان موجبتين ، فلو أن الصغرى
كانت موجبة جزئية ، لما جاز أن تكون الكبرى موجبة ، بل يجب أن تكون
سالبة كلية •

ضروبه :

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط : لانه
بالشرط الاول تسقط أربعة حاصل ضرب السالبتين في السالبتين • وبالثاني
تسقط ثلاثة : الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالايجاب والسلب •
وبالثالث يسقط واحد : السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية • والرابع ضربان :
السالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الموجبة الكلية • والخامس ضرب
واحد : الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى •
فالباقى خمسة ضروب تقيم عليها البرهان :

(الضرب الاول) — من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية

مثاله : كل انسان حيوان

وكل ناطق انسان

∴ بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد ، بتبديل المقدمتين احدهما في مكان الاخرى ، فيرتد

الى الشكل الاول ، ثم نمكس النتيجة ليحصل المطلوب ، فيقال .

المفروض كل م ب . و كل ح م

∴ ع ب ح

البرهان : بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث :

كل ح م (الاول من الاول) كل م ب

∴ كل ح ب

وينعكس الى ع ب ح (وهو المطلوب)

وانما لا ينتج هذا الضرب كلية لجواز أن يكون الاصغر اعم من الاكبر ،

كالمثال .

(الثاني) — من موجبة كلية وموجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية

مثاله : كل انسان حيوان

وبعض الولود انسان

∴ بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة ، ولا ينتج كليا لجواز

عموم الاصغر .

(الثالث) — من سالبة كلية وموجبة كلية ، ينتج سالبة كلية

مثاله : لاشيء من الممكن بدائم

وكل محل للحوادث ممكن

••• لاشيء من الدائم بمحل للحوادث

ويبرهن عليه أيضا بالرد بتبديل المقدمتين ، ثم بعكس النتيجة •

(الرابع) من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية

مثاله : كل سائل يتبخّر

ولا شيء من الحديد بسائل

••• بعض ما يتبخّر ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبديل المقدمتين ، لأن الشكل الأول

لا ينتج من صغرى سالبة ، ولكن يبرهن بعكس المقدمتين ، وتأليف قياس

الشكل الأول من العكسين ، لينتج المطلوب ، فيقال :

المفروض كل م ب • ولا ح م

المنعنى ••• س ب ح

البرهان : نمكس المقدمتين الى :

ع ب م • لا م ح (رابع الاول)

••• س ب ح (وهو المطلوب)

الخامس - من موجبة جزئية وسالبة كلية : ينتج سالبة جزئية

مثاله : بعض السائل يتبخّر

لا شيء من الحديد بسائل

••• بعض ما يتبخّر ليس بحديد

وهذا أيضا لا يبرهن عليه بتبديل المقدمتين ، لعين السبب ، ويسكن أن

يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق ، بلا فرق •

تَمرينات

١ - برهن على الضرب الثاني ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض .

٢ - برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف .

٣ - برهن على الضرب الرابع من الشكل الثاني بطريقة (الرد) ، ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى ، لينتج المطلوب .

٤ - برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة (الرد) . ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى لتأليف قياس من الشكل الاول ، ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس النقيض . الموافق ، ليحصل المطلوب .

٥ - برهن على الضرب الاول ثم الثاني من الشكل الثاني بطريقة (الرد) ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين . وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج الى استخدام العكس المستوى في كل من الضريين لتصل الى المطلوب ، ويتبع ذلك حسن التفاتك ومهارتك في موقع استعماله .

٦ - جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثاني بطريقة الرد بأخذ منقوضة المحمول لكل من المقدمتين . واذا لم تتمكن من الوصول الى النتيجة فبين السر في ذلك .

٧ - برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت .

(يحسن الطالب ان يضع بين يديه امثلة واقعية للضروب التي يبرهن

عليها في جميع هذه التمرينات ، ليتضح له الامر بالمثل اكثر) .

الاقتراضي الشرطي

تعريفه وحدوده :

تقدم معنى القياس الاقتراضي الحملى وحدوده . ولا يختلف عنه الاقتراضي الشرطي إلا من جهة اشتماله على القضية الشرطية : اما بكللا مقدمتيه أو مقدمة واحدة ، فلذلك تكون حدوده نفس حدود الحملى من جهة اشتماله على الاوسط والاصغر والاكبر . غاية الامر ان الحد قد يكون المقدم أو التالي من الشرطية ، كما انه قد يكون الاوسط خاصة جزءاً من المقدم أو التالي ، وسيجيء .

فاذن يصح أن نعرفه بأنه : (الاقتراضي الذي كان بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية) .

انقسامه :

للاقتراضي الشرطي تقسيمان :

١ - (تقسيمه من جهة مقدماته) : فقد يتألف من متصلتين ، أو منفصلتين ، أو مختلفتين بالاتصال والانفصال ، أو من حملية ومتصلة ، أو من حملية ومنفصلة . فهذه أقسام خمسة .

٢ - (تقسيمه باعتبار الحد الاوسط جزءاً تاماً أو غير تام) : فانه لما كانت الشرطية مؤلفة تأليفاً ثانياً ، أي انها مؤلفة من قضيتين بالاصل ، وكل منهما مؤلفة من طرفين . فالاشتراك بين قضيتين شرطيتين تارة في جزء تام أي في جميع المقدم أو التالي في كل منهما ، وأخرى في جزء غير تام أي في

بعض المقدم او التالي في كل منهما • وثالثة في جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخرى • فهذه ثلاثة أقسام :

(الاول) — ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام منهما ، نحو : كلما

كان الانسان عاقلا قنع بما يكفيه •

وكلما قنع بما يكفيه استغنى •

كلما كان الانسان عاقلا استغنى •

(الثاني) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء غير تام منهما ، نحو :

اذا كان القرآن معجزة ، فالقرآن خالد •

واذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل •

•• اذا كان القرآن معجزة ، فاذا كان الخلود معناه البقاء ، فالقرآن

لا يتبدل •

فلاحظ بدقة أن التالي من الصغرى (فالقرآن خالد) والتالي من

الكبرى (فالخالد لا يتبدل) ، يتألف منهما قياس اقتراضي حملى من الشكل

الاول ، ينتج (القرآن لا يتبدل) •

فنجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها مقدم الكبرى ، ثم نجعل هذه

الشرطية تاليا لشرطية مقدمها مقدم الصغرى • وتكون هذه الشرطية الاخيرة

هي (النتيجة) المطلوبة ••

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم اذا تألف من متصليتين •

ونحن نكتفي بهذا المقدار من بيان هذا القسم • ولا نذكر اقسامه ولا شروطه

لطول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجارى •

(الثالث) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام من احدهما غير تام من

الآخرى • وانما تصور هذا القسم في المؤلف من الحملية والشرطية وسيأتي

شرحه وشرح شروطه . أما في الشرطيات المحضة فلا بد أن نفرض إحدى الشرطيتين بسيطة والآخرى مركبة من حملية وشرطية بالأصل ، ليكون الحد المشترك جزءاً تاماً من الأولى وغير تام من الثانية ، نحو :

إذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمد نبياً فلا يترك أمته سدى .

وإذا لم يترك أمته سدى وجب أن ينصب هادياً .

• إذا كانت النبوة من الله ، فإذا كان محمداً نبياً وجب أن ينصب هادياً .

فلاحظ : أن تالي الصغرى مع الكبرى يتألف منهما قياس شرطي من القسم الأول ، وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام ، فينتج على نحو الشكل الأول : (إذا كان محمد نبياً وجب أن ينصب هادياً) ، ثم نجعل هذه النتيجة تالياً لشرطية مقدمها مقدم الصغرى ، فتكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة .

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث إذا تألف من متصليتين . ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات المحضة ، للسبب المتقدم في القسم الثاني .



يبقى الكلام عن القسم الأول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما ، وعن القسم الثالث في المؤلف من حملية وشرطية . ولما كانت هذه الأقسام موافقة للطبع الجاري ، فنحن نتوسع في البحث عنها إلى حد ما ، فنقول : ينقسم — كما تقدم — الاقتراني الشرطي إلى خمسة أقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات أو الانفصالات أو المختلفات ، فنجعل البحث متسلسلاً حسب هذه الأقسام :

١ — المؤلف من المتصلات

هذا النوع — إذا اشتركت مقدمتا بجزء تام منهما — يلحق بالاقتراني

الجملي حذو القذة بالقذة : من جهة تأليفه للاشكال الاربعة ، ومن جهة شروطها في الكم والكيف ، ومن جهة النتائج ، وبيانها بالمكس والخلف والافتراض .

فلا حاجة الى التفصيل والتكرار . وانما على الطالب أن يغير الحملية بالشرطية المتصلة . نعم يشترط أن يتألف من لزوميتين . وهذا شرط عام لجميع اقسام الاقتراعات الشرطية المتصلة ، لان الاتفاقيات لاحكم لها في الإنتاج ، نظرا الى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية ، وانما يتألف منها صورة قياس غير حقيقي .

٢ - المؤلف من المنفصلات

تمهيد :

المنفصلة انما تدل على العناد بين طرفيهما في الصديق والكذب ، فاذا اقترنت بمنفصلة أخرى تشترك معها في جزء تام أو غير تام ، فقد لا يظهر الارتباط بين الطرفين على وجه نستطيع أن نحصل على نتيجة ثابتة ، لان عناد شيء لأمرين لا يستلزم العناد بينهما اتصهما ولا يستلزم عدمه . وهذا نظير ماقلناه في السالبتين في القاعدة الثانية من القواعد العامة من أن مباينة شيء لأمرين لا يستلزم تباينهما ولا عدمه ، فاذن لا اتاج بين منفصلتين ، فلا قياس مؤلف من المنفصلات .

وهذا صحيح الى حد ما اذا أردنا أن نجسد على المنفصلتين على حالهما ، ولكن المنفصلة تستلزم متصلة ، فيمكن تحويلها اليها ، فاذا حولنا المنفصلتين معا تألف القياس من متصلتين ينتج متصلة . واذا أردنا ان نصر على جمل

النتيجة منفصلة ، فان المتصلة أيضا يمكن تحويلها الى منفصلة لازمة لها ،
فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد .

وعليه لابد لنا اولا من معرفة تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها
وبالعكس ، قبل البحث عن هذا النوع من القياس ، فنقول :

تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة :

قد بينا في محله ان اقسام المنفصلة ثلاثة :

١ — (الحقيقية) وهي تستلزم اربع متصلات موافقة لها في السكم
والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها ، فمنها متصلتان مقدم كل واحدة
منهما عين أحد الطرفين والتالي تقيض الآخر . لان الحقيقية لما دلت على
استحالة الجمع بين طرفيها ، فاذا تحقق احدهما فانه يستلزم انتفاء الآخر .
ومنهما متصلتان مقدم كل واحدة منهما تقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر ،
لان الحقيقية أيضا تدل على استحالة الخلو من طرفيها فاذا ارتفع احدهما
فهو يستلزم تحقق الآخر ، فاذا صدق قولنا :

العدد اما زوج أو فرد (قضية حقيقية)

صدق المتصلات الاربع :

(١) اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد

(٢) اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج

(٣) اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد

(٤) اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج

٢ — (مانعة الجمع) وهي تستلزم المتصلتين الاوليتين اللتين مقدم كل

واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالي تقيض الآخر ، لانها كالحقيقة في
دالاتها على استحالة الجمع ، ولا تدل على استحالة الخلو ، فاذا صدق :

(مانعة جمع)

الشيء اما شجر أو حجر

صدقت المتصلتان :

(١) اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر

(٢) اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر

ولا تصدق المتصلتان :

(٣) اذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر

(٤) اذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر

٣ — (مانعة الخلو) وهي تستلزم المتصلتين الاخيرتين فقط اللتين مقدم

كل واحدة منهما نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر ، لانها كالحقيقية في

دلالتهما على استحالة الخلو ، ولا تدل على استحالة الجمع ، فاذا صدق :

مانعة خلو)

زيد اما في الماء أو لا يفرق

صدقت المتصلتان :

(٣) اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يفرق .

(٤) اذا غرق زيد فهو في الماء

ولا تصدق المتصلتان الاوليان :

(١) اذا كان زيد في الماء فهو يفرق

(٢) اذا غرق زيد فهو ليس في الماء

تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة

اما المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فالها تحول الى متصلة سالبة جزئية:

الحقيقية الى أربع على نحو الموجبة ، وكل من مانعتي الجمع والخلو الى

اثنتين على نحو الموجبة أيضا ، فاذا قلنا على نحو الحقيقية :

ليس ألبتة اما أن يكون الاسم معربا او مرفوعا
فانه تصدق المتصلات الاربع الآتية :

(١) قد لا يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

(٢) قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعا فهو ليس بمعرب

(٣) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معربا فهو مرفوع

(٤) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعا فهو معرب

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كليا في هذا المثال ، فلو جعلنا المتصلة

رقم (١) مثلا كلية هكذا :

ليس ألبتة اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

فانها كاذبة ، لصدق نقيضها وهو :

قد يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان . وعلى الطالب ان يضع امثلة لهما

تحويل المتصلة الى منفصلة

والمتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو ، المتفقتين

مهما في الكم والكيف ، فيجوز تحويلها اليهما .

الاولى — (مانعة الجمع) تتألف من عين المقدم ونقيض التالي ، لان

المقدم لما كان يستلزم التالي فهو لا يجتمع مع نقيضه قطما ، والا لا يجتمع

النقيضان أي التالي ونقيضه ، فاذا صدق :

كلما غرق زيد فهو في الماء

صدقت

(مانعة جمع)

دائما اما زيد قد غرق أو ليس في الماء

الثانية — (مانعة الخلو) تتألف من تقيض المقدم وعين التالي ، بعكس الاولى ، لان المقدم لما كان لا يجتمع مع تقيض التالي ، فلا يخلو الامر من تقيض المقدم وعين التالي ، والا لو خلا منهما بان يرتفعا معا (وارتفاع تقيض المقدم بالمقدم وارتفاع التالي بنقيضه) فمعناه أنه جاز اجتماع المقدم وتقيض التالي . وهذا خلف . ففي المثال المتقدم لابد أن تصدق :

دائما اما زيد لم يفرق أو في الماء (مانعة خلو)
والسالبة تحلل على الموجبة في تحويلها الى مانعة الجمع ، ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكم والكيف .

التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث ، فنقول : لما كان المقدم والتالي في المنفصلة لا امتياز بينهما ، فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع ، فايهما جعلتها الصغرى صح لك ، فلا تتألف من هذا النوع الاشكال الاربعة .

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان الى متصلتين . فينبغي أن تراعى صورة التأليف بين المتصلتين ، وعلى أي شكل تكون الصورة ، ولابد من مراعاة شروط ذلك الشكل الحادث ، ولذا قد يضطر الى جعل احدى المقدمتين بالخصوص صغرى ، ليألف شكل متوفرة فيه الشروط .

أما شروط هذا النوع فللمنطقين فيها كلام واختلاف كثير . والظاهر ان الاختلاف ناشيء من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصلة الى متصلة ، فيلاحظ أخذ النتيجة من المنفصلتين رأسا ، فذكر بعضهم أو اكثرهم ان من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكونا مانعتي جمع ولا حقيقتين .

ولكن لو حولنا المنفصلتين الى متصلتين فانا نجدهما ينتجان ولو كانت احدهما سالبة أو كلاهما مانعتي جمع أو حقيقتين • غير انه يجب أن يؤلف المتصلتان على صورة قياس من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك القياس ، كما قدمنا فمثلا لو كانت المقدمتان مانعتي جمع وجب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث : كسا سيأتي مثاله • أما لو تألفا على غير هذا الشكل فانهما لا ينتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل • وعليه فنستطيع أن نقول : لهذا النوع شرط واحد عام ، وهو أن يصح تحويل المنفصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك الشكل • وعلى الطالب أن يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات اللازمة للمقدماتين ، ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج لمطلوبه •

طريقة أخذ النتيجة :

ما تقدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة في هذا النوع • ونحن حسب الفرض اننا نبحث عن خصوص القسم الاول منه ، وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما • فعلينا أن تتبع ما يأتي :
١ — نحول كلا من المنفصلتين الى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول اليها • وقد تقدم أن الحقيقية تحول الى أربع متصلات وكلا من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين • •

٢ — نقارن بين المتصلات المحولة من احدى المقدمات وبين المتصلات المحولة من الاخرى ، فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أوسط وتكون على شكل تتوفر فيه شروطه • وعلى الأكثر تكون الصورة المنتجة أكثر من

واحدة • ويكفي أن نختار واحدة منها تنتج المطلوب •

٣ — نأخذ النتيجة متصلة ، ونحولها — اذا شئنا — الى منفصلة لازمة لها اما مانعة جمع او مانعة خلو •

فمثلا لو كان القياس مؤلفا من حقيقتين ، نحول الاولى الى أربع متصلات والثانية الى أربع أيضا ، فيحدث من مقارنة الأربع بالأربع ست عشرة صورة • وعند فحصها نجد ثماني منها لا يتكرر فيها حد اوسط فلا يتألف منها قياس • والثماني الباقية ينتج بعضها الملازمة بين عيني الطرفين في الحقيقتين ، وبعضها الآخر الملازمة بين نقيضيهما ، وذلك بمختلف الاشكال. وينبغي أن يختار الطالب منها ما هو أسـ بمطلوبه •

ولاجل التمرين نختبر بعض الامثلة :

— لو أن حاكما جيء له بـتهم في قتل ، وعلى ثوبه بقعة حمراء ، ادعى المتهم انها حبر ، فأول شيء يصنعه الحاكم ، لاجل التوصل الى ابطال دعوى المتهم أو تأييده ، أن يقول :

هذه البقعة اما دم أو حبر

وهي اما دم أو لا تزول بالفـسل

فتحول مانعة الجمع الى المتصلتين :

(١) كلما كانت البقعة دما فهي ليست بحبر •

(٢) كلما كانت حبرا فهي ليست بدم

وتحول مانعة الخلـو الى المتصلتين :

(٣) كلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالفـسل •

(٤) كلما زالت البقعة بالفـسل فهي دم •

وبمقارنة المتصلتين رقم ١ ، ٢ بالمتصلتين رقم ٣ ، ٤ تحدث أربع صور :

اثنان منها لا يتكرر فيهما حد اوسط ، وهما المؤلفتان من رقم ١ ، ٣ ومن رقم ٢ ، ٤ .

أما المؤلفات من رقم ١ ، ٤ فهي من الشكل الاول اذا جعلنا رقم ٤ صفري ، فينتج ما يأتي :

كلما كانت البقعة تزول بالفصل فليست بحبر .

ويمكن تحويل هذه النتيجة (المتصلة) الى المنفصلتين :

اما ان تزول البقعة بالفصل واما ان تكون حبرا (مانعة جمع)

واما ألا تزول بالفصل أو ليست بحبر (مانعة خلو)

وأما المؤلفات من رقم ٢ ، ٣ فهي من الشكل الاول أيضا ينتج ما يلي :

كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالفصل

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين :

اما أن تكون البقعة حبرا واما أن تزول بالفصل (مانعة جمع)

واما ألا تكون حبرا أو لا تزول بالفصل (مانعة خلو)

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى . وليس

الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم . وليس هذا ما يوجب الفرق في

المنفصلة اذ لا تقدم طبعي بين جزءها كما تقدم مرارا .

٣ — المؤلف من المتصلة والمنفصلة

اصنافه :

وهذا النوع ايضا ينقسم الى الاقسام الثلاثة ، ونحن حسب القرض

انما نبعث عن القسم الاول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين .

وأصناف هذا القسم أربعة ، لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى ، وعلى التقديرين اما ان يكون الحد المشترك مقدما أو تاليا ، فهذه أربعة . أما المنفصلة فلا فرق فيها بين ان يكون الحد المشترك مقدما أو تاليا ، اذ لا امتياز بالطبع بين جزءيها .

شروطه وطريقة اخذ النتيجة :

لا يلتزم الإلتاج من المتصلة والمنفصلة الا برد المنفصلة الى متصلة ، فيتألف القياس حينئذ من متصلتين . فيرجع الى النوع الاول وهو المؤلف من متصلتين في شروطه وإنتاجه ، فان أمكن بارجاع المنفصلة الى المتصلة تأليف قياس منتج من أحد الاشكال الاربعة حاويا على الشروط فذاك ، والا كان عقيما .

وبعضهم اشترط فيه ألا تكون المنفصلة سالبة ، وهذا الشرط صحيح الى حد ما لأن المنفصلة السالبة انما تحول الى متصلة سالبة جزئية والسالبة الجزئية ليس لها موقع في الإنتاج في جميع الاشكال الا في الضرب الخامس من الشكل الثالث ، المؤلف من موجبة كلية وسالبة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبة جزئية وموجبة كلية . وهذان الضربان نادران .

وعليه فالمنفصلة السالبة اذا أمكن — بتحويلها الى متصلة سالبة جزئية — أن تؤلف مع المتصلة المذكورة في الاصل أحد الضربين المذكورين ، فان القياس يكون منتجا ، فليس هذا الشرط صحيحا على إطلاقه . مثلا اذا قلنا : ليس البتة اما ان يكون هذا انسانا أو فرسا (مانعة خلو) وكلما كان هذا انسانا كان حيوانا

فانهما لا يتتجان ، لانه اذا حولنا المنفصلة الى متصلة لا تؤلف مع المتصلة المفروضة شكلا منتجا ، اذ ان هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول الى المتصلتين :

(١) قد لا يكون اذا لم يكن هذا انسانا فهو فرس .

(٢) قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان .

فلو قرنا المتصلة رقم (١) بالمتصلة الاصلية لا يتكرر فيهما حد أوسط .

ولو قرنا المتصلة (٢) بالاصلية كان من الشكل الاول أو الرابع ، ولا تنتج السالبة الجزئية فيهما .

ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الاصلية قولنا :

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا .

فانها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الصرب الرابع من الشكل الثاني ،

فيتتج :

قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق .

٤ — المؤلف من الحمية والمتصلة

اصنافه :

يجب في هذا النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحمية غير تام من المتصلة ، كما تقدمت الاشارة اليه ، فله قسم واحد ، لان جزء الحمية مفرد ، وجزء الشرطية قضية بالاصل ، فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تاما فيهما ولا غير تام فيهما . وهذا واضح .

ولهذا النوع أربعة اصناف ، لان المتصلة اما صغرى أو كبرى ، وعلى التقديرين فالشركة اما في مقدم المتصلة او في تاليها ، فهذه أربعة . والقريب

منها الى الطبع صنفان • وهما ما كانت الشركة فيهما في تالي المتصلة ، سواء كانت صغرى أو كبرى •

طريقة اخذ النتيجة :

ولاخذ النتيجة في جميع هذه الاصناف الاربعة تتبع ما يلي :

١ — أن تقارن العملية مع طرف المتصلة التي وقعت فيه الشركة ، فتؤلف منهما قياسا حمليا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط الشكل ، لينتج (قضية حملية) •

٢ — نأخذ نتيجة التأليف السابق وهي العملية الناتجة ، فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالي من الاشتراك ، لتؤلف منهما النتيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الخالي من الاشتراك سواء كان مقدما أو تاليا ، فيجعل أيضا مقدما أو تاليا ، والطرف الثاني العملية الناتجة من التأليف السابق •

مثاله :

كلما كان المعدن ذهباً ، كان نادرا •

كل نادر ثمين •

•• كلما كان المعدن ذهباً ، كان ثميناً •

فقد ألفنا قياسا حمليا من تالي المتصلة ونفس العملية أنتج من الشكل الاول (كان المعدن ثميناً) • ثم جعلنا هذه النتيجة تاليا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة •

مثال ثان :

لا أحد من الاحرار بذليل •

وكلما كانت الحكومة ظالمة ، فكل موجود في البلد ذليل .
 •• كلما كانت الحكومة ظالمة ، فلا أحد من الاحرار بموجود في البلد .
 فقد ألفنا قياسا حمليا من الحملية وتالي المتصلة أتعج من الشكل الثاني
 (لا أحد من الاحرار بموجود في البلد) ، جعلنا هذه النتيجة تاليا لمتصلة
 مقدمها مقدم المتصلة في الاصل ، وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة .

الشروط :

أما شروط انتاج هذه الاصناف الاربعة ، فلا نذكر منها الا شروط
 القريب الى الطبع منها ، وهما الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي
 المتصلة ، سواء كانت صغرى أو كبرى ، كما مثلنا لهما • وشروطهما :

أولا — أن يتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه
 المذكورة في القياس الحملي •

ثانيا — أن تكون المتصلة موجبة ، فلو كانت سالبة ، فيجب أن تحول
 الى موجبة لازمة لها بنقض محمولها ، أي تحول الى منقوضة المحمول •
 وحينئذ يتألف القياس الحملي من الحملية في الاصل وتقيض تالي المتصلة ،
 مشتملا على شروط الشكل الذي يكون منه •

مثاله :

ليس البتة اذا كانت الدولة جائرة ، فبعض الناس أحرار •

وكل سعيد حر •

فان المتصلة السالبة الكلية ، تحول الى منقوضة محمولها موجبة كليه ،

هكذا :

كلما كانت الدولة جائرة ، فلا شيء من الناس بأحرار •

وبعضها الى الحملية ينتج من الشكل الثاني ، على نحو ما تقدم في أخذ النتيجة ، هكذا :

كلما كانت الدولة جائزة ، فلا شيء من الناس بسعداء •
(تنبيه) — لهذا النوع وهو المؤلف من الحملية والمتصلة أهمية كبيرة في الاستدلال ، لاسيما أن قياس الخلف ينحل الى أحد صنفيه المطبوعين •
وليكن هذا على بالك ، فانه سيأتي كيف ينحل قياس الخلف اليه •

• المؤلف من الحملية والمنفصلة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من الحملية غير تام من المنفصلة • وقد تقدم وجهه •
غير أن الشركة فيه للحملية قد تكون مع جميع اجزاء المنفصلة وهو القريب الى الطبع وقد تكون مع بعضها ، وعلى التقديرين تقع الحملية اما صغرى أو كبرى ، فهذه أربعة اصناف •
مثاله :

١ — الثلاثة عدد •

٢ — العدد اما زوج أو فرد •

٣ — •• الثلاثة أما زوج أو فرد •

وهذا المثال من الصنف الاول المؤلف من حملية صغرى مع كون الشركة مع جميع أجزاء المنفصلة ، لان المنفصلة في المثال بتقدير (دائما اما العدد زوج واما العدد فرد) •

فكلمة (العدد) المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزئي المنفصلة

معا •

أما اخذ النتيجة في المثال فقد رأيت انا اسقطنا الحد المشترك ، وهو كلمة (عدد) ، وأخذنا جزء العملية الباقي مكانه في النتيجة التي هي منفصلة أيضا . وهو على منهاج الشكل الاول في الحمل .
وهكذا نصنع في أخذ نتائج هذا النوع . ونكتفي بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع .

خاتمة

قد أطلعنا في بحث الاقترانات الشرطية على خلاف المجهود في كتب المنطق المعتاد تدريسها ، نظرا الى كثرة فائدها والحاجة اليها فان اكثر البراهين العلمية تبنى على الاقترانات الشرطية ، وان كنا تركنا كثيرا من الابحاث التي لايسمها هذا المختصر ، واقتصرنا على أهم الاقسام التي هي اشد علوقا بالطبع .

القياس الاستثنائي

تعريفه وتأليفه :

تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه ؛ وهو من الاقيسة الكاملة ؛ أي التي لايتوقف الاتاج فيها على مقدمةأخرى، كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التوابع .

ولما تقدم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل اما عين النتيجة أو تقيضا ، فهنا نقول : يستحيل أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقيضا على أنها مقدمة مستقلة مسام بصدقها، لانه حينئذ يكون الاتاج مصادرة على المطلوب . فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنقيضا انها مذكورة على أنها جزء من مقدمة . ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية ، فلا بد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية لانها تتألف من قضيتين بالاصل . فيجب أن تكون — على هذا — احدى مقدمتي هذا القياس شرطية . أما المقدمة الاخرى فهي الاستثنائية أي المشتلة على أداة الاستثناء التي من اجلها سمي القياس استثنائيا . والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو نفيضة لينتج الطرف الآخر أو تقيضه على ما سيأتي تفصيله .

تقسيمه :

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة ، وبحسبها ينقسم هذا القياس الى الاتصالي والانفصالي .

شروطه :

ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور :

- ١ — كلية احدى المقدمتين ، فلا ينتج من جزئيتين .
 - ٢ — ألا تكون الشرطية اتفاقية .
 - ٣ — ايجاب الشرطية . ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول الى موجبة لازمة لها ، فتوضع مكانها .
- ولكل من القسمين المتقدمين حكم في الاتجاج ، ونحن نذكرهما بالتفصيل :

حكم الاتصالي

لاخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان .

- ١ — استثناء عين المقدم لينتج عين التالي ، لانه اذا تحقق المزمون نحقق اللازم قطعا ، سواء أكان اللازم أعم أم مساويا . ولكن لو استثنى عين التالي فانه لايجب أن ينتج عين المقدم ، لجواز أن يكون اللازم أعم . وثبوت الاعم لايلزم منه ثبوت الاخص .

مثاله :

كلما كان الماء جاريا كان معتصما . لكن هذا الماء جار .

• • فهو معتصم .

فلو قلنا : (لكنه معتصم) فانه لاينتج (فهو جار) ، لجواز أن يكون معتصما وهو راكد كثير .

- ٢ — استثناء تقيض التالي ، لينتج تقيض المقدم ، لانه اذا انتفى اللازم

اتنفي الملزوم قطعاً ، حتى لو كان اللازم أعم ، ولكن لو استثنى نقيض المقدم فانه لا ينتج نقيض التالي ، لجواز أن يكون اللازم أعم • وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم ، لان نقيض الاخص أعم من نقيض الاعم •
مثاله :

كلما كان الماء جاريا كان معتصماً • لكن هذا الماء ليس بمعتصم •
• • • فهو ليس بجار •

فلو قلنا : (لكنه ليس بجار) فانه لا ينتج (ليس بمعتصم) لجواز الاء يكون جاريا ، وهو معتصم لانه كثير •

حكم الانفصالي

لاخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاث طرق :

١ - اذا كانت الشرطية (حقيقية) فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر ، فاذا قلت :
العدد اما زوج أو فرد •

فان الاستثناء يقع على أربع صور هكذا :

أ - لكن هذا العدد زوج	ينتج	فهو ليس بفرد
ب - لكن هذا العدد فرد	ينتج	فهو ليس بزوج
ج - لكن هذا العدد ليس بزوج	ينتج	فهو فرد
د - لكن هذا العدد ليس بفرد	ينتج	فهو زوج

وهو واضح لا عسر فيه • هذا اذا كانت المنفصلة ذات جزئين • وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر ، مثل (الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف) فاذا استثنيت عين أحدها فقلت مثلاً (لكنها اسم) فانه ينتج حمليات بعدد الاجزاء الباقية فتقول : (فهي ليست فعلاً ، وليست حرفاً) •

وإذا استثنيت تقيض أحدهما فقلت مثلاً : (لكنها ليست اسماً) فإنه ينتج منفصلة من أعيان الأجزاء الباقية ، فتقول : (فهذه الكلمة أما فعل أو حرف) • وقد يجوز بعد هذا أن تعتبر هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي آخر ، فتستثنى عين أحد أجزاءها أو تقيضه ، لينحصر في جزء معين •

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت أجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الأمر • وقد تسمى هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم ، أو برهان الاستقصاء ، كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين التقيضين في بحث النسب في الجزء الأول • وهذه الطريقة نافعة كثيراً في المناظرة والجدل •

٢ — إذا كانت الشرطية (مانعة خلو) ، فإن استثناء تقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر • ولا ينتج استثناء عين أحدهما تقيض الآخر لأن المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العينين فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر •

٣ — إذا كانت الشرطية (مانعة جمع) ، فإن استثناء عين أحد الطرفين ينتج تقيض الآخر • ولا ينتج استثناء تقيض أحدهما عين الآخر ، لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهما ، فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر • وهذا وما قبله واضح •

خاتمة في لواحق القياس

القياس المضمر أو الضمير :

انا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسة وقد لانشعر بها • ولكن على الغالب لانلتزم بالصورة المنطقية للقياس : فقد نحذف احدى المقدمات او النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لنفلة ، كما انه قد نذكر النتيجة اولا قبل المقدمات او نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات • ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا الى صورة قياس كاملة •

والقياس الذي نحذف منه النتيجة أو احدى المقدمات يسمى (القياس المضمر) وما حذف كبراه فقط يسمى (ضميرا) كما اذا قلت (هذا انسان لانه ناطق) • وأصله هو •

(صغرى)

هذا ناطق

(كبرى)

وكل ناطق انسان

(نتيجة)

• فهذا انسان

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة •

وقد تقول (هذا انسان لان كل ناطق انسان) فتحذف الصغرى مع •

تقديم النتيجة •

وقد تقول (هذا ناطق لان كل ناطق انسان) فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر

النتيجة ، لانها معلومة • وقس على ذلك ما يمر عليك •

كسب المقدمات بالتحليل :

أظنكم تذكرون انا في أول الكتاب ذكرنا ان العقل تمر عليه خمسة أدوار لاجل ان يتوصل الى المجهول . وقلنا ان الادوار الثلاثة الاخيرة منها هي (الفكر) وقد طبقنا هذه الادوار على كسب التعريف في آخر الجزء الاول . والآن حل الوقت الذي نطبق فيه هذه الادوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس أنواع القياس . فلنذكر تلك الادوار الخمسة لنوضحها .

١ — (مواجهة المشكل) . ولا شك ان هذا الدور لازم لمن يفكر لتسبب المقدمات لتحصيل أمر مجهول لانه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت اليه وواجهه فوقع في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق الى حله . ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه .

٢ — (معرفة نوع المشكل) . والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة انه قضية حالية أو شرطية متصله أو منفصله بـ موجه أو سالبه معدولة أو محصلة موجهة أو غير موجهة وهكذا . ثم يعرفه من جهة المادة أنه يناسب أي العلوم والمعارف أو أي القواعد والنظريات . ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل المقدمات والا لوقف في مكانه وارطم ببحر من المعلومات لاتزيده الا جهلا فيتلبذ ذهنه ولا يستطيع الانتقال الى معلوماته فضلا عن أن ينظمها ويحل بها المشكل . فلذا كان هذا الدور لابد منه للتفكير ؛ وهو من مقدماته لا منه نفسه .

٣ — (حركة العقل من المشكل الى المعلومات) . وهذا أول ادوار الفكر وحركاته ، فان الانسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه

يفزع فكره الى طريق حله فيرجع الى المعلومات التي اختزنها عنده ليفتش عنها ليقتنص منها ما يساعده على الحل . فهذا الفرع والرجوع الى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول الى المعلوم ، وهو مبدأ التفكير ، فلذا كان أول أدوار الفكر .

٤ — (حركة العقل بين المعلومات) . وهذا هو الدور الثاني للفكر وهو أهم الادوار والحركات وأشقها ، وبه يمتاز المفكرون وعنده تزل الاقدام ويتورط المغرورون ، فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع الى البديهيات فيجد ضالته التي توصله حقا الى حل المشكلة فهذا الذي أوتي حظا عظيما من العلم . وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة الى المطلوب من حل المشكلة وكشف المجهول .

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون اليها لكسب المقدمات نسميها (التحليل) ولاجلها عقدنا هذا الفصل فنقول :

اذا واجهنا المشكلة فلا بد أنه قضية من القضايا ولتكن حمليّة فاذا أردنا حله من طريق الاقتراحي الحمليّ تتبع ما يلي :

أولا — نحلل المطلوب وهو حمليّة بالفرض الى موضوع ومحمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الاصغر في القياس والمحمول الحد الاكبر فيه فنضع الاصغر والاكبر كلا منهما على حدة .

ثانيا — ثم نطلب كل ما يمكن حمله على الاصغر والاكبر وكل ما يمكن حمل الاصغر والاكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة أو عرض عام . ونطلب ايضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه . فتحصل عندنا عدة قضايا حمليّة ايجابية وسلبية .

ثالثا — ثم ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات . فنلائم بين القضايا التي

فيها الحد الاصغر يكون موضوعا أو محمولا من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الأكبر يكون موضوعا أو محمولا من جهة أخرى ، فإذا استطعنا أن نلائم بين قضيتين من الطرفين على وجه يتألف منهما شكل من الاشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل الى المطلوب والا فعلمنا أن نلتصص طريقا آخر .

وهذه الطريقة عينا تتبع اذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية اذا لم نختر ارجاع الشرطية الى حمية لازمة لها .
وإذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي تتبع ما يلي :
أولا — نحص عن كل ملزومات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزومات نقيضه وعن كل لوازمه .

ثانيا — ثم نحص عن كل ما يعاند نقيضه صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط .

ثالثا — ثم نؤلف من الفحص الاول قضايا متصلة اذا وجدنا ما يؤلفها ونستثنى عين المقدم ونقيض التالي من كل من القضايا المؤلفة فايهما يصح ، يتألف به قياس استثنائي اتصالي ننتقل منه الى المطلوب .
أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقية أو من أختيها اذا وجدنا أيضا ما يؤلفها ونستثنى عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقيضه ونستثنى نقيض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فايها يصح ، يتألف به قياس استثنائي اتصالي ننتقل منه الى المطلوب .

٥ — (حركة العقل من المعلومات الى المجهول) وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم له تأليف قياس منتج فانه لابد أن ينتقل منه الى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل .

القياسات المركبة

تمهيد وتعريف :

لا بد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء في التحليل الى مقدمات بديهية لا يحتاج العلم بها الى كسب ونظر ، والا لتسلسل التحليل الى غير النهاية ، فيستحيل تحصيل المطلوب . والاتهاء الى البديهيات على نحوين : تارة ينتهي التحليل من أول الامر الى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف ، ونحصل المطلوب منهما ، فيتألف منهما قياس يسمى (بالقياس البسيط) ، لانه قد حصل المطلوب به وحده . وهذا مفروض جميع الاقيسة التي تكلمنا عن أنواعها واقسامها .

وأخرى ينتهي التحليل من أول الامر الى مقدمتين احدهما كسبية او كلاهما كسبيتان ، فلا يقف الكسب عندهما حينئذ ، بل تكون المقدمة الكسبية مطلوبا آخر لا بد لنا من كسب المقدمات ثانيا لتحصيله ، فنلتجئ الى تأليف قياس آخر تكون نتيجته نفس الكسبية ، أي ان نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الاول . ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين .

ثم ان هذه المقدمات المؤلفة ثانيا لتحصيل مقدمة القياس الاول أو مقدمتيه ان كانت كلها بديهية وقف عليها الكسب ، وان كانت بعضها أو كلها كسبية احتاجت الى تأليف اقيسة بمردها ... وهكذا حتى نقف في مطافنا على مقدمات بديهية لا تحتاج الى كسب ونظر . ومثل هذه التأليفات المترتبة التي تكون نتيجة احدها مقدمة في الآخر لينتهي بها الى مطلوب واحد

هو المطلوب الاصيلي تسمى (القياس المركب) ، لانه يتركب من قياسين أو أكثر .

فالقياس المركب اذ هو : « ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد » .

وفي كثير من الاحوال نستعمل القياسات المركبة ، فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة لمطلوب واحد ، فيظن من لا خبرة له انها قياس واحد ، وهي في الحقيقة ترد الى قياسات متعددة متناسقة على النحو الذي قدمناه ، وانما حذفت منه النتائج المتوسطة ، أو بعض المقدمات على طريقة (القياس المضمر) الذي تقدمه شرحه . وارجاعها الى أصلها قد يحتاج الى فطنة ودربة .

اقسام القياس المركب :

وعلى ما تقدم ينقسم القياس المركب الى موصول ومفصول :

١ — (الموصول) ، وهو الذي لا تطوى فيه النتائج ؛ بل تذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر ، كقولك :

أ — كل شاعر حساس .
ب — وكل حساس يتألم .
∴ كل شاعر يتألم .

ثم تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر لينتج المطلوب الاصيلي الذي سقت لاجله القياس المتقدم ، فنقول من رأس :

١ — كل شاعر يتألم .
ب — وكل من يتألم قوي العاطفة .
∴ كل شاعر قوي العاطفة .

٢ — (المفصول) ، وهو الذي فصلت عنه النتائج وطوبت فلم تذكر

كما تقول في المثال المتقدم :

أ - كل شاعر حساس .

ب - وكل حساس يتألم .

ج - وكل من يتألم قوي العاطفة .

د . كل شاعر قوي العاطفة .

وهذه عين النتيجة السابقة في الموصول . والمفصول أكثر استمالاتا

في العلوم اعتمادا على وضوح النتائج المتوسطة فيحذفونها .

والقياسات المركبة قد يسمى بعضها باسماء خاصة لخصوصية فيها ولا

بأس بالبحث عن بعضها تنويرا للاذهان . منها :

قياس الخلف

قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين : مرة في أول تنبيهات الشكل

الثالث وسميناه (طريقة الخلف) وشرحناه هناك بعض الشرح . وقد كنا

استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشكلين الثاني والثالث . ومرة أخرى

نهبنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقتراضي الشرطي وهو المؤلف من متصلة

وحملية اذ قلنا أن قياس الخلف ينحل الى قياس شرطي من هذا القسم . ومن

الخير للطالب الآن أن يرجع الى هذين البحثين قبل الدخول في التفصيلات

الآتية .

والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه

بطريقة مباشرة ، فيحتال الى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على

بطلان نقيض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لان النقيضين لا يكذبان معا .

وابطال النقيض لاثبات المطلوب هو المسمى (بقياس الخلف) ، ولذا أشرنا فيما سبق في تنبيهات الشكل الثالث الى أن طريقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر . ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بأنه •

« قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه » •

أما انه قياس مركب فلانه يتألف من قيايين : اقتراني شرطي مؤلف من متصلة وحملية واستثنائي •

كيفية :

اذا أردنا اثبات المطلوب بابطال نقيضه ، فعلياً أن نستعمل الطريقة التي سنشرحها ولنرجع قبل كل شيء الى الموارد التي استعملنا لها قياس الخلف فيما سبق ، ولنختر منها للمثال (الضرب الرابع من الشكل الثاني) ، فنقول :

المفروض صدق ١ - س ب م ٢ - كل ح م
المدعى صدق النتيجة : س ب ح

و (خلاصة البرهان) بالخلف أن نقول : لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لان صدقه يستلزم الخلف ، فيجب ان يكون المطلوب صادقاً • وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل على كبراه بلزوم الخلف • وبيان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقتراني شرطي مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب منفيًا وتاليها نقيض المطلوب ومن حلية مفروضة الصدق •

و (تفصيل البرهان) بالخلف تتبع ما يأتي من المراحل مع التمثيل بالمثال الذي اختارناه •

١ — نأخذ نقيض المطلوب (كل ب ح) ونضمه الى مقدمة مفروضة الصدق ولتكن الكبرى وهي (كل ح م) فيتألف منهما قياس من الشكل الاول .

كل ب ح
كل ح م
ينتج
كل ب م

٢ — ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة الى المقدمة الاخرى المفروضة الصدق وهي (س ب م) فنجد انهما تقيضان : فاما ان تكذب (س ب م) والمفروض صدقها ، هذا خلف أي خلاف ما فرض من صدقها ، واما أن تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهي (كل ب م) . وهذا هو المتعين .

٣ — ثم نقول حينئذ : لا بد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئا من كذب احدى المقدمتين ، لان تأليف القياس لا يخلل فيه حسب الفرض ، ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق ، فلا بد ان يتعين كذب المقدمة الثانية التي هي (تقيض المطلوب) كل ب ح ، فيثبت المطلوب (س ب ح) .

٤ — وبالاخير يوضع الاستدلال هكذا :

أ — من قياس اقتراني شرطي .

(١) الصغرى التي هي قولنا (لو لم يصدق س ب ح فكل ب ح)

(٢) الكبرى المفروض صدقها هو قولنا (كل ح م)

فينتج حسبما ذكرناه في أخذ نتيجة النوع الرابع من الشرطي :

(لو لم يصدق س ب ح فكل ب م) .

ب — من قياس استثنائي .

(١) الصغرى نتيجة الشرطي السابق وهي :

لو لم يصدق س ب ح فكل ب م .

(٢) الكبرى قولنا : و (لكن كل ب م كاذبة)

لانه تقيضا وهو (س ب م) صادق حسب الفرض
 فينتج : « يجب أن يكون (س ب ح) صادقا »
 وهو المطلوب

قياس المساواة

من القياس المشكلة التي يمكن ارجاعها الى القياس المركب (قياس
 المساواة) . وانما سمي قياس المساواة لان الاصل فيه المثال المعروف (أ
 مساو لب و ب مساو لج ينتج أ مساو لج) ، والا فهو قد يشتمل على المماثلة
 والمثابرة ونحوهما كقولهم : الانسان من نقطة والنطفة من العناصر ، فالانسان
 من العناصر ، وكقولهم : الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان ،
 فالجسم جزء من الانسان .

وصلق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محذوفة وهي
 نحو مساوي المساوي مساو ، وجزء الجزء جزء ، والمماثل للمماثل مماثل ...
 وهكذا . ولذا لا ينتج لو كذبت المقدمة الخارجية نحو : (الاثنان نصف
 الاربعة والاربعة نصف الثمانية) ، فانه لا ينتج : الاثنان نصف الثمانية ،
 لان نصف النصف ليس نصفاً .

تحليل هذا القياس :

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المألوف المنتج ، اذ
 لا شركة فيه في تمام الوسط ، لان موضوع المقدمة الثانية وهو (ب) جزء
 من محمول الاولى وهو (مساو لب) ، فلا بد من تحليله وارجاعه الى قياس
 منتظم بضم تلك المقدمة الخارجية المحذوفة الى مقدمتيه ليصير على هيئة

القياس . وفي بادئ النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمة الخارجية ، فلا يظهر كيف يتألف قياس تشترك فيه المقدمات في تمام الوسط ، وانه من أي انواع القياس ولذا عد عسر الانحلال الى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة ، وبعضهم عده من المركبة .

والاصح أن نعده من المركبات ، فنقول انه مركب من قياسين .
(القياس الاول) - : صفراء - المقدمة الاولى (أ مساو لب)

وكبراء - (كل مساو لب مساو لمساوي ج)

« وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة أي (ب مساو لج) لانه بحسبها يكون (ما يساوي ج) عبارة ثانية عن (ب) فلو قلت : كل ما يساوي ب يساوي ب ، تكون قضية صادقة بديهية ويصح أن تبدل عبارة (ما يساوي ج) بحرف (ب) فنقول مكانها (مساو لب مساو لمساوي ج) . وعليه يكون هذا القياس الاول من الشكل الاول الحملى والاطوسط فيه : مساو لب » .

فينتج (أ مساو لمساوي ج)

(القياس الثاني) - : صفراء - النتيجة السابقة من الاول (أ مساو

لمساوي ج) .

وكبراء - المقدمة الخارجية المذكورة وهي (المساوي لمساوي ج مساو

لج) فينتظم قياسا من الشكل الاول الحملى أيضا والاطوسط فيه (مساو لمساوي ج) .

فينتج أ مساو لج (وهو المطلوب)

٢ - الاستقراء

تعريفه :

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو « أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكما عاما » كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكه الاسفل عند المضغ ، فنستنبط منها قاعدة عامة ، وهي : ان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ .

والاستقراء هو الاساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة : لان تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون الا بعد فحص الجزئيات واستقراءها فاذا وجدناها متحدة في الحكم تلخص منها القاعدة أو الحكم الكلي . فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام ، وعكسه القياس ، وهو الاستدلال بالعام على الخاص ، لان القياس لابد أن يشتمل على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة .

القياس :

والاستقراء على قسمين تام وناقص لانه اما ان يتصفح فيه جال الجزئيات بأسرها أو بعضها .

والاول (التام) : وهو يفيد اليقين . وقيل بأنه يرجع الى القياس المقسم (١) المستعمل في البراهين ، كقولنا : كل شكل اما كروي واما مضلع

(١) القياس المقسم من نوع المؤلفات المنفصلة والحظية ولكن له احتمالات بعدد اجزاء المنفصلة ، ولا تحول فيه المنفصلة الى متصلة بل يتيقن على حالها ، ويشبه ان ينحل الى عدة قياسات حتمية بعدد اجزاء المنفصلة .

وكل كروي متناه وكل مضلع متناه ، فينتج (كل شكل متناه) .
والثاني - (الناقص) وهو الا يفحص المستقرى الا بعض الجزئيات
كمثال الحيوان من انه يحرك فكه الاسفل عند المضغ ، بحكم الاستقراء لاكثر
أنواعه . وقالوا انه لايفيد الا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له
هذا الحكم ، كما قيل ان التمساح يحرك فكه الاعلى عند المضغ .

شبهة مستقصية

ان القياس الذي هو العمدة في الادلة على المطالب الفلسفية وهو المفيد
لليقين لما كان يعتمد على مقدمة كلية على كل حال ، فان الاساس فيه لامحالة
هو الاستقراء ، لما قدمنا أن كل قاعدة كلية لا تحصل لنا الا بطريق فحص
جزئياتها .

ولا شك ان أكثر القواعد العامة غير متناهية الافراد ، فلا يمكن تحصيل
الاستقراء التام فيها .

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدنا التي نعتمد عليها لتحصيل الاقيسة
ظنية ، فيلزم أن تكون أكثر اقيستنا ظنية وأكثر أدلتنا غير برهانية في جميع
العلوم والفنون . وهذا ما لا يتوهمه أحد .

فهل يمكن أن ندعي ان الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني ، فنخالف
جميع المنطقيين الاقدمين . ربما تكون هذه الدعوى قريبة الى القبول ، اذ
نجد انا نتيقن بأمور عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها ، كحكمنا
قطعا بأن الكل أعظم من الجزء ، مع استحالة استقراء جميع ما هو كل وما
هو جزء ، وكحكمنا بأن الاثنين نصف الاربعة مع استحالة استقراء كل اثنين
وكل اربعة ، وكحكمنا بأن كل نار محرقة وان كل انسان يموت

مع استحالة استقراء جميع أفراد النار والانسان ... وهكذا ما لا يحصى من القواعد البديهية فضلا عن النظرية .

حل الشبهة

فنتقول في حل الشبهة ان الاستقراء على أنحاء :

١ - أن يبنى على صرف المشاهدة فقط ، فاذا شاهد بعض الجزئيات أو أكثرها ان لها وصفا واحدا ، استنبط ان هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات كمثل استقراء بعض الحيوانات انها تحرك فكها الاسفل عند المضغ . ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر نظر المنطقيين القدماء في بحثهم .

٢ - أن يبنى مع ذلك على التعليل أيضا ، بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف ان الوصف انما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعله أو خاصية موجودة في نوعها ولا شبهة عند العقل ان العلة لا يتخلف عنها معلولها أبدا . فيجزم المشاهد المستقري حينئذ جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وان لم يشاهدها ، كما اذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الاسهال فبحث عن علة هذا التأثير وحلل ذلك الشيء الى عناصره ، فعرف تأثيرها في الجسم الاسهال في الاحوال الاعتيادية ، فانه يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الاثر دائما .

وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الامور التي نشاهدها من هذا النوع ، وليست هذه الاحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية ، كحكمنا بأن الماء ينحدر من المكان العالي ، فانا لاثبتك فيه مع اننا لم نشاهد

من جزئياته الا أقل القليل ، وما ذلك الا لانا عرفنا السر في هذا الانحدار .
نعم اذا انكشف للباحث خطأ ما حسه انه علة وان للوصف علة أخرى فلا بد
أن يتغير حكمه وعلمه .

٣ - أن يبنى على بديهية العقل ، كحكمنا بأن الكل أعظم من الجزء
فان تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم .
وليس . هذا في الحقيقة استقراء لانه لا يتوقف على المشاهدة ، فان تصور
الموضوع والمحمول كاف للحكم وان لم تشاهد جزئيا واحدا منها .

٤ - أن يبنى على المماثلة الكاملة بين الجزئيات ، كما اذا اخترنا
بعض جزئيات نوع من الشر فعلنا بأنه لذيد الطعم مثلاً فانا نحكم حكما
قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف ، وكما اذا برهنا مثلاً على
أن مثلثا معيننا تساوي زواياه قائمتين فانا نجزم جزماً قاطعاً بأن كل مثلث
هكذا ، فيكفي فيه فحص جزئي واحد ، وما ذلك الا لان الجزئيات متماثلة
متشابهة في التكوين فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع بغير فرق .

وبعد هذا البيان لهذه الاقسام الاربعة يتضح ان ليس كل استقراء
ناقص لايفيد اليقين الا اذا كان مبني على المشاهدة المجردة . ويسمى القسم
الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث (بطريق الاستنباط)
أو طريق البحث العلمي وله أبحاث لايسمها هذا الكتاب .

٣ - التمثيل

تعريفه :

هذا ثالث انواع الحجة وبه تنتهي مباحث (الباب الخامس) • والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو « أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما » • وبمباراة أخرى هو : « اثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له » •

و (التمثيل) هو المسمى في عرف الفقهاء (بالقياس) الذي يجعله أهل السنة من أدلة الاحكام الشرعية • والامامية ينفون حجته ويعتبرون العمل به محققا للدين وتضييعا للشريعة •

مثاله : اذا ثبت عندنا ان النبيذ يشابه الخمر في تأثير السكر على شاربه ، وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة ، فلنا أن نستنبط ان النبيذ أيضا حرام او على الاقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الاسكار •

اركانها :

وللتمثيل أربعة أركان :

- ١ - (الاصل) وهو الجزئي الاول المعلوم ثبوت الحكم له ، كالخمر في المثال •
- ٢ - (الفرع) وهو الجزئي الثاني المطلوب اثبات الحكم له كالنبيذ في المثال •
- ٣ - (الجامع) ، وهو جهة الشبه بين الاصل والفرع • كالاسكار

في المثال .

٤ — (الحكم) المعلوم ثبوته في الاصل والمراد اثباته للفرع ، كالحكمة

في المثال .

فاذا توفرت هذه الاركان انعقد التمثيل ، فلو كان الاصل غير معلوم الحكم أو فاقدا للجامع المشترك لا يحصل التمثيل . وهذا واضح .

قيمه العلمية :

ان التمثيل على بساطته من الادلة التي لاتفيد الا الاحتمال . لانه لا يلزم من تشابه شيئين في أمر بل في عدة أمور ان يتشابه من جميع الوجوه ، فاذا رأيت شخصا مشابها لشخص آخر في طوله او في ملامحه أو في بعض عاداته وكان أحدهما مجرما قطعاً فانه ليس لك ان تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضاً، لمجرد المشابهة بينهما في بعض الصفات أو الافعال .

نعم اذا قويت وجوه الشبه بين الاصل والفرع وكثرت يقوى عندك الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون غلنا . والقيافة من هذا الباب ، فانا قد نحكم على شخص انه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه لانا كنا قد عرفنا شخصا قبله يشبهه كثيرا في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل أو شريرا . . ولكن كل ذلك لا يفي عن الحق شيئا .

غير انه يمكن أن تعلم ان (الجامع) أي جهة المشابهة علة تامة لثبوت الحكم في الاصل ، وحينئذ نستنبط على نحو اليقين ان الحكم ثابت في الفرع لوجود علة التامة فيه ، لانه يستحيل تخلف المعلول عن علة التامة . ولكن الشأن كله انما هو في اثبات ان الجامع علة تامة للحكم . لانه يحتاج الى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى في الامور الطبيعية . والتمثيل

من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذي أشرنا اليه سابقا ، بل هو نفسه .

اما اثبات ان الجامع هو العلة التامة لثبوت الحكم في المسائل الشرعية ، فليس لنا طريق اليه الا من ناحية الشارع نفسه ، ولذا لو كانت العلة منصوفا عليها من الشارع فانه لاختلاف بين الفقهاء جميعا في الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم في الفرع ، كقوله عليه السلام . « ماء البئر واسع لا يفسده شيء . . . لان له مادة » ، فانه يستنبط منه ان كل ماء له مادة كساء الحساء وماء حنفية الاسالة فهو واسع لا يفسده شيء .

وفي الحقيقة ان التمثيل المعلوم فيه ان الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المفيد لليقين ، اذ يكون فيه الجامع حدا أوسط والفرع حدا أصغر والحكم حدا أكبر ، فنقول في مثال الماء :

١ — ماء الحمام له مادة .

٢ — وكل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء (يستتضي التعليل في

الحديث) .

ينتج : ماء الحمام واسع لا يفسده شيء .

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي

كان محل الخلاف عندهم .

تَجْرِبَات

على الاقيسة

١ - استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حارا باردا بتصور الحرارة والبرودة ومستقيسا ومستديرا وهكذا واللازم باطل فالملزوم مثله . والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا مع بيان نوعه .

٢ - استدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه ، وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم ، فبين نوع هذا الاستدلال ونظمه .
٣ - المروي أن العلماء ورثة الانبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والمقام فقد ورثوا العلم والاخلاق ، فهل هذا استدلال منطقي ؟ وبين نوعه .

٤ - استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال : « لاشك في أنا نحكم حكما ايجابيا على بعض الاشياء المستحيلة كحكمنا بأن اجتماع النقيضين يغير اجتماع الضدين . والموجبة تستدعي وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن » فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وانه بسيط او مركب . مع العلم ان قوله : « ولما لم يكن هذا الوجود .. الخ » عبارة عن قياس استثنائي .

٥ - واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعي ثبوت المثبت له : فكيف تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا .

٦ — ضم القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله « صاحب انجحة البرهانية لا يغلب » لانه « كان على حق » و « كل صاحب حق لا يغلب » . واذا كانت القضية الاولى شرطية على هذه الصورة : « اذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب » فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ .

٧ — ضم القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه : انما يخشى الله من عباده العلماء » ولكن « لما لم يخش خالداً الله سبحانه فهو ليس من العلماء » .

٨ — ما الشكل الذي ينتج جميع المحصورات الاربع .

٩ — افحص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج الا جزئية .

١٠ — في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون منتجاً .

١١ — اذا كانت احدى المقدمتين في القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون المقدمة الاخرى كلية .

١٢ — اذا كانت الصغرى في القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا ؟

١٣ — كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين : « الانسان اما عالم أو جاهل » حقيقية . و « الانسان اما جاهل أو سعيد » مانعة خلو .

١٤ — هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتيتين قياساً منتجاً : « اما ان يسمى الطالب اولاً ينجح في الامتحان » مانعة خلو . و « الطالب اما أن يسمى أو يتهاون » مانعة جمع .

١٥ — جاء سائل الى شخص والحج بالطلب كثيراً فاستنتج المسئول من

الحاحه انه ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرجه ؟

١٦ - ارجع البراهين في قاعدة تقض المحمول (من صفحة ٦٦ الى ٦٨) الى قياسات منطقية طبقا لما عرفته من القواعد في القياس البسيط والمركب .
١٧ - حاول أن تطبق أيضا البراهين في عكس النقيض على قواعد القياس .

١٨ - البرهان على تقض محمول الموجبة الكلية (صفحة ٦٦) يمكن أرجاعه الى قياس المساواة والى قياس شرطي من متصلتين ، فكيف ذلك ؟ وكذلك نظائره .

انتهى الجزء الثاني

١ - الأوليات :

وهي قضايا يصدق بها العقل لذاتها ، أي بدون سبب خارج عن ذاتها ، بأن يكون تصور الطرفين مع توجه النفس الى النسبة بينهما ^(١) كافيا في الحكم والجزم بصدق القضية ، فكلما وقع للعقل أن يتصور حدود القضية — الطرفين — على حقيقتها وقع له التصديق بها فورا عندما يكون متوجها لها . وهذا مثل قولنا « الكل أعظم من الجزء » و « النقيضان لا يجتمعان » . وهذه (الأوليات) منها ما هو جلي عند الجميع اذ يكون تصور الحدود حاصلًا لهم جميعًا كالمثالين المتقدمين ، ومنها ما هو خفي عند بعض لوقوع الالتباس في تصور الحدود ، ومتى ما زال الالتباس بادر العقل الى الاعتقاد الجازم .

ونحن ذاكرون هنا مثالا دقيقا على ذلك مستعينين بنباهة الطالب الذكي على ايضاحه . وهو قولهم « الوجود موجود » فإن بعض الباحثين اشتبه عليه معنى موجود ، اذ يتصور أن معناه (انه شيء له الوجود) ، فقال : لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود ، والا لكان للوجود وجود آخر ، وهذا الآخر أيضا موجود ، فيلزم ان يكون له وجود ثالث ... وهكذا ، فيتسلسل الى غير النهاية . ولاجله انكر هذا القائل اصالة الوجود وذهب الى اصالة الماهية .

ولكن قول : ان هذا الزعم ناشيء عن الغفلة عن معنى (موجود) فانه

(١) تقدم في الجزء الاول ص ٢٢ بيان معنى توجه النفس والحاجة اليه . وهذا البحث عن معنى التوجه واسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التي لم يسبق اليها سبق فيما نعلم بهذا التفصيل .

قد يتضح للفظ موجود معنى آخر اوسع من الاول . وهو المعنى المشترك الذي يشمل ويضم معنى ثانيا ، وهو ما لا يكون الوجود زائدا عليه بل كونه موجودا هو بعينه كونه وجودا ، لا أن له وجودا آخر ، وذلك بأن يكون معنى موجود منتزعا من صميم ذات الوجود لا باضافة وجود آخر زائد عليه . فانه يقال - مثلا - : الانسان موجود وهو صحيح ، ولكن باضافة الوجود الى الانسان ، ويقال أيضا : الوجود موجود . وهو صحيح أيضا ، ولكن بنفسه لا باضافة وجود ثان اليه ، وهو أحق بصدق الموجود عليه . كما يقال : الجسم أبيض باضافة البياض اليه . ويقال : البياض أبيض ، ولكنه بنفسه لا بياض آخر ، وصدق الابيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذي صار أبيض بتوسط اضافة البياض اليه .

وعلى هذا يكون المشتق منتزعا من نفس الذات المتصفة بدلا من اضافة شيء خارج عنها اليها . فتكون كلمة أبيض (وكذلك كلمة موجود ونحوها) معناها اعم مما كان منتزعا من اتصاف الذات بالمبدأ الخارج عنها ومما كل منتزعا من نفس الذات التي هي نفس المبدأ .

فاذا زال الالتباس واتضح للعقل معنى كلمة (موجود) لا يتردد في صحة حملها على الوجود ، بل يراه أولى في صدق الموجود عليه من غيره ، كما لم يتردد في صحة حمل الابيض على البياض . ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي (الوجود موجود) الى البرهان ، بل هي من الاوليات ، وان بدت غير واضحة للعقل قبل تصور معنى موجود وصارت من أدق المباحث الفلسفية ويبتنى عليها كثير من مسائل علم الفلسفة الدقيقة .

٢ - المشاهدات :

وتسمى أيضا (المحسوسات) ، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحس ، ولا يكفي فيها تصور الطرفين مع النسبة ، ولذا قيل من فقد حسا فقد فَقِدَ علما .

والحس على قسمين : (ظاهر) وهو خمسة أنواع البصر والسمع والذوق والشم واللمس . والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى (حسيات) كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الثمرة حلوة وهذه الوردة طيبة الرائحة ... وهكذا . وحس (باطن) ، والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى (وجدانيات) ، كالعلم بأن لنا فكرة وخوفا وألما ولذة وجوعا وعطشا ... ونحو ذلك .

٣ - التجريبات :

أو المجربات ، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرر المشاهدة منا في احساسنا ، فيحصل بتكرر المشاهدة ما يوجب أن يرسخ في النفس حكم لا شك فيه ، كالحكم بأن كـل نار حارة ، وأن الجسم يتمدد بالحرارة . ففي المثال الأخير عندما نجرب أنواع الجسم المختلفة من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرات متعددة ونجدها تتمدد بالحرارة فأننا نجزم جزما باتا بأن ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثر التمدد في حجمه ، كما أن هبوطها يؤثر التقلص فيه . وأكثر مسائل العلوم الطبيعية والكيمياء والطب من نوع المجربات .

وهذا الاستنتاج في التجريبات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه في ص ٢٩٧ من الجزء الثاني انه يفيد القطع بالحكم . وفي الحقيقة ان هذا الحكم القضوي يعتمد على قياسين خفيين : استثنائي واقتراني يستعملهما الانسان في دخيلة نفسه وتفكيره من غير التفات غالباً . والقياس الاستثنائي هكذا :

لو كان حصول هذا الاثر اتفاقاً لا لعلّة توجبه لما حصل دائماً .
ولكنه قد حصل دائماً (بالمشاهدة)
∴ حصول هذا الاثر ليس اتفاقاً بل لعلّة توجبه .
والقياس الاقتراني هكذا :

الصغرى (نفس نتيجة القياس السابق) حصول هذا الاثر معلول لعلّة الكبرى (بديهية أولية) : كل معلول لعلّة يمتنع تخلفه عنها .
∴ (ينتج من الشكل الاول) هذا الاثر يمتنع تخلفه عن علته

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بديهيتان ، وكذا كبرى الاقتراني ، فرجع الحكم في القضايا المجربات الى القضايا الاولوية والملاحظات في النهاية . ثم لا يخفى انا لانعنى من هذا الكلام ان كل تجربة تستلزم حكماً يقينياً مطابقاً للواقع ، فان كثيراً من احكام سواد الناس المبنية على تجاربهم ينكتفون خطأهم فيها ، اذ يحسبون ما ليس بعلة علة ، او ما كان علة نافعة علة تامة . او يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات .

وسر خطأهم ان ملاحظتهم للاشياء في تجاربهم لا تكون دقيقة على وجه تكفي لصدق المقدمة الثانية للقياس الاستثنائي المتقدم ، لانه قد يكون حصول الاثر في الواقع ليس دائماً فظن المجرب أنه دائم اعتماداً على إتفاقات حسبها

دأمية اما لجهل او غفلة أو لقصور ادراك او تسرع في الحكم ، فأهمل جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تخلف الاثر . وقد تكون ملاحظته للحوادث قاصرة بأن يلاحظ حوادث قليلة وجد حصول الاثر مع ما فرضه علة ، وفي الحقيقة ان العلة شيء آخر اتفق حصوله في تلك الحوادث فلذا لم يتخلف الاثر فيها . ولو استمر في التجربة وغير فيما يجرب به لوجد غير ما اعتقده أولاً .

مثلاً — قد يجرب الانسان الخشب يطفو على الماء في عدة حوادث متكررة ، فيعتقد ان ذلك خاصية في الخشب والماء ، فيحكم خطأ ان كل خشب يطفو على الماء . ولكنه لو جرب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد انه لا يطفو في الماء العذب ، بل قد يرسب الى القعر او الى وسط الماء ، فانه لاشك حينئذ يزول اعتقاده الاول . ولو غير التجربة في عدة اجسام غير الخشب ، ودقق في ملاحظته ووزن الاجسام والوسائل بدقة وقاس وزن بعضها ببعض ، لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء أن الخشب اخف وزناً من الماء . وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل اذا كان أخف وزناً منه ، ويرسب الى القعر اذا كان أثقل وزناً ، والى وسطه اذا ساواه في الوزن فالحديد مثلاً يرسب في الماء ، ويطفو في الزئبق لانه أخف وزناً منه .

٤ — التواترات :

وهي قضايا تسكن اليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل انجزم القاطع . وذلك بواسطة اخبار جماعة يتمتع تواطؤهم على الكذب ويمتنع اتفاق خطأهم في فهم الحادثة ^(١) ، كعلمنا بوجود البلدان النائية التي لم

(١) هذا القيد الاخير لم يذكره المؤلفون من المنطقيين والاصوليين . وذكره

— فيما ارى — لازم ، نظراً الى أن الناس المجتمعين كثيراً ما يخطأون في فهم

نشاهدها وبزول القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وآله
وبوجود بعض الأمم السالفة أو الأشخاص .

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين . وهو
خطأ ، فإن المدار إنما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع
التواطؤ على الكذب وامتناع خطأ الجميع . ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص
من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان .

٥ - الحسنيات :

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوى جدا يزول معه
الشك ويدعن الذهن بمضمونها ، مثل حكمنا بأن القمر وزهرة وعطارد وسائر
الكوكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس ، وإن انعكاس
شعاع نورها إلى الأرض يضاهي انعكاس الأشعة من المرآة
إلى الأجسام التي تقابلها . ومنشأ هذا الحكم أو الحدس

الحادثة على وجهها ، حينما تقتضي الحادثة دقة الملاحظة . وقوانين علم الاجتماع
تقتضي بأن الجمهور لاتتأني فيه الدقة في الملاحظة إذ سرعان ما تسري فيه
العدوى والمحاكاة بعضهم لبعض ، فإذا تأثر بعضهم بالحادث المشاهد قد يقلده
غيره من الحاضرين بالتأثر من حيث لا يشعر فيسرى إلى الآخرين . وعليه
لايحصل اليقين من أخبار جماعة يحتمل خطاهم في الملاحظة وإن حصل اليقين
بعدم تعمدهم للكذب .

الا ترى أن المشعوذين يأتون بأعمال يبدو أنها خارقة للعادة فينخدع بها
المتفرجون لأنهم لم يرزقوا ساعة الاجتماع دقة الملاحظة ، ولو انفرد الشخص
وحده بمشاهدة المشعوذ لربما لايشاهده يطحن الزجاج بأسنانه ويخرجه إبراً
أو يطمئن نفسه بمدينة ولا يخرج الدم ، بل قد تنكشف له الحيلة بسهولة .

اختلاف تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قريبا وبمدا • وكحكمتنا بأن الأرض على هيئة الكرة ، وذلك لمشاهدة السفن - مثلا - في البحر اول ما يبدو منها أعاليها ثم تظهر بالتدريج كلما قربت من الشاطئ • وكحكم علماء الهيئة حديثا بدوران السيارات حول الشمس وجاذبية الشمس لها لمشاهدة اختلاف اوضاع هذه السيارات بالنسبة الى الشمس والينا ، على وجه يثير الحس بذلك •

والحدسيات جارية مجرى التجربات في الامرين المذكورين ، اعنى تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي ، فانه يقال في القياس مثلا : هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق او بأمر خارج سوى الشمس لما استمر على نمط واحد على طول الزمن • ولما كان على هذه الصورة من الاختلاف ، فيحس ذهن ان سببه انعكاس اشعة الشمس عليه •

وهذا القياس المقارن للحدس يختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد ، وليس كذلك التجربات فان لها قياسا واحدا لا يختلف ، لان السبب فيها غير معلوم الماهية الا من جهة كونه سببا فقط • وهذه الجهة لا تختلف باختلاف الموارد •

وذلك لان الفرق بين التجربات والحدسيات أن التجربات انما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في الشيء الذي تتفق له هذه الظاهرة دائما من غير تعيين لماهية السبب • اما في الحدسيات فانها بالاضافة الى ذلك يحكم فيها بتعين ماهية السبب انه أي شيء هو • وفي الحقيقة ان الحدسيات تجربات مع اضافة ، والاضافة هي الحدس بماهية السبب ، ولذا الحقوا الحدسيات بالتجربات • قال الشيخ العظيم خواجه نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات : « ان السبب في التجربات معلوم السببية غير معلوم

المأهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين » .

ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيرة قد لا يمكن إقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها . كما لا يسهو أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين إلا أن يرشد الطالب الى الطريق التي سلكها . فان استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفضيه الى الاعتقاد اذا كان ذا قوة ذهنية وصفاء نفس . فلذلك لو جحد مثل هذه القضايا جاحد فان الحادس يعجز عن اثباتها له على سبيل المذاكرة والتلقين ما لم يحصل للمحادس نفس الطريق الى الحدس .

وكذلك المجربات والمتواترات لا يمكن اثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم يحصل للطالب ما حصل للمجرب من التجربة وللمتيقن بالخبر من التواتر . ولهذا يختلف الناس في الحدسيات والمجربات والمتواترات وان كانت كلها من أقسام البديهيات . وليس كذلك الاوليات فان الناس في اليقين بها شرع سواء . وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحي الحواس . ومثلها الفطريات الآتي ذكرها .

٦ - الفطريات :

وهي القضايا التي قياساتها معها . أي ان العقل لا يصدق بها بمجرد تدور طرفيها كالاوليات ، بل لابد لها من وسط ، الا ان هذا الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج الى طلب وفكر ، فكلما أخضر المطلوب في الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه .

مثل حكمنا بأن الاثنين خيس العشرة ، فان هذا حكم بديهي الا انه معلوم بوسط ، لان الاثنين عدد قد انقسمت العشرة اليه والى اربعة اسام

أخرى كل منها يساويه ، وكل ما ينقسم عدد اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد ؛ فالاثنا عشر خمس العشرة . ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يحتاج الى كسب ونظر . ومثل هذا القياس يجري في كل نسبة عدد الى آخر ، غير ان هذه النسب يختلف بعضها عن بعض في سرعة مبادرة الذهن الى المطلوب وعدمها بسبب قلة الاعداد وزيادتها . أو بسبب عادة الانسان على التفكير فيها وعدمه . فانك ترى الفرق واضحا في سرعة انتقال الذهن بين نسبة ٢ الى ٤ وبين نسبة ١٣ الى ٢٦ ، مع ان النسبة واحدة وهي النصف . أو بين نسبة ٣ الى ١٢ وبين نسبة ١٧ الى ٦٨ مع ان النسبة واحدة هي الربع وهكذا .

تَمَرُّنَات

- ١ - بين أي قسم من البديهيّات الست يشترك في معرفتها جميع الناس.
وأي قسم منها يجوز أن يختلف في معرفتها الناس .
- ٢ - هل يضر في بداهة الشيء أن يجهله بعض الناس ؟ ولماذا ؟ (راجع بحث البديهي في الجزء الاول) .
- ٣ - ارجع الى ما ذكرناه في الجزء الاول من أسباب التوجه لمعرفة البديهي . وبين حاجة كل قسم من البديهيّات الست الى أي سبب منها .
ضع ذلك في جدول .
- ٤ - عين كل مثال من الامثلة الآتية انه من أي الاقسام الستة وهي :
 أ - ان لكل معلول علة .
 ب - لا يتخلف المعلول عن العلة .
 ج - يستحيل تقدم المعلول على العلة .
 د - يستحيل تقدم الشيء على نفسه .
 هـ - الضدان لا يجتمعان .
 و - الظرف اوسع من المظروف .
 ز - الصلاة واجبة في الاسلام .
 ح - السماء فوقنا والارض تحتنا .
 ط - اذا اتفئ لازم اتفئ الملزوم .
 ي - الثلاثة لا تنقسم بمتساويين .
 يا - اتفاء الملزوم لا يلزم منه اتفاء اللازم لجواز كونه اعم .

يب — تقيضا المتساويين متساويان •

٥ — يقول المنطقيون ان اتاج الشكل الاول بديهي فمن أي البديهيات

هو ؟

٦ — بنى علماء الرياضيات جميع براهينهم على مبادئ بسيطة يدركها

العقل لأول وهلة يسمونها البديهيات نذكر بعضها ، فبين انها من أي اقسام

البديهيات الست وهي : —

أ — اذا أضفنا اشياء متساوية الى أخرى متساوية كانت النتائج

متساوية •

ب — اذا طرحنا اشياء متساوية من أخرى متساوية كانت البواقي

متساوية •

ج — المضاعفات الواحدة للأشياء المتساوية تكون متساوية ، فان كان

شيئان متساويين كان ثلاثة امثال احدهما مساويا لثلاثة امثال الآخر •

د — اذا انقسم كل من الاشياء المتساوية الى عدد واحد من اجزاء

متساوية كانت هذه الاجزاء في الجميع متساوية •

هـ — الاشياء التي يمكن ان ينطبق كل منها على الآخر انطباقا تاما

فهي متساوية •

» راجع بحث البديهة المنطقية آخر الباب الرابع (ص ٧٥ ج ٢) تجد

توضيح بعض هذه البديهيات الرياضية) •

٢ - المظنونات

مأخوذة من (الظن) • والظن في اللغة اعم من اصطلاح المنطقيين هنا ، فان المفهوم منه لغة حسب تتبع موارد استعماله هو الاعتقاد في غائب بحدس او تخمين من دون مشاهدة او دليل او برهان ، سواء كان اعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع ولكن غير مستند الى علته كالاعتقاد تقليداً للغير ، او كان اعتقاداً جازماً غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب ، أو كان اعتقاداً غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر • وهو يساوق الظن بالمعنى الاخص باصطلاح المنطقيين المقابل لتيقين بالمعنى الاعم •

والظن المقصود به باصطلاح المناطقة هو المعنى الاخير فقط ، وهو ترجيح أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر • وهو الظن بالمعنى الاخص •

فالمظنونات — على هذا — هي قضايا يصدق بها اتباعاً لغالب الظن مع تجويز نقيضه ، كما يقال مثلاً: فلان يسار عدومي فهو يتكلم علي ، أو فلان لا عمل له فهو سافل • او فلان ناقص الخلقة في أحد جوارحه ففيه مركب النقص •

٣ - المشهورات

وتسمى (الذاتيات) أيضا •

وهي قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء أو أكثرهم أو طائفة خاصة • وهي على معنيين :

١ - المشهورات بالمعنى الاعم ، وهي التي تطابقت على الاعتقاد بها آراء العقلاء كافة ، وإن كان الذي يدعو الى الاعتقاد بها كونها اوليه ضرورة في حدّ نفسها ولها واقع وراء تطابق الآراء عليها • فتشمل المشهورات بالمعنى الاخص الآتية وتشمل مثل الاوليات والفطريات التي هي من قسم اليقينيات البديهية •

وعلى هذا فقد تدخل القضية الواحدة مثل قولهم (الكل اعظم من الجزء) في اليقينيات من جهة ، وفي المشهورات من جهة أخرى •

٢ - المشهورات بالمعنى الاخص او المشهورات الصرفة ، وهي احق بصدق وصف الشهرة عليها ، لانها القضايا التي لاعمدة لها في التصديق الا الشهرة وعموم الاعتراف بها ، كحسن العدل وقبح الظلم ، وكوجوب الذب عن الحرم واستهجان اذاء الحيوان لا لغرض •

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها ، بل واقعها ذلك ، فلو خلى الانسان وعقله المجرد وحسّه ووهمه ولم تحصل له اسباب الشهرة الآتية ، فانه لا يحصل له حكم بهذه القضايا ولا يقضي عقله او حسه او وهمه فيها بشيء • ولا ينافي ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم ولكن هذا غير الحكم بتطابق الآراء عليها • وليس كذلك حال حكمه بأن الكل اعظم

من الجزء كما تقدم فانه لو خلي وتسه كان له هذا الحكم . وعلى هذا فيكون الفرق بين المشهورات واليقينيات مع ان كلا منها تفيد تصديقا جازما - أن المعبر في اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع وتقس الامر المعبر عنه بالحق واليقين ، والمعتبر في المشهورات مطابقتها لتوافق الآراء عليها ، اذ لا واقع لها غير ذلك . وسيأتي ما يزيد هذا المعنى توضيحا .
ولذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب ، بل الذي يقابله الشنيع وهو الذي ينكره الكافة او الاكثر . ومقابل الكاذب هو الصادق .

اقسام المشهورات :

اعلم ان المشهورات قد تكون مطلقة وهي المشهورة عند الجميع ، وقد تكون محدودة وهي المشهورة عند قوم دون قوم كشهرة امتناع التسلسل عند المتكلمين ^(١) . وتنقسم أيضا الى جملة اقسام بحسب اختلاف اسباب الشهرة . وهي حسب الاستقراء يمكن عد اكثرها كما يلي :

١ - الواجبات القبول :

وهي ما كان السبب في شهرتها كونها حقا جليا ، فيتطابق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء كالاوليات والفطريات ونحوهما . وهي التي تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الاعم كما تقدم ، من جهة عموم الاعتراف بها .

(١) وتنقسم أيضا الى حقيقية وظاهرية وشبيهة بالمشهورات . وسياتي بيانها في صناعة الجدل (المبحث السابع من الباب الاول) كما سياتي هنا زيادة توضيح من المشهورات .

٢ - التاديبات الصلاحية :

وتسمى المحمودات والآراء المحمودة . وهي ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء المصلحة العامة للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع ، كقضية حسن المدل وقبح الظلم . ومعنى حسن المدل أن فاعله ممدوح لدى العقلاء ، ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم . وهذا يحتاج الى التوضيح والبيان ، فنقول :

إن الانسان اذا أحسن اليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية فانه يثير في نفسه الرضا عنه ، فيدعوه ذلك الى جزائه ، واقل مراتبه المدح على فعله . واذا أساء اليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصية فانه يثير في نفسه السخط عليه ، فيدعوه ذلك الى التشفي منه والانتقام ، واقل مراتبه ذم على فعله .

وكذلك الانسان يصنع اذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الاجتماعي وبقاء النوع الانساني ، فانه يدعوه ذلك الى جزائه وعلى الاقل يمدحه ويشن عليه ، وان لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع لشخص المادح ، وانما ذلك الجزاء لغاية حصول تلك المصلحة العامة التي تناله بوجه . واذا أساء احد بفعل لا يلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام وبقاء النوع ، فان ذلك يدعوا الى جزائه بذمه على الاقل ، وان لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الذام ، وانما ذلك لغرض دفع المفسدة العامة التي يناله ضررها بوجه .

وكل عاقل يحصل له هذا الداعي للمدح والذم لغرض تحصيل تلك الغاية العامة . وهذه القضايا التي تطابقت عليها آراء العقلاء من المدح والذم

لاجل تحصيل المصلحة العامة تسمى (الآراء المحمودة) والتأدييات الصلاحية . وهي لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء . وسبب تطابق آرائهم شعورهم جميعا بما في ذلك من مصلحة عامة .

وهذا هو معنى التحسين والتقبيح العقليين اللذين وقع الخلاف في اثباتهما بين الاشاعرة والعدلية ، فنفتهما الفرقة الاولى واثبتتهما الثانية . فاذ يقول العدلية بالحسن والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحمودة والقضايا المشهورة التي تطابقت عليها الآراء لما فيها من التأدييات الصلاحية ، وليس لها واقع وراء تطابق الآراء (١) .

والمراد من (العقل) اذ يقولون إن العقل يحكم بحسن الشيء او قبحه هو (العقل العملي) ويقابله (العقل النظري) . والتفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات ، فان كان المدرك مما ينبغي أن يعلم مثل قولهم (الكل اعظم من الجزء) الذي لاعلاقة له بالعمل ، يسمى ادراكه (عقلا نظريا) . وان كان المدرك مما ينبغي أن يفعل ويؤتى به اولا يفعل مثل حسن العدل وقبح الظلم ، يسمى ادراكه (عقلا عمليا) .

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الامر على من نفى الحسن والقبح في استدلالهم على ذلك ، بأنه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل اعظم من الجزء ، لان العلوم الضرورية لاتفاوت . ولكن لاشك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل .

وقد غفلوا في استدلالهم اذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية الكل اعظم من الجزء . وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من

(١) راجع عن توضيح هذا البحث كتاب (اصول الفقه) للمؤلف في مبحث

الملازمات العقلية ، ففيه غنى الطالب أن شاء الله تعالى .

الضروريات ، مع ان قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الاخص ومن قسم المحمودات خاصة ، والحاكم بها هو العقل المعنوي . وقضية الكل اعظم من الجزء من الضروريات الاولى والحاكم بها هو العقل النظري . وقد تقدم الفرق بين العقلين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات . فكان قياسهم قياسا مع الفارق العظيم ، والتفاوت واقع بينهما لامحالة ، ولا يضر هذا في كون الحسن والقبح عقليين ، فانه اختلط عليهم معنى العقل الحاكم في مثل هذه القضايا ، فظنوه شيئا واحدا ، كما لم يفرقوا بين المشهورات واليقينيات فحسبوهما شيئا واحدا ، مع انها قسمان متقابلان .

٣ - الخلقيات :

وتسمى الآراء المحمودة أيضا وهي - حسب تعريف المنطقيين - متطابق عليها آراء العقلاء من أجل قضاء الخلق الانساني بذلك ؛ كالحكم بوجوب محافظة الحرم او الوطن ، وكالحكم بحسن الشجاعة والكرم وقبح الجبن والبخل .

والخلق ملكة في النفس تحصل من تكرار الافعال الصادرة من المرء على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة ، كالكرم فانه لا يكون حلقا للانسان الا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف .

(أقول) : هكذا عرفوا الخلقيات والخلق ، فجعلوا السبب في حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعيا للعقل العملي الى ادراك أن هذا مما ينبغي فعله او مما ينبغي تركه . ولكننا - اذا دققنا - نجد أن

الاخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور ، بل القليل منهم من يتحلى بها ، مع انه لا ينكر أن الخلقيات مشهورة يحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل ، فان الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه اذا رجع الى نفسه وأصنى اليها ، ولكنه يجبن في موضع الحاجة الى الشجاعة ، وكذلك البخل والتكبر والكاذب . ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة والبخل بقبح الكرم وحسن الامساك ، والكذاب بقبح الصدق وحسن الكذب وهكذا .

والصحيح في هذا الباب أن يقال : إن الله تعالى خلق في قلب الانسان حساً وجمله حجة عليه يدرك به محاسن الافعال ومقاييسها ، وذلك الحس هو (الضمير) بمصطلح علم الاخلاق الحديث ، وقد يسمى بالقلب او العقل العملي او العقل المستقيم او الحس السليم عند قدماء الاخلاق . وتشير اليه كتب الاخلاق عندهم .

فهذا الحس في القلب او الضمير هو صوت الله المدوي في دخيلة نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه . ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقر عين فاعل الفضيلة . وهو موجود في قلب كل انسان ، وجميع الضمائر تتحد في الجواب عند استجوابها عن الافعال ، فهي تشترك جميعا في التمييز بين الفضيلة والرذيلة ، وان اختلفت في قوة هذا التمييز وضعفه ، كسائر قوى النفس اذ تتفاوت في الافراد قوة وضعفا .

ولاجل هذا كانت (الخلقيات) من المشهورات ، وان كانت الاخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر ، بل هي من خاصة الخاصة .

نعم الاصغاء الى صوت الضمير والخضوع له لايسهل على كل انسان الا بالاقطاع الى دخيلة نفسه والتحول عن شهواته واهوائه . كما أن

الخلق عامة لا يحصل له وإن كان له ذلك الاصفاء الا بتكرار العمل واتخاذ
عادة حتى تتكوّن عنده ملكة الخلق التي يسهل معها الفعل . وبالاخص
الخلق الفاضل ، فإن افعاله التي تحققه تحتاج الى مشقة وجهاد ورياضة ،
لأنها دائما في حرب مع الشهوات والرغبات . وليس الظفر الا بعد الحرب .

{ - الانفعالات :

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب انفعال نفسي عام ، كالرقة والرحمة
والشفقة والحياة والانفة والحمية والفيرة ، ونحو ذلك من الانفعالات التي
لا يخلو منها انسان غالبا .

فترى الجمهور يحكم - مثلا - بقبح تعذيب الحيوان لا لفائدة ، وذلك
انبعا لما في الفريضة من الرقة والرحمة . بل الجمهور بفريضة يحكم بقبح
تعذيب ذي الروح مطلقا وإن كان لفائدة لو لا أن تصرف عنه الشرايع والمعادات
والجمهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضى ويعني برعاية الايتام
والمجانين لأنه مقتضى الرحمة والشفقة ، كما يحكم بقبح كشف المورة لأنه
مقتضى الحياء ، ويمدح المدافع عن الاهل والمشيخة او الوطن والامة لأنه
مقتضى الحمية والفيرة ... الى غير ذلك من الاحكام العامة عند الناس .

ه - العاديات :

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم ، كاعتيادهم
احترام القادم بالقيام ، والضيف بالضيافة ، والرجل الديني او الملك بتقبيل
يده ، فيحكمون لاجل ذلك بوجوب هذه الاشياء لمن يستحقها .

والعادات العامة كثيرة . وقد تكون عادة عامة لاهل بلد فقط أو قطر أو أمة أو جميع الناس ، فتختلف لاجلها القضايا التي يحكم بها حسب العادة ، فتكون مشهورة عند أهل بلد أو قطر أو أمة غير مشهورة عند غيرهم : بل يكون المشهور ضدها .

والناس يمدحون المحافظ على العادات ، ويذمون المخالف المستهين بها . سواء كانت العادات سيئة أو حسنة ، فنراهم يذمون من يرسل لحيته اذا كانوا اعتادوا حلقها ، ويذمون الحليق لانهم اعتادوا ارسالها . ونراهم يذمون من يلبس غير المألوف لمجرد انهم لم يعتادوا لبسه .

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرّم (لباس الشهرة) . والظاهر ان سر التحريم ان لباس الشهرة يدعو الى اشمئزاز الجمهور من اللابس وذمهم له . واهم أغراض الشارع الالفة بين الناس وتقاربهم واجتماع كلمتهم . وورد عنه (رحم الله امرأ جبّ الفية عن نفسه) .

كما ورد في الشريعة الاسلامية المطهرة ان منافيات المروّة مضرة في العدالة كالأكل حال المشي في الطريق العام أو السوق والجلوس في الأماكن العامة كالمقاهي لشخص ليس من عادة صنفه ذلك . وما منافيات المروّة الا منافيات العادة المألوفة .

٦ - الاستقراريات :

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب استقرارهم التام أو الناقص ، كحكمهم بان تكرار الفعل الواحد ممل ، وان الملك الفقير لا بد أن يكون ظالماً ، الى كثير من امثال ذلك من القضايا الاجتماعية والاخلاقية ونحوها . وكثيراً ما يكتفي عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد أو اكثر

لل قضية ، فتشتهم بينهم عندما لم يقفوا على نقض ظاهر لها ، كتشاؤم الاوربيين
من رقم (١٣) لأن واحدا منهم او أكثر اتفق له ان نكب عندما كان له هذا
الرقم ، وكتشاؤم العرب من نعاب الغرب وصيحة البومة كذلك • ومثل هذا
كثير عند الناس •

٤ - الوهميات

والمقصود بها القضايا الوهمية الصرفة . وهي قضايا كاذبة الا أن الوهم يقضي بها قضاء شديد القوة . فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها . فان العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كما ألفه ، مستمعا من قبول خلافه . ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات :

الا ترى أن وهم الاكثر يستوحش من الظلام ويخاف منه ، مع ان العقل لا يجد فرقا في المكان بين ان يكون مظلماً أو منيراً ، فان المكان هو المكان في الحالين ، وليس للظلمة تأثير فيه يوجب الضرر أو الهلاك . ويخاف أيضا من الميت وهو جماد لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع ، ولو عادت اليه الحياة - فرضا - فهو انسان مثله كما كان حيا ، وقد يكون من أحب الناس اليه . ومع توجه النفس الى هذه البديهة العقلية ينكرها الوهم ويعاند ، فيستولى على النفس فقد تضطرب من الظلمة ومن الميت ، لان البديهة الوهمية أقوى تأثيرا على النفس من البرهان .

ولاجل ان يتضح لك هذا الامر جرب نفسك واسأل اصدقاءك : كيف يتسلل لاحدكم في وهمه دورة شهور السنة ؟ تأمل ما أريد ان أقول لك . فان الانسان - على الاكثر - لا بد أن يتوهم دورة شهور السنة أو أيامها بشكل محسوس من الاشكال الهندسية (تأمل في نفسك جيدا) انه لا بد ان توهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظمة ، او غير منتظمة ، او مضرنا بعدد الشهور ، أو شكلا مضلعا متساوي الاضلاع أو غير منتظم في اضلاع اربعة

او اكثر او اقل . مع ان السنة ودورة ايامها وشهورها من المعاني المجردة غير المحسوسة . وهذا واضح للعقل ، غير ان الوهم اذا خطرت له السنة تمثلها في شكل هندسي وهمي يخترعه في ايام طفولته من حيث لا يشعر ، ويقتى وجهه معاندا مصرا على هذا التمثيل الكاذب . ولعلم الانسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد يخجل من ذكره لغيره ولكنه لا ينفك عنه في سره . وانما اذكر هذا المثال لانه يسير لخطر في ذكره وهو يؤدي الفرض من ذكره . والسر في ذلك ان الوهم تابع منقاد للحس ومكبيل به ، فبا لا يقبله الحس لا يقبله الوهم الا لابساً ثوب المحسوس ، وان كانت له قابلية ادراك المجردات عن الحس كقابليته لادراك المحسوسات .

فاذا كانت احكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فان العقل يصدقه فيها فيتطابقان في الحكم ، كما في الاحكام الهندسية . ومثل ما اذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يعلنان في مكان واحد بوقت واحد . فان العقل أيضا يساعده فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقا كذلك . فيتطابقان .

واذا كانت احكامه في غير المحسوسات ، وهي التي نسيها بالفضايا الوهمية الصرفة ، فلا بد أن تكون كاذبة لاصرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات . وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها ، كما سبق في الامثلة المتقدمة ، فان العقل هو الذي ينزع عنها ثوب الحس الذي أضفاه عليها الوهم . ومن امثلة ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لابد ان يكون مشاركة اليه

وله وضع وحيز . ولا يمكنه ان يتمثله الا كذلك ، حتى انه يتمثل الله تعالى في مكان مرتفع علينا ، وربما كانت له هيئة انسان مثلاً . ويصوره ايضا خلقه تمثيل القبلى والبعدية غير الزمانية ، ويعجز عن تمثيل اللاهائية ، فلا يتمثل عنده كيف انه تعالى كان وليس معه شيء حتى الزمان ، وأنه سرمدى لا اول

لوجوده ولا آخر • وان كان العقل - حسبما يسوق اليه البرهان - يستطيع ان يؤمن بذلك ويصدق به تصديقا لا يتمثل في النفس ، لان الوهم له السيطرة والاستيلاء عليها من هذه الجهة •

فان كان الوهم مسيطرا على النفس على وجه لا يدع لها مجالا للتصديق بوجود مجرد عن الزمان والمكان ، فان العقل عندما يمنحها من تجسيمه وتمثيله كالحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتلتجئ الى أن تنكر وجوده رأسا شأن الملحدين •

ومن أجل هذا كان الناس - لغلبة الوهم على نفوسهم - بين مجسم وملحد • وقل من يتنور بنور العقل ويجرد نفسه عن غلبة اوهامها ، فيسمو بها الى ادراك ما لا يناله الوهم • ولذا قال تعالى في كتابه المجيد : (وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) فنفى الايمان عن أكثر الناس • ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم : (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) يعنى انهم في حين ايمانهم هم مشركون • وما ذلك الا لانهم لغلبة الوهم انما يعبدون الاصنام التي ينحتونها بأوهامهم ، والا كيف يجتمع الايمان والشرك في آن واحد اذا اريد بالشرك من الآية معناه المعروف وهو العبادة للاصنام الظاهرية •

والخلاصة ، ان القضايا الوهمية الصرفة التي نسميها (الوهميات) هي عبارة عن احكام الوهم في المعاني المجردة عن الحس • وهي قضايا كاذبة لا ظل لها من الحقيقة ، ولكن بديهة الوهم لا تقبل سواها • ولذلك يستخدمها المغالط في اقيسته ، كما سيأتي في (صناعة المغالطة) • الا ان العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عنه ولا يخضع لحكمه ، فيكشف كذب احكامه للنفس •

٥ - المسلمات

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك على التسليم بأنها صادقة ، سواء كانت صادقة في نفس الامر ، أو كاذبة كذلك ، أو مشكوكة .

والطرف الآخر ان كان خصما فان استعمال المسلمات في القياس معه يراد به افحامه . وان مسترشدا فانه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعدا لتلقى البرهان وفهمه .

ثم ان المسلمات اما (عامة) سواء كان التسليم بها من الجمهور عندما تكون من المشهورات او كان التسليم بها من طائفة خاصة كاهل دين أو ملكة او علم خاص . وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى (الاصول الموضوعية) لذلك العلم ، عندما يكون التسليم بها عن مسامحة على سبيل حسن الظن من المتعلم بالمعلم . وهذه الاصول الموضوعية هي مبادئ ذلك العلم التي تبنى عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها في علم آخر ، واما اذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجازاة مع الاستنكار والتشكيك بها كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ بـ (المصادرات) .

واما (خاصة) اذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر في مقام الجدل والمخاصمة ، كالقضية التي تؤخذ من اعترافات الخصم ، ليبنى عليها الاستدلال في ابطال مذهبه او دفعه .

٦ - المقبولات

وهي قضايا مأخوذة ممن يوثق بصدقه تقليدا ، اما لمرسماوي كالشرايع والسنن المأخوذة عن النبي والامام المصوم ، واما لمزيد عقله وخبرته كالمأخوذات من الحكماء وافاضل السلف والعلماء الفنين من آراء في الطب أو الاجتماع أو الاخلاق أو نحوها ، وكأبيات تورد شواهد لشاعر معروف ، وكالامثال السائرة التي تكون مقبولة عند الناس وان لم تؤخذ من شخص معين ، وكالقضايا الفقهية المأخوذة تقليدا عن المجتهد .

ان هذه القضايا وامثالها هي من اقسام المعتقدات . والاعتقاد بها اما على سبيل القطع او الظن الغالب ، ولكن - على كل حال - منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله كما قدمنا . وبهذا تفرق عن اليقينيات والمظنونيات .

وقد تكون قضية واحدة يقينية عند شخص ومقبولة عند شخص آخر باعتبارين ، كما قد تكون من المشبهات او المسلمات باعتبار ثالث أو رابع ... وهكذا .

٧ - المشبهات

وهي قضايا كاذبة يعتد بها ، لأنها تشبه اليقينيات او المشهورات في الظاهر ، فيخالط فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير بين ما هو هو وبين ما هو غيره ، او لقصور نفس المستدل ، او لغير ذلك .

والمشابهة اما من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركا أو مجازا فاشتبه الحال فيه ، واما من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بعلّة علة ونحو ذلك . وتفصيل اسباب الاشتباه يأتي في (صناعة المغالطة) ، لان مادة المغالطة هي المشبهات والوهيات . وأهمها المشبهات .

٨ - المخيلات

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقا ، الا انها توقع في النفس تخيلات تؤدي الى افعالات نفسية ، من انبساط في النفس او انقباض ، ومن استهانة بالامر الخطير او تهويل او تعظيم للشيء اليسير ، ومن سرور وانسراح او حزن وتألم ، ومن شجاعة واقدام او جبن واحجام .

وتأثير هذه القضايا (التي هي مواد صناعة الشعر كما سيأتي) في النفس ناشيء من تصوير المعنى بالتعبير تصويرا خياليا خلايا وان كان لا واقع له . وكلما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البديع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيرا في النفس ، لان هذه المزايا تضي على الالفاظ والمعاني جمالا يستهوى المشاعر ويثير التخيلات . واذا انضم اليها الوزن والقافية أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها . ثم يتضاعف الاثر اذا كان الصوت المؤدي لها رقيقا ومشتتلا على نغمة موسيقية مناسبة للوزن ونوع التخييل .

كل ذلك يدل على أن المخيلات ليس تأثيرها في النفس لاجل كونها تتضمن حقيقة يصدق بها ، بل حتى لو علم كذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها . وما ذلك الا لان التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم اليه من مساعدات هو الذي يستهوي النفس ويؤثر فيها . وسيأتي تفصيل ذلك في صناعة الشعر .

وبهذا ينتهي ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسة في هذه المقدمة . ولا بد قبل الدخول في الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدها على الاجمال ؛ فنقول :

أقسام الاقيسة بحسب المادة

تقدم في التمهيد لهذا الباب أن القياس بحسب اختلاف المقدمات من حيث المادة وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج وبحسب اغراض تأليفها ، ينقسم الى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

بيان ذلك : إن القياس — بحسب اختلاف المقدمات من جهة كونها يقينية أو غير يقينية — اما ان يفيد تصديقا واما تأثيرا آخر غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما .

ثم (الاول) اما ان يفيد تصديقا جازما لا يقبل احتمال الخلاف او تصديقا غير جازم يجوز فيه الخلاف أي (ظنيا) . ثم ما يفيد تصديقا جازما اما أن يعتبر فيه ان يكون تأليفه لغرض ان ينتج حقا أم لا . ثم ما يعتبر فيه اتاج الحق اما ان تكون النتيجة حقا واقعا ام لا .
فهذه خمسة أنواع :

١ — ما يفيد تصديقا جازما وكان المطلوب حقا واقعا ، وهو (البرهان) والفرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعا .

٢ — ما يفيد تصديقا جازما ، وقد اعتبر فيه ان يكون المطلوب حقا ولكنه ليس بحق واقعا . وهو (المغالطة) .

٣ — ما يفيد تصديقا جازما ولكن لم يعتبر فيه أن يكون المطلوب حقا . بل المعتبر فيه عموم الاعتراف او التسليم ، وهو (الجدل) . والفرض منه افحام الخصم والزامه .

٤ — ما يفيد تصديقا غير جازم . وهو (الخطابة) والفرض منه ادناع

الجمهور •

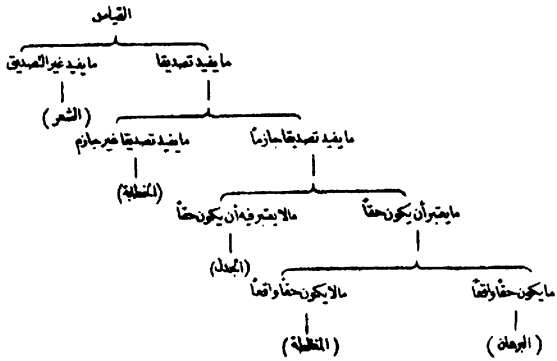
٥ — ما يفيد غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما وهو (الشعر) والفرض منه حصول الانفعالات النفسية •

ثم ان البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس او القدرة على استعمالها عند الحاجة يسمى (صناعة) ، فيقال : صناعة البرهان وصناعة المغالطة ... الخ •

والصناعة اصطلاحاً ملكة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على استعمال أمور لغرض من الأغراض ، صادراً ذلك الاستعمال عن بصيرة بحسب الامكان ، كصناعة الطب والتجارة والحياسة مثلاً • ولذا من يفلط في اقيسته لا عن بصيرة ومعرفة بموقع الغلط لا يقال ان عنده صناعة المغالطة ، بل من عنده الصناعة هو الذي يعرف أنواع المغالطات ويميز بين القياس الصحيح من غيره ويقالط في اقيسته عن عمد وبصيرة •

والصناعة على قسمين علمية وعملية ، وهذه الصناعات الخمس من الصناعات العلمية النافعة ، وسيأتي في البحث الآتي بيان فائدتها •

الخلاصة :



فائدة الصناعات الخمس على الإجمال :

اما منافع هذه الصناعات الخمس والحاجة اليها ، فان صناعتي البرهان والمغالطة تختص فائدتهما على الاكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونية ، ولكن منفعة صناعة البرهان له فبالذات كمعرفة الاغذية في نفعها لصحة الانسان ، ومنفعة صناعة المغالطة له فبالعرض كمعرفة السموم في نفعها للاحتراز عنها .

واما الثلاث الباقية ، فان فائدتها عامة للبشر وتدخل في اكثر المصالح المدنية والاجتماعية . واكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لاهل الاديان وعلماء الفقه وأهل المذاهب السياسية لحاجتهم الى المناظرة والنقاش .

واكثر ما تظهر فائدة صناعتي الخطابة والشعر للسياسيين وقواد الحروب ودعاة الاصلاح لحاجتهم الى اقناع الجمهور ورضاهم وبعث الهمم فيهم وتحريض الجنود والاتباع على الاقدام والتضحية . بل كل رئيس وصاحب دعوة حق او باطلة لا يستغنى عن استعمال هذه الصناعات الثلاث للتأثير على اتباعه ومريديه ولتكثير أنصاره .

ومن العجب اهمال اكثر المؤلفين في المنطق بحث هذه الصناعات ، تفريطا بغير وجه مقبول ، الا اولئك الذين ألفوا المنطق مقدمة للفلسفة ، فان من حقهم ان يقتصرؤا على مباحث البرهان والمغالطة ، كما صنع صاحب الاشارات والحاج هادي السبزواري في منظومته ، اذ لا حاجة لهم في باقي الصناعات .

وأهم ما يحتاج اليه منها ثلاث : البرهان والجدل والخطابة . وقد ورد

في القرآن الكريم الترغيب في استعمال الاساليب الثلاثة في الدعوة الالهية وذلك قوله تعالى : « وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن » ، فان الحكمة هي البرهان ، والموعظة الحسنة من صناعة الخطابة ، ومن آداب الجدل ان يكون بالتي هي احسن .
هذا كل ما أردنا ذكره في المقدمة . وقد آذن الشروع في بحث هذه الصناعات في خمسة فصول . وعلى الله التكلان .



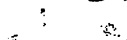
مرکز تحقیقات و توسعه علوم اسلامی

الفصل الأول

صناعة البرهتان



مرکز تحقیقات و پژوهش‌های علمی و فناوری



- ١ -

حقيقة البرهان

ان العلوم الحقيقية التي لايراد بها الا الحق الصراح لاسبيل لها الا سبيل البرهان ، لانه هو وحده - من بين أنواع القياس الخمسة - يصيب الحق ويستلزم اليقين بالواقع . والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق ، سواء كان سعي الانسان للحق لاجل نفسه ليناجيها به وليعمر عقله بالمعرفة ، او لغيره لتعليمه وارشاده الى الحق .

ولذلك يجب على طالب الحقيقة ألا يتبع الا البرهان ، وان استلزم قولاً لم يقل به أحد قبله .

وقد عرفوه بأنه : « قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقينا بالذات اضطرارا » وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر .

ومن الواضح أن كل حجة لا بد ان تتألف من مقدمتين ، والمقدمتان قد تكونان من القضايا الواجبة القبول ، وهي اليقينيات التي مر ذكرها ، وقد لا تكونان منها ، بل تكون واحدة منهما أو كلاهما من انواع القضايا الاخرى السبع التي تقدم شرحها في مقدمة هذا الباب .

ثم المقدمة اليقينية اما أن تكون في نفسها بديهية من احدى البديهيات الست المتقدمة ، واما ان تكون نظرية تنتهي الى البديهيات .

فاذا تألفت الحجة من مقدمتين يقينيتين سميت (برهانا) • ولا بد أن ينتجا قضية يقينية لذات القياس المؤلف منهما اضطرارا ، عندما يكون تأليف القياس في صورته يقينيا أيضا ، كما كان في مادته ، فيستحيل حينئذ تخلف النتيجة لاستحالة تخلف المعلول عن علته ، فيطم بها اضطرارا لذاته المقدمتين ، بهالهما من هيئة التأليف على صورة قياس صحيح •

وهذا معنى أن نتيجة البرهان ضرورية • ويعنون بالضرورة هنا معنى آخر غير معنى (الضرورة) في الموجهات ، على ما سيأتي •

والخلاصة أن البرهان يقيني واجب القبول مادة وصورة ، وغايته أن ينتج اليقين الواجب القبول ، أي اليقين بالمعنى الاخص •

- ٢ -

البرهان قياسي

ذكرنا في تعريف البرهان بأنه (قياس) ، وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا • وعلل بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان اليقين ، ويجب في البرهان أن يفيد اليقين •

والحق أن الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم في بابهما في الجزء الثاني ، بل تقدم أن أساس أكثر كبريات الاقيسة هو الاستقراء المثلل ، ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا • والسبب في ذلك أن الاستقراء المفيد لليقين وكذا التمثيل إنما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس ، كما شرحناه في التجريبات • واثربنا في الجزء الثاني ص ٢٩٥ الى أن الاستقراء التام يرجع الى القياس المقسم فراجع • اما الاستقراء الناقص

المبنى على المشاهدة فقط فانه لا يفيد اليقين لانه لا يرجع الى القياس ولا يعتمد عليه . فاتضح بالاخير ان المفيد لليقين هو القياس فقط .

وليس معنى ذلك ان العلوم تستغنى عن الاستقراء والتشيل او النقييل من شأنهما في العلوم ، بل العلوم الطبيعية بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلها تبني على المجربات التي لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتشيل ، ولكن انما تفيد اليقين حيث تعتمد على القياس . فرجع الامر كله الى القياس .

— ٣ —

البرهان ثمي واتني

ان العمدة في كل قياس هو الحد الاوسط فيه ، لانه هو الذي يؤلف العلاقة بين الاكبر والاصغر ، فيوصلنا الى النتيجة (المطلوب) . وفي البرهان خاصة لا بد أن يفرض الحد الاوسط علة لليقين بالنتيجة ، اي لليقين بنسبة الاكبر الى الاصغر ، والا لما كان الاستدلال به لولي من غيره . ولذا يسمى الحد الاوسط (واسطة في الاثبات) .

وعليه فالحد الاوسط اما ان يكون — مع كونه واسطة في الاثبات — واسطة في الثبوت أيضا ، أي يكون علة لثبوت الاكبر للاصغر ، واما ان لا يكون واسطة في الثبوت .

فان كان الاول (أي انه واسطة في الاثبات والثبوت معا) فان البرهان حينئذ يسمى (برهان لم) او (البرهان اللي) ، لانه يعطي اللمية ^(١) في الوجود والتصديق معا ، فهو معط للمية مطلقا فسمى به ، كقولهم : « هذه

(١) اللمية بتشديد الميم : هي العلية مصدر صناعي مأخوذ من كلمة لم .

الحديد ارتفعت حرارتها وكل حديد ارتفعت حرارتها فهي متمددة فينتج هذه الحديد متمددة « فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد استدلال بالعلة على المعلول . فكما اعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد في الزهر للحديد كذلك هي معطية في نفس الامر والخارج وجود التمدد لها .
وان كان الثاني (أي انه واسطة في الاثبات فقط ولم يكن واسطة في اثبوت) ، فيسمى (برهان ان) أو (البرهان الاثني) ، لانه يعطى الإثنية^(١) .
والإثنية مطلق الوجود .

- ٤ -

اقسام البرهان الاثني

والبرهان الاثني على قسمين :

١ - أن يكون الأوسط معلولاً للأكبر في وجوده في الاصغر ، لاعلة ، عكس (برهان لم) ، كما لو قيل في المثال المتقدم : « هذه الحديد متمددة ، وكل حديد متمددة مرتفعة درجة حرارتها » . فالاستدلال بالتمدد على ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة . فيقال فيه : انه يستكشف بطريق الإثني من وجود المعلول على وجود العلة ، فيكون العلم بوجود المعلول سبباً للعلم بوجود العلة . فلذلك يكون المعلول واسطة في الاثبات أي علة للعلم بالعلة ، وان كان معلولاً لها في الخارج . ويسمى هذا القسم من البرهان الاثني (الدليل) .

٢ - أن يكون الأوسط والأكبر معاً معلولين لعلة واحدة ، فيستكشف

(١) الإثنية بتشديد النون : مصدر صنمى كاللمية مأخوذة من كلمة (ان)

المشبهة بالفعل التي تدل على الثبوت والوجود ١

من وجود احدهما وجود الآخر ، فكل منهما إذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر ، ولكن لا لأجل ان احدهما علة للآخر ، بل لكونهما متلازمين في الوجود لاشتراكهما في علة واحدة اذا وجدت لابد أن يوجد معا فاذا علم بوجود احد هما يعلم منه وجود بعلة لاستحالة وجود المعلول بلا علة ، واذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلول الآخر لاستحالة تخلف المعلول عن العلة . فيكون العلم — على هذا — باحد المعلولين مستلزما للعلم بالآخر بواسطة .

وليس لهذا القسم الثاني اسم خاص . وبعضهم لا يسميه البرهان الانى ، بل يجعل البرهان الانى مختصا بالقسم الاول المسمى بالدليل ، ويجعل هذا القسم واسطة بينه وبين اللى . فتكون اقسام البرهان ثلاثة : لى وانى وواسطة بينهما .

وفي الحقيقة ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالات : استدلال بالمعلول على العلة المشتركة ، ثم استدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر ، كما تقدم ، ففيه خاصة البرهان الانى في الاستدلال الاول وخاصة البرهان اللى في الاستدلال الثانى . فلذا جعلوه واسطة بينهما لجمعه بين الطريقتين . والاحسن جعله قسما ثانيا للانى — كما صنع كثير من المنطقيين — رعاية للاستدلال الاول فيه . والامر سهل .

— ٥ —

الطريق الاساس الفكري لتحصيل البرهان

عند العقلاء قضيتان أوليتان لا يشك فيهما الا مكابر أو مريض العقل ، لانهما اساس كل تفكير ، ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان بدونهما ،

حتى الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهما • وهما :

١ - (ان كل ممكن لا بد له من علة في وجوده) • ويعبر عن هذه البديهة أيضا بقولهم : (استحالة وجود الممكن بلا علة) •

٢ - (كل معلول يجب وجوده عند وجود علته) • ويعبر عنها أيضا بقولهم : (استحالة تخلف المعلول عن العلة) •

ولما كان اليقين بالقضية من الحوادث الممكنة فلا بد له من علة موجبة لوجوده ، بناء على البديهة الاولى • وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج •

(الاول) - ان تكون من الداخل • ومعنى ذلك ان نفس تصور اجزاء القضية (طرفي النسبة) علة للحكم والعلم بالنسبة ، كقولنا : « الكل اعظم من الجزء » وقولنا : « النقيضان لا يجتمعان » • والبديهتان اللتان مر ذكرهما في صدر البحث أيضا من هذا الباب ، فان نفس تصور الممكن والعلة كاف للحكم باستحالة وجود الممكن بلا علة ، ونفس تصور العلة والمعلول كاف للحكم باستحالة تخلفه عن علته • فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضايا الى شيء آخر وراء نفس تصور طرفي القضية • ولذا تسمى هذه القضايا بـ (الاولى) كما تقدم في بابها ، لانها اسبق من كل قضية لدى العقل • ولأجل هذا قالوا ان القضايا الاوليات هي المبدء في مبادئ البرهان •

(الثاني) - ان تكون العلة من الخارج • وهذه العلة الخارجة على

نحوين :

١ - أن تكون احدى الحواس الظاهرة او الباطنة ، وذلك في المشاهدات والمتواترات اللتين هما من البديهيات الست • وقضاياها من الجزئيات • فان العقل هو الذي يدرك ان هذه النار حارة أو مكة موجودة ، ولكن ادراكه

لهذه الاشياء ليس ابتداء بمجرد تصور الطرفين ولا بتوسط مقدمات عقلية .
وانما بتوسط احدى الحواس وهي جنوده التي يستعين بها في ادراك المشاهدات
ونحوها ، فانه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر والصوت بالسمع . . .
وهكذا ، ثم يدرك بقوة أخرى بأن ماله هذا اللون الاصفر مثلا له هذا
الطعم الحامض .

وقول الحكماء ان العقل لا يدرك الجزئيات ، فان غرضهم انه لا يدرك
الجزئيات بنفسه بدون استعمال آلة ادراكية ، والا فليس المدرك للكميات
والجزئيات الا القوة العاقلة . ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما
وجود وادراك مع قطع النظر عنها ، غير ان ادراك القوة العاقلة للمحسوسات
لا يحتاج الى أكثر من استعمال آلة الادراك المختصة في ذلك المحسوس .

ويختص ادراك القوة العاقلة بتوسط الآلة في خصوص الجزئيات ،
لان الحس باتفراده لا يفيد رأيا كلياً ، لانه حكمه مخصوص بزمان الاحساس
فقط ، وإذا أراد ان يتجاوز الادراك الى الامور الكلية فلا بد ان يستعين
بمقدمات عقلية وقياسات منطقية ليستفيد منها الرأي الكلي . فالمشاهدات
وكذلك المتوترات تصلح لان تكون مباديء يقتضى منها التصورات الكلية
والتصديقات العامة ، بل لو لاتبع المشاهدات لم نحصل على كثير من المفاهيم
الكلية والآراء العلمية . ولذا قيل (من فقد حساً فقد فقد علماً) . وتفصيل
هذه الابحاث يحتاج الى سعة من القول لا يساعد عليه هذا الكتاب .

٢ — ان تكون العلة الخارجة هي القياس المنطقي . وهذا القياس على
قسمين :

(القسم الاول) — ان يكون حاضرا لدى العقل لا يحتاج الى اعمال
فكر ، فلا بد أن يكون معلوله وهو اليقين بالنتيجة حاضراً أيضاً ضروري

الثبوت • وهذا شأن المجربات والحديثيات والفطريات التي هي من أقسام البديهيات ، اذ قلنا سابقا ان المجربات والعلميات تعتمد على قياس خفي حاضر لدى الذهن ، والفطريات قضايا قياساتها معها • وانما سميت (ضرورية) لضرورة اليقين بها بسبب حضور علتها لدى العقل بلا كسب •

والى هنا انتهى بنا القول إلى استقصاء جميع البديهيات الست (التي هي أساس البراهين وركيزة كل تفكير ورأس المال العلمي لتاجر العلوم) ، والى استقصاء أسباب اليقين بهاء فالاوليات علة يقينها من الداخل ، والمشاهدات والمتواترات علتها من الخارج وهي الآلة الحاسة ، والثلاث الباقية علتها من الخارج أيضا وليست هي الا القياس الحاضر •

(القسم الثاني) ان لا يكون القياس حاضرا لدى العقل ، فلا بد للحصول على اليقين من السعي لاستحضاره بالفكر والكسب العلمي ، وذلك بالرجوع الى البديهيات (وهذا هو موضع الحاجة إلى البرهان) ، فاذا حضر هذا القياس انتظم البرهان اما على طريق اللم او الإن • فاستحضار علة اليقين غير الحاضرة هو الكسب وهو المحتاج إلى النظر والفكر • والذي يدعو الى هذا الاستحضار البديهة الاولى المذكورة في صدر البحث وهي استحالة وجود الممكن بلا علة ، واذا حضرت العلة انتظم البرهان — كما قلنا — أي يحصل اليقين بالنتيجة ، وذلك بناء على البديهة الثانية ، وهي استحالة تخلف المعلول عن العلة •

فاتضح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج الى البرهان وسر الحاجة اليه ، وأنه يرتكز اساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الاساس الفكري لتحصيل كل برهان •

— ٦ —

البرهان اللامي مطلق وغير مطلق

قد عرفت ان البرهان اللامي ما كان الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر ومعنى ذلك انه علة للنتيجة . وهذا على نحوين :

١ — ان يكون علة لوجود الاكبر في نفسه على الاطلاق ، ولأجل هذا يكون علة لثبوته للاصغر ، باعتبار ان المحمول الذي هو الاكبر هنا ليس وجوده الا وجوده لموضوعه وهو الاصغر ، وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه ، كالمثال المتقدم ، وهو مثال علية ارتفاع الحرارة لتمدد الحديد . ويسمى هذا النحو (البرهان اللامي المطلق) .

٢ — ان لا يكون علة لوجود الاكبر على الاطلاق ، وانما يكون علة لوجوده في الاصغر . ويسمى هذا النحو (البرهان اللامي غير المطلق) . وانما صح ان يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وليس علة لنفس الاكبر فباعتبار ان وجود الاكبر في الاصغر شيء وذات الاكبر شيء آخر ، فتكون علة وجود الاكبر في الاصغر غير علة لنفس الاكبر . والمقتضي لكون البرهان لئلا ليس الا علية الاوسط لوجود الاكبر في الاصغر ، سواء كان علة أيضا لوجود الاكبر في نفسه ، كما في النحو الاول أي البرهان اللامي المطلق ، او كان معلولا للاكبر في نفسه ، او كان معلولا للاصغر ، او ليس معلولا لكل منهما .

مثال الاول — وهو ما كان معلولا للاكبر — قولنا : « هذه الخشبة تتحرك اليها النار . وكل خشبة تتحرك اليها النار توجد فيها النار » فوجود النار أكبر ، وحركة النار أوسط ، والحركة علة لوجود النار في الخشبة ،

ولكنها ليست علة لوجود النار مطلقا ، بل الامر بالعكس فان حركة النار معلولة لطبيعة النار .

ومثال الثاني - وهو ما كان معلولا للاصفر - قولنا : « المثلث زواياه تساوي قائمتين . وكل ما يساوي قائمتين نصف زوايا المربع » فالأوسط (مساواة القائمتين) معلول للاصفر وهو (زوايا المثلث) : وهو في الوقت نفسه علة لثبوت الاكبر (نصف زوايا المربع) للاصفر (زوايا المثلث) .
ومثال الثالث - وهو ما لم يكن معلولا لكل من الاصفر والاكبر - نحو : « هذا الحيوان غراب . وكل غراب أسود » فالغراب وهو الاوسط ليس معلولا للاصفر ولا للأكبر ، مع انه علة لثبوت وصف السواد لهذا الحيوان .

- ٧ -

معنى العلة في البرهان اللمي

قلنا : ان البرهان اللمي ما كان فيه الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصفر ، وقد يسبق ذهن الطالب الى أن المراد من العلة خصوص العلة الفاعلية ، ولكن في الواقع ان العلة تقال على اربعة أنواع والبرهان اللمي يقع بجميعها ، وهي :
١ - (العلة الفاعلية) أو الفاعل أو السبب أو مبدأ الحركة . ما شئت فعبر . وقد يعبر عنها بقولهم (ما منه الوجود) ، ويقصدون المفيض والمفيد للوجود ^(١) أو المسبب للوجود كالباني للدار والنجار للسرير والاب للولد
(١) قد يقصد بمضهم من تعبير (ما منه الوجود) خصوص المفيض للوجود اي الخالق المصور . والفاعل بهذا المعنى هو خصوص البارئ تعالى .
واما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيض الوجود وخلقوه وهو ما عدا الله تعالى من الاسباب ، فيعبر عنه (ما به الوجود) .

ونحو ذلك •

ومثال أخذ الفاعل في البرهان : « ثم صار الخشب يطفو على الماء ؟
فيقال : لان الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي » • ومثاله أيضا
ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة •

٢ — (العلة المادية) أو المادة التي يحتاج اليها الشيء ليتكئون ويتحقق
بالفعل بسبب قبوله للصورة • وقد يعبر عنها بقولهم : (ما فيه الوجود)
كالخشب والسمار للسري ، والجص والآجر والخشب ونحوها للدار ،
والنظفة للمولود • ومثال أخذ المادة في البرهان قولهم : « لم يفسد
الحيوان ؟ فيقال : لانه مركب من الاضداد » •

٣ — (العلة الصورية) أو الصورة • وقد يعبر عنها بقولهم : (ما به
الوجود) ، اي الذي يحصل به الشيء بالفعل ، فانه مالم تقتزن الصورة
بالمادة لم يتكئون الشيء ولم يتحقق ، كهيئة السري والدار وصورة الجنين
التي بها يكون انسانا • ومثال أخذ الصورة في البرهان قولهم : « لم كانت
هذه الزاوية قائمة ؟ فيجاب : لان ضلعيا متعامدان » •

٤ — (العلة الغائية) أو الغاية • وقد يعبر عنها بقولهم : (ما له الوجود) ،
أي التي لاجلها وجد الشيء وتكوء ، كالجلوس للكرسي والسكنى للبيت •
ومثال أخذ الغاية في البرهان قولهم : « لم أنشأت البيت ؟ فيجب : لكي
اسكنه » و « لم يرقاض فلان ؟ فيجاب : لكي يصح » • وهكذا •

— ٨ —

تعقيب وتوضيح في أخذ المبدأ حدودا وسطى

لاشك انما يحصل البرهان على وجه يجب ان يعلم الذهن بوجود
المعلول عند العلم بوجود العلة ، اذا كانت العلة على وجه اذا حصلت لا بد أن

يحصل المعلول عندها • ومعنى ذلك ان العلة لا بد أن تكون كاملة تامة السببية، والا إذا فرض حصول العلة ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به •

وعليه يمكن للمتأمل ان يعقب على كلامنا السابق ، فيقول : ان العلة التامة التي لا يتخلف عنها المعلول هي الملتزمة من العلل الاربع في الكائنات المادية ، أما كل واحدة منها فليست بعلة تامة ، فكيف صح ان تعرضوا وقوع البرهان اللمي في كل واحدة منها ؟

وهذا كلام صحيح في نفسه ، ولكن انما صح فرض وقوع البرهان اللمي في واحدة من الاربع ففي موضع تكون العلل الباقية مفروضة الوقوع متحققة وان لم يصرح بها ، فيلزم حينئذ من فرض وجود تلك العلة التي أخفت حداً أوسط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقي العلل • لا لانه يكتفى بأحدى العلل الاربع مجردة في التليل ، ولا لان الواحدة منها هي مجموع العلل ، بل لانها — حسب الفرض — لا ينفك وجودها عن وجود جميعها ، فتكون كل واحدة مشتملة على البواقي بالقوة وقائمة مقامها • ولنتكلم عن كل واحدة من العلل كيف يكون فرض وجودها فرضاً للبواقي فنقول :

أما العلة الصورية فانه اذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل لان فعلية الصورة فعلية لذيها ، فلا بد — مع فرض وجود المعلول — ان تكون العلل كلها حاصلة والا لما وجد وصار فعلياً •

وكذا (العلة الغائية) فانما يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذي الغاية وهو المعلول ، لان الغاية في وجودها الخارجي متأخرة عن وجود المعلول بل هي معلولة له ، وانما العلة له هي الغاية بوجودها الذهني العلمي •

وأما (العلة المادية) فانه في كثير من الامور الطبيعية يلزم عند حصول استعداد المادة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل ، كما لو وضعت البذرة — مثلاً — في أرض طيبة في الوقت المناسب وقد سقيت بالماء فلا بد أن يحصل النبات ، باعتبار ان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن الا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد التام ، لانه اذا طلبت المادة — عند استعدادها — بلسان حالها أن يفيض بارىء الكائنات عليها الوجود ، فانه — تعالى — لا بخل في ساحتها ، فلا بد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها . واذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول ، لان معنى حصول الصورة — كما سبق — حصول المعلول بالفعل .

نعم بعض الامور الطبيعية لا يلزم من حصول استعداد المادة حصول الصورة بالفعل . وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة من علة محرك خارجة ، كاستعداد النخلة للثمر ، فانما تتم ثمرتها بالفعل بعد التلقيح ، والتلقيح حركة من فاعل محرك خارج وهو الملقح . ومن هذا الباب الامور الصناعية فان مجرد استعداد الخشب لان يصير كرسيا لا يصيره كرسيا بالفعل ما لم يعمل الصانع في نشره وتركيبه على الوجه المناسب . وعليه لا يقع البرهان اللغوي في امثال هذه المواد ، فلا تقع كل مادة حداً اوسط فلذا لا يصح أن يملل كون الشيء كرسيا بقولنا : لانه خشب .

وأما (العلة الفاعلية) ، فليس يجب من فرض الفاعل في كثير من الاشياء وجود المعلول ، بل لا يؤخذ حداً اوسط الا اذا كان فاعلاً تاماً ، بمعنى انه مشتمل على تمام جهات تأثيره ، كما اذا دل على استعداد المادة ووجود جميع الشرائط ، فيما اذا كان المعلول من الامور الطبيعية المادية . وذلك كفرض وجود الحرارة في الحديد الذي يلزم منه بالضرورة وجود التمدد ، فالفاعل

بدون الموضوع القابل لايكون فاعلا تاما ، كما لا يكون القابل بدون الفاعل قابلا بالفعل .

ومن هذا الكلام يعلم ويتضح أنه ليس على المطلوب الواحد - في الحقيقة - الا برهان لثي واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوة ، وان تعددت البراهين - بحسب الظاهر - بتعدد العلل حسب اختلافها ، فانسؤال بلمَ انما يطلب به معرفة العلة التامة ، فاذا أجبب بالعلة الناقصة فانه لا ينقطع السؤال بلم . وما دام هنا شرط او جزء من العلة لم يذكر فالسؤال باق حتى يجاب بجميع العلل التي تتألف منها العلة التامة . وحينئذ يسقط السؤال بلم وينقطع .

- ٩ -

شروط مقدمات البرهان

ذكروا لمقدمات البرهان شروطا ارتقت في أكثر عباراتهم الى سبعة ، وهي :

١ - أن تكون المقدمات كلها يقينية (وقد سبق ان ذلك هو المقوم لكون القياس برهانا وتقدم أيضا معنى اليقين هنا) . فلو كانت إحدى مقدماته غير يقينية لم يكن برهانا ، وكان اما جدليا أو خطايا أو شعريا أو مغالطيا على حسب تلك المقدمة . ودائما يتبع القياس في تسميته أخس مقدماته .

٢ - أن تكون المقدمات أقدم واسبق بالطبع من النتائج لانها لا بد أن تكون عللا لها بحسب الخارج . وهذا الشرط مختص ببرهان (لم) .

٣ - أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتى يصح التوصل بها الى النتائج . فان الاقدم في نفس الامر وهو الاقدم بالطبع شيء والاقدم بالنسبة الينا وبحسب عقولنا شيء آخر ، فانه قد يكون ما هو الاقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة الى عقولنا بان يكون العلم

بالطول أسبق وأقدم من العلم بها ، فانه لا يجب في كل ما هو أقدم بحسب الطبع ان يكون أقدم عند العقل في المعرفة .

٤ — أن تكون اعرف عند العقول من النتائج ليصح أن تعرفها ، لأن المرف يجب أن يكون اعرف من المرف . ومعنى انها اعرف ان تكون أكثر وضوحا و يقينا لتكون سببا لوضوح النتائج ، بداهة ان الوضوح واليقين يجب ان يكون اولاً وبالذات للمقدمات ، وثانياً وبالعرض للنتائج .

٥ — ان تكون مناسبة للنتائج ، ومعنى مناسبتها ان تكون محمولاتها ذاتية أولية لموضوعاتها ، على ما سيأتي من معنى الذاتي والاقولي هنا ، لأن الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العلة الطبيعية بينهما . وبمباراة أخرى — كما قال الشيخ الرئيس في كتاب البرهان من الشفا ص ٧٢ — « فان الغريبة لا تكون عللاً ، ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مبادئ البرهان عللاً ، فلا تكون مبادئ البرهان عللاً للنتيجة » .

٦ — أن تكون ضرورية اما بحسب الضرورة الذاتية او بحسب الوصف .

وليس المراد من (الضروري) هنا المعنى المقصود منه في القياس ، فانه اذا قيل هناك : (كل ح ب بالضرورة) يعنون به أن كل ما يوصف بانه (ح) كيفما اتفق وصفه به فهو موصوف بانه (ب) بالضرورة وان لم يكن موصوفاً بأنه (ح) بالضرورة . وأما هنا فيعنون به المشروطة العامة أي ان كل ما يوصف بانه (ح) بالضرورة فانه موصوف بانه (ب) .

٧ — أن تكون كلية . وهنا أيضا ليس المراد من (الكلية) المعنى المراد في القياس . بل المراد أن يكون محمولها مقولا على جميع اشخاص الموضوع في جميع الازمنة قولاً أولياً وان كان الموضوع جزئياً أو مهملًا ، فالكلية هنا يصح ان تقابلها الشخصية . والمقصود من معنى الكلية في القياس ان يكون

المحمول مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان . ولم يكن الحمل أوليا فتقابل الكلية هناك القضية الجزئية والمهملية .

وهذان الشرطان الاخيران يختصان بالنتائج الضرورية الكلية ، فلو جوزنا أن تكون نتيجة البرهان غير ضرورية وغير كلية ، فما كان بأس في ان تكون احدى المقدمات ممكنة او غير كلية بذلك المعنى من الكلية ، لانه ليس يجب في جميع مطالب العلوم ان تكون ضرورية او كلية ، الا أن يراد من الضرورية ضرورية الحكم وهو الاعتقاد الثاني ولأن كانت جهة القضية هي الامكان ، فان اليقين - كما تقدم يجب ان يكون الاعتقاد الثاني فيه لا يمكن زواله . ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينية المقدمات وهو الشرط الاول .

- ١٠ -

معنى الذاتي في كتاب البرهان

تقدم انه يشترط في مقدمات البرهان ان تكون المحمولات ذاتية للموضوعات . وللذاتي في عرف المنطقيين عدة معاني احدها الذاتي في كتاب البرهان . ولا بأس ببيانها جميعا ليتضح المقصود هنا ، فنقول :

١ - الذاتي في باب الكليات ، ويقابله (العرضي) . وقد تقدم في الجزء الاول ص ٩٠ .

٢ - الذاتي في باب الحمل والعروض ، ويقابله (الغريب) ، اذ يقولون : « ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية » . وهو له درجات وفي الدرجة الاولى ما كان موضوعه مأخوذا في حده ، كالانف في حد الفطوسة حينما يقال (الانف اظلس) فهذا المحمول ذاتي لموضوعه ، لانه اذا أريد تعريف الاظلس أخذ الانف في تعريفه . ثم قد يكون موضوع المعروض له

مأخوذاً في حده ، كحمل المرفوع على الفاعل فان الفاعل لا يؤخذ في تعريف المرفوع ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريفه كما تؤخذ في تعريف الفاعل . وقد يكون جنس المعروض له مأخوذاً في حده ، كحمل المبني على الفعل الماضي مثلاً فان الفعل لا يؤخذ في تعريف المبني ولكن جنسه وهو الكلمة هي التي تؤخذ في حده . وقد يكون معروض الجنس مأخوذاً في حده كحمل المنصوب على المفعول المطلق مثلاً فان المفعول المطلق لا يؤخذ في حد المنصوب ولا جنسه ، وهو المفعول يؤخذ في حده بل معروض المفعولية وهو الكلمة تؤخذ في حده . ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال : (المحمول الذاتي للموضوع ما كان موضوعه أو احد مقوماته واقعاً في حده) لأن جنس الموضوع مقوم له وكذا معروضه لانه يدخل في حده وكذا معروض جنسه كذلك .

٣ - (الذاتي) في باب الحمل أيضاً ، وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافياً لاتزاع المحمول بدون حاجة الى ضم شيء اليه وهو الذي يقال له : (المتزاع عن مقام الذات) ويقابله ما يسمى المحمول بالضميمة ، مثل حمل الموجود على الوجود وحمل الابيض على البياض ، لا مثل حمل الموجود على الماهية وحمل الابيض على الجسم فان هذا هو المحمول بالضميمة فان الماهية موجودة ولكن لا بذاتها بل لعروض الوجود عليها ، والجسم أبيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض اليه وعروضه عليه بخلاف حمل الموجود على الوجود فانه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجوده ، وكذا حمل الابيض على البياض فانه ابيض بذاته بدون ضم بياض آخر اليه فهو ذاتي له .

٤ - (الذاتي) في باب الحمل أيضاً ، ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الآخرين ، فيقال الحمل الذاتي ويقال له الاولي أيضاً . ويقابله الحمل الشايع الصناعي وقد تقدم ذلك في

الجزء الاول ص ٧٣ .

٥ - (الذاتي) في باب العلل ، ويقابله (الاتفاقية) ، مثل ان يقال : اشتعلت النار فاحترق الحطب وابرقت السماء فقصف الرعد ، فانه لم يكن ذلك اتفاقا بل اشتعال النار يتبعه احراق الحطب اذا مسها والبرق يتبعه الرعد لذاته ، لا مثل ما يقال : فتح الباب فابرقت السماء ، او نظر لي فلان فاحترق حطبي او حسدني فلان فأصابني مرض فان هذد وأمثالها تسمى أمور اتفاقية . اذا عرفت هذه المعاني للذاتي فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في كتاب البرهان ما يعم المعنى الاول والثاني ويجمعهما في البيان ان يقال : « الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع أو الموضوع أو احد مقوماته يؤخذ في حده » .

- ١١ -

معنى الاول

والمراد من الأولي هنا هو المحمول لا بتوسط غيره أي لايحتاج الى واسطة في العروض في حمله على موضوعه ، كما تقول : جسم ابيض وسطح ابيض فان حمل ابيض على السطح حمل أولي اما حمله على الجسم فبتوسط السطح فكأن واسطة في العروض ، لان حمل الابيض على السطح أولا وبالذات وعلى الجسم ثانيا وبالعرض .

والتدقيق في معنى الذاتي والاولى له موضع آخر لايسمى هذا المختصر . ولكن مما يجب ان يعلم هنا ان بعض كتب أصول الفقه المتأخرة وقع فيها تفسير الذاتي الذي هو في باب موضوع العلم المقابل له الغريب ، بمعنى الأولي المذكور هنا . فوقع من أجل ذلك اشتباهات كثيرة نستطيع التخلص منها اذا فرقنا بين الذاتي والاولي ولا نخلط احدهما بالآخر .

صناعه الجدل أو آداب المناظرة



ونضعها في ثلاثة مباحث : الاول في القواعد والاصول ، الثاني في
المواضع ، الثالث في الوصايا .

المبحث الاول - القواعد والاصول

١ -

مصطلحات هذه الصناعة

لهذه الصناعة - ككل صناعة - مصطلحات خاصة بها والآن نذكر بعضها في المقدمة للحاجة فملا ، ونرجى الباقي الى مواضعه .
١ - كلمة (الجدل) ، إن الجدل لغة هو اللدد واللجاج في الخصومة بالكلام ، مقاراة غالباً لاستعمال الحيلة الخارجة أحياناً عن العدل والأنصاف .
ولذا نهت الشريعة الاسلامية عن المجادلة ، لاسيما في الحج والاعتكاف .
وقد نقل منطقة العرب هذه الكلمة واستعملوها في الصناعة التي نحن بصددتها والتي تسمى باليونانية (طويقا) .

وهذه لفظة (الجدل) أنسب الالفلاك العربية الى معنى هذه الصناعة على ما سيأتي توضيح المقصود به ، حتى من مثل لفظ المناظرة ، والمعاورة والمباحثة ، وان كانت كل واحدة منها تناسب هذه الصناعة في المجلة ، كما استعملت كلمة (المناظرة) في هذه الصناعة أيضا ، فقليل (آداب المناظرة)

وألقت بعض المتون بهذا الاسم .

وقد يطلقون لفظ (الجدل) أيضاً على نفس استعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكة استعمالها ، فيريدون به حينئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم للغير والجاري على قواعد الصناعة . وقد يقال له أيضاً : القياس الجدلي أو الحجة الجدلية أو القول الجدلي . أما مستعمل الصناعة فيقال له : (مجادل) و (جدلي) .

٢ - كلمة (الوضع) . ويراد بها هنا (الرأي المعتقد به أو الملتزم به) ، كالمذاهب والملل والنحل والاديان والآراء السياسية والاجتماعية والعلمية ، وما الى ذلك . والانسان كما يعتقد الرأي ويدافع عنه لانه عقيدته ، قد يعتنقه لفرض آخر فيتعصب له ويلتزمه وان لم يكن عقيدة له ، فالرأي على قسمين : رأي معتقد به ورأي ملتزم به ، وكل منهما يتعلق به غرض الجدلي لاثباته أو نقضه ، فأراد اهل هذه الصناعة ان يعبروا عن القسمين بكلمة واحدة جامعة ، فاستعملوا كلمة (الوضع) اختصاراً ، ويريدون به مطلق الرأي الملتزم سواء أكان معتقداً به أم لا .

كما قد يسمون أيضاً نتيجة القياس في الجدل (وضعاً) وهي التي تسمى في البرهان (مطلوباً) . وعلى هذا يكون معنى الوضع قريباً من معنى الدعوى التي يراد اثباتها أو إبطالها .

- ٢ -

وجه الحاجة الى الجدل

ان الانسان لا ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته ، في عقائده وآرائه من دينية وسياسية واجتماعية ونحوها ، فتألف بالقياس الى كل وضع طائفتان : طائفة تناصره وتحافظ عليه ، وأخرى تريد

تقضيه ويهزمه وينجر ذلك الى المناظرة والجدال في الكلام ، فيلتبس كل فريق
الدليل والحجة لتأييد وجهة نظره وافحام خصمه أمام الجمهور .

والبرهان سبيل قويم مضمون لتحصيل المطلوب ، ولكن ههناك من
الاسباب ما يدعو الى عدم الاخذ به في جملة من المواقع ، واللجوء الى سبيل
آخر ، وهو سبيل الجدل الذي نحن بصدده . وهنا تنبثق الحاجة الى الجدل ،
فانه الطريقة المفيدة بعد البرهان . اما الاسباب الداعية الى عدم الاخذ
بالبرهان فهي أمور .

١ — إن البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن ان يستعمله كل من
الفريقين المتنازعين لان الحق واحد على كل حال ، فاذا كان الحق مع أحد
الفريقين فان الفريق الآخر يلتجئ الى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه .

٢ — إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدمات البرهانية اذا لم
تكن من المشهورات للذائعات بينهم ، وغرض المجادل على الاكثر افحام خصمه
أمام الجمهور فيلتجئ هنا الى استعمال المقدمات المشهورة بالطريقة الجدلية
وان كان الحق في جانبه ويمكنه استعمال البرهان .

٣ — إنه ليس كل أحد يقوي على اقامة البرهان أو ادراكه فيلتجئ
المنازع الى الجدل لمجزه عن البرهان أو لمجز خصمه عن ادراكه .

٤ — إن المبتدئ في العلوم قبل الوصول الى الدرجة التي يتمكن فيها
من اقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج الى ما يرمز ذهنه وقوته العقلية
على الاستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان ، كما قد يحتاج الى تحصيل
القناعة والاطمئنان الى تلك المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها . وليس
له سبيل الى ذلك الا سبيل الجدل .

وبمعرفة هذه الاسباب تظهر لنا قوة الحاجة الى الجدل ونستطيع أن

نحكم بأنه يجب لكل من تصفه المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والآراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها • والمتكفل بذلك هذا الفن الذي عنى به متقدمو الفلاسفة من اليونانيين وأهله المتأخرون في الدورة الإسلامية إهمالا لا مبرر له عدا فئة قليلة من أعظم العلماء كالرئيس ابن سينا والخواجه نصير الدين الطوسي إمام المحققين •

- ٣ -

المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا ان الجدل أسلوب آخر من الاستدلال ، وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد البرهان ، فلا بد من بحث المقارنة بينهما وبيان ما يفرقان فيه فنقول :

١ - إن البرهان لا يعتمد الا على المقدمات التي هي حق من جهة ما هو حق ، لتنتج الحق ، أما (الجدل) فانما يعتمد على المقدمات المسلمة من جهة ما هي مسلمة ، ولا يشترط فيها أن تكون حقا ، وان كانت حقا واقعا ، اذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق - كما قلنا - بل انما يطلب افحام الخصم والزامه بالمقدمات المسلمة سواء آكانت مسلمة عند الجمهور وهي المشهورات العامة والذائعات ، أم مسلمة عند طائفة خاصة يعترف بها الخصم ، أم مسلمة عند شخص الخصم خاصة •

٢ - إن الجدل لا يقوم الا بشخصين متخاصمين ، اما البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله الى الحقائق فيقوم بين شخصين كالجدل ، وقد يقيمه الشخص ليناجي به نفسه ويعلمها لتصل الى الحق •

٣ - إنه تقدم في البحث السابق ان البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين • اما الجدل فانه يمكن أن يستعمله الفريقان معا ما دام الغرض منه الزام الخصم وافحامه لا الحق بما هو حق ،

وما دام انه يعتمد على المشهورات والمسلمات التي قد يكون بعضها في جانب الاثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي . بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيرا من الأدلة الجدلية بلا موجب للحصر على رأي واحد ، بينما ان البرهان لا يكون الا واحدا لا يعتمد في المسألة الواحدة ، وان تعدد ظاهرا بتعدد العلل الاربع على ما تقدم في بحث البرهان .

٤ - إن صورة البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتمثيل ، فالجدل أعم من البرهان من جهة الصورة ، غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء .

- ٤ -

تعريف الجدل

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صفة تعريف فن الجدل بما يلي :
(انه صناعة علمية يقدر بها - حسب الامكان - على اقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أي مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق ، على وجه لا توجه عليه مناقضة) .

وإنما قيد التعريف بعبارة (حسب الامكان) فلاجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدح في كونه صاحب صناعة ، كمعجز الطبيب مثلا عن مداواة بعض الامراض فانه لا ينفي كونه طبيا .
ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعبارة أخرى كما يلي :

(الجدل صناعة تمكن الانسان من اقامة الحجج المؤلفة من المسلمات أو من ردها حسب الارادة ومن الاحترار عن لزوم المناقضة في المحافظة على الوضع) .

- ٥ -

فوائد الجدل

ما تقدم تظهر لنا الفائدة الاصلية من صناعة الجدل ومنفعتا المقصودة بالذات ، وهي أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتأييدها ومن الزام المبطلين والغلبة على المشعوذين ، وذوي الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك . ولهذه الصناعة- فوائد أخر تقصد منها بالعرض ، نذكر بعضها :

١ - رياضة الازهان وتقويتها في تحصيل المقدمات واكتسابها ، اذ يتمكن ذو الصناعة من ايراد المقدمات الكثيرة المفيدة في كل باب ومن اقامة الحجة على المطالب العلمية وغيرها .

٢ - تحصيل الحق واليقين في المسئلة التي تعرض على الانسان ، فانه بالقوة الجدلية التي تحصل له بسبب هذه الصناعة يتمكن من تأليفة المقدمات لكل من طرفي الایجاب والسلب في المسئلة . وحينئذ بعد الفحص عن حال كل منهما والتأمل فيهما قد يطرح الحق له ، فيميز أنه في أي طرف منهما ، ويرى الطرف الآخر الباطل .

٣ - التسهيل على المتعلم المبتدئ لمعرفة المصادرات في العلم الطالب له ، بسبب المقدمات الجدلية ، اذ انه باذیء بده قد ينكرها ويستوحش منها ، لانه لم يقو بعد على الوصول الى البرهان عليها . والمقدمات الجدلية تعينه التصديق بها وتسهل عليه الاعتقاد بها فيطمئن اليها قبل اللخول في العلم ومعرفة براهينها .

٤ - وتنفع هذه الصناعة أيضا طالب الغلبة على خصومه ، اذ يقوى على المحاوراة والمخاصمة والمراوغة وان كان الحق في جانب خصمه ، فيستظهر

على خصمه الضعيف عن مجادلته ومجاراته ، لاحتيا في هذا العصر الذي كثرت فيه المنازعات في الآراء السياسية والاجتماعية .

٥ - وتنفع أيضا الرئيس للمحافظة على عقائد اتباعه عن المبتدعات .

٦ - وتنفع أيضا الذين يسمونهم في هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاماة والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم ، فانهم أشد ما تكون حاجتهم الى معرفة هذه الصناعة ، بل انها جزء من مهنتهم في الحقيقة .

- ٦ -

السؤال والجواب

تقدم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متنازعين فالجدلي شخصان : (احدهما) محافظ على وضع وملتزم له وغاية سعيه ألا يلزمه الغير ولا يفحمه و (ثانيهما) ناقض له وغاية سعيه ان يلزم المحافظ ويفحمه . و (الاول) يسمى (المجيب) . واعتماده على المشهورات في تقرير وضعه ، اما المشهورات المطلقة أو المحدودة بحسب تسليم طائفة معينة . و (الثاني) يسمى (السائل) واعتماده في نقض وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدمات وأن لم تكن مشهورة .

ولتوضيح سر التسمية بالسائل والمجيب نقول : ان الجدل انما يتم بأمرين سؤال وجواب ، وذلك لان المقصود الاصيل من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الأربع :

١ - ان يوجه من يريد نقض وضع ما أسئلة الى خصمه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الاستفهام ، بأن يقول : (هل هذا ذاك ؟) أو (أليس اذا كان كذا فكذا ؟) ويتدرج بالاسئلة من البعيد عن المقصود ، الى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به الى مقصوده من تسليم الخصم ، من دون

أن يشمره بأنه يريد مهاجمته ونقض وضعه ، أو يشمره بذلك ولكن لا يشمره من أية ناحية يريد مهاجمته منها ، حتى لا يراوغ ويحتال في الجواب .

* * *

٢ - أن يستل السائل من خصمه من حيث يدري ولا يدري الاعتراف والتسليم بالمقدمات التي تستلزم نقض وضعه المحافظة عليه .

٣ - أن يؤلف السائل قياسا جدليا مما اعترف وسلم به خصمه (المجيب) بعد فرض اعترافه وتسليمه ، ليكون هذا القياس فاقضا لوضع المجيب .

٤ - أن يدافع المحافظ (المجيب) ويتخلص عن المهاجمة - ان استطاع - بتأليف قياس من المشهورات التي لا بد أن يخضع لها السائل والجمهور . وهذه الطريقة من السؤال والجواب هي الطريقة الفنية المقصودة لهم في هذه الصناعة وهي التي تظهر بها المهارة والحنق في توجيه الاسئلة والتخلص من الاعتراف او الالزام . ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجيب ، لا لمجرد وقوع سؤال وجواب بأي نحو اتفق . والمقصود من صناعة الجدل اتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والاصول الموضوعية فيها .

وفحن يمكننا ان نتوسع في دائرة هذه الصناعة ، فتتعدى هذه الطريقة المتقدمة الى غيرها ، بأن نكتفي بتأليف القياس من المشهورات أو المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع ، لغرض افحام الخصوم ، على أي نحو يتفق هذا التأليف وان لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمر على تلك المراحل الاربع بترتيبها . ولعل تعريف الجدل المتقدم لا يأبى هذه التوسعة .

بل يمكن ان تعدى الى أبعد من ذلك حيث قد ، فلا تخص الصناعة بالمشافة ، بل تمتد بها الى التحرير والمكاتبه . وفي هذه المصور لاميما الاخيرة منها بعد انتشار الطباعة والصحف اكثرا تجري المناقشات والمجادلات في الكتابة ، وتبني على المسلمات والمشهورات ، على غير الطريقة البرهانية ، من دون ان تتألف صورة سؤال وجواب . ومع ذلك نسميها قياسات جدلية ، أو ينهي أن نسميها كذلك ، وتشملها كثير من اصول صناعة الجدل وقواعدها فلا خير في دخولها في هذه الصناعة وشمول بعض قواعدها وآدابها لها .

— ٧ —

مبادئ الجدل

أشرنا فيما سبق الى ان مبادئ الجدل الاولى التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات ، وأن المشهورات مبادئ مشتركة بالنسبة الى السائل والمجيب ، والمسلمات مختصة بالسائل .

كما أشرنا الى ان المشهورات يجوز أن تكون حقا واقعا وللجدلي ان يستعملها في قياسه . أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق في هذه الصناعة فإنه يعد مغالطة من الجدلي لانه في استعمال أية قضية لا يدعى انها في نفس الامر حق . وإنما يقول : ان هذا الحكم ظاهر واضح في هذه القضية ويعترف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولا لدى كل أحد .

ثم انا أشرنا في بحث (المشهورات) ان للشهرة اسبابا توجبها ، وذكرنا أقسام المشهورات حسب اختلاف اسباب الشهرة ، فراجع . والسر في كون الشهرة لا تستغني عن السبب أن شهرة المشهور ليست ذاتية ، بل هي أمر عارض ، وكل عارض لا بد له من سبب . وليست هي كحقيقة الحق التي هي أمر ذاتي للحق لا تملل بعله .

وسبب الشهرة لابد ان يكون أمرا يألّفه الاذهان وتتركه العقول بسهولة ، ولو لا ذلك لما كان الحكم مقبولا عند الجمهور وشايعا بينهم .

وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو : اذا كانت الشهرة لا تستغني عن السبب ، فكيف جعلتم المشهورات من المبادئ الاولى أي ليست مكتسبة ؟

والجواب ان سبب حصول الشهرة لوضوحه لدى الجمهور تكون اذهان الجمهور غافلة عنه ولا تلتفت الى سر انتقالها الى الحكم المشهور ، فيبدو لها أن المشهورات غير مكتسبة من سبب كأنها من تلقاء نفسها اقتلت اليها ، وانما يعتبر كون الحكم مكتسبا اذا صدر الانتقال اليه بملاحظة سببه .

وهذا من قبيل القياس الخفي في المجربات والفطريات التي قياساتها معها ، على ما أوضحناه في موضعه ، فانما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقي لحصول العلم بها عدوها من المبادئ غير المكتسبة ، نظرا الى أن حصول العلم فيها عن سبب خفي غير ملحوظ للعالم ومغفول عنه لوضوحه لديه .

ثم لا يخفى أنه ليس كل ما يسمى مشهورا هو من مبادئ الجدل ، فان الشهرة تختلف بحسب اختلاف الاسباب في كيفية تأثيرها في الشهرة . وبهذا الاعتبار تنقسم المشهورات الى ثلاثة أقسام :

١ — المشهورات الحقيقية ، وهي التي لاتزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها .

٢ — المشهورات الظاهرية ، وهي المشهورات في بادي الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل مثل قولهم : (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) ، فانه يقابله المشهور الحقيقي وهو : (لاتنصر الظالم وان كان أخاك) .

٣ — الشبهة بالمشهورات ، وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله ، فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون

حال ، مثل استحسان الناس في العصر المتقدم لاطلاق المشوارب تقليدا لبعض الملوك والامراء ، فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان . ولا يصلح للجدل الا القسم الاول دون الاخيرين ، أما الظاهرية فانما تنفع فقط في صناعة الخطابة كما سيأتي ، وأما الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبة كما سيأتي في صناعة المغالطة .

— ٨ —

مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمة له ولكن ليس يجب في كل ما هو مقدمة ان يكون من المبادئ ، بل المقدمة اما أن تكون نفسها من المبادئ أو تنتهي الى المبادئ . وعليه فمقدمات القياس الجدلي يجوز أن تكون في نفسها مشهورة . ويجوز أن تكون غير مشهورة ، ترجع الى المشهورة كما قلنا في مقدمات البرهان أنها تكون بديهية وتكون نظرية تنتهي الى البديهية .

والرجوع الى المشهورة على نحوين :

أ — أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقايسة الى المشهورة . وتسمى (المشهورة بالقرائن) . والمقارنة بين القضيتين اما لتشابههما في الحدود أو لتقابلهما فيها . وكل من التشابه والتقابل يوجب انتقال الذهن من تصور شهرة احدهما الى تصور شهرة الثانية ، وإن لم يكن لهذا الانتقال في نفسه واجبا ، وانما تكون شهرة احدهما مقرونة بشهرة الاخرى .

مثال التشابه : قولهم : اذا كان طعام الضيف حسنا فقضاء حوائجه حسن أيضا ، فان حسن طعام الضيف مشهور وللتشابه بين الاطعام وقضاء الحوائج تستوجب المقارنة بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف .

ومثال التقابل : قولهم : اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا كانت الاساءة الى الاعداء حسنة ، فان التقابل بين الاحسان والاساءة وبين الأصدقاء والاعداء يستوجب انتقال الذهن من احدى القضيتين الى الاخرى بالمقارنة والمقايسة .

ب - أن تكون المقدمة مكتسبة شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات منتج لها بأن تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذة من مقدمات مشهورة .
نظير المقدمة النظرية في البرهان اذا كانت مكتسبة من مقدمات بديهية .

- ٩ -

مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله او أورد مقابلها فانها تسمى (مسألة الجدل) وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزءا من قياسه هي نفسها تسمى (مقدمة الجدل) .
اذا عرفت ذلك فكل قضية لها ارتباط في نقض الوضع الذي يراد نقضه تصلح أن تقع موردا لسؤال السائل ، ولكن بعض القضايا يجبر به أن يتجنبها نذكر بعضها :

(منها) أنه لا ينبغي للسائل أن يجعل المشهورات موردا لسؤاله ، فان السؤال عنها معناه جعلها في معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع المجيب على انكارها ومخالفة المشهور . فلو التجأ السائل لايراد المشهورات فليذكرها على سبيل التمهيد للقواعد التي يريد أن يستفيد منها لنقض وضع المجيب .
باعتبار أن تلك المشهورات مفروغ عنها لا مفر من الاعتراف بها .

و (منها) أنه لا ينبغي له أن يسأل عن ماهية الاشياء ولا عن نيتها (عليتها) لان مثل هذا السؤال انما يرتبط بالتعلم والاستفادة لا بالجدل .

والمغلظة ، بل السؤال عن الماهية لو احتاج اليه فينبغي أن يضعه على سبيل الاستفسار عن معنى اللفظ : أو على سبيل السؤال عن رأيه وقوله في الماهية ، بأن يسأل هكذا : (هل تقول ان الانسان هو الحيوان الناطق أو لا ؟) أو يسأل هكذا : (لو لم يكن حد الانسان هو الحيوان الناطق فما حده اذن ؟) .

وكذلك السؤال في القضية لابد أن يجعل السؤال عن قوله ورأيه فيها لا عن أصل القضية .

— ١٠ —

مطالب الجدل

ان الجدل ينفع في جميع المسائل الفلسفية والاجتماعية والدينية والعلمية والسياسية والادبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به . ويستثنى من ذلك قضايا لا تطلب بالجدل : منها (المشهورات الحقيقية المطلقة) لأنها لما كانت بهذه الشهرة لا يسع لأحد انكارها والتفكيك بها حتى يحتاج اثباتها الى حجة . وحكمها من هذه الجهة حكم البديهيات فانه لا تطلب بالبرهان . ويجمعها انها غير مكتسبة فلا تكتسب بحجة .

ومن ينكر المشهورات لا تنفع به حجة جدلية لأن مضمونها اقامتها إرجاعها الى حقائقها المشهورة وقد ينكرها أيضا . ومثل هذا المنكر للمشهورات لا رد له إلا العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احسانه : فمن ينكر مثل حسن عبادة الخلق وقبح عقوق الوالدين فحقه العقاب والتعذيب . ومنكر مثل مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه . ومنكر مثل أن النار غارة يكوى بها ليحس بحرارتها .

نعم قد يطلب المشهور بالقياس الجدلي في مقابل المشايخ كما تطلب القضية الاولى بالبرهان في مقابل المغالط .

أما المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحجة الجدلية في مقابل من لا يراها مشهورة أو لا يعترف بشهرتها ، لينبهه على شهرتها بما هو أعرف وأشهر .

ومنها (القضايا الرياضية ونحوها) لأنها مبنية على الحس والتجربة ، فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسة والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك .

- ١١ -

ادوات هذه الصناعة

عرفنا فيما سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات غير أن تحصيل ملكة هذه الصناعة (بأن يتمكن المجادل من الانتفاع بالمشهورات والمسلمات في وقت الحاجة عند الاحتجاج على خصمه أو عند الاحتراز من الاقتراع والمغلوبة) ليس بالامر الهين كما قد يبدو لأول وهلة . بل يحتاج الى مران طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكة في كل صناعة . ولهذا المران موارد أربعة هي أدوات الملكة إذ استطاع الانسان أن يحوز عليها فإن لها الأثر البالغ في حصول الملكة وتمكن الجدلي من بلوغ غرضه .

ونحن واصفون هنا هذه الأدوات . ولنعلم الطالب انه ليس معنى معرفة وصف هذه الأدوات انه يكون حاصلها عليها فعلا ، بل لابد من السعي لتحصيلها بنفسه عملا واستحضارها عنده ، فإن من يعرف معنى المنشار لا يكون حاصله لديه ولا يكون ناشرًا للخشب ، بل الذي ينشره من تمكن من تحصيل نفس الآلة وعمل بها في نشر الخشب . نعم معرفة اوصاف الآلة

طريق لتحصيلها والاتقاء بها .

والادوات الاربع المطلوبة هي كما يلي :

(الاداة الاولى) - أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادة على اختلافها ، ويعدّها في ذاكرته لوقت الحاجة ، وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب ، وأن يميز بين المشهورات الحقيقية وغيرها ، وأن يعرف كيف يستنبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهرة من قضية الى أخرى .

فاذا كمل له كل ذلك وجمعه عنده فإن احتاج الى استعمال مشهور :

كان حاضرا لديه متمكنا به من الاحتجاج على خصمه .

وهذه الاداة لازمة للجدلي ، لانه لا ينبغي له أن ينقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه أن يتأني ويطلب التذكر أو المراجعة فإنه يفوت غرضه ويعد فاشلا لان غايته آتية ، وهي الغلبة على خصمه أمام الجمهور ، فيفوت غرضه بفوات الاوان ، على العكس من طالب الحقيقة بالبرهان ، فإن تأنيه وطلبه للتذكر والتأمل لا ينقصه ولا ينافي غرضه من تحصيل الحقيقة ولو بعد حين .

ومما ينبغي أن يعلم ان هذه الملكة (ملكة استحضار المشهور عند الحاجة) يجوز أن تبعض ، بأن تكون مستحضرات المجادل خاصة بالموضوع المختص به : فالمجادل في الامور الدينية مثلا يكفي أن يستحضر المشهورات النافعة في موضوعه خاصة ، ومن يجادل في السياسة انما يستحضر خصوص المشهورات المختصة بهذا الباب فيكون صاحب ملكة في جدل السياسة فقط . . . وهكذا في سائر المذاهب والآراء . وعليه فلا يجب في الجدلي المختص بموضوع أن تكون ملكته عامة لجميع المشهورات في جميع العلوم والآراء .

(الاداة الثانية) - القدرة والقوة على التمييز بين معاني الالفاظ

المشتركة والمنقولة والمشككة والمتواطئة والمتباينة والمتراخفة وما اليها من أحوال الالفاظ ، والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطرأ من غموض واشتباه فيها ، حتى لا يقتصر على الدعوى المجردة في ايرادها في حججه ، بل يتبين وجه الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الاحوال . وهناك أصول وقواعد قد يرجع اليها لمعرفة المشترك اللفظي وتمييزه

عن المشترك المعنوي لمعرفة باقي أحوال اللفظ : لا ينسب هذا الكتاب المختصر . ولأجل أن يتنبه الطالب لهذه الابحاث نذكر مثالا لذلك ، فنقول :

لو اشتبه لفظ في كونه مشتركا لفظيا أو معنويا فانه قد يمكن رفع الاشتباه بالرجوع الى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات ، مثل كلمة (قوة) فانها تستعمل بمعنى القدرة كقولنا قوة المشي والقيام مثلا ، وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الاخرس ناطق بالقوة والبذرة شجرة بالقوة . فلو شككنا في أنها موضوعة لمعنى أهم او لكل من المعنيين على حدة ، فانه يمكن أن نقيس اللفظ الى ما يقابله فنرى في المثال أن اللفظ بحسب كل معنى يقابله لفظ آخر وليس له مقابل واحد ، فمقابل القوة بالمعنى الاول الضعف ومقابلها بالمعنى الثاني الفعلية . ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنيين لامعنى واحدا والا لكان لها مقابل واحد .

وكذلك يمكن ان نستظهر ان للفظة معنيين على نحو الاشتراك اللفظي ، اذا تعدد جمعها بتعدد معناها ، مثل لفظة (أمر) فانها بمعنى شيء تجمع على (أمور) وبمعنى طلب الفعل تجمع على (أوامر) . فلو كان لها معنى واحد مشترك لكان لها جمع واحد .

ثم ان كثيرا ما تقع المنازعات بسبب عدم تحقيق معنى اللفظ ، فينحو

كل فريق من المتنازعين منحى من معنى اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر ويتخيل كل منهما ان المقصود لهما معنى واحد هو موضع الخلاف بينهما . ومن له خبرة في أحوال اللفظ يستطيع ان يكشف مثل هذه المغالطات ويوقع التصالح بين الفريقين . ويمكن التمثيل لذلك بالنزاع في مسألة جواز رؤية الله ، فيمكن ان يريد من يجيز الرؤية هي الرؤية القلبية أي الادراك بالعقل بينما أن المقصود لمن يحيلها هي الرؤية بمعنى الادراك بالبصر فتفصيل معنى الرؤية ويان أن لها معنيين قد يزيل الخلاف والمغالطة . وهكذا يمكن كشف النزاع في كثير من الابحاث . وهذا من فوائد هذه الاداة .

(الاداة الثالثة) — القدرة والقوة على التمييز بين التشابهات سواء كان التمييز بالفصول أو بغيرها . وتحصل هذه القوة (الملكة) بالسمي في طلب الفروق بين الاشياء المتشابهة تشابها قريبا لاسيما في تحصيل وجوه اختلاف احكام شيء واحد بل تحصل بطلب المباعدة بين الاشياء المتشابهة بالجنس .

وتظهر فائدة هذه الاداة في تحصيل الفصول والخواص للاشياء ، فيستعين بذلك على الحدود والرسوم . وتظهر الفائدة للمجادل كما لو ادعى خصمه مثلا ان شيئين لهما حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على الآخر ، او أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما ، فانه أي المجادل اذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضي اختلاف أحكامهما يتكشف اشتباه الخصم ويقال له مثلا : ان قياسك الذي ادعيت قياس مع الفارق .

مثاله ما تقدم في بحث المشهورات في دعوى منكر الحسن والقبح العقلين اذ استدل على ذلك بانه لو كان عقليا لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر . فاعتقد المستدل

ان حكمي العقل في المسئلتين من نوع واحد واستدل بوجود الفرق على انكار حكم العقل في مسألة الحسن والقبح . وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقليين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياسا مع الفارق . وهذا المثال أحد موارد الانتفاع بهذه الاداة .

(الاداة الرابعة) — القدرة على بيان التشابه بين الاشياء المختلفة عكس الاداة الثالثة ، سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالمرضيات . وتحصل هذه القدرة (الملكية) بطلب وجوه التشابه بين الامور المتباعدة جدا أو المتجانسة ، وبتحصيل ما به الاشتراك بين الاشياء وان كان أمرا عديما .

وجوز أن يكون وجه التشابه نسبة عارضة . والحدود في النسبة اما ان تكون متصلة أو منفصلة : أما المتصلة فكما لو كان شيء واحد منسوبا أو منسوبا اليه في الطرفين ، أو انه في أحد الطرفين منسوبا وفي الثاني منسوبا اليه ، فهذه ثلاثة أقسام : (مثال الاول) ما لو قيل : نسبة الامكان الى الوجود كنسبته الى العدم . و (مثال الثاني) ما لو قيل : نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها . و (مثال الثالث) ما لو قيل : نسبة النقطة الى الخط كنسبة الخط الى السطح .

أما المنفصلة ففيما اذا لم يشترك الطرفان في شيء واحد أصلا كما لو قيل : نسبة الاربعة الى الثمانية كنسبة الثلاثة الى الستة .

وفائدة هذه الاداة اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الاداة السابقة . فان هذه الاداة تنفع لتحصيل الجنس وشبه الجنس ، والاداة السابقة تنفع في تحصيل الفصول والخواص كما تقدم .

وتنفع هذه الاداة في الحاق بعض القضايا ببعض آخر في الشهرة أو في حكم آخر ، ببيان ما به الاشتراك في موضوعيهما ، بعد أن يملل الحكم بالامر

المشترك كما في التمثيل •

وتنفع هذه الاداة أيضا الجدلى فيما لو ادعى خصمه الفرق في الحكم بين شيئين ، فيمكنه أن يطالب بإيراد الفرق ، فاذا عجز عن بيانه لا بد أن يسلم بالحكم العام وينعن • وإن كان بحسب التحقيق العلمي لا يكون العجز عن إيراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضيا للاحاق شيء بشبيهه في الحكم •

المبحث الثاني - المواضع

- ١ -

معنى الموضع

للتعبير (بالموضع) أهمية خاصة في هذه الصناعة ، فينبغي ان تتقن جيدا معنى هذه اللفظة قبل البحث عن احكامه ، فنقول :
الموضع - باصطلاح هذه الصناعة - هو الاصل او القاعدة الكلية التي تنفرع منها قضايا مشهورة .

وبعبارة ثانية أكثر وضوحا ، الموضع : كل حكم كلي تنشعب منه وتنفرع عليه احكام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابة الجزئي بالاضافة الى ذلك الكلى الاصل لها ، وفي عين الوقت كل واحد من هذه الاحكام المتشعبة مشهور في نفسه يصح ان يقع مقدمة في القياس الجدلي بسبب شهرته .
ولا يشترط في الاصل (الموضع) أن يكون في نفسه مشهورا ، فقد يكون وقد لا يكون . وحينما يكون في نفسه مشهورا صح ان يقع - كالحكم المنشعب منه - مقدمة في القياس الجدلي ، فيكون موضعا باعتبار ومقدمة باعتبار آخر .

مثال الموضع قولهم : « اذا كان أحد الضدين موجودا في موضوع كان ضده الآخر موجودا في ضد ذلك الموضوع » . فهذه القاعدة تسمى موضعا ، لانه تنشعب منها عدة احكام مشهورة تدخل تحتها مثل قولهم : « اذا كان الاحسان للاصدقاء حسنا فالإساءة الى الاعداء حسنة أيضا » ، بقولهم : « اذا كانت معاشرة الجهال مذمومة فمقاطعة العلماء مذمومة » ،

وقولهم : « اذا جاء الحق زهق الباطل » وقولهم : « اذا كثرت الاغنياء قلت الفقراء » ... وهكذا . فهذه الاحكام وأمثالها احكام جزئية بالقياس الى الحكم الاول العام ، وفي نفسها احكام كلية مشهورة .

(مثال ثان للموضع) : قولهم : « اذا كان شيء موجودا في وقت أو موضع أو حال أو موضوع فانه موجود مطلقا » . وقولهم : « وكل شيء بحسب عرض ممكن أو نافع أو جميل فهو مطلقا ممكن أو نافع أو جميل » . فهذه القاعدة تسمى موضعا ، لانه تشعب منها عدة احكام مشهورة : مثل ان يقال : « اذا كذب الرجل مرة فهو كاذب مطلقا » و « اذا كان السياسي يذيع السر في بيته فهو مذيع للسر مطلقا » و « اذا صبر الانسان في حال الشدة فهو صابر مطلقا » و « اذا ملك الانسان العقار فهو مالك مطلقا » . ومثل ان يقال : « اذا أمكن الطالب ان يجتهد في مسألة فقهية فالاجتهاد ممكن له مطلقا » و « اذا كان الصديق نافعا في الحال الاعتيادية فهو نافع مطلقا » و « اذا حسنت مجاملة العدو في حال اللقاء فهي حسنة مطلقا » ... وهكذا تشعب من ذلك الموضع كثير من أمثال هذه الاحكام المشهورة التي هي من جزئياته .

وأكثر المواضع ليست مشهورة . وانما الشهرة لجزئياتها فقط . والسر في ذلك :

١ — ان تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص ، فلا بد أن تكون شهرة كل عام أقل من شهرة ما هو أخص منه . لان صعوبة التصور تستدعي صعوبة التصديق . وهذه الصعوبة تمنع الشهرة وان لم تمنعها فانها تقللها على الأقل .

٢ — ان العام يكون في معرض النقص اكثر من الخاص ، لان نقض

الخاص يستدعى نقض العام ولا عكس . ولهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع .

ولاجل التوضيح نجرب ذلك في الموضع الاول المذكور آتفا :
فانا عند ملاحظة الاضداد نجد ان السواد والبياض مثلا من الاضداد ،
مع أنهما معا يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم ، لا ان البياض يعرض
على نوع من الجسم مثلا والسواد يعرض على ضده كما يقتضيه هذا الموضع .
اذن هذا الموضع كاذب لاقاعدة كلية فيه . فانظر كيف اطلعنا بسهولة
على كذب هذا العام .

اما الاحكام المشهورة المنشعبة منه كمثال الاحسان الى الاصدقاء
والالساءة الى الاعداء ، فان النقض المتقدم للموضع لا يستلزم قضاها ، لما
قلناه ان نقض العام لا يستدعى نقض الخاص . مثلا نجد امتناع تعاقب
انضدين مثل الزوجية والفردية على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد
مرة زوجا ومرة فردا ، فكون بعض اصناف الاضداد كالبياض والسواد
يجوز تعاقبهما على موضوع واحد لا يستلزم ان يكون كل ضدين كذلك ،
فجاز أن يكون الاحسان والالساءة من قبيل الزوجية والفردية لا من قبيل
السواد والبياض .

وحيث يجب ملاحظة جزئيات هذا الحكم المنشعب من الموضع ، فاذا
لاحظناها ولم نعر فيها بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابله ،
فلا بد أن يكون في موضع التسليم ولا يلتفت الى الاضداد الاخرى
الخارجة عنه .

والخلاصة ان كذب الموضع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشعب
منه المشهور .

— ٢ —

فائدة الموضع وسر التسمية

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائدة من الموضع في هذه الصناعة اذا كانت الشهرة ليست له !

والجواب : ان الفائدة منه هي أن صاحب هذه الصناعة يستطيع ان يعد الموضع ويحفظها عنده أصولا وقواعد عامة ، ليستنبط منها المشهورات النافعة له في الجدل عند الحاجة للإبطال او الإثبات • واحصاء الموضع (القواعد العامة) أسهل وأجدي في التذكر من احصاء جزئياتها (المشهورات المتشعبة منها) •

ولذا قالوا ينبغي للمجادل ألا يصرح بالموضع الذي استنبط منه المشهور ، بل يحتفظ به بينه وبين نفسه ، حتى لا يجعله معرضا للنقض والرد ، لان نقضه ورده — كما تقدم — أسهل وأسرع •

ومن أجل هذا سمي الموضع موضعا لانه موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار • وقيل : انما سمي موضعا لانه يصلح ان يكون موضع بحث ونظر • وهو وجه أيضا • وقيل غير ذلك ، ولا يهم التحقيق فيه •

— ٣ —

اصناف الموضع

جميع الموضع في المطالب الجدلية انما تتعلق باثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ، أي تتعلق بالاثبات والابطال •

وهذا على اطلاقه مما لايسهل ضبطه واعداد الموضع بحسبه • فلذلك وجب على من يريد اعداد الموضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها

نلاحظ في كل صنف ما يليق به من المواضع ويناسبه .
 والتصنيف في هذا الباب انما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق
 بها في هذه الصناعة ، وقد بحث المنطقيون هنا عن اقسام المحمولات بالاسلوب
 المناسب لهذه الصناعة ، وان اختلف عن الاسلوب الممهود في بحث الكليات .
 ونحن لاجل ان نضع خلاصة لباحثهم وفهرسا لمباحثهم في هذا الباب
 نسلك طريقته في التقسيم ، فنقول :
 ان المحمول اما أن يكون مساويا للموضوع في الانعكاس ^(١) وأما ان
 لا يكون :

و (الاول) لا يخلو عن أحد امرين :

(أ) - ان يكون دالا على الماهية . والدال على الماهية أحد شيئين حد
 او اسم . والاسم ساقط عن الاعتبار هنا لان حمله على الموضوع حمل لفظي
 لا حقيقي ، فلا يتعلق به غرض المجادل . فينحصر الدال على الماهية في
 (الحد) فقط .

(ب) - ان لا يكون دالا على الماهية . ويسمى هنا (خاصة) وقد
 يسمى أيضا (رسما) ، لانه يكون موجبا لتعريف الماهية بتمييزها عما عداها .
 و (الثاني) لا يخلو - أيضا عن أحد امرين -

(١) - ان يكون واقعا في طريق ما هو . ويسمى هنا (جنسا) .
 والجنس بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات ، اذ لافائدة
 تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل .

(١) معنى مساواة المحمول للموضوع في الانعكاس انه يصدق المحمول
 كليا على جميع ما يمكن ان يصدق عليه الموضوع ، ويصدق الموضوع كليا على
 جميع ما يمكن ان يصدق عليه المحمول .

وانما كان الفصل من اقسام ما ليس بمساو للموضوع ، فلانه بحسب مفهومه وذاته بالقوة يمكن ان يقع على الاشياء المختلفة بالحقيقة ، وان كان فعلا لا يقع الا على الاشياء المتفقة بالحقيقة ، فان الناطق مثلا لا يقع فعلا الا على افراد الانسان ، ولكنه بالقوة وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الانسان لو كان له النطق ، فلا يستتبع فرض صدقه على غير الانسان . فلم يكن مفهومها مساويا للانسان . وبهذا الاعتبار يسمى هنا (جنسا) .

(ب) — ان لا يكون واقعا في طريق ما هو : ويسمى (عرضا) . والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع . اد أن كلا منهما غير مساو للموضوع ، كما انه غير واقع في جواب ما هو . وعلى هذا فالمحمولات اربعة : حد ، وخاصة ، وجنس ، وعرض . أما (النوع) فلا يقع محمولا ، لانه اما أن يحمل على الشخص أو على الصنف ، ولا اعتبار بحمله على الشخص هنا ، لان موضوعات مباحث الجدل كليات . واما الصنف فحمل النوع عليه بمثابة حمل اللوازم ، لان النوع ليس نوعا للصنف ، فيدخل النوع من هذه الجهة في باب العرض . وعليه فالنوع بما هو نوع لا يقع محمولا في القضية . بل انما يقع موضوعا فقط .

اذا عرفت اقسام المحمولات على النحو المتقدم الذي يهم الجدلي — فاعلم انه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمة في أن محموله في مطلوبه أي قسم منها ، فان كل غرضه ان يتوصل الى اثبات حكم او ابطاله : اما انه جنس أو خاصة أو أي شيء آخر فليس ذلك يحتاج اليه .

وانما الذي يحتاج اليه قبل المخاصمة والمجادلة أن يعد المواضع لاستنباط المشهورات التي تنفعه عند المخاصمة . واعداد هذه المواضع في هذه الصناعة

يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الاقسام ليعرف لكل محمول ما يناسبه من المواضع .

وعليه فالمواضع منها ما يخص الحد — مثلا — فينظر لاجل اثباته في انه يجب أن يكون موجودا لموضوعه وانه مساو له وانه واقع في طريق ما هو وانه قائم مقام الاسم في الدلالة على الموضوع .

ومنها ما يخص الخاصة : فينظر لاجل اثباتها في انها يجب ان تكون موجودة لموضوعها وانه مساوية له وانه غير واقعة في طريق ما هو وهكذا باقي اقسام المحمولات .

فتكون المواضع — على ما تقدم — اربعة اصناف :

ثم ان هناك مواضع عامة للاثبات والابطال لاتخص أحد المحمولات الأربعة بالخصوص وتنفع في جميع المحمولات . وتسمى (مواضع الاثبات والابطال) . فيضاف هذا الصنف الى الاصناف السابقة ، فتكون خمسة . ثم لاحظوا ان كثيرا ما يهم الجدلي اثبات ان هذا المحمول أشد من غيره أو أضعف أو اولى وغير اولى . وهذا اما يصح فرضه في الاعراض الخاصة لانها هي التي تقبل التفاوت . فزادوا صنفا سادسا وسموه (مواضع الاولى والآثر) ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدلي الى بحث آخر ، وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين اما بحسب الجنس او النوع او العارض أو الوجود ؛ فسموا المواضع في ذلك (مواضع هو هو) .

وعلى هذا فتكون المواضع سبعة ، وتفصيل هذه المواضع يحتاج الى فن مستقل لاتسع هذه الرسالة المختصرة . على ان كل مجادل مختص بفن كالفقيه والمتكلم والمحامي والسياسي لا بد أن يتقن فنه قبل ان يبرز الى الجدل فيطلع على ما فيه من مشهورات ومسلمات وما يقتضيه من المشهورات .

فلا تكون له كبير حاجة الى معرفة المواضع في علم المنطق وتحضيرها من طريقه .

ولاجل ألا نكون قد حرمتنا الطالب من التنبيه للمقصود من المواضع نذكر بعض المواضع لبعض الاصناف السبعة المتقدمة ، ونحيله على الكتب المطولة في هذا الفن اذا أراد الاستزادة ، فنقول .

- ٤ -

مواضع الاثبات والابطال

مواضع الاثبات والابطال تقعها عام في جميع المحمولات كما تقدم ، واثبات وابطال الاعراض داخله في هذا الباب أيضا . واشهر المواضع في هذا الباب عدوها عشرين موضعا ، وما ذكرناه من أمثلة المواضع فيما سبق هي من مواضع الاثبات والابطال . ونذكر الآن مثالا واحدا غيرها ، وهو : ان العارض على المحمول عارض على موضوعه ، فيمكن ان تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحموله ، وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله ، فمثلا يقال : الجمهور عاطفي . فالجمهور موضوع وعاطفي محمول . وهذا المحمول وهو العاطفي يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك ان الجمهور يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة .

ويقال أيضا : السياسي تعفي . ثم ان هذا المحمول ، وهو النفعي ، يوصف بأنه يقدم منفعة الخاصة على المصلحة العامة . فيثبت أن السياسي يقدم منفعة الخاصة على المصلحة العامة .

ويقال أيضا : الصادق عادل . ثم ان هذا المحمول ، وهو العادل ، لا يوصف بكونه ظالما لأي لا يعرض عليه الظلم . فيبطل بذلك كون الصادق

ظالماً .

ومعنى هذا الموضع انك تستنبط من مشهورين مشهورا ثالثا .
والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه واتصاف المحمول بصفة كالمثالين
الاولين ، فتستنبط المشهور الثالث وهو حمل صفة المحمول على الموضوع .
أو المشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وعدم اتصاف المحمول بصفة
كالمثال الاخير ، فتستنبط منهما المشهور الثالث وهو ابطال اتصاف الموضوع
بتلك الصفة .

— ٥ —

مواضع الاولى والآثر

اصل هذا الباب ترجيح شيء واحد من شيئين بينهما مشاركة في بعض
الوجوه . والالفاظ المستعملة المتداولة في التفضيل هي كلمة آثر واولى
وافضل واكثر وأزيد واشد واشرف واقدم وما يجري مجرى ذلك . وما يقابل
كل واحد منها ، مثل الاقتص والاحس والاكل والأضعف وهكذا . ولكل
من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام في شرحها .
وانما يحتاج الى المواضع في هذا الباب ففي الامور التي لا يظهر فيها
التفاضل لاول وهلة ، والا فاما هو ظاهر التفاضل فيه مثل ان الشمس اكثر
ضوءا من القمر يكون ايراد المواضع لاثباته حشوا ولنوا .
وكثيرا ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص او شيء
على شيء ، من مأكولات وملبوسات ومسكنات ومراتب ووظائف واخلق
وعادات ... وهكذا .

والتنازع تارة يكون من هو الافضل مع الاتفاق على وجه التفضيلة ،
كان يتنازع شخصان في أن حاتم الطائي اكثر كرما ام مع بن زائدة مع

الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وأنه قد اتصفا بها معا . ومثل هذا النزاع انما يتوقف على ثبوت حوادث تاريخية تكشف عن الافضلية وليس على هذا الفن .

وأخرى يكون النزاع في وجه الافضلية كأن يتنازعا في أنه ايهما اولى بأن يوصف بالكرم ، مع الاتفاق على ان معنا — مثلا — وجود بفضل ما له وحاشا وجود بكل ما يملك ، ومع الاتفاق أيضا على ان ما جاد به معن أكثر بكثير في تقدير المال مما جاد به حاتم . وحينئذ يكون النزاع في العبرة في الافضلية بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن افضل من حاتم أو بما يتحقق به معنى الايثار فيكون حاتم افضل .

ويمكن ان يتمسك القائل الاول بموضع في هذا الباب ، وهو (ان ما يفيد خيرا أكثر فهو آثر وأولى بالفضل) ، فيكون معن افضل . ويمكن ان يتمسك القائل الثاني بموضع آخر فيه ، وهو « ان ما ينبعث من تضحية أكثر بالحاجة والنفس فهو آثر وأولى بالفضل » فيكون حاتم افضل . فهذان موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان المتجادلان .

هذا أقصى ما أمكن بيانه من المواضع . وعليك بالمطولات في استقصائها ان أردت ، ومن الله تعالى التوفيق .

المبحث الثالث - الوصايا

- ١ -

تعليمات للسائل

تقدم في الباب الاول من هو (السائل) . وعليه - لتحصيل غرضه وهو الحصول على اعتراف (المجيب) - أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية : -
١ - ان يحضر لديه - قبل توجيه السؤال - الموضوع او المواضع التي منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له .

٢ - أن يهيئ في نفسه - قبل السؤال أيضا - الطريقة والحيلة التي يتوصل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشجيع على منكرها .
٣ - لما كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضره في نفسه من المطلوب الذي يستازم نقض وضع الخصم - فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته وكلامه ، بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للانكار .

هذه هي الخطوط الاولى الرئيسة التي يجب ان يتبعها السائل في مهمته . ثم لاخذ الاعتراف طرق كثيرة ، ينبغي ان يتبع احدي الوصايا (١)

(١) ان الناس ليختلفون كثيرا في اخلاقهم وامزجتهم : فبعضهم الخجول الحبي ، والوقح الصلف ، وبينهما درجات كثيرة . ومنهم الصبور الجلد على الكلام والجدل ، والضعيف المستخذي ، وبينهما درجات كثيرة ايضا . ومنهم اللبق اللسن ، والهي المتلعم ، وبينهما درجات . ومنهم المعتد براهه المتصلب لعقيدته ، والمقلد المطواع لغيره ، وبينهما درجات . وكل واحد من هذه الاصناف له شان يخصه في طريق المجادلة ينبغي على السائل ان يلاحظه ، بعد ان يعرف

الآية لتحقيقها :

١ — ألا يطلب من أول الامر التسليم من الخصم بالمقدمة اللازمة لنقض وضعه . وبمباراة ثانية : ينبغي ألا يقتحم الميدان في الجدل في أول جولة بالسؤال عن نفس المقدمة المطلوبة له . والسر في ذلك ان المجيب حينئذ يكون في مبدأ قوته واتباهه ، فقد يتنبه الى مطلوب السائل ، فيسرع في الانكار ويماند .

٢ — واذا انتهى به السؤال عن المطلوب ، فلا ينبغي أيضا أن يوجه السؤال رأسا عن نفس المطلوب ، خشية ان يشعر الخصم فيفرّ من الاعتراف ، بل له مندوحة عن ذلك باتباع أحد الطرق او الحيل ^(١) الآتية : —

(الاولى) — أن يوجه السؤال عن امر أعم من مطلوبه ، فاذا اعترف بالاعم الزمه قهرا بالاعتراف بالاخص بطريقة القياس الاقتراضي .
(الثانية) — ان يوجه السؤال عن امر أخص ، فاذا اعترف به ، فبطريقة الاستقراء يستطيع ان يلزم خصمه بمطلوبه .

(الثالثة) — ان يوجه السؤال عن امر يساويه ، فاذا اعترف به ، فبطريقة التمثيل يتمكن من الزامه اذا كان ممن يرى التمثيل حجة .

(الرابعة) — ان يعدل عن السؤال عن الشيء الى السؤال عما يشتق منه ، مثل ما اذا اراد ان يثبت ان الفضبان مشتاق للاتقام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلا ان الالب يفضب على ولده ولا يشتاق الى الاتقام منزلة خصمه بين هذه المنازل ، حتى ينبع اية طريقة من الطرق الآتية التي تناسبه . ومن هنا قيل في النثر المشهور : « لكل مقام مقال » .

(١) لاضر في اتباع مثل هذه الحيل في مخاصمة ذوي العناد والاستكبار

على الحق .

منه ، فيعدل الى السؤال عن نفس الغضب ، فيقال : اليس الغضب هو شهوة الانتقام ؟ فاذا اعترف به يقول له : اذن الغاضب مشته للانتقام .

(الخامسة) — ان يقلب السؤال بما يوهم الخصم ان يريد الاعتراف منه بنقيض ما يريد ، كما لو أراد — مثلا — اثبات ان اللذة خير ، فيقول : أنيست اللذة ليست خيرا ؟ فهذا السؤال قد يوهم المخاطب انه يريد الاعتراف بنقيض المطلوب ، فيبادر عادة الى الاعتراف بالمطلوب اذا كان من طبعه العناد لما يريده السائل .

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها احداها ولا تنفع الاخرى . فعلى السائل الذكي أن يختار ما يناسب المقام .

٣ — ألا يرتب المقدمات في المخاطبة ترتيبا قياسيا على وجه يلوح للخصم انسباقيها الى المطلوب ، بل ينبغي ان يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ في الوصول الى المطلوب على وجه لا يشعر الخصم .

٤ — ان يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم للانصاف على الغلبة ، بل ينبغي ان يلوح عليه الميل الى مناقضة نفسه وموافقة خصمه ، لينخدع به الخصم المعاهد فيطمئن اليه . وحينئذ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدري ولا يدري .

٥ — ان يأتي بالمقدمات في كثير من الاحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر ، ويدعى في قوله ظهور ذلك وشهرته وجرى العادة عليه ، فيجد الخصم ان جحدها امام الجمهور مما يوجب الاستخفاف به والاستهانة له ، فيجبن عن انكارها .

٦ — ان يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده ، ليضيع على الخصم ما يريده من المقدمة المطلوبة بالخصوص . والافضل ان يجعل الحشو حقا

مشهورا في نفسه ، فانه يضطر الى التسليم به ، واذا سلم به امام الجمهور قد يندفع مضطرا الى التسليم بما هو مطلوب انسياقا مع الجمهور الذي يفقد على الاكثر قوة التمييز .

٧ — ان من الخصوم من هو مغرور بعلمه معتد بذكائه ، فلا يبالي ان يسلم في مبدأ الامر بما يلقي عليه من الاسئلة ، ظنا منه بأن السائل لا يتمكن من أن يظهر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يتمكن حينئذ من اللجاج والعناد فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل ان يمهده له بتكثير الاسئلة عما لاجدوى له في مقصوده ، حتى اذا استنفذ غاية جهده قد يتسرب اليه الملل والضجر فبضيع عليه وجه القصد او يخضع للتسليم .

٨ — اذا انتهى الى مطلوبه من الاستزمام لنقض وضع الخصم فعليه ان يعبر عنه بأسلوب قوي الاداء لا يشعر بالشك والترديد ، ولا يلقيه على سبيل الاستهزام ، فان الاستهزام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالا لإنكار الملازمة او إنكار المشهور ، فيرجع الكلام من جديد جذعا . وقد يشق عليه ان يوجه هذه المرة اسئلة قافعة في المقصود ، فيغلب على أمره .

٩ — ان يفهم نفسية الجماعات والجماهير من جهة انها تنساق الى الاغراء وتتأثر ببهجة الكلام حتى يستغل ذلك للتأثير فيها ، والمفروض ان انغرض الاصيل من الجدل التغلب على الخصم امام الجمهور . وينبغي له أن يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم ، ليسهل عليه ان يجرحهم الى جانبه فيسلموا بما يريد التسليم به منهم . وبهذا يستطيع ان يقهر خصمه على الموافقة للجمهور في تسليم ما سلموا به ، لان مخالفة الجمهور فيما اتفقوا عليه أمامهم يشعر الانسان بالخجل والخيبة .

١٠ - وهو آخر وصايا السائل - اذا ظهر على الخصم المعجز عن جوابه وانقطع عن الكلام فلا يحسن منه ان يلح عليه او يسخر منه او يقدر فيه ، بل لا يحسن أن يعقبه بكل كلام يظهر مغلويته وعجزه ، فان ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبة .

- ٢ -

تعليمات للمجيب

آن (المجيب) - كما قدمنا - مدافع عن مهاجمة خصمه (السائل) . والمدافع - غالبا - اضعف كفاحا من المهاجم وأقرب الى المغلوية ، لان المبادأة بيد المهاجم ، فهو يستطيع ان ينظم هجومه بالاسئلة كيف يشاء ، ويترك منها ما يشاء . والمجيب على الاكثر مقهور على مساواة السائل في المحاوره . وعلى هذه فسهمة المجيب أثق وأدق ، واللازم له عدة طرق مرتبة يسلكها بالتدرج اولا فأولا ، فان لم يسلك الاول أخذ بالثاني وهكذا . وهي حسب الترتيب :

اولا - ان يحاول الالتفاف على السائل ، بأن يحور الكلام - ان استطاع - فيعكس عليه الدائرة بتوجيه الاسئلة مهاجما ولا بد أن السائل له وضع يلتزم به يخالف وضع المجيب . فينقلب حينئذ المهاجم مدافعا والمدافع مهاجما . وبهذه الطريقة يصبح أكثر تمكنا من الاخذ بزمام المحاوره ، بل يصبح في الحقيقة هو السائل .

ثانيا - اذا عجز عن الطريقة الاولى ، وهي الالتفاف ، يحاول ارباك السائل واشغاله بأمور تبعد عليه المسافة كسبا للوقت كيما يعد عدته للجواب

الشافي ، مثل ان يجد في اسئلته لفظا مشتركا فيستفسر عن معانيه ليتركه
يفصلها ثم يناقشه فيها . أو هو يتولى تفصيلها ليذكر أي المعاني يصح
السؤال عنه وإياها لا يصح . وفي هذه قد تحصل فائدة أخرى فانه بتفصيل
المعاني المشتركة قد تنبثق له طريقة للهرب عما يلزمه به السائل بان يعترف
— مثلا — بأحد المعاني الذي لا يلزم منه نقض وضعه .

ثالثا — اذا لم تنجح الطريقة الثانية وهي طريقة الاشغال والارباك
يحاول — ان استطاع — الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه .
وينبغي ان يعلم انه لا ضرر عليه بالاعتراف بالمشهورات اذا كان وضعه مشهورا
حقيقيا ، لانه — غالبا — لا ينتج المشهور الا مشهورا ، فلا يتوقع من المشهورات
ان تنتج ما يناقض وضعه المشهور .

وليس معنى الهرب من الاعتراف ان يمتنع من الاعتراف بكل شيء
يلقى عليه ، فان هذه الحالة قد تظهره امام الجمهور بنظر المعاند المشاغب
فيصبح موضعا للسخرية والنقد ، بل يحاول الهرب من الاعتراف بخصوص
ما يوجب نقض وضعه .

رابعا — اذا وجد ان الطريقة الثالثة لاتنفع وهي طريقة الهرب من
الاعتراف (وذلك عندما يكون المسؤول عنه الذي يحذر من الاعتراف به
مشهورا مطلقا ، لان العناد في مثله أكثر قبحا من الالتزام به) — فعليه
الا يعلن عن انكاره له صراحة ، لانه لو فعل ذلك في مثله فهو يخسر امام
الحاضرين كرامة نفسه ، وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملتزم له . فلا مناص
له حينئذ من اتباع أحد طريقتين :

(الاول) — أن يعلن الاعتراف . ولا ضرر عليه في ذلك ، لانه ان دل
على شيء فانما يدل على ضعف وضعه الذي يلتزمه لا على قصور نفسه

وعلمه . وهذا وإن كان من وجهة يكشف عن قصور نفسه إذ يلتزم بما لا ينبغي الالتزام به ، ولكن ينبغي له لتلافي ذلك في هذا الموقف (وهو ادق المواقف التي تمر على المجيب المنصف المحب للحق والفضيلة) أن يعلن انه طالب للحق ومؤثر للانصاف والمدل له أو عليه . وهذا لعله يعوض عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته .

(الثاني) — اذا وجد انه يمز عليه اعلان الاعتراف فان آخر ما يمكنه ان يفعله أن يتلطف في أسلوب الامتناع من الاعتراف ، وذلك بأن يورى في كلامه او يقول مثلاً : ان اصحاب هذا المذهب الذي التزمه لا يعترفون بذلك ، فيلقى تبعة الانكار على غيره . او يقول : كيف يطلب مني الاعتراف وانا بعد لم اوضح مقصودي ، فيؤجل ذلك الى مراجعة أو مشاورة ، أو نحو ذلك من اساليب الهرب من التصريح بالانكار او من التصريح بالاعتراف . خامساً — بعد أن تمز عليه جميع السبل من الهرب من الاعتراف ، ويعترف بالمشهور ، فانه يبقى له طريق واحد لاغير . وهو مناقشة الملازمة بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه ، بأن يلحق المشهور — مثلاً — بقيود وشرائط تجعله لاينطبق على مورد النزاع ، او نحو ذلك من الاساليب التي يتمكن بها من مناقشة الملازمة . وهذه مرحلة دقيقة شاقة تحتاج الى علم ومعرفة وفطنة .

— ٣ —

تعليمات مشتركة للسائل والمجيب

او آداب المناظرة

ان من يتعاطى صناعة الجدل سواء كان سائلاً او مجيباً ينبغي له عدة

أمور :

(اولا) — ان يكون ماهرا في عدة اشياء :

١ — في ايراد عكس القياس ، بأن يتمكن من جعل القياس الواحد اربعة اقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد .

٢ — في ايراد العكس المستوي وعكس النقيض ونقض المحول والموضوع ، فان هذا يفيد في التوسع بايراد الحجج المتعددة على مطلوبه أو ابطال مطلوب غيره .

٣ — في ايراد مقدمات كثيرة لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك ابطاله . الى غير ذلك من اشياء تزيد في قوة ايراد الحجج المتعددة .

(ثانيا) — ان يكون لسانا منطقيا يستطيع أن يجلب انتباه الحاضرين وانظارهم نحوه ، ويحسن ان يثير اعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلامية .

(ثالثا) — ان يتخير الالفاظ الجزلة الفخمة ، ويتجنب العبارات الركيكة الغامية ، ويتقي التمتمة والغلط في الالفاظ والاسلوب ، للسبب المتقدم .

(رابعا) — ألا يذع لخصمه مجال الاستقلال بالحديث فيستغل اسماع الحاضرين واتباههم له ، لان استغلال الحديث في الاجتماع ما يعين على

الظهور على الغير والغلبة عليه .

(خامسا) — ان يكون متمكنا من ايراد الامثال والشواهد من الشعر والنصوص الدينية والفلسفية والعلمية وكلمات العظماء والحوادث الصغيرة

الملائمة . وذلك عند الحاجة طبعا . بل ينبغي ان يكثر من ذلك ما وجد اليه سبيلا ، فانه يعينه كثيرا على تحقيق مقصوده والغلبة على خصمه . والمثل

الواحد قد يفعل في النفوس ما لاتفعله الحجج المنطقية من الانصياع اليه والتسليم به .

(سادسا) — ان يتجنب عبارة الشتم واللعن : والسخرية والاستهزاء ،

ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء . فان هذا يفسد الغرض من المجادلة التي يجب ان تكون بالتي هي أحسن .

(سابعا) — ألا يرفع صوته فوق المألوف المتعارف ، فان هذا لا يكسبه الا ضعفا ، ولا يكون الا دليلا على الشعور بالمغلوية ، بل الذي يجب عليه ان يلقي الكلام قوى الاداء لا يشعر بالتردد والارتباك والضعف والأنهيار ، وان اداه بصوت منخفض هادي ، فان تأثير هذا الاسلوب اعظم بكثير من تأثير أسلوب الصياح والصراخ .

(ثامنا) — ان يتواضع في خطاب خصمه ، ويتجنب عبارات الكبرياء والتعاضم والكلمات النائية القبيحة .

(تاسعا) — ان يتظاهر بالاصفاء الكامل لخصمه ، ولا يبدأ بالكلام الا من حيث ينتهي من بيان مقصوده ، فان الاستباق الى الكلام سؤالا وجوابا قبل ان يتم خصمه كلامه يربك على الطرفين سير المحادثة ويعقد البحث من جهة ويشير غضب الخصم من جهة أخرى .

(عاشرا) — ان يتجنب (حد الامكان) مجادلة طالب الرياء والسمعة ومؤثر الغلبة والعدا ومدعى القوة والعظمة ، فان هذا — من جهة — يمدية مرضه فينساق بالاخير مقهورا الى ان يكون شبيها به في هذا المرض . و — من جهة أخرى — لا يستطيع مع مثل هذا الشخص ان يتوصل الى نتيجة مرضية في المجادلة .

ولو اضطر الى مجادلة مثل هذا الخصم ، فلا خير عليه ان يستعمل الحيل في محاورته ويغالطه في حججه ، بل لا خير عليه في استعمال حتى مثل الاستهزاء والسخرية واخجاله .

و (الوصية الاخيرة) لكل مجادل — مهما كان — ألا يكون همه الا

الوصول الى الحق وايتار الانصاف وان ينصف خصومه من نفسه ، ويتجنب
العناد بالاصرار على الخطأ ، فانه خطأ ثان ، بل ينبغي ان يعلن ذلك ويطلبه
من خصمه بالحاح حتى لايشذ الطرفان عن طلب الحق والعدل والانصاف .
وهذا اصعب شيء يأخذ الانسان به نفسه ، فلذلك عليه ان يستعين
على نفسه بطلب المعونة من الله سبحانه فانه تعالى مع المتقين الصابرين .



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

الفصل الثالث

صناعة الخطابة



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

وهو يقع في ثلاثة مباحث : (١) في الاصول والقواعد (٢) في الانواع
(٣) في التوايع .

المبحث الاول - الاصول والقواعد

- ١ -

وجه الحاجة الى الخطابة

كثيرا ما يحتاج المشرعون ودعاة المبادئ والسياسيون ونحوهم الى اقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه ، اذ تحقيق فكرتهم اودعوتهم لاتهم الا برضا الجمهور عنها وقناعتهم بها .

والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به ، كما لا يخضع للطرق الجدلية ، لان الجمهور تتحكم به العاطفة أكثر من العقل والتبصر ، بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحاكمة الادلة والبراهين ، وانما هو سطحي التفكير فاقد للتمييز الدقيق . تؤثر فيه المغريات وتبهره العبارات البراقة وتقنعه الظواهر الخلابة . ولعدم صبره على التمييز الدقيق نجده اذا عرضت عليه فكرة لا يتمكن من التفكيك بين صحيحها وسقيمها فيقبلها كلها أو يرفضها كلها .

وعليه ، فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم أن يسلك مسلكا آخر غير مسلك البرهان والجدل المتقدمين ، فان الذي يبدو أن

الطرق العقلية عاجزة عن التأثير على عقائد الناس وتحويلها لمجزها عن التأثير على عواطفهم المتحركة فيهم .

بل لا يقتصر هذا الامر على الجمهور بما هو جمهور ، فان كل فرد من أفراد العامة اذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو أبعد ما يكون عن الاقتناع بالطرق البرهانية او الجدلية ، بل اكثر الخاصة المثقفين - وان ظنوا في انفسهم المعرفة وحرية الرأي - ينذبون الى الطرق المقنعة المؤثرة على المواطن وينخدعون بها . بل لا يستغنون عنها في كثير من آرائهم واعتقاداتهم ، بالرغم على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التي قد يتخيلون انهم قد بلغوا بها الغاية . فيجب أن تكون المخاطبة التي يتلقاها الجمهور والعامي وشبهه من نوع لا تكون مرتفعة ارتفاعا بعيدا عن درجة مثله . ولذا قيل : « كلم الناس على قدر عقولهم » .

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة ، فان الاسلوب الخطابي أحسن شيء للتأثير على الجمهور والعامي . وكل شخص استطاع ان يكون خطيبا بالمعنى المقصود من الخطابة في هذا الفن فانه هو الذي يستطيع ان يستغل الجمهور والعوام ويأخذ بأيديهم الى الخير او الشر . فهذا وجه حاجتنا - معاشر الناس - الى صناعة الخطابة ، ولزم على من يريد قيادة الجمهور الى الخير ان يتعلم هذه الصناعة ، وهي عبارة عن معرفة طرق الاقتناع .

فان الخطابة انجح من غيرها في الاقتناع ، كما ان الجدل في الازام انقح .

- ٢ -

وظائف الخطابة وفوائدها

مما تقدم نستطيع ان نعرف أن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأي ، وتنوير الرأي العام في أي امر من الامور ، والحض على الاقتناع ببدءاً من المبادئ ، والتحريض على اكتساب الفضائل والكمالات واجتناب الرذائل والسيئات ، واثارة شعور العامة وإيقاظ الوجدان والضمير فيهم . وبالاختصار وظيفتها اعداد النفوس لتقبل ما يريد الخطيب ان تقتنع به . وبهذا نعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة ، بل هي ضرورة اجتساعية في حياة الناس العامة .

وهي - بعد - وظيفة شاقة ، اذ أنها تعتمد - بالإضافة الى معرفة هذه الصناعة - على مواهب الخطيب الشخصية التي تصقل بالتسرين والتجارب ولا تكتسب بهذه الصناعة ولا بغيرها ، وانما وظيفة هذه الصناعة توجيه تلك المواهب واعداد ما يلزم لمعرفة طرق اكتساب ملكة الخطابة ، مع المزان انطويل وكثرة التجارب . وسيأتي التنصيص على حاجة الخطابة الى المواهب الشخصية .

- ٣ -

تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة

يمكن مما تقدم ان نتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتي حسبما هو معروف عند المنطقيين : « انها صناعة علمية بسببها يمكن اقناع الجمهور في الامر الذي يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان » . هذا هو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكة الخطابة

التي بها يتمكن الشخص الخطيب من اقناع الجمهور . والمراد من القناعة هو التصديق بالشيء مع الاعتقاد بعدم امكان ان يكون له ما ينقض ذلك انتصديق ، او مع الاعتقاد بامكان ما ينقضه الا ان النفس تصير بسبب الطرق المقتنة اميل الى التصديق من خلافه . وهذا الاخير هو المسمى عندهم (بالظن) على نحو ما تقدم ص ٣٣٥ من هذا الجزء .

ثم انه ليس المراد من لفظ (الخطابة) التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر ، وهو ان يقف الشخص ويتكلم بما يسمع المجتمعين بأي اسلوب كان ، بل اسلوب البيان واداء المقاصد بما يتكفل اقناع الجمهور هو الذي يقوم معنى الخطابة وان كان بالكتابة أو المحاوراة كما يحصل في محاوراة المرافعة عند القضاة والحكام . وهذه الصناعة تتكفل ببيان هذا الاسلوب ، وكيف يتوصل الى اقناع الناس بالكلام ، وما لهذا الاسلوب من مساعدات وأعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبرات خاصة وما الى ذلك مما سيأتى شرحه .

— ٤ —

اجزاء الخطابة

الخطابة تشتمل على جزئين : العمود والاعوان .

أ — (العمود) . ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التي تتألف منها الحجة الاقتناعية . وتسمى الحجة الاقتناعية باصطلاح هذه الصناعة (التثبيت) على ما سيأتى . وبعبارة أخرى : العمود هو كل قول منتج لذاته للمطلوب اتاجا بحسب الاقتناع . وانما سمي عمودا فباعتبار انه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقتناع .

ب — (الاعوان) . ويقصدون بها الاقوال والافعال والهيئات الخارجية

عن العمود المعينة له على الاقتناع المساعدة له على التأثير المهيئة للمستمعين على قبوله .

وكل من الامرين (العمود والاعوان) يمد في الحقيقة جزءاً مقوما للخطابة ، لان العمود وحده قد لا يؤدي تمام الغرض من الاقتناع ، بل على الاكثر يفشل في تحقيقه . والمقصود الاصلي من الخطابة هو الاقتناع كما تقدم ، فكل ما هو مقتضى له دخیل في تحققه لابد أن يكون في الخطابة دخیلاً ، وان كان من الامور الخارجة عن مادة القضايا التي تتألف منه الحجة (العمود) .

وقولنا هنا : « مقتضى للاقتناع » نقصد به أهم ما يكون مقتضياً لنفس الاقتناع أو مقتضياً للاستعداد له . والمقتضى لنفس الاقتناع ليس العمود وحده — كما ربما يتخيل — بل شهادة الشاهد أيضاً تقتضيه مع انها من الاعوان . وشهادة الشاهد على قسمين شهادة قول وشهادة حال . فهذه اربعة أقسام ينبغي البحث عنها : العمود والشهادة القولية وشهادة الحال والمقتضى للاستعداد للاقتناع .

ويمكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التقسيم بأن نقول : الخطابة تشتمل على عمود واعوان . ثم الاعوان على قسمين اما بصناعة وحيلة واما بغير صناعة وحيلة . والاول وهو ما كان بصناعة وحيلة ويسمى (استدراجات) فعلى ثلاثة اقسام : استدراجات بحسب القائل او بحسب القول أو بحسب المستمع . والثاني وهو ما كان بغير صناعة وحيلة يسمى (نصره) و (شهادة) . وهي — الشهادة — على قسمين شهادة قول وشهادة حال . فهذه ستة أقسام :

١ — العمود .

- ٢ — استدرجات بحسب القائل .
- ٣ — استدرجات بحسب القول .
- ٤ — استدرجات بحسب المستمع .
- ٥ — شهادة القول .
- ٦ — شهادة الحال .

فهذه الستة هي — بالآخر — تكون أجزاء الخطابة ، فينبغي البحث عنها واحدة واحدة .

— ٥ —

العمود

(العمود) — وقد تقدم معناه — يتألف من المظنونات او المقبولات أو المشهورات أو المختلفة بينها . وقد سبق شرح هذه المعاني تفصيلا في مقدمة الصناعات الخمس ، فلا نعيد .

واستعمال (المشهورات) في الخطابة باعتبار مالها من التأثير على السامعين في الاقتناع . ولذا لا يعتبر فيها الا أن تكون مشهورات ظاهرة، وهي التي تجرد في باديء الرأي وان لم تكن مشهورات حقيقية . وبهذا تفرق الخطابة عن الجدل ، اذ الجدل لا يستعمل فيه الا المشهورات الحقيقية . وقد سبق ذلك في الجدل ص ٣٨٠ .

وقلنا هناك : « ان الظاهرية تنفع فقط في صناعة الخطابة » وانما قلنا ذلك فلان الخطابة غايتها الاقتناع ويكتفى بما هو مشهور أو مقبول لدى المستمعين وان كان مشهورا في باديء الرأي وتذهب شهرته بالتعقيب ، اذ ليس فيها رد وبدل ومناقشة وتعقيب ، على العكس من الجدل المبني على المناورة والمناقضة ، فلا ينبغي فيه استعمال المشهورات الظاهرية ، اذ يعطى

بذلك مجال الخصم لنقضها وتقييها بالرد .
اما المظنونات والمقبولات فواضح اعتبارها في عمود الخطابة .

— ٦ —

الاستدراجات بحسب القائل

وهي من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة .
وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع في الخطابة بمظهر مقبول القول عندهم .
ويتحقق ذلك على نحوين :

١ — ان يثبت فضيلة نفسه — اذا لم يكن معروفا لدى المستمعين — اما بعريفه هو لنفسه او بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء ، بان يعرف نسبه وعلمه ومنزله الاجتماعية أو وظيفته اذا كان موظفا أو نحو ذلك .
ولمعرفة شخصية الخطيب الاثر البالغ — اذا كانت له شخصية محترمة — في سهولة اقياد المستمعين اليه والاصفاء له وقبول قوله ، فان الناس تنظر الى من قال ، لا الى ما قيل ، وذلك اتباعا لطبيعة المحاكاة التي هي من غريزة الانسان ، لاسيما في محاكاته لمن يستطيع ان يسيطر على مشاعره واءجابه ، ولا سيما في المجتمعات العامة ، فان غرائز الانسان — وبالخصوص غريزة المحاكاة — تحيى في حال الاجتماع او تقوى .

٢ — أن يظهر بما يدعو الى تقديره واحترامه ، وتصديقه والوثوق بقوله . وذلك يحصل بأمور (منها) لباسه وهندامه ، فاللازم على الخطيب أن يقدر المجتمعين ونفسياتهم وما يقدر من مثله ان يظهر به ، فقد يقتضي ان يظهر بأفخر اللباس وأحسن بزة تليق بمثله وقد يقتضي ان يظهر بمظهر الزاهد الناسك . وهذا يختلف باختلاف الدعوة وباختلاف الحاضرين . وعلى كل حال ينبغي ان يكون الخطيب مقبول الهيئة عند الحاضرين حتى لا يثير تهكمهم

او اشمزازهم او تحقيرهم له • و (منها) ملامح وجهه وتقاطيع جبينه ونظرات عينيه وحركات يديه وبدنه ، فان هذه أمور معبرة ومؤثرة في السامعين اذا استطاع الخطيب ان يحسن التصرف بها حسبما يريده من البيان والاقتناع • وبعبارة اصرح ينبغي ان يكون مثلاً في مظهره ، فيبدو حزينا في موضع انحزن وقد يلزم له ان يكي او يتباكى ، ويبدو مسرورا مبتشاً في موضع السرور ، ويبدو بمظهر الصالح الواثق من قوله المؤمن بدعوته في موضع ذلك ... وهكذا •

وكثير من الواعظين يتأثر الناس بهم بمجرد النظر اليهم قبل ان يتفوهوا وكم من خطيب في مجالس ذكرى مصرع سيد الشهداء عليه السلام يدفع الناس الى البكاء والرقّة بمجرد مشاهدة هيئته وسنته قبل ان يتكلم •

- ٧ -

الاستدراجات بحسب القول

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقتناع وتكون بصناعة وحيلة • وذلك بأن تكون لهجة كلامه مؤثرة مناسبة للغرض الذي يقصده اما برفع صوته أو بخفضه او ترجيعه او الامترسال فيه بسرعة او التأني به أو تقطيعه • كل ذلك حسب ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين •

وحسن الصوت وحسن الالتقاء والتمكن من التصرف بنبرات الصوت وتغييره حسب الحاجة من أهم ما يتميز به الخطيب الناجح • وذلك في أصله موهبة ربانية يختص بها بعض البشر من غير كسب غير أنها تقوى وتنمو بالتدريج والتعلم كجميع المواهب الشخصية • وليس هناك قواعد عامة مدونة يمكن بها ضبط تغييرات الصوت ونبراته حسب الحاجة ، وانما معرفة ذلك تتبع نباهة الخطيب في اختياره للتغيرات الصوتية المناسبة التي يجدها بالتجربة

والتبرين مؤثرة في المستمعين .

ولاجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء ، لانه يحاول المسكين تقليد خطيب ناجح في لهجته والقائه ، فيبدو نايبا سخيفا ، اذ يظهر بمظهر المتصنع الفاشل . والسر ان هذا امر يدرك بالغريزة والتجربة قبل ان يدرك بالتقليد للغير .

- ٨ -

الاستدراجات بحسب المخاطب

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة من الخطيب . وذلك بأن يحاول استمالة المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتميئوا للاصغاء اليه : مثل ان يحدث فيهم انفعالا نفسيا مناسباً لغرضه كالرقة والرحمة ، أو القوة والغضب ، أو يضحكهم بنكتة عابرة لتنتفح نفوسهم للقبال عليه . ومثل أن يشعرهم بأنهم يتخلقون بأخلاق فاضلة كالشجاعة والكرم أو الانصاف والعدل أو ايثار الحق ، أو يتحلون بالوطنية الصادقة والتضحية في سبيل بلادهم ، أو نحو ذلك مما يناسب غرضه . وهذا يكون بمدحهم والثناء عليهم أو بذكر سوابق محمودة لهم أو لآبائهم أو اسلافهم .

واذا اضطر الى التبريض بخصومه الحاضرين فيظهر بأنهم الاقلية القليلة فيهم ، أو يتظاهر بأنه لايعرف بأنهم موجودون في الاجتماع ، أو انهم لاقية لهم ولا وزن عند الناس .

وليس شيء أفسد للخطيب من التبريض بدم المستمعين أو تحقيرهم أو التهكم بهم أو اخجالهم ، فان خطابه سيكون قليل الاثر أو عديمه اصلا ، وان كان يأتي بذلك بقصد اثارة الحمية والغيرة فيهم ، لان هذه الامور

— بالعكس — تثير غضبهم عليه وكرهه والاشمئزاز من كلامه • ولاثارة الحمية طرق أخرى غير هذه •

وبعبارة أشمل وادق ان التجاوب النفسي بين الخطيب والمستمعين شرط أساسي في التأثير بكلامه ، فاذا ذمهم أو تهكم بهم بثبهم عنه وخسر هذا التجاوب النفسي • وهكذا لو اضجرهم بطول الكلام أو التكرار المل أو التعقيد في العبارة أو ذكر ما لا نفع فيه لهم أو ما الفوا استماعه •

والخطيب العاذق الناجح من يستطيع ان يمزج بالمستمعين ويهيم عليهم بأن يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم في السراء والضراء ، وبأنه يعطف على منافعهم ويرعى مصالحهم ، وبأنه يحبهم ويحترمهم ، لاسيما الخطيب السياسي والقائد في الحرب •

- ٩ -

شهادة القول

وهي من أقسام (النصر) التي ليست بصناعة وحيلة ، ومن أقسام ما يقتضي نفس الاقتناع • وهي تحصل اما بقول من يقتدى به مع العلم بصدقه كالنبي والامام ، او مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر • واما بقول الجماهير أو الحاكم أو النظارة ، وذلك بتصديقهم للخطيب أو تأييدهم له بهتاف أو تصفيق أو نحوها • واما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخية ونحوها •

وهذه الشهادة — على انها من الاعوان — تفيد بنفسها الاقتناع • وقد تكون بنفسها عمودا لو صح أخذها مقدمة في الحجة الخطائية ، وتكون حينئذ من قسم (المقبولات) التي قلنا ان الحجة الخطائية قد تتألف منها •

- ٩٠ -

شهادة الحال

وهي أيضا من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة ومن أقسام ما يقتضي نفس الاقتناع . وهذه الشهادة تحصل اما بحسب نفس القائل أو بحسب القول .

١ - ما هي بحسب القائل : اما لكونه مشهورا بالفضيلة من الصدق والامانة والمعرفة والتميز ، أو معروفا بما يثير احترامه أو الاعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به ، كأن يكون معروفا بالبراعة الخطابية أو بالشجاعة النادرة أو بالثراء الكثير أو بالحنكة السياسية أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك . وقد قلنا ان لمعرفة الخطيب الاثر البالغ في التأثير على المستمعين ، فكيف اذا كان محبوبا أو موضع الاعجاب أو الثقة . وكلما كبرت سمعة الخطيب وتمكن حبه واحترامه من القلوب كان قوله اكثر قبولا وأبعد أثرا .

واما لكونه تظهر عليه امارات الصدق - وان لم يكن معروفا بانحاء المعرفة السابقة - مثل أن تطفح على وجهه اسارير السرور اذا بشر بخير . أو علامات الخوف والهلع اذا انذر بشر ، أو هيئة الحزن اذا حدث عما يحزن وهكذا .

ولتقاطيع وجه الخطيب وملامحه ونبرات صوته الاثر الفعال في شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمنا به أو غير مؤمن به . والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع . ولذا اشتهر ان الكلمة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب . وما هذا الا لان ايمان الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبرات صوته رضى ام ابي ، فيدرك المستمع ذلك حينئذ بفرزته ، فيؤثر على شعوره بمقتضى طبيعة المحاكاة والتقليد .

٢ - ماهي بحسب القول : مثل الحلف على صدق قوله والعهد ^(١) أو التحدي كما تحدى نبينا الاكرم (ص) قومه أن يؤتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد واذ عجزوا عن ذلك التجأوا الى الاعتراف بصدقه . ومثل ما لو تحدى الصانع أو الطبيب أو نحوهما خصمه المشارك له في صناعته بأن يأتي بمثل ما يعمل ، ويقول له : ان عجزت عن مثل عملي فاعترف بفضلي عليك واخضع لقولي .

- ١١ -

الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتركان في كثير من الاشياء استدعى ذلك التنبيه على جهات الافتراق بينهما ، لتلايق الخلط بينهما : أما اشتراكهما ففي الموضوع ، فان موضوع كل منهما عام غير محدود بعلم ومسألة ، كما قلنا في الجدل ص ٣٨٣ : انه ينفع في جميع المسائل الفلسفية والدينية والاجتماعية وجميع الفنون والمعارف . والخطابة كذلك ، وما يستثنى هناك يستثنى هنا . ويشتركان أيضا في الغاية ، فان غاية كل منهما الغلبة ، ويشتركان في بعض مواد قضاياهما ، اذ تداخل المشهورات فيهما كما تقدم .

اما افتراقهما ففي هذه الامور الثلاثة نفسها :

١ - في الموضوع ، فان الخطابة يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلمية التي يطلب فيها اليقين ، فان استعمال الاسلوب الخطابي فيها معيب مستهجن اذا كان المخاطب بها الخاصة ، وان جاز استعمال الاسلوب الجدلي لالزام الخصم وافحامه أو لتعليم المبتدئين . كما انه - على العكس -

(١) العهد هو الشريعة الخاصة التي يصنعها شخصان أو أكثر لا يصح لكل واحد ان يعدل منها أو يتجاوزها .

لا يحسن من الخطيب ان يستعمل البراهين العلمية والمسائل الدقيقة لغرض الاقتناع .

٢ — في الفاية ، فان غاية الجدلى الغلبة بالزام الخصم وان لم تحصل له حالة القناعة . وغاية الخطابة الغلبة بالاقتناع .

٣ — في المواد ، فقد تقدم في الكلام عن العمود بياض الفرق فيها ، اد قلنا : ان الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرية ، وفي الجدل لاستعمل الا الحقيقية .

وهناك فروق أخرى لا يهنا تعرض لها . وسيأتي في باب اعداد المناقرات التشابه بين الجدل والمناقرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك .

— ١٢ —

اركان الخطابة

اركان الخطابة المقومة لها ثلاثة : القائل (وهو الخطيب) ، والقول (وهو الخطاب) ، والمستمع .

ثم المستمع ثلاثة اشخاص على الاكثر : مخاطب وحاكم ونظارة ، وقد يكون مخاطبا فقط :

١ — (المخاطب) ، وهو الموجه اليه الخطاب ، وهو الجمهور أو من هو الخصم في المفاوضة والمحاورة .

٢ — (الحاكم) ، وهو الذي يحكم للخطيب او عليه ، اما لسلطة عامة له في الحكم شرعية او مدنية ، او لسلطة خاصة برضا الطرفين اذ يحكمانه ويضمان ثقتهما به ، وان لم تكن له سلطة عامة .

٣ — (النظارة) ، وهم المستمعون المتفرجون الذين ليس لهم شأن الا تقوية الخطيب أو توهينه ، مثل ان يهتفوا له او يصفقوا باستحسان ونحوه ،

حسبما هو عادة شعبيهم في تأييد الخطباء ، ومثل ان يسكتوا في موضع التأييد والاستحسان او يظهروا توهينه بهتاف ونحوه وذلك اذا ارادوا توهينه .
والنظارة عادة مألوفة عند بعض الامم الغربية في المحاكمات ولهم تأثير في سير المحاكمة وربما يسمونهم (المدول) أو (المعدلين) .
وليس وجود الحاكم والنظارة يلزم في جميع اصناف الخطابة ، بل في خصوص المشاجرات كما سيأتي .

- ١٣ -

اصناف المخاطبات

ان الغرض الاصلي لصاحب الصناعة الخطابية - على الاغلب - اثبات فضيلة شيء ما أو رذيلته ، أو اثبات نفعه أو ضرره . ولكن لا اي شيء كان ، بل الشيء الذي له نفع او ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة في المخاطبين وعلاقة بهم .

وهذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاث :

- ١ - ان يكون حاصلًا فعلاً ، فالخطابة فيه تسمى (مناصرة) .
 - ٢ - ان يكون غير حاصل فعلاً ولكنه حاصل في الماضي ، فالخطابة فيه تسمى (مشاجرة) .
 - ٣ - ان يكون غير حاصل فعلاً أيضاً ولكنه يحصل في المستقبل ، فالخطابة فيه تسمى (مشاورة) . وهي أهم الاصناف .
- فالمفاوضات الخطابية على ثلاثة اصناف :
- ١ - (المناورات) المتعلقة بالحاصل فعلاً ، فان قرر الخطيب فضيلته أو نفعه سميت (مدحا) ، وان قرر ضد ذلك سميت (ذمّا) .
 - ٢ - (المشاجرات) وتسمى (الخصاميات) أيضاً ، وهي المتعلقة

بالحاصل سابقا • ولا بد أن تكون الخطابة لاجل تقرير وصول فائدته وتعمه أو ما فيه من عدل وانصاف ان كان نافعا ، ولاجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان • فمن الجهة الاولى تسمى الخطابة (شكرا) اما اصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره • وانما سميت كذلك لان تقرير الخطيب يكون اعترافا منه للمخاطبين بفضيلة ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم • ومن الجهة الثانية تسمى الخطابة (شكاية) ألعن نفسه أو عن غيره • والمدافع يسمى (معتذرا) والمعترف به (نادما) •

٣ — (المشاورات) المتعلقة بما يقع في المستقبل • ولا محالة ان الخطابة حينئذ لا تكون من جهة وجوده ، أو عدمه ، فان هذا ليس شأن هذه الصناعة. بل لابد أن تكون من جهة ما فيه من قعم وفائدة فينبغي أن يفعل ، فتكون الخطابة فيه ترغيبا وتشويقا واذا في فعله • أو من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغي ألا يفعل ، فتكون الخطابة فيه تحذيرا وتخويفا ومنما من فعله •

فهذه الانواع الثلاثة هي الاغراض الاصلية التي تقع للخطيب ؛ وقد يتوصل الى غرضه ببيان أمور تقع في طريقه وتكون ممهدة للوصول اليه ومعينة للاقناع وتسمى (التصديرات) ، مثل ان يمدح شيئا أو شخصا ، فينتقل منه الى المشاورة للتنظير بما وقع أو لغير ذلك •

والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقا في صدر مدائحهم من هذا القبيل ، فان الغرض الاصيل هو المدح ، والتشبيب تصدربه القصيدة للتوصل اليه • وكثيرا ما لا يكون الشاعر عاشقا وانما يتشبه به اتباعا لعادة الشعراء • وفي هذا العصر يهد خطباء المنبر الحسيني امام مقصودهم من ذكر فاجعة الطف ببيان أمور تاريخية أو اخلاقية او دينية من موعظة وضحوا •

وما ذاك الا لجلب انتباه السامعين او لاثارة شعورهم واتفعالاتهم مقدمة للفرض الاصلي من ذكر الفاجمة .

— ١٤ —

صور تأليف الخطابة ومصطلحاته

قد قلنا في الجدل : ان الممول في تأليف صوره غالبا على القياس والاستقراء ، وفي الخطابة أكثر ما يمول على القياس والتشليل ، وان استعمل الاستقراء احيانا .

ولا يجب في القياس وغيره عند استعماله هنا ان يكون يقينيا من ناحية تأليفه ، أي لا يجب أن يكون حافلا لجميع شرائط الانتاج ، بل يكفي أن يكون تأليفه منتجا بحسب الظن الغالب وان لم يكن منتجا دائما ، كما لو تألف القياس مثلا على نحو الشكل الثاني من موجبتين ، كما يقال : فلان يمشي متأنيا فهو مريض ، فحذفت كبراه الموجبة وهي (كل مريض يمشي متأنيا) مع ان الشكل الثاني من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف .

وكذلك قد يستعمل التشليل في الخطابة خاليا من جامع حيث يفيد الظن بأن هناك جامعا ، مثل ان يقال : مر بالامس من هناك رجل مسرع وكان هاربا واليوم يمر مسرع آخر من هنا ، فهو هارب .

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون استقصاء لجميع الجزئيات ، مثل أن يقال : الظالمون قصيرو الاعمار ، لان فلان الظالم وفلان وفلان قصيرو الاعمار ، فيعد جزئيات كثيرة يظن معها الحاق القليل بالاعم الاغلب .

وبحسب تأليف صور الخطابة مصطلحات ينبغي بيانها ، فنقول :

١ — (التثبيت) . والمقصود به كل قول يقع حجة في الخطابة ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن ، سواء كان قياسا أو

تمثيلا .

٢ - (الضمير) . والمقصود به التثبيت اذا كان قياسا . والضمير باصطلاح المناطقة في باب القياس كل قياس حذف منه كبراه . ولما كان اللائق في الخطابة ان تحذف من قياسها كبراه للاختصار من جهة ولا خفاء كذب الكبرى من جهة أخرى ، سموا كل قياس هنا (ضميرا) ، لانه دائما أو غالبا تحذف كبراه .

٣ - (التفكير) . وهو الضمير نفسه ، ويسمى (تفكيراً) باعتبار اشتماله على الحد الاوسط الذي يقتضيه الفكر .

٤ - (الاعتبار) . ويقصدون به التثبيت اذا كان تمثيلا ، فيقولون مثلا : « يساعد على هذا الامر الاعتبار » . وهذه الكلمة شائعة الاستعمال عند الفقهاء ، وما أحسب الا انهم يريدون هذا المعنى منها .

٥ - (البرهان) . وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة ، فهو غير البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان . فلا تمرنك كلمة البرهان في بعض الكتب الجدلية والخطابية .

٦ - (الموضع) . والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت ، سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للمقدمة . وهو غير الموضع المصطلح عليه في صناعة الجدل . ومعنى الموضع هناك يسمى (نوعا) هنا وسيأتي في الباب الثاني . ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل اختصارا هنا :

- ١٥ -

الضمير

للضمير شأن خاص في هذه الصناعة ، فان على الخطيب ان يكون متمكنا من اخفاء كبراه في اقيسته أو افعالها . ان باقي الصناعات قد تحذف

الكبرى في اقيستها ولكن لا حاجة وغرض خاص ، بل لمجرد الايجاز عند وضوح الكبرى ، أما في الخطابة فان اخفاءها غالبا ما يضطر اليه الخطيب بما هو خطيب لاحد أمور :

١ — اخفاء عدم الصدق الكلي فيها ، مثل أن يقول : « فلان يكف غضبه عن الناس فهو محبوب » ، فانه لو صرح بالكبرى وهي « كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم » ربما لا يجدها السامع صادقة صدقا كليا ، وقد يتنبه بسرعة الى كذبها ، اذ قد يعرف شخصا معينا متمكنا من كف غضبه ومع ذلك لا يحبه الناس .

٢ — تجنب ان يكون بيانه منطقيا وعلميا معقرا ، فلا يميل اليه الجمهور الذي من طبعه الميل الى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة . والسر ان ذكر الكبرى يصبغه بصبغة الكلام المنطقي العلمي الذي ينصرف عن الاصفاء اليه الجمهور . بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنهم بالخطيب أو سخريتهم به .

٣ — تجنب التظويل ، فان ذكر الكبرى غالبا يبدو مستغنيا عنه . والجمهور اذا أحسن ان الخطيب يذكر ما لاجابة الى ذكره أو يأتي بالمكررات يسرع اليه الملل والضجر والاستيحاش منه . وقد يؤثر فيه ذلك افعالا معكوسا فيثير في نفوسهم التهمة له في صدق قوله . فلذلك ينبغي للخطيب دائما تجنب زيادة الشرح والتكرار المل فانه يثير التهمة في نفوس المستمعين وشكوكهم في قولهم وضجرهم منه .

وبعد هذا ، فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها يوجب ان يكون خطابه غامضا — فينبغي ان يوردها مهملة حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة ، وألا يوردها بعبارة منطقية جافة .

وصنعة الخطابة تعتمد كثيرا على المقدرة في ايراد الضمير أو اجمال الكبرى فمن الجليل بالخطيب أن يراقب هذا في خطابه . وهذا ما يحتاج الى مران وصنعة وحنق . والله تعالى قبل ذلك هو المسدد للصواب اللهم للمعرفة .

- ١٦ -

التمثيل

سبق ان قلنا في الفصل ١٤ : ان الخطابة تعتمد على القياس والتمثيل . وفي الحقيقة تعتمد على التمثيل أكثر ، نظرا الى انه اقرب الى اذهان العامة وأمكن في نفوسهم . وهو في الخطابة يقع على انحاء ثلاثة :

١ - أن يكون من اجل اشتراك الممثل به مع المطلوب في معنى عام يظن انه العلة للحكم في الممثل به . وهذا النحو هو التمثيل المنطقي انذي تقدم الكلام فيه آخر الجزء الثاني .

٢ - ان يكون من أجل التشابه في النسبة فيهما ، كما يقال مثلا : كلما زاد تواضع المتعلم زادت معارفه بسرعة : كالارض كلما زاد انخفاضها انحدرت اليها المياه الكثيرة بسرعة .

وكل من هذين القسمين قد يكون الاشتراك والتشابه في النسبة حقيقة وقد يكون بحسب الرأي الواقع ، كقوله تعالى : « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا » ، أو كقوله تعالى : « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة . . . » .

وقد يكون بحسب رأي يظهر ويلوح سداؤه لاول وهلة ، ويعلم عدم صحته بالتعقيب ، كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة : « هيهات لا يجتمع

اثنان في قرن » • والقرن بالتحريك الحبل الذي يقرن به البيران ، قال ذلك ردا على قول بعض الانصار : « منا امير ومنكم امير » ، بينما أن هذا القائل غرضه ان الامارة مرة لنا ومرة لكم لاعلى ان يجتمع أميران في وقت واحد حتى يصح تشبيهه باجتماع اثنين في قرن • على انه أية استحالة في الممثل به ، وهو أن يجتمع بعيران في حبل واحد يقرنان به لو أراد هذا القائل اجتماع اميرين في آن واحد ، فالاستحالة في الممثل نفسه لا في الممثل به •

٣ - ان يكون التمثيل بحسب الاشتراك بالاسم فقط ، وقد ينطلي هذا امره على غير المنتبه المثقف • وهو مغالطة ولكن لا بأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة وموجبة لظن المستمعين بصدقها •

مثاله أن يحجب الخطيب شخصا ويمدحه لان شخصا آخر محبوب مددوح له هذا الاسم • أو يتشائم من شخص ويذمه لان آخر له اسمه معروف بالشر والمساوي •

ويشبه ان يكون من هذا الباب قول الارجاني :

يزداد دمعي على مقدار بعدهم تزايد الشهب اثر الشمس في الافق
فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الاحبة قياسا على تزايد الشهب
بمقدار تزايد بعد الشمس في الافق ، لاشتراك الدموع والشهب بالاسم
اذ تسمى الدموع بالشهب مجازا ولاشتراك الحبيب والشمس بالاسم اذ يسمى الحبيب شمسا مجازا •

المبحث الثاني — الانواع

— ١ —

تمهيد

تقدم في الفصل ١٤ من الباب الاول : ان الموضع في اصطلاح هذه الصناعة كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت . وهو غير الموضع باصطلاح صناعة الجدل .

بل ان ما هو بمنزلة الموضع في صناعة الجدل يسمى هنا (نوعا) . وهو أي النوع : كل قانون تستنبط منه المواضع أي المقدمات الخطائية .

مثلا يقال لنقل الحكم من الضد الى ضده (نوع) ، اذ منه تستخرج المواضع الموصلة الى المطلوب الخطابي ، فيقال مثلا : اذ كان خالد عدوا فهو يستحق الاساءة فأخوه لما كان صديقا فهو يستحق الاحسان . فهذه القضية (موضع) وهي من (نوع) نقل الحكم من الضد الى ضده .

ثم انه لما كان المجادل مضطرا الى احضار المواضع في ذهنه واعدادها لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة — فكذلك الخطيب يلزمه ان يحضر لديه ويعد الانواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المواضع (المقدمات المقنعة) .

وكل خطيب في أي صنف من اصناف المفاوضات الخطائية له انواع خاصة وقواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه ، فلذلك اقتضى ان ننبه على بعض هذه الانواع في اصناف الخطابة للاستيناس وللتنبيه على نظائرها كما صنعنا في مواضع الجدل ، فنقول :

- ٢ -

الانواع المتعلقة بالمنافرات

تقدم في البحث ١٣ معنى (المنافرات) انها التي تثبت مدحا أو ذما ، اما للاشخاص او للاشياء ، باعتبار ما هو حاصل في الحال ، فيقرر الخطيب فضيلته أو نفعه في المدح او يقرر ضدهما في الذم . وانما سميت (منافرات) فلأن بها يتنافر الناس ويختلفون ، ويروم بعضهم قهر بعض بقوله وبيانه . ومن هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل ، وانما الفرق من وجهين :

١ - انه في الخطابة ينفرد الخطيب في ميدانه ، وفي الجدل يكون الكلام للخصمين سؤالا وجوابا وردا وبدلا .

٢ - ان غرض الخطيب أن يبعث المستمعين على عمل الافعال الحسنة والتنفير من الافعال السيئة لا لمجرد المدح والذم ، والمجادل ليس غرضه الا التغلب على خصمه ، وليس همه ان يعمل به أحد أو لا يعمل . وبالاختصار غرض الخطيب اقناع الغير بفضل الفاضل ونقص المفضول ليعمل على مقتضى ذلك ، وغرض المجادل ارغام الغير على الاعتراف بذلك .

وبين الاسلوبين بون بعيد ، فان الاول يتطلب الرفق واللين والاستحواذ على مشاعر المخاطب ورضاء ، والثاني لا يتطلب ذلك فان غرضه يتم حتى لو اعترف الخصم مرغما مقهورا .

اذا عرفت ذلك ، فعلى الخطيب في المنافرات ان يكون مطلعا على أنواع جمال الاشياء وقبحها . ولكل شيء جمال وقبح بحسبه : ففي الانسان جماله بالفضائل وقبحه بالردائل ، وباقي الاشياء جمالها بكمال صفاتها اللائقة بها وقبحها بنقصها .

ثم الانسان — مثلا — فضيلته ان تكون له ملكة تقتضي فعل الخيرات بسهولة ، كفضيلة الحكمة والعلم والعدالة والاحسان والشجاعة والعفة والكرم والمروءة والهمة والحلم واصالة الرأي . وهذه أصول الفضائل ، ويتبعها مما يدخل تحتها كالايثار الذي يدخل تحت نوع الكرم ، أو مما يكون سببا لها كالحياء الذي يكون سببا للعفة ، أو مما يكون علامة عليها كصبر الامين على تحمل المكروه في سبيل المحافظة على الامانة ، فان هذا الصبر علامة على العدالة .

واما باقي الاشياء غير الانسان فكمالها بحصول الصفات المطلوبة لمثلها ، وقد قلنا لكل شيء جمال وقبح بحسبه ، فكمال الدار — مثلا — وجمالها باشتغالها على المرافق المحتاج اليها وسعتها وجدة بنائها وملائمة هندستها للذوق العام ، وهكذا . وكمال المدينة — مثلا — وجمالها بسعة شوارعها وتنسيقها ونظافتها وكثرة حدائقها وتهينة وسائل الراحة فيها والامن ، وحسن مائها وهوائها وجدة بناء دورها ... وهكذا .

وعلى الخطيب بالاضافة الى ذلك ان يكون قادرا على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظن الجمهور أنها مما يستحق عليها المدح والثناء ، مثل ان يصور فسق الفاسق بانه من باب لطف المعاشرة وخفة الروح . ويصور بلاهة الابله أنها بساطة نفس وصفاء سريرة وقلة مبالاة بأمور الدنيا واعتباراتها . ويصور متبع عورات الناس الهماز الغناز بانه محب للصراحة أو انه لا تأخذه في سبيل قول الحق لومة لائم . ويصور الحاكم المرتشي بأنه سهل بالرشوة أمور الناس ويقضى حوائجهم ...

وهكذا يمكن تحوير كثير من الرذائل والنقائص الى ما يشبه أن يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور . وكذلك — على العكس —

يمكن تحويل جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الرذائل والنقائص في نظر الجمهور ، كوصف المحافظ على دينه بأنه جاف متزمت أو رجعي خرافي أو وصف الشجاع بأنه مجنون متهور أو وصف الكريم بأنه مسرف مبذر ... وهكذا . والكثير من هذا يحتاج الى حذقة وبعد نظر .

واذ عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن ان تعرف بمناسبتها وجوه مقتضيات الذم لانها اضدادها .

- ٣ -

الانواع المتعلقة بالمشاجرات

تقدم معنى المشاجرات من انها تتعلق بالحاصل سابقا . وذلك لبيان ما حدث كيف حدث ؟ هل حدث على وجه جميل ومدوح أو على وجه مذموم ؟ فتكون المشاجرة شكرياً أو شكايية أو اعتذاراً أو ندماً واستغفاراً .

و (الشكر) انما يكون بذكر محاسن ما حدث وكمالاته انساناً أو غير انسان ، على حسب ما تقدم من البيان الاجمالي عن محاسن الاشياء وكمالاتها في المنافرات ، فلا حاجة الى اعادته .

وانما الذي ينبغي بيانه ما يختص (بالشكايية) ثم الاعتذار والندم ، فنقول :

لا تصح الشكايية الا من الظلم والجور . وحقيقة الجور : « هو الاضرار بالغير على سبيل المخالفة للشرع بقصد وارادة » .

والمقصود من (الشرع) ما هو أهم من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة ، والمكتوبة مثل الاحكام المنزلة الالهية والقوانين المدنية والدولية ، وغير المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء ، أو آراء أمة بعينها وكان المعتدي منها ، أو آراء قطره او عشيرته او نحو ذلك .

فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقة ، والباقي هي من المشهورات الخاصة . ومثال الاخيرة (النهوة) باصطلاح عرب العراق في المصور الاخيرة ، فانها عند غير المتحضرين منهم شريعة غير مكتوبة ، وهي ان للرجل الحق في منع تزوج ابنة عمه من اجنبي ، فالاجنبي اذا تزوجها من دون رخصة ابن عمها واذنه عدوه في عرفهم جائرا غاصبا وقد يهدر دمه . وان كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبة الاسلامية وغيرها ظلما وجورا وان (الناهي) هو الجائر الظالم .

ثم (المخالفة للشرع) اما أن تقع في المال أو العرض أو النفس : ثم اما ان تكون على شخص او اشخاص معينين ، أو تقع على جماعة اجتماعية كالدولة والوطن والامة والعشيرة .

وعلى هذا فينبغي للخطيب المشتكي أن يعرف معنى الجور وبواعثه واسبابه ، وما هي الاسباب التي تقتضي سهولته أو صعوبته ، ومتى يكون عن ارادة وقصد ، وكيف يكون كذلك . وكل هذه فيها ابحاث واسعة تطلب من المطولات .

واما (الاعتذار) فحقيقته التنصل مما ذكره المتظلم المشتكى ودفع تظلمه . وهو يقع بأحد أمرين :

١ - انكار وقوع الظلم رأسا .

٢ - انكار وقوعه على وجه يكون ظلما وجورا ، فان كثيرا من الافعال انما تقع عدلا حسنة وظلما قبيحة بالوجوه والاعتبار اما من جهة القصد واما من جهة اختلاف الشريعة المكتوبة مع الشريعة غير المكتوبة كما مثلناه (بالنهوة) .

واما (الندم) فهو الاقرار والاعتراف بالظلم . وقد يسمى استغفاراً .

وذلك بأن يلتبس المنوع عن العقوبة والتفضل باسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها • وللاستغفار والاعتذار أساليب يطول شرحها •

— ٤ —

الانواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب في المشاورة اقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم ، والاقلاع عن المساوىء والشرور وما يضرهم — فاسب ألا يبحث الا عما يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشرور ، او ما له مساس باختيارهم وان كان في نفسه خارجا عن اختيارهم •

وهذا الثاني كالارض السبخة — مثلا — فان سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من افعالهم ، ولكن يمكن ان يكون لها مساس باختيارهم بأن يجتنبوا الزراعة فيها مثلا ، فيمكن ان يوصي الخطيب بذلك ويدخل في غرضه •

اما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلا فليس للمشاوَر أن يتعرض له •

والانواع التي تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسين :
(القسم الاول) ما يتعلق بالامور العظام ، وهي اربعة :

١ — (الامور المالية العامة) ، من نحو صادرات الدولة ووارداتها ، وما يتعلق في دخل الامة ومصروفاتها • فالخطيب فيها ينبغي ان يطلع على القوانين التي تخصها وعلى العلوم التجارية والمالية وما له دخل في زيادة الثروة أو نقصها •

٢ — (الحرب والسلام) • فالخطيب فيه لا يستغنى عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم الحربية واصول تنظيم الجيوش وقيادتها ، مع الاطلاع

على تأريخ الحروب والوقائع ، وسر نشوبها واخمادها ، والوسائل اللازمة للهجوم والدفاع ، وما يتحقق به النصر وما يتمكن به من النجاة من الهزيمة . كما ينبغي ان يكون عارفا بما يثير الفيرة والحمية في نفوس الجنود وما يشجعهم ويثبت عزائمهم ، ويشحذ همهم ، ويهون عليهم الموت في سبيل الغاية التي يحاربون لاجلها . وان يكون عارفا بما يثير في نفوس الاعداء الخوف والرعبة وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمة ، ونحو ذلك مما يسمى في الاصطلاح الجديد (بحرب الاعصاب) .

٣ - (المحافظة على المادن) . والعلوم التي تخصها ولا يستغنى الخطيب عن معرفتها هي علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع ، وما تحتاجه البلدة في مجاري مياهها وتنويرها وتعبيد طرقها ونظافتها ، ونحو ذلك .

٤ - (الاجتماعيات العامة) كالشرايع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية . ففي المصلحة الدينية - مثلا - ينبغي للخطيب ان يكون عارفا بالشرعة السماوية ، حافظا لآثارها مطلعا على تأريخها ، ملما بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة .

أما لو كان خطيبا في غاية سياسية أو نحوها ، فينبغي ان يكون خبيرا بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تأريخ وحوادث وتقلبات . فالسياسي يحتاج الى العلوم السياسية والخبرة بأمورها ، والاخلاقي يحتاج الى علم الاخلاق ، والحاكم والمحامي الى القوانين الشرعية والمدنية . وعلى الاجمال ان الخطيب في الامور الاجتماعية - لاسيما مريد المحافظة على سنة أو دولة - يلزم فيه أن يكون اعلم وامهر الخطباء الآخرين ، وأعرف بنفسيات الجمهور ومصالحهم ، لان موقفه مع الجمهور من أدق المواقف وأصعبها .

بل هذا الباب — باب المشاورة — على العموم من أخطر أبواب الخطابة وأشقها ، فقد يسقط الرجل الديني والسياسي في نظر الجمهور لانتفه الاسباب . وكهم شاهدنا وسمعنا رئيس دولة ، أو مرشد قطر ، أو مرجعا دينيا لفرقة ، بينما هو في القمة من عظمت اذا به يهوى بين عشية وضحاها من برجه الرفيع محطما ، لخطاة صغيرة ارتكبها ، أو لامر فعله أو قاله معتمدا فيه الصلاح فاتهمه الجمهور بالخيانة أو الخذل ، أو ظنوا فيما عمله أو رآه الفساد والضرر .

والجمهور لاصبر له على كتمان رأيه أو تأجيل التعبير عنه الى وقت آخر ، كما لا يعرف المجاملة والمداراة والمداهنة والمأشاة ؛ ولا يفهم البرهان والدليل حينئذ الا القوة تسكته أو السيف يفنيه .

هذا ، وان حصر كل ما ينبغي للخطيب في باب الاجتماعيات من معرفة لا يسهه هذا المختصر . وكفى ما أشرنا اليه .

ونزيد هنا انه على العموم من أهم ما يلزم له — بعد معرفة كل ما يتعلق بفرعه المختص به — ان يكون مطلعا على علم الاجتماع وعلم النفس . وأهم من ذلك الخبرة في تطبيقهما ، وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له ، ومعرفة تاريخ من سبقه من القادة والرؤساء والاستفادة من تجاربهم منضمة الى تجاربه الشخصية . وأهم من ذلك كله المواهب الشخصية التي أشرنا اليها سابقا ، فانه كم من خطيب موهوب يبرز اعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع ، اذ يسوقه ذكاؤه وفطرته الى معرفة ما يقتضيه ذلك الاجتماع وما يتطلبه ، فيستطيع ان يهيمن عليه ويسخره ببيانه ويسحره بأسلوبه .

(القسم الثاني) الرئيسي ما يتعلق بالامور الجزئية

وهي غير محدودة ولا معدودة ، فلذلك لا يمكن ضبطها ، وانما يتبع فيها نباهة الخطيب وفطنته . غير أنها تشترك في شيء واحد عام هو طلب صلاح الحال . فلذلك من جهة عامة ينبغي للخطيب ان يعرف :

(اولا) — معنى صلاح الحال ، مثل ان يقال انه في الانسان استجماع الفضائل النفسية والجسمية ، أو الحصول على الخيرات والمنافع التي بها السعادة في الدنيا والآخرة ، أو الحصول على الملذات واشباع الشهوات مع محبة القلوب واحترام الناس في الحضور والثناء عليه في الغيبة ... وهكذا ، على حسب اختلاف الآراء والانظار في معنى صلاح حال الانسان .

و (ثانيا) — الامور التي بها يتحقق صلاح الحال ، مثل فضيلة النفس بالحكمة والاخلاق ونحوها مما تقدم ، ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوة العضلات والجمال واعتدال البنية ، ومثل طهارة الاصل ونباهة الذكر والكرامة والشرف والثروة وكثرة الاتباع والانصار وحسن الحظ ونحو ذلك .

و (ثالثا) — طرق اكتساب هذه الامور واحدة واحدة ، وأحسن الوسائل واسهلها في الحصول عليها . مثل ان يعرف ان الحكمة والمعرفة تحصل بالجد والتحصيل والاخلاص لله والتجرد عن مفريات الدنيا ، وان الصحة تحصل بالرياضة وتنظيم المأكولات ، وان الثروة تحصل بالزراعة او التجارة أو الصناعة ... وهكذا .

و (رابعا) — الامور النافعة في تحصيل تلك الخيرات والمعينة لوسائلها كالسعي واتهاز الفرص والتضحية بكثير من الملذات ، والصدق والامانة . وبمكسها الامور الضارة كالركون الى الراحة والكسل وإيثار اللذة واللهو

والبطالة ونحو ذلك .

و (خامسا) — ما هو الافضل من الخيرات والانتفع ، وبأي شيء تحقق
الافضلية ، مثل ان الاعم الشامل أفضل مما هو دونه في الشمول ، والدائم
خير من غير الدائم ، وما هو أكثر نفعا أحسن مما هو اقل ، وما يستتبع نفعا
آخر انتفع مما لا يستتبع ... وهكذا .

هذه جملة الانواع المتعلقة باصناف الخطابة الثلاثة، وهناك أنواع أخرى
. مشتركة يطول الكلام عليها كأنواع ما يمد للاستدراجات وما يتعلق بإمكان
الامور أضربنا عنها اختصارا .

المبحث الثالث - التوابع

- ١ -

تمهيد

تقدم ص ٤١٦ معنى العمود والاعوان ، وذكرنا هناك أقسام الاعوان من الشهادة والاستدراجات التي هي خارجة عن نفس العمود . وكل ذلك كان من اجزاء الخطابة .

وهناك وراء اجزاء الخطابة أمور خارجة عنها مزية لها وتابعة ومتممة لها ، باعتبار مالها من التأثير في تهئية المستمعين لقبول قول الخطيب . وهي على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة . فلذلك تسمى (بالتوابع) وتسمى أيضا (التحسينات) و (التزيينات) .

وهي ثلاثة أنواع : (١) ما يتعلق بنفس الالفاظ (٢) ما يتعلق بنظمها وترتيبها (٣) ما يتعلق بالاخذ بالوجوه . ونحن نشير الى هذه الاقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب ، فنقول :

- ٢ -

حال الالفاظ

والمراد منها ما يتعلق بهيئة اللفظ مفردا كان أو مركبا ، والتي ينبغي للخطيب ان يراعيها . وأهمها الامور الآتية :

- ١ - ان تكون الالفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية في لغة الخطيب فان اللحن والغلط يشوه الخطاب ويسقط اثره في نفوس المستمعين .
- ٢ - ان تكون الالفاظ من جهة معانيها صحيحة صادقة ، بأن لا تشمل

- مثلاً — على المبالغات الظاهر عليها الكذب .
- ٣ — ألا تكون ركيكة الأسلوب ، ولا متكلفاً بها على وجه تخرج عن المحاورة التي تصلح لمخاطبة العامة والجمهور ، بل ينبغي أن يكون أسلوبها معتدلاً على نحو ترتفع به عن ركافة الأسلوب العامي ولا تبلغ درجة أسلوب محاورة الخاصة الذي لا ينتفع به الجمهور .
- ٤ — أن تكون وافية في معناها بلا زيادة وفضول ، ولا نقصان مخل .
- ٥ — أن تكون خالية من الحشو الذي يفكك نظام الجمل وارتباطها ، أو يوجب اغلاق الكلام وصعوبة فهمه .
- ٦ — أن يتجنب فيها الابهام والايهام واحتمال أكثر من معنى ، وإن كان ذلك مما قد يحسن في الكلام الشعري ، ويحسن من الكهان الذين يريدون ألا يظهر كذبهم في تنبؤاتهم . ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب إلا إذا كان سياسياً حينما يقضي موقفه عليه الفرار من مسؤولية التصريح .
- ٧ — أن تكون معتدلة في الإيجاز والاطناب ، لأن الإيجاز قد يخل بالمعنى والتطويل يورث الملل . والحالات تختلف في ذلك ، فقد يكون المستمعون كلهم أو أكثرهم على حال من الذكاء والمعرفة يحسن في خطابهم الإيجاز ، وقد يكون المطلوب يستدعي التأكيد والتكرار والتهويل فيحسن التطويل حتى مع المستمعين الأذكياء . وعلى كل حال ، ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائدة فيه في جميع المواقع . وكذلك إيراد الالفاظ المترادفة لا يحسن الاكثار منه .
- ٨ — أن تكون خالية من الالفاظ الغريبة والوحشية وغير المتداولة ، ومن التعبيرات التي يشمئز منها المستمعون كالالفاظ الفحشية . فلو اضطر إلى التعبير عن معانيها فليستعمل بدلها الكنايات .

٩ — ان تكون مشتملة على المحسنات البديعية والاستعارات والمجازات والتشبيهات ، فان هذه كلها لها الاثر الكبير في طراوة الكلام وجاذبيته وحلاوته .

ولكن يجب أن يعلم ان الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة وبعد على فهم الناس ، فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال وينبغي أن يراعى فيها الاقرب الى طبع العامة ويفضل منها ما هو مطبوع على المتصنع المتكلف به . ويحسن ان نشبهها بالقرباء في مجالس الاصدقاء فان حضورهم لا يخلو من فائدة ولكنهم لابد ان يؤثروا ضيقا وانقباضا في نفوس الاصدقاء .

١٠ — ان تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع . ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصود به في الشعر ، بل معادلتها على الوجود الآتية ، وهي على انحاء متفاوتة متصاعدة :

أ — ان تكون مقاطيع الجمل متقاربة في الطول والقصر ، وان كانت حروفها وكلماتها غير متساوية ، مثل قوله : « بكثرة الصمت تكون الهيبة ، وبالنصفه يكثر الموصلون » .

ب — ان يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية نحو : « العلم وراثه كريمة ، والآداب حلال مجددة » .

ج — ان تكون الكلمات بالاضافة الى تساويها متشابهة وحروفها متعادله نحو : « أقوى ما يكون التصنع في اوائله ، وا أقوى ما يكون انطبع في أواخره » .

د — ان تكون المقاطيع مع ذلك في المد وعدمه متعادله نحو : « طلب العادة افضل الافكار وكسب الفضيلة انفع الاعمال » فالافكار تعادل الأعمال في المد .

هـ - ان تكون الحروف الاخيرة من المقاطيع متشابهة كما لو كانت مسجعة نحو : « الصبر على الفقر قناعة ، والصبر على الذل ضراعة » .
وأحسن الاوزان في الجمل ان تكون متعادلة مثنى أو ثلاث ، أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيرا ، بل قد لا يستساغ ويكون من التكلف المقوت .

- ٣ -

نظم وترتيب الاقوال الخطابية

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطايا أو غير خطايي لابد أن يتألف من جزئين اساسين ، هما الدعوى والدليل عليها . والنظم الطبيعي يقتضي تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضي مصلحة الاقناع العكس ، وهذا أمر يرجع تقديره الى نفس المتكلم .

اما الاقوال الخطابية فالمناسب لها على الاغلب - بالاضافة الى ذينك الجزئين الاساسين - أن تشتمل على ثلاثة أمور أخرى : تصدير واقتصاص وخاتمة . ونحن نبينها بالاختصار :

الاول - (التصدير) . وهو ما يوضع امام الكلام ومقدمة له ليكون بمنزلة الاشارة والايذان بالفرض المقصود للخطيب ، والفائدة منه اعداد المستمعين وتهيئتهم الى التوجه نحو الفرض . وهو يشبه ونحنح المؤذن قبل الشروع ، وترنم المغني في ابتداء الفناء . وكذلك كل امر ذي بال يراد منه لفت الانظار اليه ينبغي تصديره بشيء مؤذن به .

والاحسن في الخطابة ان يكون التصدير مشعرا بالمقصود وملوحا به ، لانه انما يؤتي به لفائدة تهيئة المستمعين لتقبل الفرض المقصود . ولاجل هذا يفتح خطباء المنبر الحسيني خطاباتهم بالصلاة على الحسين عليه السلام والتظلم له . ويفتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق

انى المرسل اليه ، وبما قد يشعر بالمراد ، كما هو المؤلف عند اصحاب الرسائل في العصور المتقدمة .

ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب - اذا رأى ان التصدير مما لا بد منه - ان يلاحظ فيه أمرين : -

١ - ألا يفتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم ، كأن يأتي - مثلاً - بما يشعر بالتشاؤم في موضع التهئة والفرح والسرور أو ما يشعر بالسرور في موضع التعزية والحزن ، أو يعبر بما يشعر بتعاضده على المخاضين ، ونحو ذلك .

٢ - ان يحاول الاختصار جهد الامكان بشرط ان يورده بمباراة مفهمة متينة ، فان الاطالة في التصدير يضجر المخاطبين فينتقض عليه الغرض قبل انوصول الى مطلوبه ، الا اذا كان استدراجه لهم يتوقف على الاطالة ، كما لو أراد أن يذم خصما او فعلا ، او يثنى على نفسه او رأيه .
وعلى كل حال ان التصدير بالكلام المكرر المؤلف أو اطالته بالكلام الفارغ من اشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكاتب ، وهو على العجز اكثر منه دليلا على المقدرة ، كما ان الافضل في الاعتذار ان يترك التصدير اصلا : لانه قد يثير الظن بانه يريد التعلل والتهرب من الجواب والدفاع .

الثاني - (الاقتصاص) وهو ما يذكر بيانا على التصديق بالمطلوب وشارحا له بقصة صغيرة تؤيده ، فان القصة من أروع ما يعين على الاقتناع ويقرب الغرض الى الازدهان ، وكأنها من أقوى الأدلة عليه لاسيما عند العامة .
واصبحت القصة في العصور الاخيرة أدبا وفنا قائما برأسه يستعين بها دعاة الافكار الحديثة لتلقين العامة واقناعهم ، وان كانت من صنع الخيال . والسر ان في طبيعة الانسان شهوة الاستماع الى القصة فيلتذ بها ، وذلك لاشباع

غريزة حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه ، وقد يعتبرها شاهداً ودليلاً باعتبارها تجربة ناجحة .

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاختصاص ينبغي ان يشرع في بيان ما يريد اقناع الجمهور به .

الثالث — (الخاتمة) وهي ان يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحية ونحوهما حسبما هو مألوف .
ولا شك ان الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له ، لاسيما في الرسائل والمكاتبات .

— ٤ —

الاخذ بالوجوه

المقصود بالاخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمر معبرة عن حاله ومؤثرة في المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجة عن نفس الفاظه وأحوالها ، وتكون بصناعة وحيلة . ولذلك يسمى هذا الأمر تفاقاً ورياء ، وليس المقصود به أنه يجب ألا تكون له حقيقة كما قد تعطيه كلمة التفاق والرياء .

وهذا الأمر مع فرضه من الأمور الخارجة عن ذات الخطيب ولفظه ، فهو له تعلق بأحدهما فهو لذلك على نوعين :

١ — ما يتعلق بلفظه ، والمقصود به ما يخص هيئة اداء اللفظ وكيفية النطق به ، فان الخطيب الناجح من يستطيع ان يؤدي ألفاظه بصوات ونبرات مناسبة للانفعال النفسي عنده أو الذي يريد ان يتظاهر به ، ومناسبة لما يريد ان يحدثه في نفوس المخاطبين من افعالات ، وان يلقيها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعنى الذي يريد افهامه للمخاطبين : فيرفع صوته عند

موضع الشدة والغضب مثلاً ويخففه عند موضع اللين ، ويسرع به مرة ويتأنى أخرى ، وبمنمة محزنة مرة ومفرحة أخرى ... وهكذا حسب الانفعالات النفسية وحسب المقاصد .

وقد قلنا سابقاً في الاستدرجات ان هذه أمور ليس لها قواعد مضبوطة ثابتة ، بل هي تنشأ من موهبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده تصقل بالمران والتجربة .

وعلى كل حال ينبغي ان يكون الالتقاء معبراً عما يجيش في نفس الخطيب من مشاعر وحالات قضية أو يتكلمها ، ومعبراً عما يريد أن يعده في نفوس المخاطبين ، كما ينبغي ان يكون معبراً أيضاً عن مقاصده واغراضه الكلامية ، فان جملة واحدة قد تلقى بلهجة استفهام وقد تلقى نفسها بلهجة خبر من دون أحداث أي تغيير في نفس الالفاظ ، والفرق يحصل باللمعة واللمعة .

وهذه القدرة على تأدية الكلام المعبر بلهجاته ونغماته ونبراته شرط اساس لنجاح الخطيب ، اذ بذلك يستطيع ان يمتزج بأرواح المستمعين ويأدلهم العواطف ويجذبهم اليه . والقاء الكلام الجامد لا يثير انفعالاتهم ولا تفتح له قلوبهم ولا عقولهم ، بل يكون على العكس مملاً مزعجاً .

٢ — ما يتعلق بالخطيب ، وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظره الخارجي ليكون قوله مقبولاً وقد تقدم ذكر بعضه في الاستدرجات . وهو على وجهين قولياً وفعلياً : —

أما القولى فمثل الثناء عليه أو على رأيه واظهار نقصان خصمه او ما ينهب اليه وتقرير ما يقتضي اعتقاد الخير به والثقة بقوله .

واما الفعلى فمثل الصمود على مرتفع كالمنبر فان مشاهدة الخطيب لها

أكبر الأثر في الاصغاء اليه وملاحقة تسلسل كلامه والانطباع بفكره واتصالاته النفسية . ومثل الظهور بمنظر جذاب ولباس مقبول لمثله فان لذلك أيضا أثره البالغ في نفوس المخاطبين . ومثل الاشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن وقاطيع الوجه وملاحمه ، فان كل هذه تعبر عن الاتصالات والمقاصد اذا أحسن الخطيب ان يضعها في مواضعها . وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا اليه في الاستدراجات .

والعوام أطوع الى الاستدراجات من نفس الكلام المحقول المنطقي ، ولهذا السبب تجد أن المتزهد المتقشف يسيطر على نفوسهم وإن كان فاسد العقيدة أو غير مرضى القول أو سيء التصرفات .



ثم انه ينبغي ان يجعل من باب الاخذ بالوجوه الذي يستعين به الخطيب على التأثير هو (الشعر) ، فانه - كما سيأتي - أكد في التأثير على المواطن ويمكن في القلوب . فلا ينبغي ان تفوت الخطيب الاستعانة بالشعر ، فيزج به كلامه ويلطف به خطابه ، لاسيما الامثال والحكم منه ، ولا سيما ما كان مشهورا لشعراء معروفين .

وسيأتي في البحث الآتي الكلام عن صناعة الشعر :

الفصل الرابع

صناعة الشعير



مرکز تحقیقات و توسعه علوم اسلامی

تمهيد :

ان الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الامم على اختلافها . والغرض الاصلي منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها : من سرور وابتهاج ، أو حزن وتأملم ، أو اقدام وشجاعة ، أو غضب وحقد ، أو خوف وجبن ، أو تهويل امر وتمطيئه ، أو تحقير شيء وتوهينه ، أو نحو ذلك من اتصالات النفس .

والركن المقوم للكلام الشعري المؤثر في اتصالات النفوس ومشاعرها ان يكون فيه تخيل وتصوير ، اذ للتخيل والتصوير الاثر الاول في ذلك كما سيأتي بيانه فلذلك قيل : ان قدماء المنطقة من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا التخيلات فقط . ولم يعتبروا فيه وزنا ولا قافية . أما العرب - وتبعثهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترک - فقد اعتبروا في الشعر الوزن المخصوص المعروف عند المروزيين ، واعتبروا أيضا القافية على ما هي معروفة في علم القافية . وان اختلفت هذه الامم في خصوصياتهما . اما ما ليس له وزن وقافية فلا يسمونه شعرا وان اشتمل على القضايا الخيلات .

ولكن الذي صرح به الشيخ الرئيس في منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن في الشعر . حتى انه ذكر اساء الاوزان عندهم .

وهكذا يجب ان يكون ، فان للوزن اعظم الاثر في التخيل واتصالات النفس ، لان فيه من النعمة والموسيقى ما يلهب الشغور ويعفزه ، وما قيسة الموسيقى الا بالتوقيع على وزن مخصوص منظم . بل القافية كالوزن في ذلك

وان جاءت بعده في الدرجة .

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقفى يفعل في النفوس ما لا يفعله الكلام المنشور ، سواء كان هذا الفرق بسبب العادة اذ الوزن صار مألوفا عند العرب وشبههم وترى لديهم ذوق ثان غير طبيعي ، أم - على الاصح - كان بسبب تأثير النفس بالوزن والقافية بالفريزة كآثرها بالموسيقى المنظمة بلا فرق . والعادة ليس شأها أن تخلق الفرائز والاذواق ، بل تعويها وتشحنها وتنميتها .

بل حتى الكلام المنشور المقفى والمزدوج المعادلة جملة بدون ان يكون له وزن شعري له وقع على النفوس وهزها ، كما سبق الكلام عليه في توايح الخطابة ص ٤٤٤ نعم المبالغة في التسجيع الذي يبدو متكلفا به - على النحو الذي ألقته القرون الاسلامية الاخيرة - افقدت الكلام روحه وتأثيره .

وعلى هذا ، فالوزن والقافية يجب ان يعتبرا من اجزاء الشعر ومقوماته ، لا من محسناته وتوابعه ، ما دام المنطقي انما يسه من الشعر هو التخيل ، وكل ما كان أقوى تأثيرا وتصويرا كان أدخل في غرضه . ويصح - على هذا - ان يعد الوزن والقافية من قبيل (الاعوان) نظير التي ذكرناها في الخطابة . اما (العمود) فهو نفس القضايا المخيالات ، فكما تنقسم اجزاء الخطابة الى عمود وأعوان فكذلك الشعر .

نعم ان الكلام المنظوم المقفى اذا لم يشتمل على التصوير والتخيل لا يعد من الشعر عند المناطقة ، فلا ينبغي أن يسمى المنظوم في المسائل العلمية أو التاريخية المجردة مثلا شعرا وان كان شبيها به صورة . وقد يسمى شعرا عند العرب أو بالأصح عند المستعربين .

ومما ينبغي ان يعلم في هذا الصدد أننا عندما اعتبرنا الوزن والقافية

فلا قصد بذلك خصوص ما جرت عليه عادة العرب فيهما ، على ما هما مذكوران في علمي العروض والقافية بل كل ما له تفاعل لها جرس وإيقاع في النفس — ولو مثل « البنود » وما له قواي مكررة مثل (الموشحات والرباعيات) — فإنه يدخل في عداد الشعر .

اما (الشعر المنشور) المصطلح عليه في هذا العصر فهو شعر أيضا ، ولكنه بالمعنى المطلق الذي قيل عنه انه مصطلح منطقة اليونانية فقد فقدت ركنًا من أركانه وجزأ من اجزائه .

والانصاف ان اجمال الوزن والقافية يضعف القيمة الشعرية للكلام ويضعف أثره التخيلي في النفوس ، وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه لئلا كانت قضاياه تخيلية .

تعريف الشعر :

وعلى ما تقدم من الشرح ينبغي ان نعرف الشعر بما يأتي :
« انه كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة » .
وقلنا : (متساوية) ، لان مجرد الوزن من دون تساوي الايات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير اذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره .
فتكرار الوزن على تفعيلات متساوية هو الذي له الاثر في افعال النفوس .

فائدته :

ان للشعر تمعا كبيرا في حياتنا الاجتماعية ، وذلك لاثارة النفوس عند الحاجة في هياجها ، لتحصيل كثير من المنافع في مقاصد الانسان فيما يتعلق باقتمالات النفوس واحساساتها ، في المسائل العامة : من دينية أو سياسية أو اجتماعية ، أو في الامور الشخصية الفردية . ويمكن تلخيص أهم فوائده في الامور الآتية :

- ١ - إثارة حماس الجند في الحروب .
- ٢ - إثارة حماس الجماهير لمقيدة دينية أو سياسية ، أو إثارة عواطفه لتوجيهه الى ثورة فكرية أو اقتصادية .
- ٣ - تأييد الزعماء بالدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء .
- ٤ - هياج اللذة والطرب وبث السرور والابتهاج لمحضى الطرب والسرور ، كما في مجالس الضياء .
- ٥ - اهاجة الحزن والبكاء والتوجع والتألم ، كما في مجالس الغزاء .
- ٦ - اهاجة الشوق الى الحبيب أو الشهوة الجنسية ، كالتشبيب والغزل .
- ٧ - الاتعاض عن فعل المنكرات واخماد الشهوات ، أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات ، كالحكم والمواظب والآداب .

السبب في تأثيره على النفوس :

وبعد معرفة تلك الفوائد يبقى أن نسأل عن شيئين : (الاول) عن السبب في تأثير الشعر على النفس لإثارة تلك الاقتمالات . و (الثاني) بماذا يكون الشعر شعرا أي مخيلا ؟

والجواب على السؤال الاول ان قول :

ان الشعر قوامه التخيل ، والتخيل - من البديهي - انه من أهم الاسباب المؤثرة على النفوس ، لان التخيل اساسه التصوير والمحاكاة والتشثيل لما يراد من التعبير عن معنى ، والتصوير له من الوقع في النفوس ما ليس لحكاية الواقع باءاء معناه مجردا عن تصويره ، فان الفرق عظيم بين مشاهدة الشيء في واقعه وبين مشاهدة تشيله بالصورة أو بسحاكاته بشيء آخر يمثله . اذ التصوير والتشثيل يثير في النفس التعجب والتخيل فتلتذ به وترتاح له ، وليس لواقع الحوادث المصورة والمثلة قبل تصويرها وتشيلها

ذلك الاثر من اللذة والارتياح لو شاهدهما الانسان .

واعتبر ذلك فيمن يحاكون غيرهم في مشية أو قول أو انشاد أو حركة أو نحو ذلك فانه يثير اعجابنا ولذتنا اوضحكنا ، مع انه لا يحصل ذلك الاثر النفسي ولا بعضه لو شاهدنا نفس المحكين في واقعهم . وما سر ذلك الا التخييل والتصوير في المحاكاة .

وعلى هذا كلما كان التصوير دقيقا معبرا كان أبلغ أثرا في النفس . ومن هنا كانت السينما من اعظم المؤثرات على النفوس ، وهو سر نجاحها واقبال الجمهور عليها ، لدقة تعبيرها وبراعة تمثيلها عن دقائق الاشياء التي يراد حكايتها .

والخلاصة ان تأثير الشعر في النفوس من هذا الباب ، لانه بتصويره بثير الاعجاب والاستغراب والتخييل ، فتلذ به النفس وتؤثر به حسبما يقتضيه من التأثير . ولذا قالوا : ان الشاعر كالمصور الفنان الذي يرسم بريشته الصور المعبرة .

وحق ان قول حينئذ : ان الشعر من الفنون الجميلة الغرض منه تصوير المعاني المراد التعبير عنها ، ليكون مؤثرا في مشاعر الناس ولكنه تصوير بالالفاظ .

بماذا يكون الشعر شعرا :

اذا عرفت ما تقدم فلنعد الى السؤال الثاني . فنقول : بمادا يكون الشعر شعرا أي مخيلا ؟ والجواب : ان التصوير في الشعر كما ألمنا اليه في التمهيد يحصل بثلاثة اشياء :

١ - (الوزن) ، فان لكل وزن شأنا في التعبير عن حال من أحوال النفس ومحاكاته له ، ولهذا السبب يوجب اتعالا في النفس . فمثلا بعض

الاوزان يوجب الطيش والخفة ، وبعضها يقتضي الوقار والهدوء ، وبعضها يناسب الحزن والشجى ، وبعضها يناسب الفرح والسرور .

فالوزن - على كل حال - بحسب ما له من ايقاعات موسيقية يثير التخيل واللغة في النفوس . وهذا أمر غريزي في الانسان . واذا ادنى الوزن بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جميل كان أكثر ايقاعا وأشد تأثيرا في النفس ، لاسيما ان لكل نغمة صوتية ايضا تعبيرا عن حال : فالنغمة الغليظة - مثلا - تعبر عن الغضب ، والنغمة الرقيقة عن السرور وهيجان الشوق ، والنغمة الشجية عن العز . فاذا انضمت النغمة الى الوزن تضاعف أثر الشعر في التخيل ، ولذلك تجد الاختلاف الكثير في تأثير الشعر باختلاف انشاده بلحن وبغير لحن ، وباختلاف طرق الالحان وطرق الانشاد ، حتى قد يبلغ الى درجة النشوة والطرب فيثير عاطفة عنيفة عاصفة .

٢ - المسموع من القول يعني الالفاظ نفسها ، فان لكل حرف أيضا نغمة وتعبيرا عن حال ، كما ان تراكيبها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن أحوال النفس والاختلاف في التأثير فيها ، فهناك - مثلا - ألفاظ عذبة رقيقة ، وألفاظ غليظة ثقيلة على السمع ، وألفاظ متوسعة .

ثم ان للفظ المسموع ايضا تأثيرا في التخيل اما من جهة جوهره كأن يكون فصيحاً جزلاً ، أو من جهة حيلة بتركيبه ، كما في أنواع البديع المذكورة في علمه ، وكالتشبيه والاستمارة والتورية ونحوها المذكورة في علم البيان .

٣ - نفس الكلام المخيل ، أي معاني الكلام المفيدة للتخيل ، وهي القضايا المخيلات التي هي العنصر في قوام الشعر ومادته التي يتألف منها . واذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملاً ، وحتى أن يسمى

(الشعر التام) • وبها يتفاضل الشعراء وتسمو قيمته الى أعلى المراتب أو تهبط الى الحضيض • وبها تختلف رتب الشعراء وتعلو وتنزل درجاتهم : فشاعر يجري ولا يجري معه فيستطيع ان يتصرف في النفوس ، حتى يكاد تكون له منزلة الانبياء من ناحية التأثير على الجماهير ، وشاعر لا يستحق الا ان تصفحه وتحقره ، حتى يسكاد يكون اضحوكة للمستهزئين ، وبينهما درجات لا تحصى •

اكلبه اعليه :

من المشهورات عند شعراء اللغة العربية قولهم : « الشعر اكلبه اعذبه » وقد استخف بعض الادباء المحدثين بهذا القول ، ذهابا الى ان الكذب من اقبح الاشياء فكيف يكون مستملا ، مضافا الى ان القيمة للشعر انما هي بالتصوير المؤثر فاذا كان كاذبا فليس في الكذب تصوير لواقع الشيء • وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الاخبار عن الواقع كذبا • غير ان مثل هذا الاخبار — كما تقدم — ليس من الشعر في شيء وان كان صادقا ، وانما الشعر بالتصوير والتخييل • ولكن يجب ان نفهم ان تصوير الواقع تارة يكون بما له من الحقيقة الواقعة بلا تحوير ولا اضافة شيء على صورته ولا مبالغة فيه او حيلة في تمثيله • ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتذاذ المطلوب •

وتارة أخرى ، يكون بصورة تخيلية — على ما فوضحه فيما بعد — بأن تكون كالرئوس التي تصنع للصورة الفوتوغرافية اما بتحسين أو بتقبيح ، مع ان الواقع من ملامح ذي الصورة محفوظ فيها ، أو كالصورة الكاريكاتورية التي تحكي صورة الشخص بلامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريفات للتعبير عن بعض اخلاقه أو حالاته أو افكاره او

نعو ذلك .

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق ، ومن جهة أخرى كاذب ، ولكنه في عين كونه كاذبا هو صادق . وهذا من العجيب . ولكن معناه ان المراد الجدي - أي المقصود بيانه واقعا وجدا - من هذا التخييل صادق ، في حين ان نفس التخييل الذي ينبغي ان نسميه المراد الاستعمالي كاذب .

وليتضح لك هذا المعنى تأمل نظيره في تصوير الصورة الكاريكاتورية، فان المصور قد يضفى على الصورة ما يدل على القسب أو الكبرياء من ملامح تخيلها المصور وليست هي حقيقة لصاحب الصورة بالشكل الذي تخيله المصور ، وهي مراد استعمالي كاذب . أما المراد الجدي وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فان التعبير عنه يكون صادقا ، لو كان الشخص واقعا كذلك أي غضوبا أو متكبرا . فاذن ، انما التخييل الكاذب وقع في المراد الاستعمالي لا الجدي .

وكذلك قول في الشعر ، ولا سيما ان أكثر ما يأتي فيه التخييل بالمبالغات ، كالمبالغة بالمدح أو الذم أو التحسين أو التوبيخ ، والمبالغة ليست كذبا في المراد الجدي اذا كان واقعه كذلك ولكنها كاذبة في المراد الاستعمالي . وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مرادا جديا يراد الاخبار عنه حقيقة .

مثلا قد يشبه الشعراء الخمر الدقيق بالشمرة الدقيقة فهذا تصوير لدقة الخمر . فان أريد به الاخبار حقيقة وجدا عن ان الخمر دقيق كالشمرة أي أن المراد الجدي هو ذلك ، فهو كذب باطل وسخيف ، وليس فيه أي تأثير على النفس ولا تخيل ، فلا يمد شعرا . ولكن في الحقيقة ان المراد الجدي منه اعطاء صورة للخمر الدقيق لبيان أن حسنه في دقته يتجاوز العد المألوف

في الناس ، وانما يكون هذا كاذبا إذا كان الخصر غير دقيق لأن الواقع يخالف المراد الجدي . اما المراد الاستعمالي وهو التشبيه بالشجرة فهو كاذب ، ولا خير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل الى التعبير عن ذلك المراد الجدي بهذه الصورة الخيالية .

وبمثل هذا يكون التعبير تخيلا مستغربا وصورة خيالية قد تشبه الحال فتجلب الانتباه وتثير الانتعال لمرابتها .

وكلما كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر اثرا في التذاذ النفس واعجابها . ولذا نقول ان الشعر كلما كان مغرقا في الكذب في المراد الاستعمالي بذلك المعنى من الكذب كان أكثر عذوبة وهذا معنى (الكذب اعذبه) لا كما ظنه بعض من لا قدم له ثابتة في المعرفة . على ان التخيل وان كان كاذبا حقيقة أي في مراده الجدي أيضا فانه يأخذ أثره من النفس ، كما سنوضحه في البحث الآتي :

التصايب المخليلات وتأثيرها :

ونزيد على ما تقدم فنقول :

ان المخليلات ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقة يعتقد بها ، بل حتى لو علم بكذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها ، لانه ما دام ان القصد منها هو التأثير على النفوس في احساساتها وفعاليتها فلا يهم ألا تكون صادقة ، اذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها .

والجمهور والنفوس غير المهذبة تتأثر بالمخليلات أكثر من تأثرها بالحقائق العلمية ، لان الجمهور أو الفرد غير المهذب عاطفي أكثر من أن يكون متبصرا ، وهو الطوع للتخيل من الاقتناع .

الا ترى ان الكلام المخليل الشعري قد يجب أمرا مبنوخا للنفس ،

وقد يبغض شيئا محبوبا لها . واعتبر ذلك في استمزاز بعض الناس من أكلة
لذيذة قد أقبل على أكلها فقليل له : انه وقع فيها بعض ما تحافه النفس
كالخنفساء مثلا ، أو شبت له ببعض الموهغات . فان الخيال حينئذ قد
يتمكن منه فيحافها حتى لو علم بكنب ما قيل .

ولا تنس القصة المشهورة للملك الحيرة النعمان بن المنذر مع نديمه
الربيع وقد كان يأكل معه ، فجاءه ليبد الشاعر ، وهو غلام ، مع قومه للانتقام من
الربيع في قصة مشهورة في مجامع الامثال . فقال لبيد مخاطبا للنعمان :

مهلا أبيت اللعن لا تأكل معه ان استه من يرص ملمعه

وانه يدخل فيها اصبعه يدخلها حتى يوارى اشبعه

فرفع النعمان يده من الطعام وتكرر لنديمه هذا ، وأبى ان يستكشف
صدق هذا القول فيه ، بالرغم على الحاحه ، وقال له ما ذهب مثلا من آيات :
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا قبرا

واعتبر ذلك أيضا في تصوير الانسان بهذه الصورة اللفظية البشعة
(أوله نطفة مذرة ، وآخره جيفة قدرة . وهو ما بين ذلك يحمل المذرة) ،
فان هذه صورة حقيقية للانسان ولكنها ليست كل ما له من صور ، وللنفس
على كل حال محاسنها التي ينبغي ان يعجب بها ، لاسيما من صاحبها ، واعجاب
المرء بنفسه وجه لها أساس حياته كلها . ولكن مثل ذلك التصوير البشع
يأخذ من النفس أثره من التنفر والاستمزاز ، حتى لو كان أبعد شيء في
التأثير في التصديق والاعتقاد بحقارة النفس . وسبب هذا التأثير النفسي هو
التخيل الذي قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من اعجابه بنفسه . وهذا
هو المقصود من مثل هذه الكلمة .

واعتبر أيضا بالشعر العربي ، فكلم رفع وضيعا أو وضع رفيعا ، وكلم

اثار الحروب واورى الاحقاد . وكم قرب بين المتباعدين وآخى بين المتعادين .
 ورب بيت صارسبة لعشيرة وآخر صار مفخرة لقوم . على ان كل ذلك لم
 يغير واقعا ولا اعتقادا . ومرد ذلك كله الى الانفعالات النفسية وحدها ، وقد
 قلنا إنها اعظم تأثيراً على الجمهور الذي هو عاطفي بطبعه وعلى الافراد غير
 المهذبة التي تتغلب عليها العاطفة أكثر من التبصر .

والخلاصة : ان التصوير والتخيل مؤثر في النفس وان كان كاذبا بل
 - وقد سبق - كلما كانت الصورة أبعد واغرب كانت ابلغ أثرا في اعجاب
 النفس والتذاذها . وأحسن مثال لذلك قصص الف ليلة وليلة ، وكليلة
 ودمنة ، والقصص في الادب الحديث .

والسبب الحقيقي لانفعال النفس بالقضايا المخيالات الاستغراب الذي
 يحصل لها بتخيلها ، على ما أشرنا اليه فيما تقدم .

الا ترى ان المضحكات والنوادر عند أول سماعها تأخذ اثرها في النفس
 من ناحية اللذة والانبساط اكثر مما لو تكررت وألفت الاذان سماعها . بل
 قد تفقد مزيتهما وتصبح تافهة باهتة لانهتز النفس لها . بل قد يؤثر تكرارها
 الملل والاشمئزاز .

واذا قيل في بعض الشعر انه « هو المسك ما كررته يتضوع » فهو
 من مبالغات الشعراء . واذا صح ذلك فيمكن ذلك لاحد وجهين : (الاول)
 ان يكون فيه من المزايا والنكات ما لا يتضح لأول مرة أولا يمثل للنفس
 جيدا ، فاذا تكررت قراءته استمرى أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أجلى
 فتجدد قيمته بنظر المستمع . (الثاني) ان عذوبة اللفظ وجزالته لا تفقد
 مزيتهما بالتكرار وليست كالتخيل .

هل هناك قاعدة للقضايا الخيالات ؟

قد تقدم ان قوام الشعر بثلاثة أمور : الوزن والالفاظ والمعاني الخيلة، فلا بد ان يريد أن يتقن صناعة الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور ، فنقول :

أما (الوزن والالفاظ) فلها قواعد مضبوطة في فنون معروفة يمكن الرجوع اليها ، وليس في علم المنطق موضع ذكرها ، لان المنطق انما يمه النظر في الشعر من ناحية تخيلية فقط .

واما (الوزن) من ناحية ماهيته فانما يبحث عنه في علم الموسيقى . ومن ناحية استعماله وكيفيته فيبحث عنه في علم العروض .

واما (الالفاظ) فهي من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبديع . وعلى هذا فلا بد للشاعر من معرفة كافية بهذه الفنون اما بالسليقة أو بالتعلم والممارسة ، مع ذوق يستطيع به ان يدرك جزالة اللفظ وفصاحته ، ويفرق بين الالفاظ من ناحية عذوبتها وسلاستها . والناس تتفاوت تفاوتاً عظيماً في أذواقها ، وان كان لكل امة ولكل اهل لغة ذوق عام مشترك . وللممارسة وقراءة الشعر الكثير الاثر الكبير في تنمية الذوق وصقله .

أما (القضايا الخيالات) فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها والرجوع اليها ، لانها ليست من قبيل القضايا المشهورات والمظنونات يمكن حصرها وبيان أنواعها ، اذ القضايا الخيالات — كما سبق — كلما كانت بميزة نادرة وغريبة مستبعدة كانت أكثر تأثيراً في التخيل والتذاذ النفس . وقد سبق أيضاً بيان السبب الحقيقي في التفاعل النفس بهذه القضايا .

وعليه فالقضايا الخيالات لا يمكن حصرها في قواعد مضبوطة ، بل الشعراء في كل وادٍ يهيمنون . . وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم .

من اين تتولد ملكة الشعر ؟

لا يزال غير واضح لنا سر ندرة الشعراء الحقيقيين في كل امة . بل لا تجد من كل امة من تحصل له قوة الشعر في رتبة عالية فيتبع فيه ويتمكن من الابداع والاختراع الا النادر القليل وفي فترات متباعدة قد تبلغ القرون . ومن العجيب أن هذه الملكة - على ما بها من اختلاف في الشعراء قوة وضعفا - لا تتولد في أكثر الناس . وان شاركوا الشعراء في تذوق الشعر وممارسته وتعلمه .

وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر مواهب تعالى التي يختص بها بعض عباده ، كموهبة حسن البيان أو الخطابة أو التصوير أو النثيل ... وما الى ذلك مما يتعلق بالقنون الجميلة وغيرها .

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني اعتبر الشعراء نوابغ البشر . وقد وجدنا العرب كيف كانت تمتاز بشعرائها ، فاذا نبغ في قبيلة شاعر أقاموا له الاحتفالات وتهنئها به القبائل الاخرى . ولو كان يتمكن أكثر الناس من ان يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العناية بشاعرهم ولما عدّوه نبوغا .

غير أن هذه الموهبة - كسائر المواهب الاخرى - تبدأ في تكوينها في النفس كالبنرة لا يحس بها حتى صاحبها ، فاذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة ومقاها بالتعليم والتمرين تنمو وتستمر في النمو ، حتى قد تصبح شجرة باسقة تؤتي اكلها كل حين . ولكن اكتشاف الموهبة ليس بالامر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه . وقد تدوى وتموت المواهب في كثير من النفوس اذا أهملت في السن المبكر لصاحبها .

صلة الشعر بالعقل الباطن :

والحق أن الشاعر البارع - كالخطيب البارع - يستمد في ابداعه من

عقله الباطن اللاشعوري ، فيتدفق الشعر على لسانه كالإلهام من حيث يدري ولا يدري ، على اختلاف عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحية •

وليس الشعر والخطابة كسائر الصناعات الأخرى التي يدع فيها الصانع عن روية وتأمل دائما • وإلى هذا أشار صحرار العبدي ، لما سأله معاوية : ما هذه البلاغة فيكم ؟ فقال : شيء يختلج في صدورنا فتقذفه ألسنتنا كما يقذف البحر الدرر • وهذه لفظة بارعة من هذا الاعرابي أدركها بفطرته وصورها على طبع سجيته •

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقة اللاشعور تجده قد لا يواتيه الشعر ، وهو في أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة في انشائه • قال الفرزدق ^(١) : « قد يأتي عليّ الحين وقلع خرس عندي أهون من قول بيت شعر » •

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهيؤ فكري ، والشعراء وحدهم يعرفون مدى صحة هذه الحقيقة من أنفسهم •

واحسب انه من أجل هذا زعم العرب أو شعراؤهم خاصة ان نكل شاعر شيطانا أو جنيا يلقي عليه الشعر • والغريب أن بعضهم تخيله شخصا يمثل له وأسماء باسم مخصوص • وكل ذلك لأنهم رأوا من انفسهم ان الشعر يواتيهم على الأكثر من وراء منطقة الشعور وعجزوا عن تفسيره بغير الشيطان والجن •

وعلى كل حال فإن قوة الشعر اذا كانت موجودة في نفس الفرد لا تخرج — كما تقدم — من حد القوة الى حد الفعلية اعتباطا من دون سابق تمرين

(١) راجع العقد الفريد الجزء ٣ ص ٤٢١ •

وممارسة للشعر بحفظ وتفهيم ومحاولة نظمهم مرة بعد أخرى • وقد أوصى بعض الشعراء ناشئا ليتعلم الشعر ان يحفظ قصبا كبيرا من المختار منه ، ثم يتناساه مدة طويلة ، ثم يخرج الى الحدائق الغناء ، ليستلهمه • وكذلك فعل ذلك الناشيء فصار شاعرا كبيرا •

ان الامر بحفظه وتناسيه فلسفة عميقة في العقل الباطن توصل اليها ذلك الشاعر بفطرته وتجربته : ان هذا هو شحن القوة للعقل الباطن ، لتهيئته لالهام الشعور في ساعة الانشراح والانطلاق التي هي إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وانفتاح المجرى النفسي بين منطقتي اللاشعور والشعور ، أو بالأصح احدى ساعات اتحاد المنطقتين • بل هي من أفضل تلك الساعات • وما أعز انفتاح هذا المجرى على الانسان الاعلى من خلق ملهما فيؤاياه بلا اختيار •



مرکز تحقیقات کتاب ویرایش علوم پزشکی

الفصل الخامس

صناعة المغالطة



مرکز تحقیقات کلام و علوم اسلامی
پنجاب

وفيها ثلاثة مباحث : المقدمات ، واجزاء الصناعة الذاتية ، واجزاء
الصناعة المرضية .

المبحث الاول - المقدمات

- ١ -

معنى المغالطة وبماذا تتحقق

كل قياس نتيجته تكون نقضا لوضع من الاوضاع يسمى باصطلاح
المنطقيين (تبكيثا) ^(١) ، باعتبار انه تبكيث لصاحب ذلك الوضع .
فاذا كانت مواده من اليقينيات قيل له (تبكيث برهاني) .
واذا كانت من المشهورات والمسلّمات قيل له (تبكيث جدلي) .
واذا لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات والمسلّمات ، او
كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه - فلا بد
ان يكون القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين او شبيها بالمشهور مادة او
هيئة ، فيلتبس أمره على المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم
لقصور فيه او غفلة ، والا فلا يستحق ان يسمى قياسا .
وعلى هذا ، فهو ان كان شبيها بالبرهان سى (سفسطائيا) : وصناعته
(سفسطة) .

وان كان شبيها بالجدل سمي (مشاغبيا) وصناعته (مشاغبة) .
وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئين : اما الغلط
حقيقة من القياس ، واما تعدد تغليط الغير وإيقاعه في الغلط مع اتبائه إلى
(١) التبكيث لغة : التمنيظ والتقريع اما بالسوط او السيف . ويشتمل
في التمنيظ بالكلام مجازا .

الغلط . وعلى كل منهما يقال له (مغالط) ، وقياسه (مغالطة) ، باعتبار أنه في كلا الحالين يكون ناقضا لوضع ما .

وعلى هذا (المغالطة) التي نعنيها هنا تشمل القسمين : الغلط وتعتمد التعليل . ومن أجل ذلك الاعتبار (أي اعتبار نقضه لوضع ما) قيل له (تبكيت مغالط) ، وإن كان في الحقيقة تضييلا لتبكيता ، كما قد يقال له بحسب غرض آخر (امتحان أو عناد) كما سيأتي .

* * *

واعلم أن سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصحح جعله قياسا هو رواجها على العقول . وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور . ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لو لا قلة التمييز وضعف الانتباه ، فبخلط الذهن بين المتشابهين ويجعل الحكم الخاص باحدهما للآخر ، من غير أن يشعر بذلك ، سواء كان قلة التمييز والخلط من قبل نفس القاييس أو من قبل المخاطب إذ يروج عليه ذلك .

وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العددين مكان الآخر لمشابهة بينهما فيشتبه عليه ، فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما . مثلا ، لو أن احدا تمثل في ذهنه معنى من معاني المشترك في موضع معنى آخر له ، وهو غافل عن استعماله في المعنى الآخر ، فلا مجاله يعطي للمعنى الذي تمثله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر ، فيغلط . وقد يعتمد ذلك ليوقع بالغلط غيره من قليلي التمييز .

والخلاصة : أنه لولا قلة التمييز وضعف الانتباه والتصور الذهني لما تحققت مغالطة ولما تمت لها صناعة .

ومن سوء الحظ أن البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات،

بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يخلو منه انسان — ولو قليلا —
الا من خصه الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم في الناس
كالنقطة في البحر الخضم . (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات) .

— ٢ —

اغراض المغالطة

و (المغالطة) بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة
محمودة ، مثل اختباره وامتحان معرفته ، فتسمى (امتحانا) ، أو مدافعة
وتعجيزه اذا كان مبطلا مصرا على باطله ، فتسمى (عنادا) .
وقد تقع عن غرض فاسد ، مثل الرياء بالعلم والمعرفة والتظاهر في حبهما ،
ومثل طلب التفوق على غيره .

والذي يدفع الانسان الى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من
الناحية العلمية ، فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص . واذ
يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة
الحقيقية يلتجئ الى التظاهر بما يسد نفسه بزعمه .

وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق
التكبر والتعاطف ، أو يستر نقصه في عيوبه الاخلاقية بالظن في الناس وغيتهم .
ولذلك يلتجئ هذا الانسان — الذي فيه مركب النقص — الى أن
يلتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم ، ليظهر أمام الناس
بمظهر العالم القدير ، فيجهد نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها ،
لتكون له ملكة ذلك والقدرة على المصاولة الخادعة . ولم يدر — هذا
المسكين — ان الالتجاء الى الرياء والتظاهر كالالتجاء الى التكبر وتقد الناس

تصير صارخ عن نقصه الكامن في الوقت الذي يريد فيه — خداعا لنفسه —
ان يستر على قصه ويظهر بالكمال .

اعاذنا الله تعالى من الاباطيل والاحاييل ، وهدانا الصراط المستقيم .

— ٣ —

فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فان لصناعة المفاطة فائدة لا يستهان بها لدى أهل العلم ، وذلك من ناحيتين :

١ — انه بها قد يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط ويحفظ نفسه من الباطل ، لانه اذا عرف مواقع المفاطة ومداخلها يعرف الطريق الى الهرب من الغلط والاشتباه .

٢ — انه بها قد يتمكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم . وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المفاطة كفاءة الطبيب في تعلمه للسموم وخواصها ، فانه يتمكن بذلك من الاحتراز منها ، ويستطيع أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوي من يتناولها .

ثم لهذه الصناعة فائدة أخرى ، وهي أن يقدر بها على مفاطة المغالط ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم ، كما قيل في المثل المشهور : « ان الحديد بالحديد يفلح » (١) .

وقد سبق أن قلنا ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات ، فما أحوج طالب الحق السابح في بحر المعارف الى أن يزيح عنه الزبد الطافح على الماء من رواسب غلطات الماضين ، بمعرفة ما يصطنعه المغالطون من أوهام . ولكن ذوي الطباع السليمة والآراء المستقيمة في غنى عن معرفة مواضع

(١) الفلح بفتح الحاء : الشق ومنه الفلاح للحرث الذي يشق الارض .

الغلط بتعلم القوانين والاصول في هذه الصناعة ، فان لهم بمواهبهم الشخصية الكفاية ولأن كان لا تخلو هذه الصناعة من زيادة بصيرة لهم .

— ٤ —

موضوع هذه الصناعة وموادها

ليس موضوع هذه الصناعة محدودا بشيء خاص ، بل تتناول كل ما تتعلق به صناعة البرهان والجدل : فموضوعاتها بأزاء موضوعاتها ، ومسائلها بأزاء مسائلها ، بل ان مبادئها بأزاء مبادئها ، أي ان مبادئها مشابهة لمبادئها .

غير أن هاتين الصناعتين حقيقتان ، وهذه صورية ظاهرية ، لان المشابهة بحسب الرواج والظاهر ، كما قلنا سابقا ، من جهة ضعف قوة التمييز والقصور الذهني .

ومواد هذه الصناعة هي المشبهات والوهميات على ما بيناه في مقدمة الصناعات ، والوهميات من وجه داخلة في المشبهات ، باعتبار التزهيم فيها أن المقولات لها حكم المحسوسات .

— ٥ —

اجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزاءان كالجزئين في صناعة الخطابة : (احدهما) كالمدود في الخطابة ، وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة ، وهي نفس التبكيث . ولنسمها : (اجزاء الصناعة الذاتية) .

(ثانيهما) كالاغوان في الخطابة ، وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض ، وهي الامور الخارجة عن التبكيث ، كالتشنيع على المخاطب وتشويش افكاره

بإخجاله والاستهزاء به ، ونحو ذلك مما سيأتي • ولنسبها : (لجزاء الصناعة
العرضية) •

وقد عقدنا المبحث الثاني الآتي في الأجزاء الذاتية والمبحث الثالث في
الأجزاء العرضية :

المبحث الثاني

اجزاء الصناعة الذاتية

تمهيد :

أعلم ان الغلط الواقع في نفس التبكيث وهو القياسي المغالطي ، اما ان يقع من جهة مادته وهي نفس المقدمات ، أو من جهة صورته وهي التأليف بينها ، أو من الجهتين معا . ثم ان هناك غلطا يقع في القضايا وان لم تؤلف قياسا .

ثم الغلط الواقع في مادة القياس على ثلاثة أنواع :

١ - من جهة كذبها في نفسها وقد البست بالصادقة ، أو شناعتها في نفسها وقد التبست بالمشهورة .

٢ - من جهة انها ليست غير النتيجة واقعا مع توهم انه غيرها ، فتكون مصادرة على المطلوب .

٣ - من جهة انها ليست اعرف من النتيجة مع ظن انها اعرف .

ثم ان النوع الاول (وهو الكذب أو الشناعة والالتياس بالصادقة أو المشهورة) أهم الانواع واكثر ما تقع المغالطات من جهته . وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى .

فهذه جملة أنواع الغلط .

ثم يمكن ارجاع الانواع الاخرى حتى الغلط من جهة صورة القياس الى الغلط من جهة المعنى . فتقسم أنواع المغالطات الى قسمين رئيسين :

١ - المغالطات اللفظية

(فنعتقدهما في بحثين)

٢ - المغالطات المعنوية

— ١ —

المغالطات اللفظية

ان الغلط من جهة لفظية اما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب : (الاول)

— ما في اللفظ المفرد • وهو على ثلاثة أنواع :

١ — ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين اكثر من معنى •
ويسمى (اشتراك الاسم) •

٢ — ما يكون في حال اللفظ وهيئته في نفسه • وذلك للاشتباه بسبب اتحاد شكله •

٣ — ما يكون في حال اللفظ وهيئته ، ولكن بسبب أمور خارجة عنه
عارضة عليه • وذلك للاشتباه بسبب اختلاف الاغراب والاعجام •

(الثاني) — ما في اللفظ المركب • وهو على ثلاثة أنواع أيضا :

١ — ما يكون نفس التركيب يقتضي المغالطة • ويسمى (المماراة) •

٢ — ما يكون توهم وجود التركيب يقتضيها • وذلك بأن يكون التركيب
معدوما فيتوهم أنه موجود • ويسمى (تركيب المفصل) •

٣ — ما يكون توهم عدمه يقتضيها • وذلك بأن يكون التركيب موجودا
فيتوهم انه معدوم • ويسمى (تفصيل المركب) •

فالمغالطات اللفظية — اذن — تنحصر في ستة أنواع • فلنشر البها
بالترتيب المتقدم :

١ — المغالطة باشتراك الاسم :

ليس المراد بالاشتراك هنا الاشتراك اللفظي المتقدم معناه في الجزء الاول

ص ٤٥ ، بل المراد منه ان يكون اللفظ صالحا للدلالة على أكثر من معنى واحد ، بأي نحو من انحاء الدلالة ، سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي أو النقل أو المجاز أو الاستعارة أو التشبيه أو التشابه أو الاطلاق والتقييد أو نحو ذلك .

وأكثر اشتباه الناس وغلطهم ومغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور رجع الى هذه الناحية اللفظية ، حتى انه نقل عن افلاطون الحكيم انه وضع كتابا في خصوص صناعة المغالطة دون باقي اجزاء المنطق وحصرها في هذا القسم من المغالطات اللفظية واغفل باقي الاقسام .

ومن أجل هذا كان ألزم شيء للباحثين أن يوضحوا ويحددوا التعبير باللفظ عن مقاصدهم قبل كل بحث ، حتى لا يلقي الكلام على عواهنه . فان لكل لفظ اطاره الذهني الخاص به الذي قد يختلف باختلاف العصور أو البيئات أو العلوم والفنون ، بل الاشخاص .

ويطول علينا ذكر الامثلة لهذا القسم . وحسبك كلمة الوجود والماهية في علم الفلسفة ، وكلمة الحسن والقبح والرؤية في علم الكلام ، وكلمة الحرية والوطن في الاجتماعيات وهكذا . ونستطيع ان نلتقط من كل علم وقن أمثلة كثيرة لذلك .

٢ - المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية :

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو من جهة تذكيره وتأنيثه أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول . ولعدم تمييز احدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط ، فيوضع حكم أحدهما للآخر . مثل لفظ (المدل) من جهة كونه مصدرا مرة وصفة أخرى . ولفظ (تقوم) من جهة كونه خطابا للسذكر مرة وللثؤنث الغائبة أخرى . ولفظ (المختار) و (المعتاد) اسم فاعل

مرة واسم مفعول أخرى ... وهكذا .

٢ - المغالطة في الاعراب والاعجام :

وهي فيما اذا كان اللفظ يتمدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته ، بأن يصحف اللفظ نطقاً أو خطأ باعجام أو حركات في صيغته أو اعرابه . مثل ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه : ان الحكماء قالوا أنه تعالى بحث وجوده فصحفه بعضهم فظن أنهم قصدوا يجب وجوده . (تنبيه) ان النوعين الاخيرين يرجعان في الحقيقة الى الاشتباه من جهة الاشتراك في اللفظ غير انهما من جهة هيئته لاجوهره . ولما كان النوع الاول يرجع الى جوهر اللفظ خصوه باسم اشتراك الاسم . بل ان الانواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه الى اشتراك اللفظ .

٤ - مغالطة المماثلة :

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الالفاظ . وذلك فيما اذا لم يكن اشتراك في نفس الالفاظ ولا اشتباه فيها ، ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتباه . مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبي سفيان ان يعلن سب أخيه علي بن أبي طالب عليه السلام ، فصعد المنبر وقال : أمرني معاوية ان اسب عليا . ألا فلعنوه ! . وهذا الايهام جاء من جهة اشتراك عود الضمير ، فأظهر انه استجاب للدعوة معاوية وانما قصد لعنه . ومثل هذا جواب من سئل : من أفضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعده ؟ فقال : « من بنته في يته » .

ومن قسم المماثلة التورية والاستخدام المذكورين في أنواع البديع .

٥ - مغالطة تركيب المفصل :

وهي ما تكون المغالطة بسبب توهم وجود تأليف بين الالفاظ المفردة وهو

ليس بموجود . وذلك بأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقا ، ومع ملاحظته كاذبا ، فيصدق الكلام منفصلا لا مركبا ، فلذلك سمي هذا النوع (مغالطة تركيب المفصل) . وسماه الشيخ الطوسي (المغالطة باشتراك القسمة) .

وهو على نحوين : اما ان يكون التفصيل والتركيب في الموضوع أو المحمول :

(الاول) — ان يكون الموضوع له عدة اجزاء وكل جزء منها له حكم خاص ، والاحكام بحسب كل جزء صادقة ، واذا جعلنا الموضوع المركب من الاجزاء بما هو مركب كانت الاحكام بحسبه كاذبة . كما يقال مثلا :
الخمس زوج وفرد .

وكل ما كان زوجا وفردا فهو زوج
(مثل ان يقال كل أصفر وحلو فهو اصفر)
• • الخمسة زوج .

وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين . والسرفي ذلك انه في (الصغرى) الموضوع — وهو الخمسة — اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى اثنين وثلاثة صح الحكم عليه . بحسب كل جزء — بأنه زوج وفرد ، أي الاثنان زوج والثلاثة فرد . اما اذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخمسة بما هي خمسة الافردا ، فيكون الحكم عليه بأنه زوج وفرد كاذبا .

وكذلك في (الكبرى) الموضوع — وهو ما كان زوجا وفردا — ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملاحظة ما هو أصفر وحلو في الحكم عليه بأنه أصفر ، صح الحكم عليه بأنه زوج . اما اذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب ، لان المركب من الزوج والفرد فرد .

أما الموضوع في النتيجة (الخمسة زوج) فلا يصح أن يؤخذ إلا بحسب التركيب ، لأن الحكم على أي عدد بأنه زوج فقط أو فرد فقط لا يصح إلا إذا لوحظ بما هو مركب ، ولا يصح أن يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل إلا إذا حكم عليه بهما معا أو بأنه زوج وزوج أو بأنه فرد وفرد . ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنها زوج كاذبا .

فتحصل أن الموضوع في الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل ، ولذا كانتا صادقتين . وفي النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة .

فاذا اشتبه الأمر على القاييس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وقعت المغالطة وكان اللفظ .

(الثاني) - أن يكون المحصول له عدة اجزاء ، وكل جزء إذا حكم به منفردا على الموضوع كان صادقا ، وإذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها - أي المركب بما هو مركب - كان كاذبا .
مثاله :

إذا كان زيد شاعرا غير ما هر في شعره ، وكان ماهرا في فن آخر ، وهو الخياطة مثلا - فانه يصح أن يحكم عليه بانفراد بأنه شاعر مطلقا ، ويصح أيضا أن يحكم عليه بانفراد بأنه ماهر مطلقا . فاذا جمعت بين الحكمين في عبارة واحدة وقلت : زيد شاعر وماهر ، فإن هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكمين ، أي انه شاعر ماهر في شعره . وهو حكم كاذب حسب الفرض . ولكن إذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل إلى حكمين احدهما غير مقيد بالآخر كان صادقا .

٦ - مغالطة تفصيل المركب :

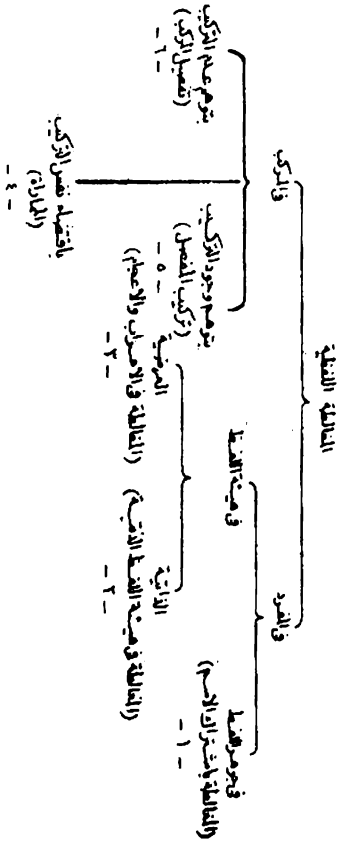
وهو ما تكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف والتركيب ، مع فرض وجوده . وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب صادقا ، وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا فيصدق مركبا لا مفصلا . فلذا سمي هذا النوع (مغالطة تفصيل المركب) . وسماه الشيخ الطوسي (المغالطة باشتراك التأليف) .

مثاله : « الخمسة زوج وفرد » .

فانه انما يصح اذا حمل الجزء ان معا بحسب التركيب بينهما على الخمسة بأن تكون الواو عاطفة بمعنى جمع الاجزاء ، كالحكم على الدار بأنها آجر وجص وخشب ، أي انها مركبة من مجموع هذه الاجزاء . واما اذا حمل كل من الجزئين بانفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفة بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذبا ، كالحكم على شخص بأنه شاعر وكاتب ، لان عدد الخمسة ليس الا فردا ، بل يستحيل ان يكون عدد واحد فردا وزوجا معا .

فمن لاحظ الحمل في مثل هذه القضية بحسب التفصيل والتحليل أي توهم عدم التركيب فقد كان غالطا أو مغالطا .

الخلاصة :



— ٢ —

المغالطات المعنوية

تقصد بالمغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا • وهي على سبعة أنواع ، لأنها تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين :

أ - ما يقع في التأليف بين جزئي ^(١) قضية واحدة •

ب - ما يقع في التأليف بين القضايا •

والاول له ثلاثة أنواع والثاني له أربعة أنواع • فهذه سبعة ، لان :

(الاول) وهو ما يقع في التأليف بين جزئي القضية ينقسم بالقسمة الاولى الى قسمين ، لانه اما ان يقع لخلل في الجزئين معا أو في جزء واحد ، والثاني اما ان يحذف الجزء ببدله أو يذكر ليس على ما ينبغي • فهذه ثلاثة أنواع :

١ - (ايهام الانعكاس) وهو ان يقع الخلل في الجزئين معا • وذلك بأن يعكس موضعهما فيجعل الموضوع محسولا وبالعكس أو يجعل المقدم تاليا وبالعكس •

٢ - (اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات) وهو ان يقع الخلل بجزء واحد ، بأن يحذف الجزء ويذكر مكانه ما هو بدله ، اما عارضه أو معروضه ، واما لازمه أو ملزومه •

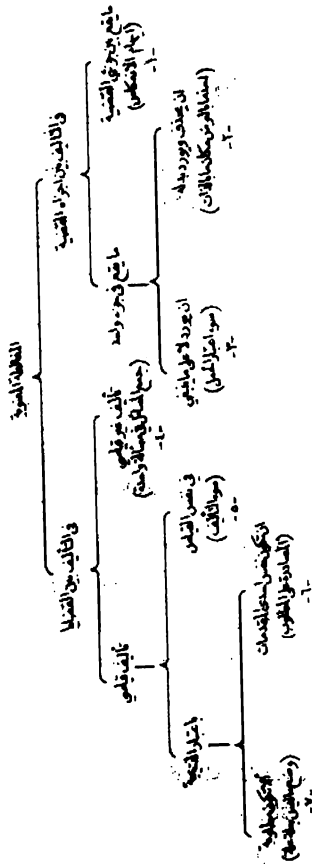
٣ - (سوء اعتبار الحمل) وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بان يذكر ليس على ما ينبغي ، اما بان يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده ، أو يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه •

(١) الجزآن هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي :

و (الثاني) وهو ما يقع في التأليف بين القضايا ، ينقسم بالتقسمة الاولى الى قسمين :

اما ان يكون التأليف غير قياسي أي لا تؤلف تلك القضايا قياسا ، واما أن يكون التأليف قياسيا . و (الثاني) اما ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه عن الاصول والقواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل ، واما ان يقع بملاحظة المقدمات الى النتيجة . و (الثاني) اما لان النتيجة عين احدى المقدمات ، واما لان النتيجة غير مطلوبة بالقياس . فهذه اربعة أنواع :

- ١ - (جمع المسائل في مسألة واحدة) . وهو ان يقع الخلل في التأليف بين القضايا التي ليس تأليفها قياسيا ، بأن يتوهم ان تلك القضايا قضية واحدة .
 - ٢ - (سوء التأليف) . وهو ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات بخروجه على أصول وقواعد القياس والبرهان والجدل .
 - ٣ - (المصادرة على المطلوب) . وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار انها عين احدى المقدمات .
 - ٤ - (وضع ما ليس بعلة علة) . وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار انها ليست مطلوبة منها .
- فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المنوية نذكرها بالتفصيل .



١ - أيهام الإنعكاس :

وهو - كما قدمنا - أن يوضع المحمول والموضوع أو التالي والمقدم أحدهما مكان الآخر . وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزوم والخاص والعام . وأكثر ما يقع ذلك في الأمور الحسية .
مثلا : لما كان كل عسل أصفر وسيالاً ، فقد يظن الظان أن كل ما هو أصفر وسيال فهو عسل .
مثل آخر : قد يظن الظان أن كل سعيد لابد أن يكون ذا ثروة ، حينما يشاهد أن كل ذي ثروة سعيد .

وأمثال هذه الأمور يقع الغلط فيها كثيرا عند العامة . ولأجله اشترط المنطقيون في العكس المستوي للموجبة الكلية أن تمكس إلى موجبة جزئية ، تجنباً عن هذا الغلط وضماناً لصديق العكس .

٢ - أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات :

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيره مما يشتبه به ، كعارضه ومعرضه ، أو لازمه وملزومه . ومن موارد ذلك :
١ - أن تكون لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له ، فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر ، بتوهم أنه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض موضوعه ومعرضه .

مثلا يقال : أن كل ماء طاهر ، وأن كل ماء لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا بلغ كرا فقد يظن الظان من ذلك : أن كل طاهر لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا بلغ كرا . يعني يظن أن خاصية عدم التنجس بملاقاة النجاسة عند بلوغ الكرهى خاصية للطاهر بما هو طاهر ، لا للماء الطاهر ، فيحسب أن الطاهر

غير الماء من المايعات اذا بلغ كرا كان له هذا الحكم .

فقد حذف هنا الموضوع وهو (الماء) ، ووضع بدله عارضه وهو (طاهر) .

٢ - ان يكون لموضوع عارض ، ولهذا العارض عارض آخر ، فيجعل عارض العارض على الموضوع ، بثبوتهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض عوارضه .

مثلا يقال : الجسم يمرض عليه انه ابيض ، والايض يمرض عليه انه مفرق للبصر ، فيقال : الجسم مفرق للبصر . بينما ان الايض في الحقيقة هو المفرق للبصر ، لا الجسم بما هو جسم .

فقد حذف هنا الموضوع وهو الايض ، ووضع بدله مروضه وهو الجسم . وان شئت قلت حذف المحمول وهو الايض ووضع بدله عارضه وهو مفرق للبصر .

٣ - سوء اعتبار الحمل :

وهو - كما تقدم - ان يورد الجزء ليس على ما ينبغي ، وذلك بان يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيد وشرطه .

فالاول - مثل ما قد يتوهم بعضهم ان الالفاظ موضوعة للمعاني بما هي موجودة في الذهن ، فأخذ في الموضوع قيد (بما هي موجودة في الذهن) ، بينما ان الموضوع في قولنا : « المعاني وضعت لها الالفاظ » هي المعاني بما هي معان من حيث هي ، لا بما هي موجودة في الذهن .

والثاني - يحصل في موارد اختلال احدى الوحدات الثمان المذكورة في شروط التناقض ، مثل ما حسبهم ان الماء مطلقا لا يتنجس بسلاقة النجاسة ، بينما ان الصحيح ان الماء بقيد إذا بلغ كرا له هذا الحكم ، فحذف

قيد (اذا بلغ كرا) .

ومن هذا الباب ما تخيله بعضهم أن قولهم (الجزئي ليس بجزئي) من التناقض ، اذ حذف قيد الموضوع ، بينما أن المقصود في مثل هذا الحل أن الجزئي بما له من المفهوم ليس بجزئي ، لانه كلى ، لا مصداق الجزئي أي الجزئي بالحمل الشايح .

فعدم التفرقة بين ما هو بالحمل الشايح وبين ما هو بالحمل الاولى أي بين المعنون والعنوان يمد من سوء اعتبار الحمل .

٤ - جمع المسائل في مسألة واحدة :

وهو الخلل الواقع في قضايا ليست بقياس ، بأن يقع الخلل في القضية الواردة على نحو السؤال بحسب اعتبار نقيضها ، كأن يورد المسائل غير النقيض طرفا للسؤال مكان النقيض ، بينما يجب ان يكون النقيض هو الطرف له ، فتكثر الاسئلة عنده بذلك حقيقة مع انه ظاهرا لم يورد الا سؤالا واحدا ، فتجتمع حينئذ المسائل في مسألة واحدة .

توضيح ذلك : ان السائل اذا سأل عن طرفي المتناقضين فليس له الا سؤال واحد عن الطرفين الايجاب والسلب ، مثل ان يقول : « أزيد شاعر ام لا ؟ » فلا تكون عنده الا مسألة واحدة وليس لها الا جواب واحد اما الاثبات أو النفي (نعم ا أو لا ا) .

اما اذا ردد السائل بين غير المتناقضين مثل ان يقول : « ازيد شاعر ام كاتب » فان سؤاله هذا ينحل الى سؤالين ومسألتين الى مسألتين : احدهما أكاتب هو ام لا ؟ ثانيهما أشاعر هو ام لا ؟ . فيكون جمعا لمسألتين في مسألة واحدة .

وكلما تعددت الاطراف المسؤول عنها تعددت المسائل بحسبها .

وبقى أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة ؟ فنقول : ان ورود سؤال واحد ينحل الى عدة اسئلة قد يوجب تحير المحيِب ووقوعه في الغلط بالجواب . وليس هذا التخليط من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التي ينحل اليها السؤال قياسيا ، بل هي بالفعل لا تؤلف قياسا ، فلذلك جعلنا هذا النوع مقابلا لانواع الخلل الواقع في التأليف القياسي الآتية .

نعم قد تنحل قضية الى قضيتين مثل قولهم (زيد وحده كاتب) ، فانها قضية واحدة ظاهرا ، ولكنها تنحل الى قضيتين : زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب . ويمكن ان يقال عنها جمع المسائل في مسألة واحدة ، باعتبار ان كل قضية يمكن ان تسمى مسألة باعتبار انها قد تطلب ويسأل عنها .

ولو افك جعلت مثلها جزء قياس فان القياس الذي يتألف منها لا يكون سليما ويكون مغالطة ، كما لو قيل : « الانسان وحده ضحاك . وكل ضحاك حيوان . ينتج الانسان وحده حيوان » والنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين . وما هذا الخلل الا لان احدى مقدمتيه من باب جمع المسائل في مسألة واحدة ، اذ تصبح القضية الواحدة اكثر من قضيتين فيكون القياس مؤلفا من ثلاث قضايا . مع انه لا يتألف قياس بسيط من اكثر من مقدمتين .

وعليه يمكن ان يقال : ان جمع المسائل في مسألة واحدة مما يقع في تأليف قياسي ويوجب المغالطة . ولاجل هذا مثل بعضهم لجمع المسائل بهذا المثال المتقدم .

ولكن الحق ان هذا المثال ليس بصحيح وان وقع في كثير من كتب المنطق المعتبرة ، لان هذا الخلل في الحقيقة يرجع الى (سوء التأليف) الآتي ولا يكون هذا نوعا مقابلا للأنواع التي تخص التأليف القياسي . على ان الظاهر من تمبيرهم بالمسألة في هذا الباب ارادة المسألة بمعناها اللغوي

الحقيقي ، لا القضية مطلقا وان كانت خيرا ، والا لحسن ان يقولوا : جمع القضايا في قضية واحدة .

• — سوء التأليف :

وهو — كما تقدم — ان يقع خلل في تأليف القياس اما من جهة مادته أو صورته ، اذ يكون خارجا على القواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل . ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس ، فانه اذا عرفنا شرائط وقواعده فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها . وهذا قد يكون واضحا بجليا ، وقد يكون خفيا دقيقا . وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تنكشف الا للخاصة من العلماء .

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس في الحقيقة ، بل شبيه به . وكذا يكون شبيها بالبرهان والجدل . واطلاق اسمائها عليه كاطلاق اسم الشخص مثلا على صورته الفوتوغرافية ، فنقول : هذا فلان . وصورته في الحقيقة ليست اياه بل شبيهة به مباينة له وجودا وحقيقة . وانما تتحقق صورة القياس الحقيقي ويستحق اسم القياس عليه اذا اجتمعت فيه الامور الآتية :

١ — ان تكون له مقدمتان .

٢ — ان تكون المقدمتان منفصلتين احدهما عن الاخرى .

٣ — ان تكون كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة لا انها تنحل الى أكثر من قضية واحدة ، لان القياس لا يتألف من أكثر من مقننتين الا اذا كان اكثر من قياس واحد أي قياس مركب .

٤ — ان تكون المقدمتان أعرف من النتيجة ، فلو كانا متساويين معرفة أو أخفى لا إنتاج ، كما في التضائعين .

- ٥ — ان تكون حدوده متميزة (أي الاصغر والاكبر والاوسط) .
 ٦ — ان يتكرر الحد الاوسط في المقدمتين أي ان المقدمتين يجب أن يشتركا في الحد الاوسط (راجع ص ٢٣٦) .
 ٧ — ان يكون اشتراك المقدمتين والنتيجة في الحدين الاصغر والاكبر اشتراكا حقيقيا .

- ٨ — ان تكون صورة القياس منتجة بأن تكون حاوية على شرائط الاشكال الاربعة . من ناحية الكم والكيف والجهة .
 فاذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلا بد ان يكون كذبها لفقد أحد الامور المتقدمة ، فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه ان اراد تجنب الغلط والتخلص من المغالطة .

٦ — المصادرة على المطلوب :

وهي أن تكون إحدى المقدمات نفس النتيجة واقعا ، وان كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها ، كما يقال مثلا : « كل انسان بشر » وكل بشر ضحاك . ينتج : كل انسان ضحاك » . فان النتيجة عين الكبرى فيه .
 وانما يقع الاشتباه — لو وقع في مثله — فلتغاير لفظي البشر والانسان ، فيظن انهما متغايران معنى ، فيروج ذلك على ضعيف التمييز .

والمصادرة قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية :

أما (الظاهرة) فعلى الاغلب تقع في القياس البسيط ، كالمثال المتقدم .
 واما (الخفية) فعلى الاغلب تقع في الاقيسة المركبة ، اذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن المقدمة في الذكر . ولأجل هذا تكون أكثر رواجاً على المخاطبين المغفلين . وكلما كانت أبعد في الذكر كانت المصادرة أخفى واقرب الى القبول .
 مثال ذلك قولهم في علم الهندسة :

إذا قاطع خط خطين متوازيين فإن مجموع الزاويتين العاديتين الداخلتين من جهة واحدة يساوي قائمتين ... هذا هو المطلوب (أي نتيجة) .
وقد يستدل عليه بقياس مركب بأن يقال مثلا : لو لم يكن مجموعهما يساوي قائمتين لتلاقى الخطان المتوازيان . ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوي قائمتين . هذا خلف لأن المثلث دائما مجموع زواياه كلها تساوي قائمتين .

فانه بالاخير استدل على تساوي مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة للقائمتين بتساويهما للقائمتين . وهي مصادرة باطلة قد تخفى على المغفل لتركب الاستدلال وبعد النتيجة عن المقدمة التي هي نفسها .
واعلم ان المصادرة انما تقع بسبب اشتراك الحد الاوسط مع احد الحدين الآخرين في واحدة من المقدمتين ، فلا بد ان تكون هذه المقدمة محمولها وموضوعها شيئا واحدا حقيقة . أما المقدمة الثانية فلا بد أن تكون نفس المطلوب (النتيجة) . كما يتضح ذلك في مثال القياس البسيط .
والمصادرة — على هذا — ترجع في الحقيقة الى أن القياس يكون فيها مؤلفا من مقدمة واحدة .

٧ - وضع ما ليس بعلة علة :

تقدم في بحث البرهان أن البرهان يقوم بأن يكون الاوسط علة للعلم بثبوت الاكبر للاصغر ، كما أنه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدمات ، وضرورة المقدمات .

فإن اختل أحد هذه الامور ونحوها بأن يظن ان الحد الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر ، أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات أو انها ضرورة ، وليست هي في الواقع كما ظن وتوهم — فإن كل ذلك يكون من

باب وضع ما ليس بعلة علة • ويكون جمل القياس المؤلف على حسبها برهانا
مغالطة موجبة لتوهم انه برهان حقيقي •

مثاله :

ما ظنه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها الى
بعض باعتبار ان العناصر اربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب ، فقالوا
بالانقلاب الهواء ماء والماء هواء • واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع
ذرات الماء على سطح الاناء الخارجي عند اشتداد برودته فظنوا ان الهواء
انقلب ماء ، وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة
عليه ، فظنوا ان الماء انقلب هواء •

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة ، اذ حسبوا ان العلة في
الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء ، بينما ان ما حسبوه
علة ليس بعلة ، فلان الماء انما يتجمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء
والبخار هو ذرات الماء ، فالماء لا الهواء تحول الى ماء ، أي ان الماء تجمع •
وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول الى ذرات صغيرة من الماء هي
البخار ، فالماء قد تحول الى الماء لا الى الهواء ، أي ان الماء تفرق •

المبحث الثالث

اجزاء الصناعة المرضية

وهي الامور الخارجة عن نفس متن التبيكيت ، ومع ذلك موجبة لوقوع الغير في الغلط .

ويلتجئ اليها غالبا من يقصر بابه عن مجارة خصمه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل . والحق على الخصم والتعصب الاعى لرأي أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفة الى اتخاذ هذه السبل في المغالطة ، حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبيكيتي .

ومن نافلة القول ان نذكر أن اكثر من يتصدى للخصام والجدل في العقائد ، والنقد والرد في المذاهب الاجتماعية والسياسية ، هم من اولئك خفيفي الميزان ، والا فالعلماء والمثقفون اكثر ادبا وصونا لكلامهم وحرصا على سلامة بيانهم ، وان تعصبوا وغالطوا . اما طلاب الحق المخلصون له من العلماء فهم النخبة المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في انهم ، لا يتعصبون لغير الحق ولا يغالطون الا في الحق ، رحمة بالناس وشفقة على عقائدهم ، والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات لا تأخذهم فيها لومة لائم .

وعلى كل حال ، فان هذه الامور الخارجة عن التبيكيت الموجبة للمغالطة يمكن ارجاعها الى سبعة امور :

١ - التشنيع على الخصم بما هو مسلم عنده أو بما اعترف به . وذلك

بأن ينسب إلى القول بخلاف الحق أو المشهور ، سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقة هو خلاف الحق أو المشهور أو أنه يظهره بذلك تنكيلا به . وهذا لافرق بين أن يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقا أو يجره إليه بسؤال أو نحوه ، مثل أن يوجه إليه سؤالا يردده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات ، فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم . ولا شك أن التردد بين شيئين فقط يوجب التشنيع عليه . كأن فيهما ، فقد يظن الخصم الحصر فيوقعه فيما يوجب التشنيع عليه . كأن يقول له مثلا : هل تعتقد أن طاعة الحكومة لازمة في كل شيء أو ليست لازمة أبدا فإن قال بالاول فقد تفرض الحكومة مخالفة ضميره أو واجبه الديني أو الوطني ، وهذا شنيع ، فيكون للاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وإن قال بالثاني فإن هذا قد يوجب الإخلال بالنظام أو الوقوع في المهالك ، وهذا شنيع أيضا ، فيكون للاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وقد يغفل الخصم المسؤول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأيين لينتقد نفسه من هذه الورطة . وهذا ونحوه قد يوجب ارتباط الخصم وحيرته ، فيغلط في اختياره ورأيه ويضيع عليه وجه الصواب .

٢ - أن يدفعه إلى القول الباطل أو الشنيع ، بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل ، فيوقعه في الغلط ، أما بسؤال أو محاوراة يوجه فيها خلاف الواقع والمشهور .

٣ - أن يثير في نفسه الغضب أو الشmour بنقصه ، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه ، مثل أن يشتمه أو يقدح فيه أو يخجله أو يحقره أو يستهزيء به أو يسفه أو يسأله عن أشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين إلى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية .

- ٤ — ان يستعمل معه الالفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتداولة
والعبارات المغلفة فيحيره ولا يدري ما يعيب به ، فيخلط .
- ٥ — أن يفس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد ، أو
الكلام غير المفهوم أو يطول في كلامه تطويلا سلا ، بما يجعله يفقد الاحاطة
بجميع الكلام وربط صدره بذيله .
- ٦ — ان يستعين على اسكاته وارباكه برفع الصوت والصراخ وحركات
الأيدين وضرب لحدما بالآخرى والقيام والقعود ، ونحوها من الحركات
المثيرة المهيجة والمربكة .
- ٧ — ان يعيره بعبارات تبدو أنها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في
نظر العامة ، أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها . وهذا أمر يستعمله
أكثر المتخاصمين من القديم . مثل تعبير خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضة
وتعبير ذوي السلطان عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو المصائب
أو المفسدين أو قطاع الطريق أو نحو ذلك . وتمييز دعاة التجدد عن أهل الدين بالرجعيين
وعن الآراء القديمة بالخرافات . وتمييز المتسكين بالقديم دعاة الإصلاح بالمتجدين
أو الكافرين أو الزنادقة . . . وهكذا يتخذ كل خصم لخصمه عبارات معيرة
ومعبرة عن بطلان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه .
- عصمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور انه اكرم مسؤول ا

انتهى الجزء الثالث

ورد للمؤلف عدة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدوره للطبعة الاولى للجزء الاول ، ونشرت كثير من الصحف تعليقات مطولة حوله . والمؤلف يمتاز بهذه الرسالة التي وردته من العلامة الجليل حجة الاسلام الشيخ المرتضى من آل يس وكان يومئذ بالكلاطية ، ففضل نشرها فقط في آخر الكتاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

عليك مني أفضل التحية والسلام .

وبعد فلا اكتمك ايها الاخ الكريم ان طبعي لم يمد ذلك الطبع القاره الذي يتسع أفقه لاصطناع الكلام ، أو التفتن في القول فيما يعرض له من الموضوعات التي تدعو الحاجة الى مواجهتها برأيه واضحا صريحا ، على الرغم من ان هذا الانكماش الطبيعي مما لا تقره الروح السائدة في هذا الجو المليء بالمجاملات ، ولكن ماذا اصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأة لا بالاختيار ، زهدني في الانصياع لاحكام هذه الروح المتواضع عليها في عرف المتخاطبين ، كما زهدني في كثير من شؤون هذه الحياة التي كنت أتوفر عليها في كثير من انتنوق والرغبة . لذلك فاني اعتذر اليك مما ساضعه بين يديك من كلمة صغيرة خضع لها هذا الطبع الشاذ طيعا ، حين استخوذ عليه الشعور بالواجب ، فاندفع اليها اندفاعا يسجل بها الحقيقة الراهنة ، ويقرر بها الامر الواقع لا أقل ولا أكثر ، دون ان يكون للمجاملة فيها أي أثر يذكر .

وخلاصتها اني ما كنت ان أفرغ من مطالعة كتابك القيم كتاب «المنطق» الذي نعمت بالاطلاع عليه أخيرا من حيث لا احتسب — حتى وجدتني قد امتلأت اعجابا به وتقديرا لمؤلفه ، واكبارا للجهود العظيمة الماثلة في كل شأن من شؤونه .

فقلت اذ ذاك مخاطباً اياك كاني لراك : ما أجدرك منذ اليوم ان تسعى
 « المظفر » حقاً ، اذ فتح الله على يدك هذا الفتح المبين . وعسى ان يكون
 لهذا الفتح ما بعده من الفتوح في ميادين العلم والادب ، حتى يتواصل الفتح
 ويتلاحق الظفر على يدك : أيها البطل المقاتل المظفر . والسلام عليك وعلى
 شيخنا الجليلين الحسن والحسين ورحمة الله وبركاته .

مرضى آل يس

١٦ - ٢ - ١٣٦٧ هـ

فهرس

كتاب (المنطق)

(الجزء الاول)

٥	مقدمة الطبعة الثالثة
٦	الاهداء

المحل

٨	الحاجة الى المنطق
٩	تعريفه

المسلم

١٢	تمهيد
١٤	تعريف العلم
١٥	التصور والتصديق
١٦	بماذا يتعلق التصور والتصديق ؟
١٧	أقسام التصديق
١٩	الجهل وأقسامه
٢١	العلم ضروري ونظري
٢٣	تعريف المكر
٢٦	(الخلاصة) • تمرينات

أبحاث المنطق ... ٢٧

الباب الأول - مباحث الالفاظ

الحاجة الى مباحث الالفاظ ... ٣١
الدلالة

تعريفها وأقسامها ... ٣٦

أقسام الدلالة الوضعية ... ٣٨
الدلالة العقلية

أقسام الدلالة الوضعية ... ٣٨

أقسامها : المطابقة • التضمنية • الالتزامية ... ٣٩

شرط الدلالة الالتزامية ... ٤٠

(الخلاصة) • تمرينات ... ٤١

تقسيمات الالفاظ

١ - المختص • المشترك • المنقول • المرتجل • الحقيقة والمجاز ... ٤٣

(الخلاصة) • ... ٤٧

٢ - الترادف والتباين ... ٤٨

قسمة الالفاظ المتباينة ... ٤٩

أقسام التقابل ... ٥١

(الخلاصة) • تمرينات ... ٥٤

٣ - المفرد والمركب ... ٥٦

أقسام المركب : التام والناقص ... ٥٧

٥٨	الخبر والانشاء
٦٠	اقسام المفرد
٦٢	(الخلاصة)
٦٣	(تمرينات)

(الباب الثاني - مباحث الكلي)

٦٧	الكلي والجزئي
٦٨	الجزئي الاضافي
٧٠	التواطىء والشكك
٧١	(تمرينات)
٧٢	المفهوم والمصداق
٧٣	العنوان والمعنون
٧٥	(تمرينات)
٧٦	النسب الاربع
٧٨	النسبة بين تقيضي الكليين
٨٢	(الخلاصة)
٨٣	(تمرينات)
٨٤	الكليات الخمسة
٨٥	النوع
٨٥	الجنس
٨٦	الفصل
٨٧	تقسيمات

- ١ — النوع : حقيقي واضافي ٨٧
- ٢ — الجنس : قريب وبعيد ومتوسط ٨٧
- ٣ — النوع الاضافي : عال وسافل ومتوسط ٨٧
- ٤ — الفصل : قريب وبعيد ومقوم ومقسم ٨٧
- الذاتي والعرضي ٩٠
- الخاصة والمرض العام ٩١

تنبيهات وتوضيحات

- ١ — اجتماع الخاصة والمرض العام ٩٢
- ٢ — اجتماع المرض والذاتي ٩٢
- ٣ — تقسيم الخاصة والفصل الى مفرد ومركب ٩٢
- ٤ — الصنف ٩٢
- ٥ — الحمل وأنواعه ٩٣
- الحمل طبعي ووضعي ٩٤
- الحمل ذاتي وشايح ٩٥
- الحمل مواطاة واشتقاق ٩٦
- ٦ — المروض معناه الحمل ٩٧

تقسيمات المرضي

- المرضي لازم ومفارق ٩٨
- اقسام اللازم ٩٩
- اقسام المفارق ١٠٠

الكلبي المنطقي والطبيعي والعقلي	١٠٠
(تمرينات)	١٠٣

الباب الثالث

المعريف وتلحق به القسمة

المقدمة في مطلب ما واي وهل ولم	١٠٧
فروع المطالب	١١٠
التعريف — تمهيد	١١٢
اقسام التعريف	١١٣
اقارة	١١٧
التعريف بالمثال	١١٨
التعريف بالتشبيه	١١٩
شروط التعريف	١١٩
القسمة : تعريفها ، فائدتها	١٢٣
أصول القسمة :	
١ — لا بد من ثمة	١٢٥
٢ — لا بد من تباين الاجزاء	١٢٦
٣ — أساس القسمة	١٢٧
٤ — جامعة مانعة	١٢٧
انواع القسمة	
١ — قسمة الكل الى اجزائه	١٢٨

١٢٩	٢ - قسمة الكل الى جزئياته
	اساليب القسمة :
١٣٥	١ - طريقة القسمة الثنائية
١٣٣	٢ - طريقة القسمة التفصيلية
١٣٣	التعريف بالقسمة
١٣٤	كسب التعريف بالقسمة
١٣٦	طريقة التحليل العقلي
١٤٥	طريقة القسمة المنطقية الثنائية
١٤١	(تمرينات)

الجزء الثاني

الباب الرابع : القضايا وأحكامها

وفيه فصلان

الفصل الأول - القضايا

القضية	١٤٩
اقسام القضايا	١٥١
القضية : حلية وشرطية	١٥١
الشرطية متصلة ومنفصلة	١٥٢
الموجبة والسالبة	١٥٢
اجزاء القضية	١٥٣
اقسام القضية باعتبار الموضوع	١٥٤
لا اعتبار الا بالمحصورات	١٥٦
السور والفاظه	١٥٧
تقسيم الشرطية الى شخصية ومهملة ومحصورة	١٥٨
السور في الشرطية	١٦٠

تقسيمات الحلية

١ - الذهنية الخارجية - الحقيقية	١٦٣
٢ - المدولة والمحصلة	١٦٣
٣ - الموجبات	١٦٦

١٧٥	أنواع الموجهات
١٧٨	تمرينات
	تقسيمات الشرطية الاخرى
١٧٩	اللزومية والاتفاقية
١٨٥	اقسام المنفصلة
١٨٣	(تنبيه ١) — تأليف الشرطيات
١٨٤	(تنبيه ٢) — المنحرفات
١٨٥	تطبيقات على التنبهين
١٨٦	تمرينات على التنبهين

الفصل الثاني - احكام القضايا

١٨٧	تمهيد
١٨٨	التناقض — الحاجة الى هذا البحث والتعريف به
١٨٩	تعريف التناقض — شروطه — الوحدات الثمان
١٩١	الاختلاف بالكم والكيف والجهة
١٩٣	التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

المكوس

١٩٦	العكس المستوى
١٩٧	شروطه
٢٠٥	السالبة الجزئية والمنفصلة لالعكس لهما
٢٠٢	عكس النقيض
٢٠٣	قاعدة عكس النقيض والبرهان

٢١١ ترميزات

من ملحقات العكوس بالنقض :

٢١٣ قاعدة نقض المحول

٢١٥ تنبيهان : ١ - طريقة تحويل الاصل

٢١٦ ٢ - تحويل معدولة المحول

٢١٧ ترميزات

٢١٨ قاعدة النقض التام ونقص الموضوع

٢٢١ لوح نسب المحصورات

٢٢٢ البديهية المنطقية او الاستدلال المباشر البديهي

الباب الخامس - مباحث الاستدلال

٢٢٧ تضدير

٢٢٧ طرق الاستدلال

١ - القياس

٢٢٩ تعريفه

٢٣٠ الاصطلاحات العامة

٢٣٢ اقسام القياس بحسب مادته وهيئته

الاقترااني العملي :

٢٣٥ حدوده

٢٣٦ القواعد العامة للاقترااني

٢٤٠ الاشكال الاربعة

٢٤٠	الشكل الاول
٢٤٤	الشكل الثاني
٢٤٩	الشكل الثالث

تنبيهات

٢٥٤	١ - طريقة الخلف
٢٥٥	٢ - دليل الافتراض
٢٥٨	٣ - الرد
٢٥٨	الشكل الرابع
٢٦٢	تبرينات على الاشكال

الاقتراضي الشرطي

٢٦٣	تعريفه وحدوده واقسامه
٢٦٥	١ - المؤلف من المتصلات
٢٦٦	٢ - المؤلف من المنفصلات
٢٧٣	٣ - المؤلف من المتصلة والمنفصلة
٢٧٥	٤ - المؤلف من الحمية والمتصلة
٢٧٨	٥ - المؤلف من الحمية والمنفصلة
٢٧٩	خاتمة

القياس الاستثنائي

٢٨٥	تعريفه وتآلفه
٢٨١	حكم الاتصالي

٢٨٢ حكم الاتصالي
خاتمة في لواحق القياس

٢٨٤ القياس المضمر

٢٨٥ كسب المقدمات بالتحليل

القياسات المركبة :

٢٨٨ تمهيد وتعريف

٢٨٩ اقسام القياس المركب

٢٩٠ قياس الخلف

٢٩٣ قياس المساواة

٢ - الاستقراء

٢٩٥ تعريفه واقسامه

٢٩٦ شبهة مستعصية

٢٩٧ حل الشبهة

٣ - التمثيل

٢٩٩ تعريفه واركانه

٣٠٠ قيمته العلمية

٣٠٢ تمرينات عامة على الاقيسة

الجزء الثالث

الباب السادس (الصناعات الخمس)

تمهيد	٣١١
(المقدمة في مبادئ الاقيسة)	٣١٣
١ - اليقينيات - وأقسامها الستة	٣١٤
تمريعات على اليقينيات	٣٢٤
٢ - المظنونات	٣٢٦
٣ - المشهورات	٣٢٧
اقسام المشهورات	٣٢٨
٤ - الوهميات	٣٣٦
٥ - المسلمات	٣٣٩
٦ - المقبولات	٣٤٠
٧ - المشبهات	٣٤١
٨ - المخیلات	٣٤٢
اقسام الاقيسة بحسب المادة	٣٤٣
جدول الصناعات الخمس	٣٤٥
فائمة الصناعات الخمس على الاجمال	٣٤٦

(الفصل الاول - صناعة البرهان)

١ - حقيقة البرهان	٣٥١
-------------------------	-----

٣٥٢	٢ — البرهان قياس
٣٥٣	٣ — البرهان لمى وانى
٣٥٤	٤ — اقسام البرهان الانى
٣٥٥	٥ — الطريق الاساسى الفكرى لتحصيل البرهان
٣٥٩	٦ — البرهان اللبى مطلق وغير مطلق
٣٦٠	٧ — معنى الطة فى البرهان اللبى
٣٦١	٨ — تعقيب وتوضيح فى أخذ العلل حدوداً وسطى
٣٦٤	٩ — شروط مقدمات البرهان
٣٦٦	١٠ — معنى الذاتى فى كتب البرهان
٣٦٨	١١ — معنى الاوئلى

(الفصل الثانى — صناعة الجدل)

البحث الاول — القواعد والاصول

٣٧١	١ — مصطلحات هذه الصناعة
٣٧٢	٢ — وجه الحاجة الى الجدل
٣٧٤	٣ — المقارنة بين الجدل والبرهان
٣٧٥	٤ — تعريف الجدل
٣٧٦	٥ — فوائد الجدل
٣٧٧	٦ — السؤال والجواب فى الجدل
٣٧٩	٧ — مبادئ الجدل
٣٨١	٨ — مقدمات الجدل

- ٣٨٢ ٩ - مسائل الجدل
 ٣٨٣ ١٠ - مطالب الجدل
 ٣٨٤ ١١ - أدوات هذه الصناعة

المبحث الثاني - المواضع

- ٣٩٠ ١ - معنى الموضع
 ٣٩٣ ٢ - فائده الموضع وسر التسمية
 ٣٩٣ ٣ - اصناف المواضع
 ٣٩٧ ٤ - مواضع الاثبات والابطال
 ٣٩٨ ٥ - مواضع الاولى والآثر

المبحث الثالث - الوصايا

- ٤٠٠ ١ - تعليمات للسائل
 ٤٠٤ ٢ - تعليمات للمجيب
 ٤٠٦ ٣ - تعليمات مشتركة للسائل والمجيب او آداب المناظرة

(الفصل الثالث - صناعة الخطابة)

المبحث الاول - الاصول والقواعد

- ٤١٣ ١ - وجه الحاجة الى الخطابة
 ٤١٥ ٢ - وظائف الخطابة وفوائدها
 ٤١٥ ٣ - تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة
 ٤١٦ ٤ - اجزاء الخطابة

٤١٨	٥ — العمود
٤١٩	٦ — الاستدراجات بحسب القائل
٤٢٠	٧ — الاستدراجات بحسب القول
٤٢١	٨ — الاستدراجات بحسب المخاطب
٤٢٢	٩ — شهادة القول
٤٢٣	١٠ — شهادة الحال
٤٢٤	١١ — الفرق بين الخطابة والجدل
٤٢٥	١٢ — اركان الخطابة
٤٢٦	١٣ — اصناف المخاطبات
٤٢٨	١٤ — صور تأليف الخطابة ومصطلحاته
٤٢٩	١٥ — الضمير
٤٣١	١٦ — التمثيل

المبحث الثاني — الانواع

٤٣٣	١ — تمهيد
٤٣٤	٢ — الانواع المتعلقة بالمنافرات
٤٣٦	٣ — الانواع المتعلقة بالمشاجرات
٤٣٨	٤ — الانواع المتعلقة بالمشاورات
	ما يتعلق بالامور العظام وهي اربعة : الامور المالية والحرب
٤٣٨	والسلم والمحافظة على المدن والاجتماعيات العامة
٤٤١	ما يتعلق بالامور الجزئية غير العظام

المبحث الثالث - التوايع

- ١ - تمهيد ٤٤٣
- ٢ - حال الانقراض ٤٤٣
- ٣ - نظم وترتيب الاقوال الخطائية ٤٤٦
- ٤ - الاخذ بالوجوه ٤٤٨

(الفصل الرابع - صناعة الشعر)

- تمهيد ٤٥٣
- تعريف الشعر ٤٥٥
- فائده ٤٥٥
- السبب في تأثيره على النفوس ٤٥٦
- بماذا يكون الشعر شعرا ؟ ٤٥٧
- اكذبه اعذبه ٤٥٩
- القضايا المخيالات وتأثيرها ٤٦١
- هل هناك قاعدة للقضايا المخيالات ؟ ٤٦٤
- من اين تتولد ملكة الشعر ؟ ٤٦٥
- صلة الشعر بالعقل الباطن ٤٦٥

(الفصل الخامس - صناعة المغالطة)

المبحث الاول - القممات

- ١ - معنى المغالطة وبماذا تحقق ٤٧١
- ٢ - اغراض المغالطة ٤٧٣

- ٣ — فائدة هذه الصناعة ٤٧٤
 ٤ — موضوع هذه الصناعة وموادها ٤٧٥
 ٥ — اجزاء هذه الصناعة ٤٧٥

المبحث الثاني - اجزاء الصناعة الذاتية

- تمهيد ٤٧٧
 (١) المغالطات اللفظية ٤٧٨
 ١ — المغالطة باشتراك الاسم ٤٧٨
 ٢ — المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية ٤٧٩
 ٣ — المغالطة في الاعراب والاعجام ٤٨٠
 ٤ — مغالطة الممارسة ٤٨٠
 ٥ — مغالطة تركيب المفصل ٤٨٠
 ٦ — مغالطة تفصيل المركب ٤٨٣
 جدول المغالطات اللفظية ٤٨٤
 (٢) المغالطات المعنوية ٤٨٥
 جدول المغالطات المعنوية ٤٨٧
 ١ — ايهام الانعكاس ٤٨٨
 ٢ — أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ٤٨٨
 ٣ — سوء اعتبار الحمل ٤٨٩
 ٤ — جمع المسائل في مسألة واحدة ٤٩٠
 ٥ — سوء التأليف ٤٩٢
 ٦ — المصادرة على المطلوب ٤٩٣
 ٧ — وضع ما ليس بعلّة علة ٤٩٤
 المبحث الثالث - اجزاء الصناعة العرضية ٤٩٦